الأمم المتحدة

الجمعيّة العامة

Distr.
GENERAL

A/CN.10/38
8 April 1983
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

هيئة نزع السلاح

مذكرة من الأمين العام

بموجب الفقرة ١ من القرار ٣٧/٩٩ باء الذى اتخذته الجمعية العامة في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ ، رجت الجمعية العامة من الأمين العام أن يحيل تقرير الهيئة المستقلة المعنية بنزع السلاح وقضايا الأمن الى هيئة نزع السلاح . وبناء على ذلك أتشرف بأن أحيل ، رفق هذا ، التقرير المذكور أعلاه الى هيئة نزع السلاح (١) .

---

(١) استنسخ هذا التقرير كما نشرته قبلا الهيئة المستقلة المعنية بنزع السلاح وقضايا الأمن . ولا تتحمل الأمم المتحدة أى مسؤولية عن محتوى التقرير ولا يتضمن نشره من قبل الأمم المتحدة قبولا أو اقرارا للتسميات المستخدمة أو لعرض المواد أو للآراء التي أعرب عنها فيه أو التعبير من جانب الأمانة العامة للأمم المتحدة عن أى رأى يتعلق بالمركز القانوني لأى بلد أو اقليم أو مدينة أو منطقة أو لسلطاتها أو تعيين تخومها أو حدودها . ومما يذكر ، فيما يتعلق بوجود اشارات الى تايوان في التقرير ، ان مما ورد في قرار الجمعية العامة ٢٧٥٨ (د - ٢٦) المؤرخ في ٢٥ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧١ أنها قررت أن " تقر لجمهورية الصين الشعبية جميع حقوقها وأن تعترف بممثلي حكومتها بوصفهم وحدهم الممثلين الشرعيين للصين لدى الأمم المتحدة ، وأن تطرد ممثلي تشان كاى شيك فورا من المكان الذى يشغلونه بصورة غير مشروعة في الأمم المتحدة وفي جميع المنظمات المتصلة بها . " ومنذ اتخاذ ذلك القرار اعتبرت الامم المتحدة تايوان أحد أقاليم جمهورية الصين الشعبية .

الأمـن المشـترك

برنامـج عمل من أجل البقـاء

أعضاء الهيئة

الرئيس : أولوف بالم (السويد)

جيورجي ارباتوف (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)
آولوسيفون أوباسانيو (نيجيريا)
يوب دين آويل (هولندا)
ديفيد آوين (المملكة المتحدة)
ايفون بار (جمهورية المانيا الاتحادية)
غرو هارلم برونتلند (النرويج)
جان - مارى دابيه* (فرنسا)
شريدات رامفال (غيانا)
سالم سالم (تنزانيا)
سودجاتموكو (اندونيسيا)
جوزيف سيرانكييفتش (بولندا)
الفونسو غارسيا - روبلس (المكسيك)
سايروس فانس (الولايات المتحدة الأمريكية)
روبرت ا.د. فورد (كندا)
س.ب. ماثا (الهند)
هاروكي موري (اليابان)

---

* في كانون الثاني/يناير ١٩٨٢ علّق جان - مارى دابيه اشتراكه في أعمال الهيئة.

المحتويات

الصفحة

١ - البقاء المشترك ٥
٢ - تهديد الحرب ١٥
٣ - عواقب الحرب ٤٨
٤ - الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على الانفاق العسكرى ٦٧
٥ - نهج ايجابي ازاء الأمن ٩٧
٦ - توصيات ومقترحات ١٣٢
المرفق الأول - برنامج عمل ١٦٦
المرفق الثاني - تعليق ايفون بار على الصفحة ١٤٦ ..... ١٧٠
المرفق الثالث - الهيئة وأعمالها ١٧١
مسرد المصطلحات ١٨٢
المراجع والحواشي ١٨٦

١ - البقاء المشترك

يبدو أن العالم يسير ، بعد أقل من جيلين من مذبحة الحرب العالمية الثانية ، نحو حافة هاوية جديدة ، وصوب منازعات ستتجاوز نتائجها كل ما خبره الانسان وتتحدى الخيال . وربما كانت البشرية ، بعد أن خرجت من مآسي حربين عالميتين في هذا القرن ، وهما حربان أثّرتا بالفعل على جميع الدول ، عشرات الملايين قتلى ومئات الملايين جرحى أو مشردين وقارة بأسرها في دمار ، قد اتبعت وسائل جديدة لتنظيم المجتمع الدولي ، وهي وسائل يمكن أن تمنع مثل هذه الكوارث في المستقبل . لقد بذلت حقا جهود هامة توصلا الى هذه الغاية ، ولكن في عام ١٩٨٢ ، أي بعد حوالي أربعة عقود من انتهاء الحرب العالمية الثانية ، نجد أن النتيجة التي لا مهرب منها هي أن تلك الجهود لم تنجح بعد .

ولم تحقق البشرية سوى تقدم محدود صوب الحد من الأسلحة النووية والتقليدية ولم تتخذ أي خطوة ولو مترددة نحو نزع السلاح . واستمرت سباقات التسلح بين الدول النووية الكبرى وبين المتنافسين في مناطق معينة على مر العقود ، ويبدو أنها تتسارع حاليا . ويجيء كل عام بألوان من التقدم في التكنولوجيا الحربية ، وهي تطورات تعني أن الحروب المقبلة ستكون أكثر تدميرا ووحشية ويشهد كل عام انتشار تكنولوجيات عسكرية متقدمة الى مزيد من الدول . ويرى كل عام أمثلة جديدة من المعاناة التي يمكن أن تسببها هذه الأسلحة ، وهي أدلة جديدة على قدرة الانسان غير المحدودة فيما يبدو على انزال الآلام والدمار بجيرانه وحتى بمواطنيه . وأكثر الأمور اثارة للذعر ، ما يكشف عنه كل عام من دليل جديد على أن الانسانية قد تواجه في خاتمة المطاف أكبر خطر على الاطلاق ، وهو خطر وقوع حرب نووية على صعيد العالم .

لقد حان الوقت منذ زمن طويل لكي يوقف الرجال والنساء هذه الاتجاهات . فالأخطار أكبر بكثير من أن تغفل . ويجب اتخاذ تدبير حاسم الآن لوقف سباق التسلح المتواصل ووقف التدهور في العلاقات السياسية وعكس اتجاههما ، وانقاص مخاطر الحروب التقليدية والنووية .

الأسلحة وانعدام الأمن

ان الأسلحة النووية أدوات مرعبة للحرب . وقد غيرت التكنولوجيا الحديثة جذريا كلا من الطابع المحتمل للحرب الحديثة ومخاطرها الممكنة . فالأسلحة ذات المدى العابر للقارات ، وأوقات التحليق المعدودة بالدقائق ، والقوة التدميرية غير المتصورة من قبل ، يمكنها أن تدمر في ثوان ما استغرق ايجاده قرونا . وان كلا من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي يملك آلافا من الرؤوس الحربية في قواته النووية الاستراتيجية والمتوسطة المدى ، ويفوق كل منها قوة القنبلتين الذريتين اللتين اسقطتا على هيروشيما ونغاساكي . وحتى هذه الآلاف من الأسلحة لا تشرع في استنفاد الترسانات النووية للجانبين ؛ اذ توزع آلاف اضافية من الأسلحة النووية الأقصر مدى ، التي تسمى بالنظم التعبوية التكتيكية ، وهي جاهزة للاستعمال .

وبالاضافة الى الدولتين العظميين ، هناك ثلاث دول أخرى ـ هي الصين وفرنسا والمملكة المتحدة ـ وتحتفظ بترسانات نووية أصغر ولكنها قوية بالمعايير التقليدية . ويوجد عشر دول أخرى قد تكون في وضع يمكنها من حيازة الأسلحة النووية بسرعة نسبيا اذا اختارت ذلك ، ويحتمل أن يكون لدى دولة أو اثنتين بالفعل منها مستودعات خفية للمتفجرات النووية .

كما أن الثورة التكنولوجية لم تغفل أسلحة الحرب غير النووية أو ما يسمى بالأسلحة "التقليدية" فقد زادت التكنولوجيا كثيرا من القدرة الفتاكة والمدمرة لجميع العمليات العسكرية ـ الكبيرة والصغيرة ، بغض النظر عما اذا كانت تشمل الدول الكبرى أم لا . واليوم ، نجد المقاتلات النفاثة الحديثة المسلحة بصواريخ جو ـ جو تكاد تكون شائعة في افريقيا وآسيا مثلما هي شائعة تقريبا في امريكا الشمالية واوروبا . وتشاهد زوارق الدورية المزودة بصواريخ مضادة للسفن في خليج ايران ومنطقة البحر الكاريبي كما تشاهد في البحر النرويجي والبحر الأبيض المتوسط . وقد حاربت الدبابات الحديثة بأعداد كبيرة فعلا في رمال الشرق الأوسط وشمال افريقيا .

وتنفق دول العالم ، اجمالا ، ما يعادل حوالي ٦٥٠ بليون دولار على قواتها المسلحة كل عام ، أي أكثر من واحد الى عشرين من مجموع دخولها السنوية . ويخص ثلاثة أرباع هذا المبلغ الضخم البلدان الصناعية ، ولكن الانفاق العسكري للدول النامية لا يمكن أن يوصف بأنه ضئيل ، وهو يتزايد بسرعة .

ان استمرار الحروب والأسلحة وتوالي التوترات السياسية والعسكرية المفزع وخطر الابادة الجماعية النووية تعكس جميعا ضعف وقصور النظام السياسي الدولي الذي نعيش فيه .

وان الآمال التي أعرب عنها في عام ١٩٤٥ بقيام نظام عالمي تكون الأمم المتحدة فيه ضامنا للسلم الدولي وتعمل حامية للدول ضد العدوان تزداد تراجعا كل سنة . وبدلا من ذلك ، نحيا في بيئة تشعر فيها كل دولة بأنها مضطرة الى ابداء رغبتها في شن الحرب دفاعا عما تعتبره مصالح وطنية حيوية . وتعتبر القوة العسكرية رمزا لهذا التصميم ، ولكن التوسع المستمر للترسانات الوطنية يفسر بدوره من قبل الدول الأخرى بأنه دليل على النية العدائية ، وهي دورة تقوض أمن المجتمع الدولي في مجموعه .

هذا هو المسرح الدولي الذي دخلته في عصر ما بعد الحرب الدول النامية ومعظمها من البلدان الحديثة الاستقلال . وقد استوعبت الجانب الأكبر من بيئته واتبعت نهجه ، وفي غضون ذلك عززت بصمته على الشؤون الانسانية . ولكن هناك مجالات هامة تكون فيها التناقضات والمعضلات والمفارقات أكبر فيما يتعلق بالعالم الثالث منها فيما يتعلق بالبلدان الصناعية .

ان التضحية التي يفرضها التسلح على العالم الثالث من طراز يختلف من حيث النوعية عن تلك التي تقع على كاهل البلدان الأغنى . ففي دولة نامية يشكل اتخاذ قرار باضافة كتيبة أو بشراء سفينة حربية أكثر من خيار يتعلق بالميزانية ، فهو كثيرا ما يؤدي الى مزيد من الحرمان البشري لأفقر أفراد

المجتمع . وفي هذه الحالة لا تكون المشكلة فيما يتعلق بمعظم البلدان النامية مشكلة نزع السلاح بقدر ما هي مشكلة تجنب الامتصاص التام في التطور العسكرى السائد ومشكلة التماس الأمن من خلال وسائل أخرى ، ولا سيما بالاسهام في نظام فعال للأمن الدولي يتقاسم فيه الجميع عبء جعل العالم آمنا للجميع . وفيما يتعلق بتلك الدول كما هو الحال بالنسبة لباقي المجتمع الدولي ، لا تكون العودة الى ما يتصوره ميثاق الأمم المتحدة مثالية بعيدة المنال وانما ضرورة عملية عاجلة .

ان مشاكل السلم ونزع السلاح هي بذلك مشاكل النظام الدولي أيضا . ومادام مجتمع الدول مفتقرا الى بنيان من القوانين تسانده سلطة مركزية ذات قوة وشرعية لانفاذ تلك القوانين ، فانه يحتمل أن تستمر الدول في التسلح ، لأسباب شرعية تتعلق بالدفاع عن النفس في معظم الحالات ، ولكن لاكتساب ميزة انفرادية في حالات أخرى . وليست الأسلحة السبب الوحيد للنزاع الدولي ، ولكنها غالبا ما تكون عرضا له . ومع ذلك فكثيرا ما تحاز الأسلحة بسبب افتراض خاطئ بأنه يمكن بلوغ الأمن بطريقة ما على حساب الآخرين .

ما هو الأمن القومي ؟

يستعمل مفهوم الأمن القومي ، تقليديا للاشارة الى كل من الأمن المادى والنفسي الذى قد يتعرض لتهديدات من مصادر داخلية وخارجية على السواء . ومن الواضح أن الدولة الآمنة هي تلك المتحررة من كل من واقع الهجوم والاحتلال العسكريين والتهديد بهما ، والتي تحافظ على صحة وسلامة مواطنيها وتنهض برفاههم الاقتصادى بوجه عام . وهناك أيضا أبعاد للأمن محسوسة بدرجة أقل . فمواطنو جميع الدول يرغبون في أن يكونوا قادرين على البقاء مخلصين للمبادئ والمثل التي أسس عليها بلدهم واحرارا في تخطيط المستقبل على النحو الذى يختارونه هم . وللأمن القومي أيضا بعد دولي . فهو يعني أنه ينبغي للنظام الدولي أن يكون قادرا على التغير السلمي والمنظم وأن يكون مفتوحا لتبادل الأفكار والتجارة والسفر والخبرة المشتركة بين الثقافات .

وان الاحتياجات المتصورة للأمن القومي تقتضي ، كما أشرنا ، احتفاظ الدول بقوات عسكرية كافية لمواجهة الأخطار التي يتعرض لها أمنها - سواء أجاءت من الداخل أو من الخارج . ولكن الحقائق تفيد بأن القوة العسكرية وحدها لا يمكن أن توفر الأمن الحقيقي . فمن الواضح أن معظم الدول ، حسب أى مؤشر للقوة العسكرية ، ازدادت قوة على مدى الأعوام . ومع ذلك من الواضح أيضا استنادا الى النغمة المتزايدة الحدة للمناقشات الدولية والمحلية بشأن تلك القضايا ، ان ازدياد القوة العسكرية الوطنية لم يؤد الى توافر شعور أكبر بالأمن القومي .

ان تعاظم حركات السلم والحركات المناهضة للأسلحة النووية في أوروبا وأمريكا الشمالية أمر ذو دلالة فهذه الحركات اكتسبت القوة على وجه التحديد في الوقت الذى تؤكد فيه عدة حكومات على ضرورة توفير الأمن من خلال برامج موسعة للأسلحة النووية .

تأثير التكنولوجيا

ان كانت التكنولوجيا قد غيرت العالم الذى نعيش فيه فان فهم تأثيرها على العلاقات الدولية لم يجار هذا التغيير . ولم تعد الحدود الوطنية دروعا منيعة ، وان كانت كذلك في الماضي ، ولم يعد بالامكان منع القوات العسكرية من اختراقها . ولا يمكن للسكان أن يحتشدوا وراء الحدود الوطنية وينشئوا قوات مسلحة ويعزلوا أنفسهم عن العالم من أجل الحياة في أمن . ويعود هذا جزئيا الى الترابط الاقتصادى الكبير بين أعضاء المجتمع الدولي والطرق التي تجمع بمقتضاها طرق الاتصالات والنقل الحديثة بيننا لتجعل منا جمهورا عالميا واحدا من المشاهدين في جميع الأحداث . والأوضح من ذلك أن الترابط بيننا يعكس الحقيقة التكنولوجية الحاسمة في العصر الحديث ، وهي أنه : لا توجد وسائل دفاع فعّالة ضد القذائف المجهزة بالرؤوس الحربية النووية ؛ ولا توجد وسائل الدفاع هذه الآن ومن غير المحتمل استحداثها فى المستقبل القريب .

ومهما كان عدد الأسلحة التى تضيفها دولة ما الى ترساناتها فانها لن تتمكن مباشرة من التقليل من تعرضها للأخطار ، اذ لا توجد تكنولوجيا توفر ، حتى احتمالا ، وسيلة دفاع فعّالة وموثوقا بها لحماية شعب من الهجوم النووى . لهذا فان من المفارقات التي لابد أن نواجهها مفارقة أولى وهي انه مهما اتيح للدولة من الخيارات الفردية لتعزيز أمنها ، فستبقى معرّضة للهجوم النووى وستبقى بحاجة الى الأمن في النهاية .

وتفرض التكنولوجيا تكاليف أخرى أيضا . فالتكنولوجيات المتطورة التي تنطوى عليها الأسلحة الحديثة تجعل أعباء التسلح الداخلية ثقيلة — وهذا لا يقتصر على انفاق مبالغ كبيرة من المال بل يشمل تحويل الموارد النادرة ، ولاسيما الافراد ذوى المهارات الفائقة والمواد ، بعيدا عن حل المشاكل الاجتماعية . وهكذا نجد مفارقة ثانية ، وهي انه كلما اجتهدنا لتوفير الأمن من التهديد الخارجي ببناء قواتنا المسلحة ، أصبحنا أكثر تعرضا للتهديدات الداخلية المتمثلة في العجز الاقتصادى والتصدع الاجتماعي .

ان هذين التناقضين يدلّان على أن الأمن المادى والنفسي لن يتحققا دون استحداث نظام دولي يحظر الحرب ويسعى الى القضاء على الأسلحة من خلال اجراء تخفيضات كبيرة تدريجيا فيها . وهذا لا يعني انشاء نظام دولي يرتبط بالاوضاع الراهنة ، بل ينبغي أن يستمر التقدم لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتخفيف من المظالم السياسية وتعزيز حقوق الانسان . ولكن عندما تلجأ الأمم الى الاسلحة ينبغي للمجتمع الدولي عزل النزاع وحسمه بالوسائل السلمية . وما لم ينشأ عالم من هذا القبيل لن ينعم الناس بالأمن القومي الحقيقي .

ولهذا اذا قدر للعالم أن يفكر حتى في امكانية تحقيق أمن حقيقي — أى القضاء على خطر الحرب النووية ، وخفض تواتر المنازعات التقليدية وقوتها المدمرة ، وتخفيف أعباء التسلح الاجتماعية والاقتصادية — فانه ينبغي احداث تغييرات هامة في الكيفية التي تنظر فيها الأمم الى مسائل التسلح والأمن . بل يجدر بالبلدان ان تسلّم بأنه لن يكون بامكان الأمم في العصر

النووى ان تحقق الأمن لكل منها على حساب الأخرى . ولن يتمكن مواطنو العالم كله من أن يعيشوا بعيدا عن الخوف من الحرب والدمار وأن يراودهم الأمل في مستقبل آمن ومزدهر لابنائهم وللأجيال المقبلة الا من خلال جهود تعاونية وسياسات قائمة على الضوابط الوطنية المتشابكة .

تحقيق الأمن المشترك

ستتعرض جميع الأمم للدمار اذا قامت الحرب النووية . وان التسليم بهذا الترابط يقتضي ان تبدأ الشعوب تنظيم سياسات أمنها بالتعاون فيما بينها . وبالطبع لا يمكن أن يتم هذا بين عشية وضحاها . لكن يمكن البدء بتنفيذ عملية سياسية من شأنها - اذا أديرت بعناية وتوبعت باستمرار - أن تحقق دفعة كافية لازالة آثار الاخفاق في الماضي .

ونظرا للتوزيع الحالي للموارد الاقتصادية والامكانيات التكنولوجية في العالم ، ناهيك عن القدرات العسكرية ، ينبغي أن يبدأ تنفيذ سياسة الأمن المشترك على الصعيد العالمي بالعلاقات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي وبين الحلفين الرئيسيين - أى منظمة حلف شمال الاطلسي ومنظمة حلف وارسو . ولكن العالم الثالث لا يعيش في عزلة عن آثار النزاع بين الشرق والغرب ولا يمكن اعتباره بريئا تماما من مسؤولية الاسهام في اخطار الحرب . فالتوترات السياسية بين الشرق والغرب تؤثر بصفة متزايدة على العالم الثالث وتؤزم المنازعات المحلية بين الأمم في مناطق معينة . ولكن الأمم النامية تؤدى في بعض الحالات دورا أقل سلبية ، بطلبها الحصول على التأييد السياسي والدبلوماسي من احدى الدول الكبرى ،أو التماس المساعدات الاقتصادية أو العسكرية منها .

ان تكاليف واخطار مثل هذا التورط معروفة . اذ يؤدى تناقص الدول النامية على شراء الأسلحة الى تحويل الموارد النادرة من متطلبات التنمية الاقتصادية الى القطاع العسكرى . وان التغاير بين التطلعات الشعبية لتحقيق النمو الاقتصادى وتحسين نوعية الحياة اليومية وبين حقيقة التقدم البطيء المحرز في التنمية الاقتصادية يغذى بدوره السخط الذى يؤدى في بعض الاحيان الى احداث القلاقل الداخلية ، وفي أحيان أخرى الى الضغط للالهاء عن الاضطراب والنقد الداخليين بتحويل الأنظار الى أعداء في الخارج . وفضلا عن هذا ، فان وقوف الدول الكبرى على طرفي نقيض في هذه المنازعات الاقليمية قد يؤدى في بعض الاحيان الى تصاعد خطير لا يمكن التنبؤ بنتائجه النهائية .

ولهذا فان تجنب الحرب ، ولاسيما الحرب النووية ، هو مسؤولية مشتركة . فأمن الأمم في العالم وحتى وجودها قائم على الترابط . وان تجنب وقوع كارثة نووية ، بالنسبة الى الشرق والغرب على حد سواء ، يتوقف على الاعتراف المتبادل بالحاجة الى ايجاد علاقات سلمية ، وضبط النفس على الصعيد الوطني وتخفيف حدة التنافس على اقتناء الأسلحة . واذا أريد للعلاقات بين الشرق والغرب الاستقرار والثبات وجب أيضا حسم المنازعات الاقليمية في العالم الثالث ، أو على الأقل تجنب تدهورها الى مرحلة النزاع السافر - وبهذا تقل فرص تورط الدول

الكبرى التنافسي . ويعتمد الأمن الدولي كذلك ، بمعناه الأعمق ، على تضييق الفجوة السحيقة القائمة بين ظروف الحياة الأساسية في مختلف أنحاء العالم .

وينبغي للدول ، في سعيها لتحقيق الأمن ، ان تبذل قصارى جهدها لتحقيق أهداف تتجاوز في طموحها الاستقرار ، وهو هدف النظام الحالي الذى يعتمد فيه الأمن على التسلح ، اذ لا يمكن الابقاء على الاستقرار القائم على التسلح الى أجل غير مسمى . فهناك دائما خطر حدوث انهيار مفاجئ في الاستقرار الهش للنظام الدولي القائم على التسلح وحدوث المواجهة النووية . وهناك وسيلة أكثر فعالية لضمان الأمن ، وهي ايجاد عمليات ايجابية يمكن أن تؤدى الى السلم ونزع السلاح . ومن الضرورى ايجاد عملية لا يمكن عكس اتجاه تقدمها وتكون ذات زخم يتيح لجميع الأمم التعاون لضمان بقائها جميعا .

ان قبول الأمن المشترك باعتباره المبدأ المنظم للجهود الرامية الى التقليل من أخطار الحرب والحد من الاسلحة والسير في طريق نزع السلاح يعني ، من حيث المبدأ ، استبدال التعاون بالمواجهة لحسم المصالح المتضاربة . وهذا لا يعني أن من المتوقع أن تزول الخلافات بين الأمم ، اذ لا يمكن ان يتوقع المرء حدوث تقارب ذى مغزى ما بقيت الخلافات الايديولوجية قائمة بين الشرق والغرب . وكذلك لا يمكن ان يتوقع المرء بين عشية وضحاها حل المشاكل بين الشرق والغرب التي تعود الى سنوات من الظلم والاختلافات الصارخة في الظروف الاقتصادية لنصفي الكرة الارضية . وهذا صحيح أيضا في المنازعات الاقليمية والوطنية في جميع انحاء العالم . فالمهمة الاساسية هي ضمان ألا تتخذ هذه المنازعات شكل الأعمال الحربية أو الاستعداد للحرب ، وهذا يعني انه لابد للأمم من أن تدرك أن صيانة السلم العالمي ينبغي أن تكون ذات أولوية تجعلها في منزلة أعلى من تأكيد المواقف الايديولوجية أو السياسية الخاصة بهذه الأمم .

مبادئ الأمن المشترك

لتحقيق هذه الأهداف ، ينبغي لجميع البلدان اعتماد المبادئ التالية أساسا لسياساتها الأمنية .

لجميع الأمم حق مشروع في الأمن

من أبسط رغبات الانسانية أن تكون لها حياة آمنة ، خالية من التهديدات المادية والنفسية الموجهة الى الحياة والجسد . وهذا هو السبب الاساسي الذى جعل الناس يختارون تنظيم انفسهم في شكل دول أمم ، مضحين بهذا ببعض الحريات الفردية من أجل تحقيق الصالح العام - أى الأمن . وهو حق يشترك فيه جميع الناس ، بغض النظر عن المكان الذى يعيشون فيه ومعتقداتهم الايديولوجية أو السياسية .

لاتعتبر القوة العسكرية اداة مشروعة لحسم الخلافات بين الأمم

ان المثل القائل بأن العنف يولّد العنف ينطبق على العلاقات بين البلدان كما ينطبق على العلاقات بين الافراد . ومن الناحية التاريخية ، لم يكن استخدام القوة أداة للسياسة الوطنية فعّالا الا في حالات نادرة على المدى البعيد . وفي العصر النووى ، يثير هذا الاستخدام مخاطر لاتتناسب مع جني أى كسب محتمل . وفي معظم الأحيان ثمة ادعاء بأن القوة تستخدم لأغراض الدفاع عن النفس . وينبغي تضييق التعاريف الراهنة للدفاع عن النفس والحد من نطاقها . وان التخلي من جديد عن استخدام القوة أداة للسياسة الوطنية هو عنصر هام في سياسة الأمن المشترك . وعلى أى حال ، لابد للدول جميعا من أن تستبقي الحق في استخدام القوة للدفاع عن نفسها ، وللدفاع الجماعي عن ضحايا العدوان ، وفقا للشروط والاجراءات المحددة في ميثاق الأمم المتحدة .

ضبط النفس ضرورى عند التعبير عن السياسات الوطنية

ان تعجل الأمم في كسب المزايا التي تميزها عن غيرها من الأمم وتحقيق الأمن على حساب بعضها البعض، هو العامل الذى يؤدى الى التنافس في اقتناء الأسلحة والذى يدفع العالم الى الحرب النووية . وهذا يعكس الفرضية الكاذبة القائلة بانه يمكن تحقيق الأمن بشكل ما على أساس انفرادى . ولهذا ينبغي التخلي عن السياسات الرامية الى الحصول على المزايا اما من خلال تكديس الأسلحة ، أو المساومة في المفاوضات لتحقيق منافع فردية ، أو ، وهو الأخطر ، استخدام القوة العسكرية . وينبغي لجميع الدول اعتماد شعار ضبط النفس: احتراما لحق الآخرين في الأمن ، فضلا عن الاعتراف القائم على الانانية بأنه لا يمكن تحقيق الأمن الا من خلال الاجراءات المشتركة .

لا يمكن تحقيق الأمن من خلال التفوق العسكري

يشمل التخلي عن المنافع الفردية الاقتناع بأن أى جهد رام الى خفض التسلح واخطار الحرب ، لابد له ، لكي ينجح ، من أن يقوم على التخلي عن التفوق العسكرى ، والتخلي بصورة أعم ، عن المواقف العسكرية التي تنطوى على التهديد . ويشمل هذا هدف احداث التعادل بين الكتل العسكرية الرئيسية ، فضلا عن اقرار هذا التعادل باعتباره مبدأ ارشاديا يستهدى به كل اثنين من المتنافسين أو مجموعات المتنافسين ، في مناطق معينة أخرى على أساس مرن . وينبغي للتعادل ان يراعي الظروف الجغرافية والاستراتيجية وان يفسح المجال امام الخلفيات التاريخية والتقاليد العسكرية المختلفة التي تحفز الأمم على التشديد على أنواع مختلفة من القوة العسكرية . ولا ينبغي للمرء ان يتوقع من الخصوم ان تكون قواتهم العسكرية متماثلة في جميع جوانبها . وينبغي التسليم أيضا بأن التعادل هو ظاهرة حسية فضلا عن كونها ظاهرة موضوعية . وينبغي ان يكون الهدف الأساسي اقامة الأمن على ادنى قدر ممكن من التسلح . وبامكان المفاوضات ان تسهم كثيرا في ايجاد هذه الظروف وان تساعد على تبديد المخاوف من أن يهدد هذا الطرف أو ذاك بتجاهل التعادل بعد تحقيقه .

تخفيضات الأسلحة وتحديداتها النوعية ضرورية للأمن المشترك

مع جعل التكافؤ وغيبة التهديدات مبدأين توجيهيين للعلاقات العسكرية ، من المهم أيضا أن تعمل دول العالم على نحو متّسق من أجل تخفيض الأسلحة تخفيضا كبيرا . وعند اجراء هذه التخفيضات ، ينبغي ايلاء اهتمام خاص لتلك الأنواع من الأسلحة التي تثير أكبر قدر من القلق لدى أي من الجانبين ، ذلك لأنها تحمل في طياتها أكبر المخاطر المؤدية الى نشوب حرب . ويجب أن تضطلع الدول العسكرية الكبرى بالمسؤولية الرئيسية فيما يتعلق ببدء ومواصلة الجهود الرامية الى خفض الأسلحة ، بيد أنه ينبغي لجميع الدول أن تشارك في احراز تقدم كبير نحو بلوغ هذه الغاية وأن تستفيد من ذلك . والفوائد المترتبة على خفض الأسلحة واضحة من حيث تخفيض الأعباء الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن سباق التسلح . ولكن مما له أهمية أكبر هو خلق مناخ سياسي يمكن في ظله أن تنتعش العلاقات السلمية بين الدول ويقلّ خطر نشوب حرب .

ينبغي تجنب " الربط " بين المفاوضات المتعلقة بالأسلحة والأحداث السياسية

ان المساعي الرامية الى تحقيق نزع السلاح لا تتحرك الى الأمام في فراغ سياسي . فلا بد من أن تعكس المصالح السياسية والنظام السياسي ، ومن ثم فهي جزء لا يتجزأ من العلاقات الدولية . بيد أن من المهم عدم الربط ، كسياسة مدروسة ، بين اجراء مفاوضات معينة للحد من جوانب محددة من سباق التسلح والسلوك الدولي بوجه عام . فمهمة الدبلوماسية هي تجزئة وتفتيت المنازعات لا تعميمها وتكتيلها . والربط بينها بحيث تصبح مسائل أوسع انما يؤدي الى تضييق نطاق التحرك الدبلوماسي بدلا من توسيعه . فاحراز تقدم في المفاوضات المتعلقة بالأسلحة ليس مكافأة لأي طرف من الطرفين المتفاوضين ؛ بل هو وسيلة لكل منهما للاستفادة من مصلحتهما المشتركة المتمثلة في الأمن والبقاء .

ويجب التسليم في الوقت ذاته بأن التحرك الهام نحو نزع السلاح سيسير بصعوبة في حالة عدم وجود توافق سياسي أوسع . فالاثنان يتفاعلان ، ومن ثم يجب أن يتحركا سويا . ويمكن أن يساعد أحدهما الآخر في تيسير التقدم ، ولكن لن يتسنى لأي منهما أن يمضي قدما دون احراز تقدم في الآخر . وكما أن المفاوضات المتعلقة بالأسلحة ستفشل في حالة عدم وجود توافق سياسي ، فان التحرك نحو ايجاد علاقات سياسية واقتصادية أكثر تعاونا سينتهي في حالة عدم احراز تقدم متزامن نحو تثبيت التوازن العسكري واجراء تخفيضات في حجم القوات المسلحة .

توترات العالم الثالث

ان العالم الثالث مسرح معظم أعمال العنف في العالم منذ عام ١٩٤٥ . وقد كان ثمن هذا الاضطراب والتدمير هائلا . وثمة أسباب كثيرة للنزاع في العالم الثالث . وقد نجم الاضطراب في المناطق النامية في معظم فترة ما بعد الحرب عن الكفاح في سبيل الاستقلال . بيد أنه حتى الآن ، بالرغم من انتهاء جميع المستعمرات تقريبا ، لا تزال هناك مصادر كثيرة للتوتر والنزاع المحتمل .

وفي غيبة وجود أساس طبيعي لحدود كثير من دول العالم الثالث أصبحت الادّعاءات الاقليمية والضغوط التي تستهدف تمزيق المجتمعات الوطنية متواترة؛ بل في بعض الأحيان قوية . ففي كثير من الدول النامية ، نجد أن الخصومات التاريخية ، والكراهيات الدينية والعنصرية ، والمعارك على النفوذ السياسي والامتيازات بين عناصر المجتمع المتفاوتة ، كلها تؤدى الى نزاع عنيف .

وأخيرا وليس آخرا ، تفضي الضغوط الناجمة عن التخلف الاقتصادى وسوء توزيع الموارد والثروة الى حدوث توترات وضغوط داخل الدول وفيما بينها على السواء . ويؤدى الجوع وسوء التغذية والفقر واعتلال الصحة على نطاق واسع الى الحفز على اجراء تغييرات سياسية ، أحيانا بوسائل عنيفة .

وتعاني المناطق النامية من التمزق والتجزئة بسبب مجموعة متنوعة من المنازعات المحلية ، بيد أن كثيرا من هذه المنازعات قد تعقّد نتيجة مضاعفات التوترات بين الشرق والغرب . فعندما تتصاعد هذه التوترات ، يزداد خطر انتقالها الى مناطق العالم الثالث حيث توفر المنازعات المحلية فرصا لا نتعاشها . وعلى العكس ، يمكن أن تؤدى المنازعات الاقليمية نفسها الى تصاعد التوتر على نطاق أوسع بحيث يحمل في طياته خطر نشوب المواجهة بين الدول العظمى . وللعالم الثالث مصلحة عميقة ومستمرة في الانفراج ، وفي كبح جماح سباق التسلح ، وفي تحسين العلاقات بين الدول العظمى .

وختاما ، ينبغي أن نلاحظ التوتر الأعمّ بين الدول الصناعية والعالم النامي . فالحوار بين الشمال والجنوب متجمد سياسيا وايديولوجيا واقتصاديا ، وكثيرا ما تورد قائمة بأوجه التفاوت الاقتصادى والاجتماعي بين الشمال والجنوب ، وقد وردت أحدث قائمة من هذا القبيل في تقرير لجنة برانت المعنون : الشمال والجنوب : برنامج للبقاء . وعدم تصحيح هذه الاتجاهات يمكن أن يؤدى بمرور الوقت الى حدوث فوضى على نطاق العالم والى نشوب نزاع دولي . والتوترات بين الشمال والجنوب في الوقت الحاضر ذات طبيعة اقتصادية أساسا ، الأمر الذى يضر امكانيات التنمية في العالم الثالث ويجعل من المحال تنفيذ الترتيبات الاقتصادية الطويلة الأجل التي يمكنها توفير رفاه أكبر للجميع . ولكن ما هو عرضة للخطر قد يكون أكثر كثيرا من ذلك .

فعلى المدى الطويل ، يمكن أن يؤثر تدهور العلاقات بين الشمال والجنوب تأثيرا خطيرا للغاية على المناخ النفسي الذى يجب أن نعيش فيه جميعا ، وعلى النسيج الأساسي للسياسة الدولية ، وعلى خطر نشوب الحرب .

الأخطار المشتركة والأمن المشترك

لا يمكن في العصر الحديث الحصول على الأمن بطريقة انفرادية . فاقتصاديا وسياسيا وثقافيا - والأهم من ذلك - عسكريا ، نحن نعيش في عالم متزايد الترابط . ولا يمكن شراء أمن دولة واحدة على حساب أمن دول أخرى . وخطر نشوب حرب نووية يؤكد وحده صحة هذا القول . ولكن وضوح تداخل العلاقات الاقتصادية والسياسية بين مختلف الأمم ومختلف أجزاء العالم يعزز هذه النقطة بشدة . اذ لا يمكن الحصول على السلم عن طريق المواجهة العسكرية . بل يجب التماسه من خلال عملية تفاوض وتقارب وتطبيع رؤية تستهدف إزالة الشك والخوف المتبادلين . فنحن نواجه أخطارا مشتركة ومن ثم يجب علينا أيضا أن نعمل على تحقيق أمننا المشترك .

ان القوة المدمرة للأسلحة النووية الحديثة والأسلحة التقليدية تتجاوز تجاوزا تاما ، من حيث الكم والنوع ، المفاهيم التقليدية للحرب والدفاع . وفي حالة نشوب حرب عالمية كبيرة ، وهي حرب ستتصاعد بعناد بحيث تستخدم فيها الأسلحة النووية ، سوف تعاني جميع الدول من الدمار الى درجة تجعل "الانتصار" لفظة لا معنى لها . والطريقة الواقعية الوحيدة لتلافي هذه الكارثة هي أن توجد على وجه السرعة عملية يمكن بها احراز تقدم عاجل نحو نزع السلاح ، وأن يوضع نظام للتعاون السياسي والاقتصادي بين الدول يكون للجميع مصلحة عامة ومتكافئة في استمراره .

وعلى نحو ما ، يبدو أن مختلف شعوب العالم قد أدركت صحة هذه الاقوال . وما يشجعنا الى حد كبير أنه منذ أن اجتمعت اللجنة واضطلعت بالعمل تفجر بالفعل شعور شعبي في صالح السلم ونزع السلاح . وكان حريا بجميع الحكومات أن تستجيب منذ أمد طويل للمطالبة الشعبية بالأمن الحقيقي . فاذا فشلت الاستجابة لهذه الآمال فسنمضي جميعا ضحايا حماقتها .

٢ - تهديد الحرب

ما الذى يسبب الحرب ؛ انه سؤال يحيّر الفلاسفة والمفكّرين السياسيين منذ قرون . فالحروب تنبع من مجموعة متنوعة من الأسباب : تضارب في المصالح الاقتصادية ، ونزاع بين طوائف سياسية أو بين ثقافات أو جماعات عرقية بينها خصومات تقليدية ، وصراع بين مذاهب متعادية ، ومواجهة بين أمم متنافسة . ولكن هذه ليست تفسيرات كافية ولا كاملة للحرب ومع ذلك ، تستمر بعض النزاعات لمدة عقود ، بل حتى قرون ، مع كون العنف فيها قليلا ان لم يكن معدوما .

ولا توجد وسيلة علمية دقيقة للتنبؤ بالحرب ولكن لدينا معلومات كثيرة عن الظروف التي أدت تاريخيا الى صدامات عسكرية . وفي ضوء تلك الأحداث الماضية تدعو الاتجاهات المعاصرة في الشؤون العالمية الى الانزعاج الشديد . وبالرغم من أن اللجنة لا تود أن تبدو مفرطة في اثارة المخاوف فاننا ، اذ نؤمن بأن الاتجاهات تتحرك منذ عدة سنين في المسار الخاطئ ، نشعر بقلق شديد ازاء خطر متزايد هو خطر أن تنشب الحرب. وما لم يعكس مسار هذه الاتجاهات فانها يمكن أن تؤدى الى صدامات عسكرية لم يسبق مثيل لقوتها التدميرية .

ويتمثل جزء من المشكلة في تفسخ نسيج العلاقات الدولية الذى وصف في الصفحات الافتتاحية للتقرير. ولكن هناك أسبابا اضافية للقلق ، هي : المنافسة المتزايدة بين الحلفين العسكريين الرئيسيين في العالم - حلف شمال الأطلسي وحلف وارسو - وبين عدد من الأمم في عدة أنحاء من العالم الثالث ، الى جانب تزايد سرعة انتشار الأسلحة النووية والأسلحة التقليدية المتقدمة في جميع أرجاء الكرة الأرضية . ولقد تخطت هذه التطورات بمراحل منجزات المفاوضات المتعلقة بالأسلحة التي لا تزال منجزات محدودة . كما أنها عقّدت بشدة بعض المنازعات السياسية وسمّمت جو المفاوضات السلمية . ويؤدى سباق التسلح في بعض الحالات الى موازين عسكرية مزعزعة توحي بأن احتمالات الحرب في حالة وقوع الأزمات ستكون أكبر كثيرا . ولكل هذه الأسباب ، يبدو **اليوم تهديد الحرب - حتى الحرب النووية - تهديدا أكثر شؤما مما كان لسنوات عديدة .**

وتتسلّح الأمم لأسباب كثيرة . ونجد في التاريخ أن بعض الأمم كانت تجنّد جيوشا وقوات بحرية كبيرة ودائمة لأنها تخطط لحملات غزو عسكرى ، بينما كانت أمم اخرى تؤلف قوات عسكرية كبيرة كمصدر تستمد منه مكانة دولية . بيد أن معظم الأمم تسلّح نفسها بسبب ما تعتبره تهديدات لأمنها ولأنها تحس بخطر يهدد مصالحها القومية . وفي بعض الأحيان تكون هذه التصورات مبنية على تفسيرات دقيقة للواقع الموضوعي . ولكنها في أحيان اخرى تكون نتيجة لسوء التفاهم والعداوات التاريخية والضغوط الاقتصادية والبيروقراطية .

على أن الانفاق العسكرى ، مهما يكن سببه ، له عواقب ضارة . فالموارد الوطنية المستخدمة في التسلح لا يمكن استخدامها في الأغراض الاجتماعية . ويمكن أيضا أن تكون للانفاق العسكرى آثار اقتصادية ثانوية في ظل ظروف معينة ، مثل تأخير النمو الاقتصادى وزيادة معدّل التضخم .

وعلاوة على ذلك ، من الواضح أن التنافس على حيازة الأسلحة من جانب أمتين أو أكثر يمكن أن يفاقم المنازعات السياسية بحيث يسهم في زيادة خطر الحرب . وهكذا فان حيازة الأسلحة يمكن أن تؤدى الى اضمحلال الأمن لا زيادته . ولم يكن ذلك قط أصدق مما هو في العصر النووى . فكما أوضح اللورد ماونتباتن قبل وفاته بوقت قصير :

"ليس لسباق التسلح النووى غرض عسكرى . فالحروب لا يمكن أن تخاض بالأسلحة النووية . ووجود تلك الأسلحة انما يزيد فقط الأخطار التي تحدّق بنا بسبب الأوهام التي ولّدتها (١) ."

فسباق التسلح يقلّل فرص امكانية حل المنازعات سلميا . واتخاذ أية أمة قرارا بأن تزيد مخزونها من الأسلحة يفسره خصمها في كثير من الأحيان بأنه اعلان للنوايا . ووزع أسلحة أقوى يمكن أن يقنع الخصم ليس فقط بأنه يواجه قدرات عسكرية متزايدة ولكن أيضا بوجود احتمال متزايد لكون عدوّه ينوى الاستفادة من هذه القدرات . وحينئذ قد تقرر الدولة المراقبة أنه يجب عليها أن تحوز قدرات عسكرية مماثلة أو أعظم شأنا . وما ينجم عن ذلك من تنافس على التسلح يزيد التوتر السياسي ، وفي الظروف المتطرفة قد تستعجل احدى الدولتين ان الحرب حتمية وان من المحتمل أن يزداد ميزان القوة العسكرية سوءا في المستقبل ، وأنه ينبغي لها أن تقوم بعمل عسكرى اجهاضي لازالة الخطر الذى يتهددها .

واذا أخذنا في الاعتبار هذا التحليل لظاهرة التنافس على حيازة الأسلحة ، فان نظرة واحدة الى الاتجاهات الحالية على الصعيد العالمي تدعو الى القلق الشديد . فالنفقات العسكرية تزداد لدى الدول الصناعية وفي معظم أجزاء العالم النامي . وحتى عندما يسوء حساب هذه الزيادة مراعاة لعنصر التضخم فان الاتجاه يظل ماثلا الى الارتفاع . وتوحي الميزانيات وعقود مبيعات الأسلحة المعلنة فعلا بأن الانفاق العسكرى سوف يستمر في الارتفاع في المستقبل المنظور . واذا كان الأمر كذلك فان التاريخ يوحي بأن انتشار الأسلحة النووية والأسلحة التقليدية المتقدمة الناتج عن ذلك قد ينتهي بمأساة .

انتشار الأسلحة النووية

ان استمرار انتشار الأسلحة النووية أمر مزعج للغاية . فمنذ عام ١٩٤٥ تقوم خمس دول - هي الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي والمملكة المتحدة وفرنسا والصين - بوزع أسلحة نووية ؛ وهناك دول أخرى تستطيع أن تفعل ذلك على وجه السرعة بمجرد اتخاذها مثل هذا القرار . ويتجاوز المخزون العالمي من الأسلحة النووية ٤٠٠٠٠ ، وقد يصل الى ٥٠٠٠٠ سلاح .

الشكل ٢-١ المخزونات النووية الاستراتيجية للولايات المتحدة واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية (عدد الرؤوس الحربية المركبة على القذائف وقاذفات القنابل)

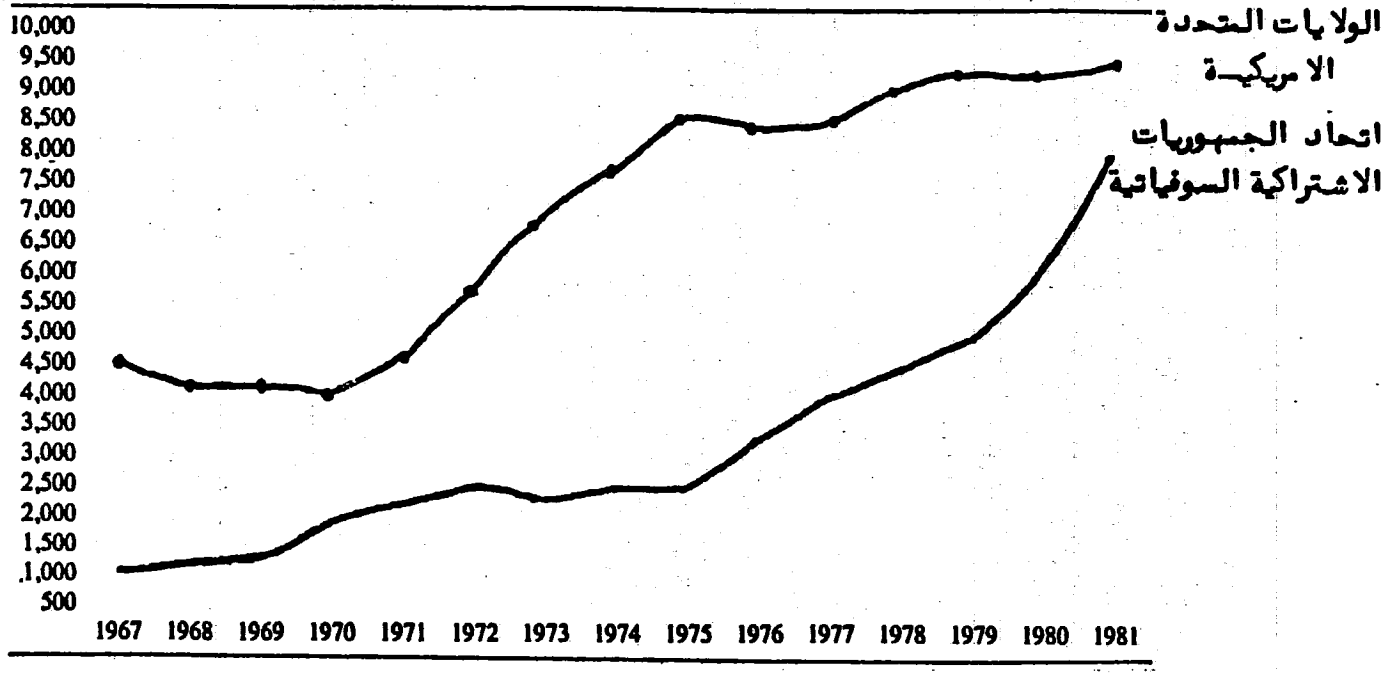

المصادر:

(١) التسلح ونزع السلاح العالميان . حوليات معهد استوكهولم لأبحاث السلم الدولي (١٩٦٩ - ١٩٨٠) .

(٢) التقارير السنوية لوزير الدفاع الامريكي ، ١٩٧٦ - ١٩٨١ ، و " الوضع العسكري للولايات المتحدة " بقلم رئيس هيئة أركان الحرب المشتركة الأمريكية .

الزيادات على المخزونات القائمة

ان الدافع الرئيسي وراء استمرار انتشار الأسلحة النووية هو المنافسة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي . ومن المحتمل أن يكون ٩٥ في المائة من الترسانات النووية في العالم موجود لديهما معا . وبالرغم من أن الاتفاقات التي نتجت عن محادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية قيدت الى حد ما المنافسة النووية بين هاتين الدولتين العظميين ، فان هذه المنافسة احتفظت بحيوية عنيدة منذ أكثر من ثلاثة عقود وعقّدت بدرجة كبيرة الجهود الرامية الى اقامة وفاق سياسي بينهما . وعلاوة على ذلك ، يبدو أن معدّل اضافة الأسلحة النووية الى ترسانات الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي يزداد بسرعة . ومن الواضح أن هذا هو الحال بالنسبة للأسلحة المستخدمة في القوات الهجومية الاستراتيجية للدولتين (الشكل ٢ - ١) . ويبدو أنه توجد حلقة مفرّغة مغلقة : فالتوتر السياسي يجعل مفاوضات الحد من سباق التسلح الامريكي - السوفياتي أكثر صعوبة كما أن المنافسة على التسلح المعجل الناتجة عن ذلك تغذّي بدورها قدرا أكبر من التوتر السياسي . وكلما طالت مدة استمرار هذه الدورة ، كلما زاد خطر أن يؤدي سباق التسلح الامريكي- السوفياتي يوما ما الى حرب.

وفي السنوات الأخيرة أولى الجانبان كلاهما عناية متجددة للقوات المتوسطة المدى وقوات المدى الأقصر . ويقوم الاتحاد السوفياتي بوزع قذيفة متوسطة المدى متحركة ومزوّدة بثلاثة رؤوس حربية تعرف في الغرب باسم اس اس- ٢٠ لتحل محل بعض قذائفه القديمة من طرازي اس اس-٤ و اس اس- ٥ . وتفيد التقارير الغربية بأن قوات حلف وارسو تتلقى أيضا أنواعا أحدث وأقدر من القذائف التكتيكية والطائرات المقاتلة والمدفعية التي تستطيع نقل الذخائر النووية الى الأهداف المطلوب تدميرها . وقرر حلف شمال الأطلسي من جانبه وزع القذائف التسيارية متوسطة المدى من طراز بيرشنغ - ٢ والقذائف الانسيابية على أجهزة الاطلاق الأرضية المتحركة اعتبارا من عام ١٩٨٤ . كما أن حلف شمال الأطلسي يقوم بتحديث طائراته ذات القدرة النووية وقذائفه التكتيكية ومدفعيته ، وبعض هذه الأسلحة يمكنه استخدام رؤوس حربية معزّزة الاشعاع (قنابل النيوترون) ، اذا تقرر وزعها في اوروبا .

وتواصل أيضا الدول النووية الاخرى تحديث وتوسيع قواتها . ففي عام ١٩٨٠ أعلنت بريطانيا العظمى عن خطط لحيازة غواصات جديدة ، وقذائف ترايدنت متعددة الرؤوس الحربية لتحل محل قوتها الحالية من غواصات البولاريس . وتواصل فرنسا تنفيذ خطط زيادة قوتها من الغواصات الحربية المزوّدة بأسلحة نووية من خمس غواصات الى سبع غواصات والاستعاضة عن القذائف الموجودة حاليا التي تطلق من الغواصات وذات القاعدة البرّية بأنواع جديدة متعددة الرؤوس الحربية . أما الصين ، التي تزع بالفعل عدة أنواع من القذائف متوسطة المدى بأعداد صغيرة علاوة على قاذفات القنابل ، فهي تدخل الآن في مخزوناتها أول قذائفها التسيارية عابرة القارات . ووجود هذه القوات والارتقاء بها يجعل الطريق نحو نزع السلاح النووي أشد تعقيدا بدرجة كبيرة .

وتختلف الآراء بالطبع في مسألة أى الجوانب مسؤول عن سباق التسلح النووى ، ولا تأخذ اللجنة ككل موقفا بشأن هذه القضية .

ويبدو أن هناك تعادلا اجماليا بين القوات النووية للولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ولكن الاختلافات الأساسية في تكوين تلك القوات تجعل من الصعب تقدير الميزان تقديرا دقيقا . فبينما استثمر الاتحاد السوفياتي معظم موارده الهجومية الاستراتيجية في قذائف ذات قاعدة برّية ونسبة أقل في قذائف تطلق من الغواصات ولا شيء تقريبا في قاذفات القنابل طويلة المدى ، قسّمت الولايات المتحدة قدراتها الهجومية بمزيد من التساوى فيما بين هذه العناصر الثلاثة. ومن ثم عند مقارنة قوات القذائف ذات القاعدة البرّية على حدة يبدو الاتحاد السوفياتي متفوقا . ولكن عند أخذ قوات قاذفات القنابل منفردة تبدو الولايات المتحدة متقدمة . وبالمثل ، بينما يكرّس الاتحاد السوفياتي عناية كبيرة للدفاعات الجوية فان الولايات المتحدة تبدو أكثر اهتماما بالوسائل الحربية المضادة للغواصات . وبينما تتجه الأسلحة الامريكية الى ادخال أكثر التكنولوجيات تقدما ، يتجه الاتحاد السوفياتي الى وزع أسلحة أكبر ذات امكانيات تدميرية أعظم .

وقد تغيّر الميزان النووى بسرعة على مر السنين ، ويزع الجانبان أجيالا جديدة من الأسلحة في أوقات مختلفة . ونتيجة لذلك من الممكن أن يبدو وكأن أحد الجانبين يتفوق بسرعة على الآخر حسب السنة المنصرمة التي تؤخذ كمقياس وما اذا كانت القدرات الحالية أم القدرات المتوقعة هي التي تختار اساسا للمقارنة . وتستخدم هذه الاختلافات في الجدولة الزمنية للمساعدة على تبرير برامج الاسلحة النووية .

ونتيجة لنواحي التباين الكثيرة بين قوات الدولتين فان المقارنات صعبة . ويهتم كل جانب بالتهديدات التي يتصور أنها ناتجة عن المزايا الموجودة لدى الجانب الآخر بينما يتجاهل المزايا الموجودة لديه هو . ففيما يتعلق بالقوات الهجومية الاستراتيجية على سبيل المثال ، تبرز البيانات السوفياتية في الوقت الحاضر البرنامج الامريكي الذى تصفه بأن القصد منه تحسين القدرات الخاصة بالقوات المضادة وتوجيه الضربة الاولى ان أمكن معتبرة اياه العامل الرئيسي الذى يفاقم المنافسة الاستراتيجية . وتؤكد الولايات المتحدة من جانبها قلقها ازاء القذائف السوفياتية التسيارية عابرة القارات ، ذات القاعدة البرية والتي تتسم بضخامتها الشديدة ودقتها ، والتي يعتقد أن لديها القدرة على تدمير صوامع القذائف الامريكية .

انتشار الاسلحة النووية الى دول أخرى

ان الزيادات في عدد الأسلحة الموجودة في ترسانات الدول النووية الخمس المعلنة عن نفسها توصف بأنها " انتشار رأسي " . أما انتشار الأسلحة النووية الى دول اضافية فيوصف بأنه " انتشار أفقي " . والمشكلتان مترابطتان من حيث أنه كلما توسعت الدول النووية في ترساناتها كلما زاد احتمال أن تجد البلدان الأخرى سببا يضطرها الى البدء في برامج خاصة بها لحيازة الأسلحة النووية .

وقد أجرت الهند تفجيرا نوويا في عام ١٩٧٤ قيل انه تجربة لجهاز سيستخدم في الأغراض السلمية . ولكن من الواضح أن الهند تملك الآن القدرة على انتاج أسلحة نووية اذا ما اختارت أن تفعل ذلك . وليس من المعروف ان كانت اسرائيل قد أجرت تجربة لجهاز نووي ولكن من المعتقد على نطاق واسع أنها اكتسبت قدرات نووية متقدمة تمكنها هي أيضا من أن تكون لديها أسلحة نووية متاحة في خلال فترة قصيرة .

وربما تكون هناك ثماني دول اضافية تنتظر في تحفز وهي تسمى "بلدان العتبة "(٢) . وقد بذلت هذه الدول مجهودا كبيرا في تطوير الصناعات النووية المدنية ومرافق البحث . وقد غدت هذه الدول أيضا ، مع تطويرها خبرتها النووية من أجل الأغراض السلمية المشروعة على دراية بالتكنولوجيات التي تمكنها من اكتساب قدرة تسليحية في فترة زمنية أقصر من الفترة التي كانت ستلزمها لولا ذلك عند اتخاذها قرارا بأن تكتسب هذه القدرة . ومن المعتقد في الواقع أن دولتين أو ثلاثا من هذه الدول قد اتخذت بالفعل مثل هذا القرار وأنها قد تجرى تجربة لجهاز نووي قبل انقضاء العقد الحالي .

وسعى ابطاء الانتشار النووي الافقي لم يكن خلوا من النجاح . فقد انقضت ثماني سنوات منذ أن فجرت دولة جديدة جهازا نوويا و ١٨ عاما منذ أن فجرت احدى الدول قنبلة نووية . وأعلنت بوضوح أنها بلغت مركزا يؤهلها لانتاج الأسلحة النووية ، ويعتقد حتى المراقبون المتشائمون أن عدد البلدان التي يحتمل أن تصبح دولا نووية في نهاية القرن سيكون أقل كثيرا من العدد الذي كان متوقعا منذ عشرين عاما مضت . ومع ذلك فان احتمالات حدوث توسع كبير في سباق التسلح النووي ما زالت تنذر بالخطر .

اضفاء الطابع النووي على اوروبا

تشتد المنافسة النووية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ليس فقط في القوات الاستراتيجية ولكن أيضا فيما يتعلق بالأسلحة النووية المتوسطة المدى والميدانية . ويقوم كلا البلدين بتحديث قواته . ولن يسمح أي منهما للآخر بتحقيق التفوق . وما لم تنجح المفاوضات في وقف سباق التسلح ، فان المنافسة المتصاعدة حلزونيا ستستمر ، وتؤدي الى زيادة المخاطر السياسية والعسكرية زيادة شديدة .

ومما يثير الانزعاج بوجه خاص ، تفاقم التوترات السياسية العامة المصحوبة بتجدد الانتباه الى امكانية نشوب حرب نووية في أوروبا وهو ما تركز عليه تقليديا المنافسة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي . وتذكّرنا الحالة الراهنة بأواخر الخمسينات عندما تصاعدت التوترات السياسية بشأن برلين وعندما كان يبدو أن هيكل وتنظيم القوات على كلا الجانبين يعكس احتمال ان اى حرب في القارة ستكون لا محالة حربا نووية . وربما كان ما نشاهده هو تباطؤ ملحوظ للخطوات الواسعة المحسوسة التي اتخذت خلال الستينات والسبعينات نحو زيادة الاستقرار السياسي واقلال خطر نشوب حرب نووية في أوروبا .

وقد أدخلت الولايات المتحدة في أوروبا في عام ١٩٥٣ قذائف قصيرة المدى ومعدات حربية نووية للطائرات ومدفعية قادرة على اطلاق قذائف ذات عبوات نووية كوسيلة لتعويض تخلف منظمة حلف شمال الاطلسي في أعداد القوات العسكرية التقليدية . فقد قررت منظمة حلف شمال الأطلسي فيما يبدو احلال التكنولوجيا محل القوة البشرية متبعة استراتيجية تعتمد بكثافة على الاستخدام المبكر ، واذا لزم الأمر الاستخدام الأول ، للذخائر النووية ووزعت الولايات المتحدة أيضا قذائف متوسطة المدى وقاذفات قنابل متوسطة المدى على القواعد الأوروبية في الخمسينات فأوروبا موقع ملائم يمكن منه الوصول الى مناطق مستهدفة من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية دعما للخطط الاستراتيجية للولايات المتحدة . وهذه القذائف المتوسطة المدى سحبت عندما أصبحت القذائف عابرة القارات متاحة في الستينات .

وبدأت منظمة حلف شمال الأطلسي ايضا في الستينات خفض اعتمادها على الاستخدام المبكر للاسلحة النووية . وبدلا من ذلك اعتمدت استراتيجية " الرد المرن " وحسنت قدرات قواتها التقليدية . وفي اطار هذه السياسة التي ما زالت سارية ، تعتمد منظمة حلف شمال الاطلسي في المقام الاول على القوات التقليدية من اجل دفاعها ، معتبرة الاسلحة النووية الميدانية وسيلة أخيرة تلجأ اليها عند فشل الدفاعات التقليدية ولردع المبادأة باستخدام الأسلحة النووية من جانب حلف وارسو .

وبمرور الوقت أصبح ينظر ايضا الى القوات النووية للولايات المتحدة في أوروبا على أنها تقوم بدور سياسي هام فحكومات منظمة دول حلف شمال الاطلسي وكذلك مقررو السياسة في الولايات المتحدة ينظرون الى الأسلحة النووية للولايات المتحدة في أوروبا على أنها كفالة مرئية لضمانات أمن الولايات المتحدة وينظر اليها على أنها تشكل علامة ملموسة على مصداقية تعهد الولايات المتحدة بأنها في حالة فشل منظمة حلف شمال الأطلسي في قتال تقليدى ، ستكون راغبة في بدء حرب نووية ، واذا اقتضى الأمر تصعيد اى قتال من هذا القبيل لكي يشمل استخدام القوات الاستراتيجية المركزية . وينظر على وجه الخصوص الى تطوير الاسلحة النووية

الميدانية في أوروبا نفسها ، وهي قريبة جدا من منطقة القتال المحتملة، على أنه يقدم الدليل على أن هذه التهديدات ستتحقق ،اذا اقتضى الأمر . وتعتبر الدول الأوروبية الأعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي ، والولايات المتحدة أيضا هذه السياسة حجر الأساس للردع وعلى ذلك ينظر اليها على أنها تجعل من الممكن اقامة علاقات سياسية مستقرة في أوروبا .

وحتى منتصف الستينات ، لم تكن لدى الاتحاد السوفياتي سوى قدرات محدودة على ضرب الولايات المتحدة بالأسلحة النووية . وبدلا من ذلك ، يبدو أنه اعتمد على قدرته على ضرب أوروبا الغربية كوسيلة لردع أي هجوم من الولايات المتحدة على الأراضي السوفياتية . وتعتمد هذه الاستراتيجية في المقام الأول على وجود جيوش تقليدية كبيرة في دول أوروبا الشرقية وفي الجزء الغربي من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية . ولكن ابتداء من عام ١٩٥٠ بدأ اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية يزع قاذفات قنابل متوسطة المدى وفي عام ١٩٥٥ بدأ يزع قذائف متوسطة المدى مسلحة نوويا وقادرة على ضرب كل أوروبا الغربية واستمرت في الستينات والسبعينات عملية وزع قوات نووية سوفياتية قادرة على ضرب اهداف في اوروبا ، تشمل قذائف من طراز إس إس - ٢٠ .

وقد أعلن السيد اوستينوف ، وزير الدفاع السوفياتي ، رسميا دور الأسلحة النووية في التخطيط السوفياتي للحالات الطارئة في أوروبا على النحو التالي :

" ان الظروف الاستثنائية فقط - أي العدوان النووي المباشر على الدولة السوفياتية أو حليفاتها - هي التي يمكن أن تضطرنا الى اللجوء الى ضربة نووية ثأرية كوسيلة أخيرة للدفاع عن النفس " (٣) .

وفي بلدان منظمة حلف شمال الأطلسي ، يعتبر الكثيرون برنامج التحديث النووي السوفياتي بمثابة اشارة الى أن حلف وارسو سيلجأ في حالة وقوع نزاع مسلح في اوروبا الى استخدام الضربات النووية على نطاق كبير وعلى امتداد مسرح القتال . وفي الستينات كان ينظر الى التفوق السوفياتي في المنظومات المتوسطة المدى على انه يوازنه تفوق قوات الولايات المتحدة الاستراتيجية العابرة للقارات ، ومع ذلك ، عندما ووفق على تعادل الاخيرة وأعطيت صفة رسمية لذلك التعادل في اتفاقات الحد من الأسلحة الاستراتيجية ، أصبح ينظر الى التفوق السوفياتي في المنظومات المتوسطة المدى على أن له اثارا هامة . وقد أدى هذا الى اتخاذ منظمة حلف شمال الاطلسي في عام ١٩٧٩ " قرارا مزدوجا " بأن تنزع في أوروبا القذائف التسيارية بير شنغ - ٢ والقذائف الانسيابية التي تطلق من الارض ، وأن تسعى الى التفاوض مع اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية على الحد المتبادل من القوات النووية المتوسطة المدى .

ويشير حلف وارسو من جانبه الى مذهب المبادأة باستخدام الاسلحة النووية الذى تعتنقه منظمة حلف شمال الأطلسي والى قصر الزمن الذى تستغرقه رحلة قذائف بير شنغ - ٢ باعتبار أنهما يبينان أن الغرب وليس الشرق هو الذى سيبدأ على الارجح حربا نووية في أوروبا وفي الواقع ، رفض الاتحاد السوفياتي على الدوام الاسس التي تقوم عليها استراتيجية منظمة حلف شمال الاطلسي ، مؤكدا عدم وجود آية مخططات هجومية لحلف وارسو تجاه أوروبا الغربية سواء بالأسلحة التقليدية أو النووية . ويشير الجانب الشرقي الى أن الزعماء السوفيات اقترحوا مرارا التفاوض بشأن معاهدة دولية تحظر المبادأة باستخدام الاسلحة النووية ، وان الاتحاد السوفياتي اقترح في شهر تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٩ التفاوض بشأن الحد المتبادل من القوات النووية المتوسطة المدى .

وعلى الرغم من هذه المواقف ، فقد انتقل الوضع مباشرة ، بسبب بعض التغييرات في عمليات وزع الاسلحة وفي التفكير في امكانية الحرب في أوروبا الى نقطة يزيد عندها خطر تصاعد أى نزاع أوروبي بسرعة الى استخدام الأسلحة النووية ، وربما بدأ حتى عند المستوى النووى ، ومن هذه الزاوية نكون قد عدنا الى الحالة التي كانت قائمة في أواخر الخمسينات .

وفي حالة نشوب حرب في أوروبا ، وبغض النظر عن النتيجة النهائية للقتال ، من المحتمل أن تكون الخسائر الأوروبية خسائر لم يسبق لها مثيل ، ومع تكنولوجيا الاسلحة الحديثة ، يمكن أن يكون الدمار الناشئ حتى من قتال تقليدى ، فاجعا . ولكن الاثار المترتبة على حرب نووية ستكون حقا مما لا يمكن تخيله . وقد خلصت دراسات كثيرة الى انه حتى اذا ما اقتصرت كثافة الحرب النووية على مئات من الاسلحة النووية ، بدلا من الآلاف التي يحتمل استخدامها ، فان الحرب النووية في أوروبا ستعني أن من المحتمل ان يقتل ملايين من الاشخاص في الحال ، وان عشرات الملايين أو اكثر سيعانون من الاصابات ومن آثار الاشعاع المتخلفة . وعلاوة على ذلك ، فان بدء حرب نووية في أوروبا كما هو الحال مع استخدام الاسلحة النووية ، سيدفع العالم الى سلسلة من الاحداث لم يشهدها من قبل ولا يمكن التنبؤ تماما بنتيجتها المحتملة .

وقد أثار وزع أسلحة نووية جديدة في أوروبا من قبل كلا الجانبين وعيا شعبيا وقلقا سياسيا بشأن الخطر الحقيقي للحرب النووية في أوروبا وما يرتبط بها من خطر تصاعدها الى قتال نووى عالمي ، وقد بدأت المفاوضات في جنيف لايجاد سبل للحد من القوات النووية المتوسطة المدى . والنجاح في هذه المحادثات سيؤدى الى الاقلال من هذه المخاوف الى حد كبير ويمكن في نفس الوقت ان يساهم بصورة ملموسة في حل سلسلة طويلة من قضايا التسلح الاخرى التي ما زالت دون حل . ومن المحتمل أيضا اتخاذ اجراءات اضافية لتقليل خطر الحرب النووية في أوروبا ، ويرد وصف هذه الاجراءات في جزء لاحق من هذا التقرير .

التنافس في ميدان الاسلحة التقليدية

ان انتشار الاسلحة التقليدية فاق بصورة مثيرة انتشار الاسلحة النووية . وان التنافس بين البلدان الصناعية وفي الاساس بين البلدان الاعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي ومنظمة حلف وارسو، هو المثال الذى يستشهد به أكثر من غيره للتدليل على هذا الاتجاه، وهناك سبب جيد يبرر ذلك. ففي البلدان التي تنتمي الى هذين الحلفين السياسيين والعسكريين مجتمعة يوجد ٤٠ في المائة من رجال ونساء العالم العاملين في صفوف القوات العسكرية النظامية، وتزيد حصتها من النفقات العسكرية العالمية عن هذه النسبة ، حيث تبلغ ما يقرب من ثلاثة ارباع النفقات العالمية . بيد انه لربما يكون ازدياد تحويل الموارد لاغراض عسكرية في بلدان العالم الثالث مثارا للقلق بنفس الدرجة ، حتى ولو لا لسبب سوى ما لهذه البلدان من حاجة اكبر من حاجة غيرها الى الموارد للتنمية الاقتصادية .

القوات العسكرية في اوروبا

ان حجم القوات المسلحة لمنظمة حلف شمال الاطلسي ومنظمة حلف وارسو ودرجة تطورها مذهلان ؛ اذ ان قدرات هذه القوات عظيمة الى درجة ان استخدام لفظة "تقليدية" لوصفها لا يكون مناسبا الا بالنظر الى ما للاسلحة النووية من قدرة كافية على التدمير . فمنذ الحرب العالمية الثانية ، ما فتئت التكنولوجيا العسكرية تشهد ثورة لا تزال مستمرة في عقد الثمانينات بخطى اسرع . ومن حيث القوة النارية والقدرة على الحركة والمرونة التي تتمتع بها القوات الحديثة البرية والبحرية، لا يكاد يوجد سوى قدر قليل من الشبه ، اذا وجد ، بين هذه القوات والقوات المسلحة للدول الكبرى خلال الحرب العالمية الثانية ، والسبب الاساسي وراء هذه الثورة التي تشهدها القدرات العسكرية يعود الى استحداث الطائرات والقذائف الحديثة ، بيد ان هذا التغيير الجذرى يتجاوز الى حد بعيد القوة الجوية . فالاسلحة اكثر فتكا واكثر قابلية للحركة ، بمراتب تفوق بعشرات المرات ما كانت عليه في الماضي . فقد غدا من الممكن ، بفضل شبكات الرادار ، وأشعة ليزر والالكترونيات الحديثة ، اطلاق القذائف بدقة مدهشة . وتستطيع شبكات جمع المعلومات توفير معلومات موثوق بها وتفصيلية بأقل قدر من التأخير ، عن حجم القوات المعادية وقدراتها وتحركاتها . وتستطيع الحاسبات الالكترونية (الكومبيوترز) تحليل مقادير هائلة من المعلومات المستقاة من مصادر متعددة واعطاء تقييمات تفصيلية للوحدات العسكرية المناوئة . وتوجد امكانيات لنقل قوات ضخمة بسرعة ولتزويدها بالمؤن اللازمة لاداء مهمتها في بيئة معادية تقع على مسافات شاسعة من اوطانها .

ولقد حدثت هذه التغيرات لانه ، منذ ١٩٤٥ ، دأبت عدة بلدان صناعية ، خاصة الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، على تكريس موارد للبحث والاستحداث في الميدان العسكرى بمعدلات لم يسبق لها مثيل في زمن السلم . ولقد دفع ثمن هذا التحويل للمواهب العلمية ومرافق البحث على حساب انتاجية الصناعات المدنية ودرجة تطورها التقني ، وكذلك بسبب الحوافز التي يوفرها وجود هذه المؤسسات العلمية الضخمة لمواصلة سباق التسلح .

ويحتفظ الحلفان العسكريان ، بوجه عام ، بنفس العدد تقريبا من الرجال والنساء في الخدمة العسكرية النظامية . غير انه توجد اوجه اختلاف هامة بينهما من حيث العناصر المحددة للقوات المسلحة ولا سيما فيما يتعلق بانواع القوات التي ستتاح لكل منهما في حالة نشوب نزاع في اوروبا . ويتضمن الشكل ٢-٢ بيانات تشكل موجزا للقوات العسكرية لكلا الجانبين ، عالميا وفي مسرح المجابهة الرئيسي - اوروبا .

في حالة نشوب اى نزاع اوروبي ، ستكون منظمة حلف شمال الاطلسي متفوقة من حيث العدد الاجمالي للفرق التي تكون على اهبة الاستعداد للقتال ، ولكن مع مرور الزمن فان من شأن تعبئة القوات الاحتياطية لمنظمة حلف وارسو ان تعكس هذا التوازن . ومن حيث العتاد ، تقول المصادر الغربية ان منظمة حلف وارسو سوف تحقق تفوقا من حيث العدد النسبي للدبابات الميدانية الرئيسية وقطع المدفعية ، والقذائف الجوية الدفاعية ، بينما ستكمن منعة منظمة حلف شمال الاطلسي فيما لديها من عدد اكبر من القذائف الموجهة المضادة للدبابات والمدافع المضادة للطائرات . وفيما يتعلق بالقوات الجوية التكتيكية ، فان منظمة حلف وارسو متفوقة في جميع فئات الطائرات الثابتة الاجنحة ، بينما تتفوق منظمة حلف شمال الاطلسي في عدد الطائرات العمودية المسلحة . وفيما يتعلق بالقوات البحرية للجانبين ، فان مجموع القوات البحرية للبلدان الاعضاء في منظمة حلف شمال الاطلسي اكبر حجما من القوات البحرية لمنظمة حلف وارسو في معظم فئات السفن الحربية .

غير ان هذه المقارنات العددية للقوة العسكرية النسبية تحسب حساب اوجه الاختلاف الكثيرة في الخصائص الادائية لعتاد كلا الطرفين ، ناهيك عن العوامل غير المرئية المتمثلة في الروح المعنوية للجيشين .

كما انه لا يسلم في المقارنات بأن من الجائز ان يختلف هذا التوازن في قطاعات معينة اختلافا كبيرا . ومما يقلق الغرب بوجه خاص التوازن الحاصل في الجبهة الرئيسية في اوروبا ، فهو توازن ، وفقا لما تراه منظمة حلف شمال الاطلسي يرجح في الوقت الحاضر كفة منظمة حلف وارسو .

اما بلدان منظمة حلف وارسو فتقيّم التوازن الحاصل في اوروبا الوسطى على انه يقوم على التعادل المتقارب . وهذا هو ايضا تقييمها للتوازن العسكرى الشامل في اوروبا وفي العالم بأسره . وتشدد بلدان منظمة حلف وارسو ، لدى وصف حالات التوازن هذه على وجوب ان تؤخذ في الاعتبار اوجه الاختلاف الجغرافية والاقتصادية وغير ذلك من هذه الاختلافات بين الجانبين التي تؤثر أيضا تأثيرا خطيرا على قدراتهما العسكرية .

وكذلك يفغل في المقارنات الكمية كون كل جانب يجنح الى تصور حاجاته بشكل مختلف . فالولايات المتحدة ترى ، من جانبها ، ان لديها حاجة حيوية الى قوة بحرية - بالنظر لظروفها الاستراتيجية العالمية - ولكنها ترى ان حاجة الاتحاد السوفياتي الى ذلك اقل لانه ظل تاريخيا ، دولة برية عظمى . ويرى الاتحاد السوفياتي ، من ناحيته ، ان منافذه المحدودة الى البحار تستلزم وزع قوات بحرية كبيرة . كذلك يرى الاتحاد السوفياتي انه يحتاج الى قوات برية اكبر حجما

الشـــكل ٢-٢

ميزان القوى التقليدية بين الشرق والغرب في عام ١٩٨٢

	على النطاق العـــالمي		على الصعيد الاوروبي	
	منظمة حلف شمال الاطلسي	منظمة حلف وارســو	منظمة حلف شمال الاطلسي	منظمة حلف وارســو
مجموع الافراد (بالملايين)	٤ر٩	٤ر٨		
مجموع افراد القوات البرية	٢ر٧	٢ر٦	٢ر١	١ر٧
القوات البرية				
الفرق في وقت السلم	١٠٣	٢١٠	٨٨	٧٨
الفرق المتوفرة للتعزيز الفوري	غ/م *	غ/م	٨	١٠
الفرق التي في حالة تعبئة	غ/م	غ/م	١٩	٨٩
الدبابات الميدانية الرئيسية	٢٥ ٥٠٠	٦٨ ٣٠٠	١٧ ١٠٠	٢٦ ٣٠٠
قصبات المدفعية	٢٣ ٠٠٠	٤٣ ٢٠٠	٩ ٥٠٠	١٠ ٠٠٠
منصات اطلاق الاسلحة الموجهة المضادة للدبابات	١٥ ٥٠٠	غ/م	٥ ٨٠٠	١ ٤٠٠
منصات اطلاق قذائف سطح-جو	٢ ٤٠٠	١١ ٤٠٠	١ ٨٠٠	٣ ٢٠٠
القوات البحرية				
الغواصات	٢٢٠	٢٧٠	١٩٠	٢١٠
حاملات الطائرات/الطائرات العمودية	٢٠	٤	١٢	٤
سفن حربية كبيرة	٤٢٠	٣٠٠	٣٢٠	١٥٠
سفن حربية صغيرة	٧٣٠	١ ٢٤٠	٦٦٠	٩٣٠

(يتبع)

الشكل ٢-٢ (تابع)

	على النطاق العالمي		على الصعيد الاوروبي	
	منظمة حلف شمال الاطلسي	منظمة حلف وارسو	منظمة حلف شمال الاطلسي	منظمة حلف وارسو
وحدات برمائية	٥٧٠	٢٥٠	٤١٠	٢٠٠
طائرات /قاذفة مهاجمة مقاتلة	١ ٣٧٠	٥١٠	٤٧٠	٤١٠
الطائرات المضادة للغواصات وطائرات الاستطلاع	٦٤٠	٣٠٠	٣٦٠	٢٠٠
القوات الجوية				
طائرات قاذفة للقنابل	٤٦٠	٥٠٠	٨٠	٣٧٠
طائرات/مهاجمة/مقاتلة	٣ ٨٣٠	٥ ٠٠٠	٢ ٥٠٠	٢ ٤٢٠
طائرات الدفاع الجوى	٨٨٠	٣ ٩٩٠	٥٧٠	١ ٤٩٠
الطائرات العمودية	٨ ٤٠٠	٣ ٥٦٠	٧٣٠	١٦٠

* غ/م = الارقام غير متوفرة .

مستقاة من مجلة الميزان العسكرى لعامي ١٩٨١-١٩٨٢ ، التي يصدرها المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية . وان ايراد هذه البيانات لا يعنى تأييدها . وتوجد البيانات السوفياتية في المنشور المعنون "Whence the Threat to Peace" (من اين يأتي تهديد السلم) (موسكو ، ١٩٨٢) .

من قوات منظمة حلف شمال الاطلسي لان من واجبه الا يقتصر على تحقيق التوازن مع قوات منظمة حلف شمال الاطلسي في اوروبا ، وانما ان يحتفظ ايضا بقوات كبيرة على حدوده الطويلة جدا مع الصين - وهي بلد معاد لديه ايضا جيش كبير جدا . ومن ناحية اخرى ، فان الولايات المتحدة ترى ايضا وجود احتياجات لقوات برية لاستخدامها في مناطق اخرى خلاف اوروبا . وان مثل اوجه الاختلاف هذه ، بالاضافة الى عدم الرغبة في محاولة تفهم منظور الطرف الاخر ، تدفع كلا الحلفين الى بناء قوات عسكرية اكبر حجما واكثر تطورا بسرعة متزايدة . وكما هو الحال بالنسبة للأسلحة النووية ، هناك آراء مختلفة بشأن اى الطرفين يتحمل قسطا اكبر من المسؤولية عن التنافس في ميدان الاسلحة التقليدية في اوروبا .

وأيا كان السبب وراء برامج الاسلحة التقليدية ، فان من غير المرجح ان تكون قد احدثت زيادة صافية في امن اى من الجانبين . فنسبة القوات في اوروبا لم تتغير كثيرا على مدى العشرين عاما الماضية . ووجه الاختلاف الرئيسي هو ان المجابهة لا تزال مستمرة بمستوى من القدرة على التدمير يزيد كثيرا عما كان عليه الحال ، وبقدر اكبر من تحويل الموارد عن الاهداف الاجتماعية .

نمو الاسلحة التقليدية في العالم الثالث

بشكل عام ، يبلغ نصيب البلدان النامية في الوقت الحاضر حوالي ربع النفقات العسكرية في العالم ؛ وخلال السنوات الأخيرة ظل عبء الانفاق على الاسلحة في ازدياد في الكثير من هذه البلدان .

فالمجابهة العسكرية بين الشرق والغرب انتقلت الى العالم الثالث . ففي حين ان الاسباب الاساسية للمنازعات في العالم الثالث تضرب بجذورها في عوامل محلية ، فان البلدان الصناعية هي التي تعمل ، في بعض الاحيان ، على نحو يجعل حل هذه المنازعات اكثر صعوبة وتقوم ، في الغالب الاعم ، بتزويد تلك البلدان بأسلحة الحرب . ففي عام ١٩٧٩ ، انفق ما يقرب من ١٥ في المائة من نفقات العالم الثالث الدفاعية في شراء العتاد الحربي من البلدان الصناعية .

ومن التطورات الاقرب عهدا الى حد ما اتجاه يتمثل في انتشار الاسلحة المتطورة في العالم الثالث . فحتى عام ١٩٧٤ ، لم يحدث أن قامت بلدان العالم الثالث بشراء عتاد حربي متطور من الناحية التكنولوجية بأى حجم ذى شأن . ومنذ ذلك التاريخ أخذ حجم هذه الصفقات يزداد . غير انه ما زال يتعين تسليم جزء كبير من الاسلحة التي تعاقدت عليها البلدان النامية بل ما زال يتعين استيعاب جزء اكبر في القوات المسلحة للبلدان المتلقية لهذه الاسلحة ، وهي عملية عادة ما تستغرق سنوات عدة . ولذلك لم يظهر بعد الاثر الكامل لهذه الزيادة في القدرات العسكرية للعديد من بلدان العالم الثالث ، وهو اثر من المرجح ان يكون حادا . اذ ان هذا الاثر لن يقتصر على العلاقات بين بلدان العالم الثالث ، وانما سيمتد الى العلاقات بين البلدان النامية والبلدان الصناعية ، وبين الكتلتين العسكريتين .

الشرق الأوسط : يبلغ نصيب بلدان هذه المنطقة ، بما فيها شمال افريقيا ، اكثر من ثلث مجموع النفقات العسكرية للبلدان النامية ، وداخل هذه المنطقة ، كان اكثر البلدان انفاقا على الاسلحة خلال السنوات الاخيرة المملكة العربية السعودية وايران ، واسرائيل والعراق .

كذلك فان الشرق الاوسط هو الجهة التي ترسل اليها اكثر منظومات الاسلحة تطورا من الناحية التكنولوجية . فما حدث اخيرا من ارسال للطائرات المتطورة من الولايات المتحدة الى اسرائيل والمملكة العربية السعودية ، والطائرات السوفياتية المتطورة الى ليبيا وسوريا انما يمثل استمرارا لارسال احدث منظومات الاسلحة في العالم الى هذه المنطقة . وابتداء من اواخر الستينات ، ولكن بوجه خاص اثر الارتفاع الحاد في اسعار النفط في عام ١٩٧٤ ، ما فتئت بلدان الشرق الاوسط تبتاع المزيد والمزيد من اكثر الاسلحة تطورا . واليوم ، تشمل المنشآت العسكرية لبلدان الشرق الاوسط الطائرات المقاتلة المتطورة المسلحة بأحدث انواع الاسلحة والمجهزة بالكترونيات الطيران المتطورة ، واحدث طراز من الدبابات وغيرها من المركبات المصفحة والسفن البحرية المسلحة بقذائف سطح ـ سطح المتطورة ، وبجميع اللوازم الاخرى للتكنولوجيا العسكرية الحديثة . وعلاوة على ذلك ، فان التصاعد الحلزوني لا يزال مستمرا بلا توقف . والنتيجة هي زيادة حادة في الانفاق ، بالاضافة الى زيادة كبيرة جدا في القدرة التدميرية في الحرب ، والصراع الداخلي الدائرين الآن في هذه المنطقة .

شرقي آسيا : ان لاتجاهات القدرات العسكرية في شرقي آسيا أثرا مباشرا على التنافس فيما بين الدول الصناعية أكثر مما لها في معظم المناطق . ومنطقة شرقي آسيا هي المنطقة التي تتجابه فيها بشكل مباشر القوات المسلحة لثلاث قوى عسكرية كبرى ولقوة اقتصادية كبرى ، مما يؤدي الى قدر كبير من عدم الاستقرار والى احتمالات العنف .

وتنفق الصين على قواتها المسلحة أكثر مما تنفق أية دولة أخرى في افريقيا أو آسيا أو أمريكا اللاتينية . ويمثل انفاقها العسكري حوالي ثلث اجمالي الانفاق العسكري في العالم الثالث . ويعد جيش الصين أكبر جيش في العالم في الوقت الحاضر . ورغم ما يبدو الآن من أن حجم القوات المسلحة الصينية آخذ في النقصان ، يجري تزويد هذه القوات بأسلحة أكثر حداثة . وبالطبع ، فان الصين تمتلك أيضا قذائف وقاذفات قنابل مزودة بأسلحة نووية ، تقوم بتحديثها تدريجيا . وفي شرقي آسيا ، تتركز قدرات الولايات المتحدة على أسطولها السابع الذي له قواعد في اليابان والفلبين . كما أن للولايات المتحدة قوات برية وجوية في كوريا . وتشمل قوات اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية في شرقي آسيا ، الأسطول السوفياتي في المحيط الهادئ ، الذي يتمتع بتسهيلات في فييت نام ، وفرقا من الجيش ووحدات من الطائرات التكتيكية على امتداد حدوده مع الصين . ويمكن افتراض أن قوات كل من الدولتين مزودة بأسلحة نووية تكتيكية .

ومما تنفقه اليابان على قواتها المسلحة قليل نسبيا ، اذ يقل عن ١ في المائة من الناتج القومي الاجمالي . الا أن من المقدّر أن يزيد في المستقبل ما تنفقه اليابان على الدفاع . وفي حين أن قوات الدفاع عن النفس اليابانية صغيرة نسبيا ، الا أنها حديثة ومقتدرة .

وللتغييرات في القدرات العسكرية الصينية أثر مباشر على ادراك الاتحاد السوفياتي لمتطلباته العسكرية مثلما للتغييرات في قوات الولايات المتحدة وحلفائها في المنطقة من أثر . وكل من الولايات المتحدة واليابان ، بوجه خاص ، تدرك بدورها أن التغييرات التي حدثت مؤخرا في وزع القوات العسكرية السوفياتية في المنطقة تشكل تهديدات جديدة لمصالحها ، وتبرر قيامها بتطوير قدراتها الخاصة من هذه الناحية .

ولقد زاد من تفاقم الحالة التطورات السياسية العسكرية ناحية الجنوب . ففييت نام تحتفظ بمؤسسة عسكرية كبيرة . وهناك علاقات متوترة بين فييت نام وبين الصين ، من ناحية ودول جنوب شرقي آسيا من ناحية أخرى . واستمرار القتال في كمبوتشيا من حين لآخر يزيد من خطورة هذه التوترات ويهدد باندلاع أعمال العنف على نطاق أوسع .

ومما يضاعف هذه المشاكل كلها العمل باستمرار على افعام المنطقة بأسلحة متقدمة .

جنوبي آسيا : ان ما تنفقه دول جنوبي آسيا على قواتها المسلحة يعدّ ، بالنسبة الى عدد سكانها ومواردها ، قليلا نسبيا ، على الأقل بالمقارنة بدول أخرى ، فالهند تمتلك ، الى حد بعيد ، أكبر مؤسسة عسكرية في المنطقة ، ولكنها تنفق نسبيا أقل من منافستها باكستان ، على أساس نصيب

الفرد ، أو كجزء من الناتج القومي الاجمالي . ومما يثير القلق بوجه خاص اتجاه تلكما الدولتين نحو الحصول على أسلحة أكثر تقدما وخاصة الطائرات .

وهناك أيضا خطر يتمثل في كون المنافسة العسكرية في آسيا ككل قد تتحول الى سباق تسلح نووى .

افريقيا : باستثناء الدول التي تقع شمال الصحراء الكبرى ، تعدّ بلدان افريقيا متأخرة عن دول آسيا والشرق الأوسط في اقتناء قدرات عسكرية متقدمة . وان ما تنفقه دول افريقيا ككل على قواتها المسلحة قليل نسبيا ، سواء من الناحية المطلقة أو من الناحية النسبية ؛ اذ بلغ في عام ١٩٧٩ ما يعادل تقريبا ٦ بلايين دولار ، أى أقل من ٥ في المائة من اجمالي ما أنفقته جميع الدول النامية. وفي داخل المنطقة ، نجد أن نيجيريا وجنوب افريقيا واثيوبيا هي الدول التي تنفق أكبر مبالغ على القوات المسلحة ، والتي تمتلك أكبر الوحدات وأكثرها قدرة .

الا أنه بالنظر الى العدد الكبير من النزاعات الداخلية والدولية في افريقيا ، وخاصة التوتر المتصاعد في الجزء الجنوبي من القارة ، بيد و من غير المرجح أن يكون استمرار هذه الحالة لفترة طويلة أمرا ممكنا . وهناك بالفعل اتجاه مستقر نحو الحصول على طائرات وغيرها من المعدات العسكرية تكون أكثر تطورا . وما لم يتم على الفور وقف هذا الاتجاه ، فان تزايده السريع بيد و أمرا مرجحا .

أمريكا اللاتينية : التزمت دول أمريكا اللاتينية ، بوجه عام ، ضبط النفس في انفاقها على القوات المسلحة . وقد بلغ مجموع ما أنفقته بلدان المنطقة على القوات المسلحة في عام ١٩٧٩ أقل من ٨ بلايين دولار ، أى نسبة ٥ في المائة من اجمالي ما أنفقته الدول النامية ، و نسبة ٤ر١ في المائة فقط من مجموع الناتج القومي الاجمالي للمنطقة . وفي داخل المنطقة ، تمتلك الأرجنتين والبرازيل وكوبا الى حد بعيد ، أقوى المؤسسات العسكرية . ولقد بدأ البلدان الأولان انتاج المعدات العسكرية الخاصة بهما ، وتصدير بعض البنود الى دول نامية أخرى .

وكما حدث في افريقيا ، استقر مؤخرا اتجاه لدول أمريكا اللاتينية للحصول على معدات عسكرية أكثر تطورا . فمثلا ، لم يتم ادخال الطائرات النفاثة الأسرع من الصوت في هذا الجزء من العالم الا خلال السنوات العشر الماضية . الا أنه ما لم تتخذ خطوات عما قريب فانه يبدو أمرا مرجحا لأن يستمر ارتفاع مستوى المعدات العسكرية في أمريكا اللاتينية ودرجة تطور هذه المعدات .

تجدد الاهتمام بالحرب الكيميائية

ان أحد الجوانب النهائية لسباق التسلح الذى يسبب قلقا بالغا هو أن الحرب الكيميائية والبيولوجية تحظى باهتمام متجدد .

وكانت هذه الأسلحة البغيضة واللاانسانية بوجه خاص فيما يبدو ، النوع الوحيد من الأسلحة الذى حققت المفاوضات بشأنه تقدما كبيرا . وبعد استخدام الأسلحة الكيميائية فى الحرب العالمية الأولى على نطاق واسع ، لم تستخدم وسائل الحرب هذه ، باستثناءات نادرة فقط ، طوال قرابة ٦٠ عاما . وحتى خلال الحرب العالمية الثانية ، ورغم ضراوة النزاع واستحداث أسلحة كيميائية في أوائل الأربعينات تفوق بدرجة كبيرة في أثرها الفتاك الأسلحة الكيميائية التي استخدمت خلال الحرب العالمية الأولى ، صنعت مخزونات ضخمة من الأسلحة الكيميائية ، ولكنها لم تستخدم . وهذا الحظر الفعلي على استخدام الأسلحة الكيميائية هو ، الى حد ما ، نتيجة لبروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ الذى يحظر البدء في استخدام الأسلحة النووية والبيولوجية ، والى حد آخر ، نتيجة للتطويرات التي أدخلت منذ عام ١٩١٩ على أسلحة الحرب البرية وتكتيكاتها ، والتي أدت الى تضاؤل التوقعات بشأن الفعالية المحتملة للأسلحة الكيميائية .

وفي السنوات الأخيرة ، تحقق أيضا تقدم نحو حظر صنع الأسلحة البيولوجية والكيميائية والالزام بتدمير المخزونات الموجودة . وكانت اتفاقية الأسلحة البيولوجية لعام ١٩٧١ ، والتي صدق عليها ما يزيد عن ٩٠ دولة ، خطوة هامة . وعلاوة على هذا ، فانه فيما بين عامي ١٩٧٦ و ١٩٧٩ أحرز مفاوضو الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي تقدما كبيرا في سبيل التوصل الى اتفاق بشأن عناصر اتفاقية تقضي بتدمير المخزونات الموجودة وحظر صنع أسلحة كيميائية . وكانت العقبة الرئيسية الكأداء هي المسألة الصعبة المتمثلة في كيفية التحقق من هذه المعاهدة . الا أنه في النهاية توقفت المحادثات بسبب تدهور العلاقات السياسية .

وتم أيضا في اطار لجنة نزع السلاح انشاء فريق عامل مخصص ، بشأن الأسلحة الكيميائية . وفي عام ١٩٨٢ ، بدأ هذا الفريق مفاوضات بشأن القضايا الرئيسية التي تحتاج الى حل ، ليتسنى اعداد معاهدة يكون من شأنها ازالة الأسلحة الكيميائية .

والاتحاد السوفياتي لا يعلن جهارا ان كان يصنع أسلحة كيميائية أم لا ، ولا يذكر شيئا عن حجم أى مخزون قد يكون محتفظا به الآن . وعلى أى حال ، هناك اعتقاد في الغرب بأن اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية يمتلك مخزونات من الأسلحة الكيميائية ، من الأنواع الحديثة من " غاز الأعصاب " ومن غازات الملامسة التقليدية . ويذكر بعض المراقبين الغربيين أن الاتحاد السوفياتي مستمر في انتاج هذه الأسلحة . والولايات المتحدة من جانبها ، تذكر في تقاريرها انها قد توقفت في عام ١٩٦٩ عن انتاج الأسلحة الكيميائية ، بيد أنها لا تزال تحتفظ بمخزونات منها . وقيد الدراسة الآن خطط لتقوم الولايات المتحدة بانتاج نوع جديد من الأسلحة الكيميائية هو ، " الذخائر الثنائية " ، التي تعبأ فيها قذائف المدفعية أو غيرها من المقذوفات بمادتين كيميائيتين غير ضارتين نسبيا تتحدان عند اطلاق القذيفة لينتج عن اتحادهما مادة فتاكة .

وفي السنوات الأخيرة ، كانت هناك تقارير تتعلق بامكانية استخدام الأسلحة الكيميائية والبيولوجية في بعض المناطق . وقد أخفق فريق من خبراء الأمم المتحدة مشكل لتقصي هذه المسائل ، في تأكيد هذه التقارير (كتبت في نهاية نيسان/ابريل ١٩٨٢) ؛ والفريق مستمر في القيام بعمله (٤) .

ومن الواضح أن المعاهدات القائمة التي تحظر الأسلحة الكيميائية والبيولوجية ليست كافية ، وخاصة بالنسبة لأحكامها المتعلقة بالتحقق من الانتهاكات المزعومة ، وباصدار حكم قضائي بشأنها . ولا يمكن وقف هذا الجانب من انتشار الأسلحة قبل أن يفلت زمامه الا بالقيام بمبادرات حاسمة .

اذا فشلت مفاوضات الأسلحة

الانجازات المحددة للمفاوضات السابقة التي جرت حول الأسلحة والفشل الذي منيت به هذه المفاوضات أمور واضحة نسبيا . ومسألة كيفية تقييم هذه الجهود مسألة أكثر اثارة للاهتمام ، ويجب بالضرورة الاجابة عليها اجابة ذاتية . وللتوصل الى هذا الحكم ، يجب علينا أن نقارن حالة العلاقات الدولية كما نعرفها اليوم ، وهذه حالة نتجت جزئيا عن محاولات للتفاوض حول فرض حدود للتسلح وللتحرك نحو نزع السلاح في ظل العلاقات الدولية القائمة .

وهناك من يرى أن مفاوضات الأسلحة قد منيت بالفشل ؛ وأيا كانت الانجازات التي تحققت ، فانها تعد تافهة بالمقارنة بالسرعة التي يتم بها تعزيز الأسلحة وبعدد المنازعات العسكرية وضراوتها . ويعتقد من يؤمنون بوجهة النظر هذه أنه اذا ما أريد انهاء سباق التسلح فمن الضروري القيام الآن بمبادرات أوسع مدى وكان من المستصوب القيام بها في الماضي . وفي الواقع ، انه يمكن لصيغة متطرفة من هذا الرأي أن تحدث على الوقف الكامل للمفاوضات التي لا تهدف الا الى " الحد " من سباق التسلح ، كي يكون عدم وجود توقعات زائفة عاملا دافعا على اتخاذ خطوات جذرية لوقف التصاعد في الانفاق العسكري وللتحرك نحو نزع سلاح حقيقي .

وهناك رأي آخر يقيّم سجل مفاوضات الأسلحة على نحو أكثر ايجابية . ففي حين كانت هذه المحادثات مخيبة للآمال فانها لم تخل من النجاح . ومن المفهوم أن الانجازات الملموسة لهذه المحادثات هي انجازات متواضعة ، ولكنها ليست دون مغزى سواء في حد ذاتها أو في آثارها على العلاقات الأوسع نطاقا . وبالاضافة الى هذا ، يجب النظر الى سجل مفاوضات الأسلحة من وجهة نظر تاريخية وكعملية مستمرة . وقد تم في المفاوضات ارساء كثير من الأسس السياسية والفكرية . وفي بعض المجالات ، تم التوصل الى فهم مشترك لكيفية تناول المشكلة ، بجانب التوصل الى مجموعة من المبادئ والاجراءات التي يسترشد بها في المحادثات . ولو كانت الارادة السياسية قد تكونت ، لتسنّى بفضل هذه الانجازات الفكرية تحقيق تقدم نحو الحد من الأسلحة ونزع السلاح أسرع مما كان ممكنا حتى الآن .

ومن بين الطرق الكفيلة بفهم الأهمية المحتملة للجهود السابقة التي بذلت للتفاوض على الحد من الأسلحة التفكّر فيما عسى أن يحدث اذا توقفت هذه العملية ؛ أي اذا ما توقفت المفاوضات توقفا تاما وبدأت الانجازات السابقة تتلاشى .

عواقب فشل المفاوضات المتعلقة بالأسلحة النووية بين الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفياتي

ان أول اثر مباشر لتوقف التقدم في المفاوضات بشأن الاسلحة يتجلى في تنافس الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في المجال النووى . وان عدم التصديق على المعاهدة الثانية المتعلقة بالحد من الاسلحة الاستراتيجية قد اضر بالفعل بتوقعات احراز مزيد من التقدم في المفاوضات بشان الاسلحة . بيد ان كلا من الولايات المتحدة الامريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية مازال يراعي معظم القيود الواردة في هذه المعاهدة وفي اتفاقيات عام ١٩٧٢ للحد من الاسلحة الاستراتيجية . وان انهيار عملية التفاوض نفسها بشان الاسلحة ، بشكل واضح ، قد يؤدى الى عواقب اشد وطأة ، تكاد تفضي بصورة مؤكدة الى تسارع وزع شبكات اطلاق الاسلحة النووية البعيدة المدى من جانب الدولتين .

آثار فشل المفاوضات على برامج الأسلحة السوفياتية : يرى الاتحاد السوفياتي أن من الافضل الوصول الى تقييدات بعيدة المدى تفرض على القوات الهجومية المتوسطة المدى والاستراتيجية . اما اذا تعذر عقد اتفاقات من هذا القبيل ، فسيتخذ اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ما يراه ضروريا من تدابير في ضوء عمليات الوزع النووى للولايات المتحدة . ومضى في الاعراب عن موقفه فقال ان من الصعب تحديد ما قد تشمله هذه التدابير ، وفي حالة عدم وجود مفاوضات بشان الاسلحة قد يرى الاتحاد السوفياتي ضرورة للتنافس في جميع العناصر الرئيسية لسباق التسلح النووى .

وقد قام الاتحاد السوفياتي ، في السنوات الاخيرة ، باستحداث عدة انواع جديدة من القذائف التسيارية عابرة القارات ذات القاعدة البرية . واذا انهارت عملية الحد من الاسلحة ، فيمكن استحداث انواع اخرى ووزعها باعداد كبيرة في غضون عدة أعوام من اتخاذ قرار بذلك . وقد صممت احدى القذائف القديمة المعروفة في الغرب بالقذيفة اس اس - ١٦ (SS-16) بحيث يتم وزعها على منصات اطلاق متنقلة . وفي حالة فشل مفاوضات التسلح ، يحتمل أن يقوم الاتحاد السوفياتي بزيادة الانتاج ، أو تمديد الفترة المقررة لانتاج قذائفه التسيارية المتوسطة المدى من طراز اس اس - ٢٠ (SS-20) .

ويمكن زيادة القوات الاستراتيجية السوفياتية ذات القاعدة البحرية بشكل اسرع من القوات السوفياتية ذات القاعدة البرية . وقد اضطر اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية الى تفكيك غواصة استراتيجية من طراز " يانكي " (Yankee class) كلما بدات غواصة احدث من طراز دلتا (Delta class) تجاربها البحرية ، ابقاء منه على التزامه بشروط الاتفاق المؤقت بشان الاسلحة الهجومية المعقود في عام ١٩٧٢ . ولو كان اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية لا يخضع لقيود التحديدات المتفق عليها بالتفاوض ، لاستطاع ببساطة ان يحتفظ بقوته الكاملة من الغواصات من طراز " يانكي " ، حيث لا يزيد عمر اى منها على ١٥ عاما ولاتزال صالحة للخدمة . وهناك ، بالاضافة الى ذلك ، طراز من الغواصات الاستراتيجية الحديثة اكبر واكثر كفاءة ، وهو طراز " تايفون " (Typhoon class) ، يجرى تطويره حاليا ويحتمل ان يدخل خدمة البحرية السوفياتية في غضون

بضع سنوات . وكان بالامكان ايضا ان تضاف هذه الغواصات الى الموجودة حاليا ، بدلا من ان تحل مكانها .

ومن شان انهاء عملية التفاوض ان يسمح ايضا لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بتجنب الاختيارات الصعبة بشان نوع القذائف التي تزوّد بها الناقلات العائدة ذات الرؤوس المتعددة الفردية التوجيه . وتتضمن معاهدة الحد من الاسلحة الاستراتيجية الثانية لعام ١٩٧٩ ، حدا فرعيا اقصى خاصا بشان عدد القذائف ذات القاعدة الأرضية المسموح بتزويدها بالناقلات العائدة ذات الرؤوس المتعددة الفردية التوجيه ، وحدا فرعيا اقصى يتعلق بالعدد المختلط من القذائف التي تزود بها الناقلات العائدة ذات الرؤوس المتعددة الفردية التوجيه وذات القاعدة البرية او البحرية . وتحد المعاهدة كذلك من عدد الناقلات العائدة (الرؤوس الحربية) التي يزود بها كل نوع من القذائف . فاذا توقف الالتزام بهذه القيود ، فقد يكون صافي الحصيلة عددا اكبر بكثير من الاسلحة النووية العاملة في قائمة الاسلحة السوفياتية .

أثر فشل المفاوضات على برامج اسلحة الولايات المتحدة : ان موقف الولايات المتحدة ، مثل موقف الاتحاد السوفياتي ، يحبذ التفاوض على اجراء تخفيضات جذرية وغير ذلك من الضوابط بعيدة المدى على الاسلحة النووية . والى حين تحقيق ذلك ، يرى المسؤولون الامريكيون انه ، في ضوء برامج الاسلحة السوفياتية ، يلزم للولايات المتحدة ان تستحدث منظومات جديدة من الاسلحة الاستراتيجية وتعمل على وزعها ، وقد يعني هذا التحديث كل انواع القوة الاستراتيجية .

ان الجيل التالي من قذائف الولايات المتحدة ، ذات القاعدة البرية ، والمعروفة باسم "ام ـ اكس" (M-X) يمكن ان يكون معدا للوزع في عام ١٩٨٦ ، وربما قبل ذلك اذا شرع في تنفيذ برنامج معجل . ويحتمل ان تؤثر تطورات المفاوضات بشان الاسلحة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي على كل من عدد القذائف الذي سيتم انتاجه وشبكة قواعد هذه القذائف . ففي اوائل الستينات ، قامت الولايات المتحدة بوزع ١٠٠٠ قذيفة تسيارية عابرة للقارات من طراز مينتمان (Minuteman) في اقل من اربع سنوات . وليس هناك سبب مادي يمنع تكرار او تجاوز هذا الرقم القياسي في أواخر الثمانينات ، اذا فشلت عملية التفاوض .

وفيما يتعلق بالقوات ذات القاعدة البحرية ، تبدو توقعات الولايات المتحدة شبيهة بتوقعات اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية . فالولايات المتحدة تنتج في الوقت الحالي طرازا جديدا من الغواصات والقذائف الاستراتيجية ـ طراز "اوهايو" (Ohio class) وطراز "ترايدنت" (Trident class) ، على التوالي . ويمكن مع انعدام القيود التي تفرضها محادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية ، أن تكمّل هذه الأسلحة الجديدة الشبكات الاستراتيجية الموجودة بدلا من أن تحل محلها . ويمكن كذلك ان تتوسع الولايات المتحدة بشكل ملحوظ اذا شاءت في معدل انتاجها للغواصات الاستراتيجية الجديدة وقذائفها .

غير أن من المرجح أن يظهر رد فعل الولايات المتحدة الرئيسي لتوقف عملية محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية في مجال القذائف الانسيابية ذات الاسلحة النووية . فهي اسلحة رخيصة نسبيا ويمكن اطلاقها من مجموعة متنوعة من الناقلات . ولدى الولايات المتحدة برنامج أساسي للحصول على هذه الاسلحة لاستخدامها في قاذفات القنابل والغواصات وأجهزة الاطلاق البرية الاستراتيجية التي يعتزم وزعها في اوروبا . ويخضع برنامج الاطلاق الجوى لبعض القيود ، حيث ان المعاهدة الثانية من محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية تحد من متوسط عدد القذائف الانسيابية التي تحملها كل قاذفة قنابل ثقيلة فضلا عن عدد قاذفات القنابل التي يمكن تزويدها بهذا النوع من المعدات . ويمكن ، في غياب هذه الحدود ، زيادة عدد القذائف الانسيابية على كل قاذفة قنابل بنسبة ٥٠ في المائة . وقد يكون من الممكن كذلك التوسع في عمليات الوزع المقررة للقذائف الانسيابية التي تطلق من الارض ، ولكن ذلك يتوقف على المناخ السياسي المصاحب لانهيار كامل في عملية التفاوض .

الأثر الشامل على برامج الأسلحة : من الصعب تقديم بيان مفصل وقاطع يوضح ما يسفر عنه الامر في النهاية لدى كل من الطرفين . فحتى في غيبة قيود تم الاتفاق عليها بالتفاوض سيكون على الطرفين الانتباه لميزانيتهما ، وستقف في سبيل كل منهما عقبة الحصول على المواد النووية الخاصة المستخدمة في هذه الأسلحة . ورغم ذلك ، يمكن ، على أقل تقدير ، أن تقوم الدولتان بوزع عدد يصل الى ٥٠٠٠ رأس حربي اضافي بحلول عام ١٩٩٠ . وقد يصل عدد الرؤوس الحربية الاضافية الى عدة أضعاف هذا العدد اذا استمر التنافس على ما هو عليه من قوة .

وتمثل الزيادة بهذه الضخامة تحولا غير ضروري لموارد يمكن استخدامها في أغراض انتاجية . وتزداد الدهشة عند مقارنة هذه المستويات المتضخمة من القوات الاستراتيجية بالارقام المخفضة التي كان يمكن الوصول اليها اذا استمرت عملية التفاوض . فالتقديرات التي وضعت منذ ثلاث سنوات فقط تشير الى أن مواصلة المفاوضات بعد الجولة الثانية من محادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية كان يمكن ان تؤدى الى تخفيض بنسبة ١٠ في المائة ، أو ١٥ في المائة بل قد يصل الى ٢٠ في المائة في بحر هذا العقد . وبحلول عام ١٩٩٠ ، قد يبلغ التغيير الناجم عن فشل عملية التفاوض ما مقداره ١٠٠٠٠ رأس حربي نووى ، أى نسبة ٤٠ في المائة بالمقارنة بالمستوى المقرر حاليا .

ويمكن لبرامج الاسلحة التي قد توضع نتيجة لفشل عملية التفاوض على الاسلحة النووية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي أن تكون مكلفة بطرق أخرى ايضا . فتقديرات الزيادة في عدد الرؤوس الحربية لا تعبر تعبيرا وافيا عن الاخطار الناجمة عن استمرار الجانبين في وزع شبكات جديدة للاسلحة الاستراتيجية .

اولا ، يمكن ان تكون بعض الاسلحة الجديدة التي قد يتم وزعها اكثر دقة وفتكا من الاسلحة التي سبقتها ، وذلك قد يرى الخصم انها تهدد قدرة قواته الاستراتيجية على البقاء . وهذا من

شأنه أن يضعف استقرار التوازن الاستراتيجي عن طريق زيادة الحوافز لدى كل جانب لتوجيه الضربة الاولى في أى أزمة قد تنشأ ، اى انه باختصار يزيد خطر اندلاع حرب نووية .

ثانيا ، بعض الاسلحة الجديدة الجارى تطويرها ، مثل القذائف الانسيابية والقذائف التسيارية المتنقلة ذات القاعدة البرية يصعب رصدها بواسطة الوسائل التقنية الوطنية للاستخبارات . ويعني هذا انه سيكون من الاصعب التحقق من امتثال الاتفاقات المقبلة التي تضع حدودا لهذه القوات ، وبذلك يصبح من الاصعب التفاوض على هذه المعاهدات . كما أن عدم التيقن الذى قد يصاحب عمليات وزع شبكات اسلحة مثل هذه ، يمكن ايضا ان تكون له اثار سياسية معاكسة اخرى .

واخيرا ، ان سباق التسلح النووى ، بغير ضابط ، وبهذه الابعاد ، سيزيد بقدر كبير ، من الضغوط القائمة لالغاء معاهدة عام ١٩٧٢ للحد من القذائف المضادة للقذائف التسيارية . وقد ذكر بعض المراقبين الغربيين ان وزع شبكات الدفاع المضادة للقذائف التسيارية قد يكون لازما لحماية القذائف الهجومية ذات القاعدة البرية من الهجوم ، وهو يضمن بذلك الابقاء على القدرات الانتقامية . ويعتقد آخرون ان معاهدة الحد من شبكات القذائف المضادة للقذائف التسيارية ترمز الى نموذج فاشل لعلاقات التعاون بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، وينبغي التخلي عنها لان الاحداث اللاحقة قد بيّنت جوانب قصور هذه السياسات . فاذا اتضح عدم امكان احراز مزيد من التقدم في الحد من الاسلحة النووية الهجومية ، فان هذه الافكار ستحرز تقدما . وبالفعل ، اعلنت الولايات المتحدة رسميا عام ١٩٧٢ ان هناك صلة بين الاتفاقات المتعلقة بالاسلحة الهجومية ومعاهدة الحد من شبكات القذائف المضادة للقذائف التسيارية .

وترفض اللجنة هذه الحجج . ونحن نعتقد اعتقادا راسخا ان معاهدة الحد من شبكات القذائف المضادة للقذائف التسيارية ليست جزءا حيويا من عملية محادثات الحد من الاسلحة النووية فحسب ، بل انها شرط مسبق لـ . . . تخفيضات كبيرة وتقييدات نوعية هامة للاسلحة النووية (٥) ، لذلك يتعين شجب كل ما يضعف المعاهدة .

أثر فشل المفاوضات على انتشار الاسلحة النووية الى دول أخرى : يتوقف القرار الذى تتخذه دولة ما بشان الحصول على أسلحة نووية أو عدم الحصول عليها على مجموعة معقدة من الحسابات . وهذه تشمل طريقة تقييمها لما يهدد أمنها ، وموثوقية حلفائها ، والوسائل البديلة لحماية مصالحها ، والتكاليف السياسية والمالية للمواد والتكنولوجيات اللازمة ، وما قد يحدثه حصولها على اسلحة نووية من اثر على الدول المجاورة . وسيتأثر هذا التقدير للتكاليف والمزايا بعدة عوامل خارجية ، منها درجة ما يظهر من وفاء الدول النووية بتعهدهم بالتفاوض على اجراء تخفيضات في ترساناتها النووية القائمة . ولا تكمن اهمية هذا الامر في الوفاء بالتعهدات القانونية بقدر ما تتصل بالاثار المترتبة على الدرجة التي تصبح بها الاسلحة النووية بمثابة عملة اساسية للمعاملات الدولية . وتتوقف مقدرة زعماء الدول غير الحائزة للاسلحة النووية على تجنب الضغوط من المؤسسات العسكرية والمجموعات الاخرى بشكل جزئي ، على قدرتهم على الاشارة الى الجهود التي تبذلها الدول النووية من أجل الغاء هذه الاسلحة . فبدون دليل ، وان كان

واهيا ، على ان الاسلحة النووية لن تسيطر على القدرات العسكرية لاجل غير مسمى ، لن تلبث ضغوط الانتشار ان تزداد حدة .

فاذا استمرت الدول النووية في توسيع ترساناتها ، دون احراز تقدم في اتجاه الحد من نموها ، واذا استحال احتمال تحقيق نهاية شاملة للتجارب النووية بشكل لا يمكن انكاره ، سيتلاشى أى نفوذ معنوى وسياسي قد يكون لدى الدول العظمى لاقناع غيرها من الدول بالامتناع عن تطوير قدرات نووية . ان هذا النفوذ السياسي هو الذى يوفر الدينامية الجوهرية وراء الجهود المبذولة لكبح الانتشار ، وليس نظام اجراءات الرقابة على الصادرات ، والتفتيش وغير ذلك من الضمانات . فلا تستطيع الضمانات الا التنفيذ وبناء الثقة في القرارات التي تتخذها الدول بعدم اكتساب قدرات نووية . ولا يمكن فرض رقابة رغما عن ارادة الدول المحتمل ان تنشر اسلحة نووية ، أو على الاقل ليس الى أجل غير مسمى . وسيمثل تحقيق حظر شامل للتجارب النووية ، وهو الأمر الذى تسعى الامم المتحدة دون جدوى الى تحقيقه طوال ما يربو على خمسة وعشرين عاما ، خطوة بالغة الاهمية نحو منع مزيد من انتشار الاسلحة النووية وكبح التصاعد المخيف في نوعية الترسانات النووية .

بذلك ، فان تدهور النظام الذى انشئ للتحكم في انتشار الاسلحة النووية يمكن أن يبدأ اذا حدث توقف تام في عملية المفاوضات بشأن الاسلحة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي . واذا اتجه عدد الدول النووية الظاهرة والمستترة ، نحو الارتفاع ، فسيزداد التسليم بعدم فعالية معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية لعام ١٩٧٠ ، ومن المحتمل التخلي عن نظام الضمانات ومراقبة الصادرات المرتبطة بهذه المعاهدة .

ورغم الخلافات الايديولوجية القائمة بين الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفياتي والهجمات الكلامية التي يتبادلها الاثنان ، لا توجد مواجهة مباشرة بينهما في الوقت الحالي . والواقع انهما كانا حليفين منذ جيل واحد فقط ، ولم يطبع الصراع بينهما بطابع تاريخ مليء بالحرب وسفك الدماء مما يترك اثارا عميقة على الاجيال . وبالمقارنة ، يختلف الحال في بعض البلدان التي قد يتسنى لها ، عما قريب ، الحصول على أسلحة نووية . واذا حصلت هذه الدول على أسلحة نووية ، فالى متى يمكن تلافي استخدامها ؟

ان المخاطر التي تكتنف انتشار الأسلحة النووية واضحة . فكل دولة نووية اضافية تزيد من خطر وقوع حرب نووية . وكلما ارتفع عدد الذين يمكنهم الحصول على الاسلحة النووية ، زادت فرصة حدوث أخطاء بشرية ، أو قد يؤدى فعل يقترفه انسان مجنون الى كارثة . وكلما كثرت الشبكات الوطنية المتحكمة في الاسلحة النووية ، ازداد خطر حدوث عطل آلي أو الكتروني قد ينجم عنه وقوع حرب . وكلما زاد عدد الدول الحائزة لأسلحة نووية ، ارتفعت احتمالات أن يبدأ شخص ما ذات يوم ، سواء عن عمد أو نتيجة سوء تقدير للامور ، ما قد يصبح الحرب النهائية .

الآثار السياسية : من شأن ازدياد سرعة التنافس في مجال الأسلحة النووية خلق توتر أكثر حدّة في جميع المواجهات تقريبا بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، مما يرفع درجة الحرارة السياسية الى مستويات خطيرة ويزيد الى حد كبير من احتمال نشوب حرب . وبالتالي فان وقوفهما في جانبين متعارضين في نزاع مثل نزاع الشرق الأوسط سيحمل في طياته احتمالا أكبر لنشوب صراع عسكري واستعمال الأسلحة النووية .

ويمكن أن يؤدي هذا التنافس المتسارع ، على نحو غير مباشر ، الى قيام كل من الدولتين النوويتين الكبيرتين بممارسة ضغوط أشد على حلفائها حتى يلتزموا ، بشكل أوثق ، بسياسات التحالف وحتى يقدموا مساهمات عسكرية أكبر من جانبهم . وقد يكون لهذا آثار سياسية هامة في أوروبا بوجه خاص . ويحتمل ظهور نتائج سياسية مثيرة للقلاقل في عدد من البلدان الأوروبية ، ويمكن لخطر قيام الحرب في أوروبا أن يتزايد بشكل كبير في حالة وقوع احداث مسببة للتوتر بين الكتلتين .

كما أن القارات الأخرى لن تفلت بالضرورة من هذه المشاكل . ويمثل شرقي آسيا نقطة وميض واضحة ، حيث توجد بالفعل دلالات على وجود سباق تسلح متزايد في شدته . وستتعاظم الضغوط الواقعة حاليا على اليابان من أجل التسلح من جديد ، واذا اختار اليابانيون تصعيد جهودهم العسكرية تصعيدا ذا دلالة ، فان الوضع الحالي في هذه المنطقة قد يؤول الى الاضطراب على المدى البعيد .

وفي أماكن أخرى ، ولا سيما في الشرق الأوسط وعلى مشارف خليج ايران ، يمكن لدول العالم الثالث أن تترقب وقوع ضغوط أكبر عليها لكي تتيح تسهيلات عسكرية على أراضيها لدول أخرى ولكي تلعب دورا أكثر فاعلية في التحركات السياسية والعسكرية بشكل ما . ويمكن أن ينطوي أي صراع في العالم الثالث تكون الدولتان العظميان مشتركتين فيه اما بسبب توريدهما السلاح أو لمجرد تأييدهما السياسي ، على مخاطرة كبيرة بالتصاعد الى مواجهة عسكرية بينهما .

نتائج الفشل في المفاوضات بشأن الأسلحة التقليدية

قد تكتسب نتائج الفشل في مفاوضات الأسلحة النووية أبعادا أكبر نتيجة عدم احراز تقدم في محادثات الأسلحة التقليدية .

ففي أوروبا ، يمكن أن تصل المواجهة العسكرية الى نقطة الانفجار . وقد قام الحلفان ، حتى في منتصف السبعينات ، وقت أن كان الانفراج السياسي في أوروبا يزداد عمقا واستقرارا ، بزيادة قدراتهما العسكرية في القارة . وهذا يثير سؤالا مفاده : الى متى تستطيع العلاقات السياسية المستقرة بين الشرق والغرب الصمود في وجه الريب ومشاعر القلق التي تصحب تعزيز المواقف العسكرية . وقد يحتاج القادة السياسيون ، من أجل حشد الدعم السياسي اللازم لمواصلة التنافس على الصعيد العسكري ، ان لم يكن لسبب آخر ، الى تأكيد المخاطر الناجمة عن أوجه التقدم العسكري التي يحققها الجانب الآخر . ولابد من أن يؤدي هذا الى علاقات سياسية أكثر توترا ، أو على الأقل أقل اتجاها للخير .

ويمكن للمفاوضات الدائرة في فيينا بين منظمة حلف شمال الأطلسي وحلف وارسو بشأن التخفيض المتبادل في القوات أن تقلل هذه المخاطر الى الحد الأدنى ، اذا تكلّلت بالنجاح . واذا قدّر الفشل لهذه المحادثات ، فيحتمل أن يكون لهذا أثر معاكس خطير على استقرار العلاقات السياسية بين الشرق والغرب ، مما يزيد من خطر المواجهة العسكرية . وفي حالة فشل مؤتمر متابعة مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ، المنعقد في مدريد ، في ايجاد محفل جديد لمناقشة تدابير بناء الثقة والأمن والخطوات الأخرى الرامية الى استقرار التوازن العسكري في أوروبا وكذلك في تخفيض القوات العسكرية الموزوعة في أوروبا ، فسيكون لذلك الفشل أثر سياسي معاكس .

وان تقييم ما يتركه فشل المفاوضات المتعلقة بالسلاح من نتائج على العالم الثالث أشد صعوبة ، لأن هذه المحادثات نادرا ما تطرقت حتى الآن الى الاقتراحات الرامية الى الحد من القدرات العسكرية في هذه المناطق . ومن شأن التوترات المتزايدة حدتها والتي ستصحب تنافس الدول النووية المكثف ان تشجع على زيادة الانفاق العسكري في العالم الثالث . وسيكون لاشتداد حدة التنافس الاقليمي على التسلح ، الذى قد ينشأ حينئذ ، آثار مماثلة . ويوجد بالفعل ، وخاصة في الشرق الأوسط وشمال افريقيا وجنوبي آسيا ، اتجاه نحو ترسانات عسكرية أكبر وأكثر تطورا من الناحية التكنولوجية . ومن شأن هذا أن يستمر بمعدل أسرع . ومن المتعذر تقدير المدى الذى قد تصل اليه هذه الاتجاهات وما قد يترتب عليها من نتائج فيما يتعلق بزيادة خطر الحرب في هذه المناطق .

هل يُعقل حدوث حرب نووية ؟

يجرى تبرير القرارات المتعلقة بالحصول على الأسلحة النووية ، في المقام الأول ، بالاستناد الى " المتطلبات " التي يقتضيها منع قيام حرب نووية . ويحاور البعض بالقول انه أمكن تجنب استعمال الأسلحة النووية لعشرات السنين نتيجة لوجود ترسانات نووية كبيرة لدى كلا الجانبين ويؤكد أولئك انه مادامت كل دولة من الدولتين العظميين تسعى جاهدة الى أن تضاهي ، على الأقل ، القدرات النووية لخصمها ، وبوجه خاص ، مادامت كل منهما تحتفظ بقوات قادرة على الصمود أمام الهجوم وعلى الرد بحيث توقع الدمار بالقوات المسلحة للدولة الخصم ومجتمعها ، فستظل الحرب النووية غير معقولة الحدوث . وبلغ الأمر بالبعض ، في الواقع ، حد القول ان ميزان الرعب النووى هذا يساهم أيضا في ايجاد علاقات سياسية أكثر استقرارا ، اذ أنه يقنع كل دولة من الدول الكبرى بالسعي الى تجنب قيام ذلك النوع من الحالات الذى قد ينشأ فيه احتمال وقوع حرب نووية .

ويدرك معظم الناس الدمار الهائل الذى ينجم عن استخدام الأسلحة النووية . ويفترضون انه ما من قائد سياسي عاقل سيقدم على البدء في حرب نووية أو في اتخاذ خطوات يمكن أن تزيد كثيرا من خطر وقوعها . وبالتالي فقد استقر في أذهان كثير من الناس أن الحرب النووية ليست الا امكانية بعيدة كأن تقع نتيجة خطأ ميكانيكي ، أو وصول رجل مجنون الى السلطة ، أو احتمال بعيد من هذا القبيل .

ومثل هذه المواقف يعوق ، الى حد كبير ، الجهود المبذولة لتكوين الجماهير السياسية اللازمة لممارسة ضغوط لوقف سباق التسلح النووى . فاذا كان الناس يرون أن الحرب النووية غير معقولة الوقوع ، فلماذا يتعبون أنفسهم باتخاذ التدابير المتضافرة اللازمة لفرض تغيير في الممارسات الحالية ؟ واذا كان القادة السياسيون يعتقدون أن التوازن النووى قد حفظ السلم بين الدول العظمى لأكثر من جيل ، فلماذا يخاطرون بانتهاج استراتيجيات بديلة يمكن أن تكون تصورا أقل فعالية ، لا أكثر فعالية ، في مجال تجنب استخدام الأسلحة النووية ؟

وهناك عدد من العوامل الحاسمة لا تأخذه هذه المنظورات في حسبانها . فقد تتزايد هشاشة الردع القائم على أساس وجود ترسانات كبيرة من الأسلحة النووية ؛ وقد يصبح وقوع الحرب النووية معقولا أكثر . وثمة عوامل ثلاثة تعزز هذه الامكانية : أولها ، أن الأثر المتراكم للتكيف مع الأسلحة النووية طوال سبعة وثلاثين عاما ربما يكون قد جعل صانعي السياسة أقل احساسا بمخاطرها من الناحية النفسية ، وثانيها ، ان التطورات التكنولوجية توحي خطأ بامكان حصر الحرب النووية ، وثالثها ، ان هناك تخوفا من ان الحرب النووية قد تندلع دون قصد أثناء الأزمات .

قبول التهديد بشن حرب نووية

صُدم العالم عندما فجرت القنبلة النووية لأول مرة في عام ١٩٤٥ ، ولم يكن ذلك راجعا الى القوة التدميرية لهذا السلاح الفريد فحسب بل الى حداثته كذلك . فقد أزيح النقاب عن نوع جديد تماما من التكنولوجيا ، ثم تطويره في سرية تامة باستخدام نظريات غير معروفة الا لحفنة من العلماء . ونظر الى القوة التدميرية للقنبلتين اللتين ألقيتا على المدن اليابانية ، التي نشر عنها في التقارير الرسمية والكتب والمقالات الشعبية ، على نطاق واسع ، على أنها بداية عصر جديد تماما يتوقف فيه استخدام الحرب كأداة من أدوات السياسة الوطنية ، ويحفظ فيه السلم عن طريق نظام للأمن الجماعي يتميز بنوع من السلطة التنفيذية المركزية .

ولم يحدث ، في الواقع ، كما هو معروف ، مثل هذه التغييرات الثيرة . وأعقبت القنابل الذرية التي انتجت في الاربعينات قنابل هيدروجينية أشد قوة في الخمسينات . وبدأ منذ ذلك الحين ادخال ابتكارات جديدة في كل من الأسلحة النووية ووسائل نقلها . وعلى الرغم من أن الأسلحة النووية نفسها لم تستخدم ثانية في القتال ، فقد كثر استخدام الحرب بالأسلحة التقليدية كأداة للسياسة الوطنية . وفشلت المنظمات الدولية التي أنشئت في مطلع العصر النووى في تحقيق الأمل في أن تستطيع في النهاية الاضطلاع بسلطة سياسية أكبر .

وتعكس هذه التطورات ، الى حد ما ، ظهور بعض الاعتياد على خطر الحرب النووية وما نتج عن ذلك من رضا بالوضع الراهن . ويتضح هذا الاتجاه على أشده لدى الكثير من الجنود والدبلوماسيين والعلماء والقادة السياسيين الذين يتعين عليهم التعامل مع الأخطار النووية بحكم عملهم . فلا يمكن لأى شخص أن يضع خططا لاحتمالات نووية وهو يدرك ادراكا حقيقيا في نفس الوقت ما قد يقع من احداث مرعبة اذا نفذت تلك الخطط ؛ فالعقل يعمل لحماية طمأنينة الفرد عن طريق فهم حقيقة الحرب النووية باسلوب سطحي أو آلي . وقد كتب الصحفيون عن الاعتيادية المذهلة التي

أصبح ينظر بها الى الأسلحة النووية أولئك الذين يتعاملون يوميا معها على أساس تشغيلي . وقد تدفع ذات الآليات النفسية أولئك الذين يحللون الحرب النووية على انها وسيلة ممكنة من وسائل السياسة الوطنية الى بخس تقدير النتائج الممكنة للاحتمالات التي يخططون لها بخسا مبالغا فيه حتى مع أنفسهم . وقد انعكست هذه النظرة التافهة للمخاطر النووية ، الى حد ما ، لدى الناس عموما .

وهناك اتجاهات موازنة أيضا . فقد شهدت الأعوام الأخيرة ولادة حركات شعبية من جديد مصممة على التخلص من مخاطر وقوع مجزرة نووية نهائية . ففي أوروبا ، ومنذ عهد أقرب ، في امريكا الشمالية ، برهن ملايين من الرجال والنساء ، الذين حشدوا قوة سياسية مهيبة ، على أن الخوف من الحرب النووية مازال أحد الاهتمامات التي تشغل بال الناس . ويبدو أن قوة هذه الحركات ، في الواقع ، ترتبط ارتباطا عكسيا بالميول المضادة التي تبديها الحكومات . فكلما أبدت الدول اهتماما أشد بوضع خطط لخوض حروب نووية، أبطأ التقدم المحرز في مفاوضات الحد من الأسلحة النووية ، وزادت قوة الحركات الشعبية المعادية لها . ولا جدال في ان هذه الحركات قد أثرت بالفعل تأثيرا قويا على الأحداث ؛ ومازلنا بحاجة الى أن نتبيّن ان كانت ستحدث تغييرا كبيرا دائما في السياسات الحكومية .

وهم الحرب النووية المحدودة

أقنعت التطورات التكنولوجية في السنوات الأخيرة بعض الناس بأن الحروب النووية لا تؤدي بالضرورة الى اشعال النار في كافة أنحاء العالم ، وان الحرب النووية يمكن ان تكون محدودة. وأضفى التحسن المتواصل في دقة القذائف البعيدة المدى نوعا من المصداقية السطحية على هذه الافتراضات ، وكذلك فعل استحداث اسلحة نووية ذات قوة انفجار صغيرة نسبيا وامكانية الحصول على خرائط مفصّلة ودقيقة للأهداف الممكنة من نظم الاستخبارات المستندة الى التوابع الاصطناعية.

ويؤكد كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، رسميا ، على القوة التدميرية للأسلحة النووية ولذلك فهما يجزمان بأن هدفهما الرئيسي هو منع نشوب حرب عن طريق التخويف بالتدمير الانتقامي . ويمكن معرفة أهداف سياسية أخرى أيضا الا ان مجرد وجود القوات النووية والحصول عليها يخدم تلك الأهداف ؛ وليس ضروريا استخدامها بالفعل. ومع ذلك فان الجهود المتواصلة لتحسين دقة الأسلحة الاستراتيجية وخصائصها الأخرى التي ستساعد في خوض حروب نووية ، وكذلك التلميحات العلنية بخطط الأهداف ، وكتابات الضباط العسكريين توحي بأن الاستخدام الفعلي لهذه الأسلحة ليس أمرا مستبعدا.

وثمة معضلة تواجه صانعي السياسة وهي انه اذا ما بدأت حرب نووية ولم يحاولوا انهاءها بسرعة فسيعدّ ذلك من قبيل الاستهتار بالمسؤولية ، بالرغم من انه سيكون مستحيلا عليهم في الواقع أن يفعلوا ذلك. ولكن الاعتبارات المتعلقة بأنواع الأسلحة ونظم التحكم التي قد تلزم في مثل هذه الحالة والحيازة الفعلية لهذه القدرات قد تجعل الدولة تظهر وكأنها تخطط لخوض حرب نووية محدودة بوصف ذلك سياسة مقصودة لها. وموجز القول ان هناك شدا وجذبا بين ما هو أفضل للردع وبين ما يمكن ان يساعد على احتواء صراع نووي اذا ما بدأ .

وليست هذه المعضلة ، مع ذلك ، الا جزءا من المشكلة . فهناك أيضا بعض النظريات العسكرية التي أخذت تضع الاسلحة النووية في الحسبان بصورة متزايدة لتؤدي دورها المحتمل كأدوات للحرب كما هي أدوات للردع . اذ يزعم بعض المحللين العسكريين الآن ان النزاعات التي تشمل استخدام الاسلحة النووية ، سواء في ميدان المعركة أو ضد أهداف في عمق أراضي المتحاربين ، لأيام أو حتى شهور ، يمكن ان تظل محدودة . وتتصور هذه السيناريوهات الاستخدام " الدقيق " لعشرات ومئات بل حتى آلاف من الاسلحة النووية للأغراض العسكرية وأغراض البيان العملي على السواء ، كجزء من استراتيجية سياسية عسكرية لـ " كسب " الحرب أو " السيطرة " عليها ولضمان السلام بشروط مرضية . ويقال ان بعض ضروب الأهداف ، مثل المدن الكبيرة ، ستجنّب الآثار الرئيسية لحرب نووية ، في جميع الحالات .

وقد أصبح في الامكان اليوم اطلاق قذيفة على هدف يبعد آلاف الأميال والوثوق ثقة معقولة من أنها ستحط ضمن بضع مئات من الأمتار من هدفها . بل ان هذه الدقة الكبيرة ستتحسن في المستقبل القريب . وتوجد أيضا أنواع أخرى من التكنولوجيا اللازمة لوجود قدرة نظرية على خوض

حروب نووية محدودة أو أنها ستوجد عما قريب في ترسانات الدول العظمى . وهذه الحقائق التقنية ليست موضع شك .

أما المشكوك فيه الى حد كبير فهو الطريقة التي ستعمل بها هذه المعدّات والناس الذين يشغّلونها بالفعل في حالات معينة . فكل من شهد أوجه القصور التي اعتورت برامج فضاء جميع الدول قد رأى بشكل مصغر نوع المشكلة التي سيكون لها تأثير عميق على مجرى أى تبادل نووى ، حتى وان كان على أصغر نطاق ممكن . وعلاوة على ذلك ، فالاستعدادات لاستكشاف الفضاء تجرى في ظل ظروف تكاد تكون مثالية — فالموظفون من ذوى الخبرة والمهارة القصويين في وسعهم أن يكرّسوا كل اهتمامهم لصاروخ واحد . وهناك هدوء نسبي ووقت طويل لفحص جميع الأجهزة مرة ثانية وثالثة . وكل ذلك بعيد تماما عما هو معروف بـ " ضباب الحرب " — أى مجموعة الظروف التي يؤلفها الشك ، والمعلومات الخاطئة ، والضغوط المادية ، والاجهاد النفسي التي تصاحب أية عملية قتالية . ومن قبيل السذاجة وعدم الواقعية توقّع أن يكون أداء القوات العسكرية إبان العمليات مماثلا بأى شكل للأداء الذى يمكن ان تكون وحدة واحدة من هذه القوات قد قامت به في تجربة من التجارب .

وحتى اذا استطاعت هذه القوات ان تفعل ذلك ، فان اعتبارات التشغيل ما هي الّا جزء واحد فقط من صعوبة حصر حرب نووية . فلكي يتخيل المرء بجدية صراعا مثل هذا الصراع عليه ان يضع افتراضات لا يصدقها عقل بشأن عقلانية صانعي القرارات الذين يعملون تحت ضغط هائل ، وبشأن مرونة الاشخاص العاملين والآلات العاملة في اجهزة القيادة والتحكم ، وبشأن التماسك الاجتماعي في مواجهة تدمير ومعاناة لم يسبق لهما مثيل ، وبشأن استمرار العمليات الحكومية الفعالة ، وبشأن قوة النظام العسكرى . وكل ذلك مما يجهد الخيال حقا ويجعل العقل يترنح . فما ينطوى عليه الموقف من قوة محركة تدفع بالصراع ، بطريقة توشك أن تكون حتمية ، الى أبعاد أكبر وأكبر .

ويشير ذلك الى جمع خطير للغاية بين ظاهرتين متناقضتين ، فمن ناحية تضفي الاتجاهات التكنولوجية بعض المصداقية السطحية على الحجج القائلة بامكانية حصر التبادل النووى ضمن نطاق محدود ، وهذه المصداقية تتعزز اذا ما قبلت السلطات السياسية النظريات السياسية والعسكرية التي تحدد مثل هذه التدابير . ومن ناحية أخرى ، سيأتي الأداء الفعلي للقوات المشتركة في القتال ، اذا ما نفّذ هذا الخيار ، أدنى بكثير من التوقعات المنتظرة ، الأمر الذى يؤدى الى دمار في الأهداف المدنية وخسارة في الأرواح أعظم بكثير مما كان متوقّعا ويبقي على الضغوط الدافعة الى مزيد من تصعيد الحرب .

وهناك ، حتى الآن ، عنصر أساسي يبقي هذه المخاطر في مستوى يمكن احتماله نسبيا . ففي الوقت الحاضر ليس من الممكن في الواقع اقناع زعماء الدول النووية بأنه يمكن لدولهم الاشتراك في حرب نووية محدودة والتعرض للقذائف المشتملة على اسلحة نووية ، والخروج منها بحد أدنى من الخسائر . وقد يزعم البعض بالطبع انه يمكن خوض الحروب النووية على أراض أجنبية فقط ، الا ان خطر تصعيد الحرب يجعل من هذا الأمل وهما . وهناك حجة مضادة يمكن أن تساق في الوقت الحالي

وهي ان التكلفة المقترنة بتبادل نووي " محدود " مفترض ، رغم ارتفاعها ، ستكون أقل من تكلفة البدائل ، مثل هزيمة عسكرية تقليدية . ويفترض ان المعرفة باحتمال وقوع دمار واسع - حتى في ظل أفضل الظروف التي تسودها الحكمة والتكنولوجيا ويظل التبادل فيها محدودا - تقلل من احتمال اختيار تبادل نووي محدود .

وان معاهدة الحدّ من شبكات القذائف المضادة للقذائف التسيارية هي ، فوق كل شيء ، التي تحول دون ان يكتسب الوهم المتمثل في امكانية حدوث حرب نووية ذات ضرر محدود فقط مصداقية واسعة . فمن المحتمل أن تبقى دائرة المتحمسين للخيارات النووية صغيرة نسبيا مادام الدفاع بالقذائف غير متاح . بيد أنه اذا قام كل طرف بوزع دفاعات قذائفية هامة ، فسيكون هناك احتمال أكبر ، في حالة نشوب أزمة شديدة لأن يشرع أحد الطرفين في تبادل نووي ، متوقعا ان الحرب لن تشمل استخدام أعداد كبيرة من الاسلحة النووية وان تكون الدفاعات القذائفية المتوفرة كافية لمنع وقوع أضرار غير مقبولة في مجتمعه . ولذلك فان معاهدة الحدّ من شبكات القذائف المضادة للقذائف التسيارية حاسمة اذا كان المقصود منها هو ألا تصبح الخيارات النووية المحدودة أكثر مصداقية .

سلوك الأزمة

تلقى الأسلحة النووية اهتماما كبيرا في العلاقات الدولية . فقد وضعت نظريات مسهبة تحدد متى تكون التهديدات النووية مناسبة ومتى لا تكون كذلك ، وكيف يعزز وجود الاسلحة النووية ، أو لا يعزز ، مركز الدولة في السياسات العالمية ، ومتى يكون من المشروع بدء حرب نووية ، ومتى يكون ذلك أمرا غير مناسب . وتنص الاستراتيجيات العسكرية لجميع القوى النووية على اللجوء الى الحرب النووية في ظروف معينة . وقد وضعت جميعها نظريات تحكم استخدام الاسلحة النووية ؛ وقد حددت هيئات أركان الحرب لديها الاجراءات التي سيسترشد بها في استخدام هذه الاسلحة ؛ وتقوم قواتها المسلحة بالتمرّن والتدرّب على هذه الاعمال الروتينية . وموجز القول ، ان هناك الآن نوعا من الآلية أعطي للقرارات يتعلق بموعد ومكان وكيفية استخدام الاسلحة النووية .

وفي أكثر من مناسبة نشأ خطر نشوب حرب نووية لأن حالة دولية قد نشأت وأظهرت فيها احدى الدولتين النوويتين الكبريين أو كلتاهما استعدادا لتصعيد المواجهة بما يتجاوز العتبة النووية . وكانت هذه التدابير - التي اتخذت في بعض الأحيان مجرد شكل تصريحات شفوية ولكنها تضمنت في أحيان أخرى تحركات في وزع القوات النووية - تتخذ عادة للتأكيد على ان احدى الدولتين ترى ان لها مصلحة حيوية في الموقف ، مضيفة بذلك مصداقية لمطالبها وطمأنة لحلفائها .

ويدّعى انه حدث ما يقرب من ثلاثين حدثا من هذا القبيل شملت اما الولايات المتحدة أو الاتحاد السوفياتي أو كلاهما بينما شملت حادثة واحدة المملكة المتحدة ؛ الا ان بعض هذه الأحداث كان مجرد اجراءات احتياطية روتينية قام باتخاذها موظفون منخفضو المستوى . وعلاوة على

ذلك ، فان معظم هذه الأحداث وقع في الخمسينات ، وهي الفترة التي تميّزت بمواقف أكثر استخفافا بعض الشيء فيما يتعلق باطلاق التهديدات النووية . ومع ذلك ، في عام ١٩٦٢ حبس العالم أنفاسه عندما واجهت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي احداهما الأخرى بسبب كوبا . وفي الماضي القريب في عام ١٩٧٣ ، اثناء الحرب العربية الاسرائيلية ؛ أشار عدد من الخطوات الى ان استعدادات جادة كانت تتخذ تأهبا لامكانية استخدام القوات النووية .

وأى حدث من هذا القبيل ربما لا يمكن السيطرة عليه . فالطريقة النمطية التي تتخذ بها الحكومات القرارات وهي تحت ضغط تبتعد كثيرا عن الحالات التي تتوخى التفكير العقلاني في الأحداث والتقييم الدقيق للبدائل . فالمعلومات المتاحة تكون على الدوام تقريبا معلومات ناقصة وغير متسقة ان لم تكن متناقضة تماما . والضغوط الداخلية ، وهي ضغوط كبيرة ، تحضّ على القيام بعمل ما ، أى عمل . فالفشل في اتخاذ اجراء ما ينظر اليه على انه دليل على نقص في الارادة وضعف في العزيمة . وتواصل البيروقراطية الحكومية القيام بأعمال روتينية مألوفة وتنفيذ خطط قائمة وقلّما تكون قادرة على التكيّف وفق الدقائق الخفية للظروف المتغيرة . وعلاوة على ذلك فان المجموعة الأساسية من صانعي القرارات تكون سهلة التأثر بالدينميات القريبة للمجموعة ، الأمر الذى يجعلها تقبل افكارا قد ترفضها بسرعة في أوقات أهدأ .

وعندما نفكّر في صور الحرب النووية ، ندخل في مضمار يتعدى التجربة الانسانية . فليس هناك معايير يُهتدى بها في اتخاذ التدابير . وليس هناك في الواقع كلمات حيّة بما يكفي لوصف الكيفية التي يمكن ان تكون عليها حالة من هذا القبيل .

والأهمّ من ذلك ، كما شهد التاريخ مرارا عديدة ان الكوارث الدولية كثيرا ما تكون نتيجة لقرارات اتخذت مجزأة . ولو كان صانعو القرارات يعلمون ما يمكن ان تكون عليه المحصلة النهائية لكانوا اختاروا بلا شك مناهج بديلة للعمل . بيد أنهم عندما ووجهوا بخسارة كبيرة بعض الشيء اتخذوا خطوة صغيرة تنطوى دون مواربة على مجازفة قصيرة المدى ، ولكن أيضا على أمل تصحيح الموقف . فلما فشلت الخطوة الأولى هذه في تصحيح الموقف واجه صانعو القرارات خيارا بين ان يخسروا جهودهم الكبيرة التي بذلوها لتحقيق هيبة ورأسمال سياسي أو أن يتخذوا خطوة ثانية فيها عنصر مخاطرة أعظم من الخطوة الأولى . وهكذا دواليك .

والموقف في الشرق الأوسط في عام ١٩٧٣ مثل جيّد على الكيفية التي يمكن ان تبدأ بها حرب نووية . فاستمرار الحرب بين اسرائيل ، من جهة ، ومصر وسوريا ، من جهة أخرى فترة دامت أسابيع أخذ كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ينجرّ اليها بصورة متزايدة . وفي النهاية ظهر خطر امكانية تطور الموقف الى صراع نووى .

ولحسن الحظ ، سُوّيت مجابهة عام ١٩٧٣ دون قتال حقيقي بين الدولتين العظميين . ولكن ماذا لو لم تسوّ ؟ وماذا لو كانت الأزمة قد حدثت ، لا خلال فترة الانفراج الدولي والمفاوضات

المتواصلة والحوار المستمر على أعلى المستويات عندما كان هدوء نسبي يسود العلاقات بينهما بوجه عام بل في وقت مثل الوقت الحاضر الذى يسود فيه التوتر والشك ؟ وماذا لو استمرت سلسلة الأحداث في التصاعد وبدأت القوات المسلحة للدولتين النوويتين العظميين في تبادل اطلاق النيران ؟ كيف كان يمكن حينئذ انهاء الصراع ؟ فعند اتخاذ كل قرار كانت المخاطرة بزيادة التصعيد ، بما في ذلك حتى امكانية نشوب قتال نووى ، تبدو أقل خطرا من التكاليف السياسية المعروفة المترتبة على الاذعان للخصم . وبذلك فان الجانبين كان يمكنهما ، خطوة فخطوة ، أن يدخلا في عملية كان يمكن ان تؤدى الى أول خرق للحاجز الذى بلغ عمره سبعة وثلاثين عاما ضد استخدام الأسلحة النووية . ومتى اجتيزت هذه العتبة فان العالم يدخل في حيّز المجهول.

٣ - عواقب الحرب

لقد غيرت الأسلحة النووية العالم . فاسقاط القنابل الذرية على هيروشيما وناغازاكي في آب/اغسطس ١٩٤٥ طرح هذين السؤالين : هل سيبقى الانسان بوصفه النوع الذى له السيطرة على كوكب الأرض ؟ أن هل سيدمر نفسه وجميع أعماله في نهاية المطاف ؟

ان تطوير الأسلحة النووية قد فرض اعادة تفحص معنى الأمن والمرامي الأساسية للسياسات الخارجية والدفاعية . فهذه السياسات ، فضلا عن أهدافها التقليدية المتمثلة في حماية المصالح الوطنية وتعزيزها ، لا بد لها الآن من أن تحقق هدفا اضافيا يعلو على كل الأهداف - وهو تجنب الحرب النووية . فليس هناك دفاع ضد القذائف المجهزة برؤوس نووية ، والطريقة الوحيدة للصمود في وجه الحرب النووية هو منعها من الحدوث .

ومن العجيب ، أنه رغم الصراع العقائدى والسياسي الشديد بين منظمة حلف شمال الأطلسي وحلف وارسو ، فان الخوف من الحرب النووية قد مكن هذين الحلفين من مجابهة أحدهما للآخر لما يقارب أربعة عقود دون قتال مباشر . ومع ذلك ، فان الاعتقاد بأن سلما مضطربا قائما على التهديد بالدمار النووى يمكن ان يستمر الى أجل غير مسمى ، يحتاج الى قفزة كبيرة من الثقة . وهناك ما يبرر الاعتقاد بأن ردع الحرب النووية يضعف بصورة متزايدة . وعلى كل حال ، فان الخوف من الحرب النووية لم يكن كافيا للحفاظ على السلم في العالم الثالث . فقد تم خوض أكثر من ١٠٠ حرب في افريقيا وآسيا وامريكا اللاتينية منذ فجر العصر النووى ، أدت الى موت اعداد لا حصر لها موتا مبكرا ولا معنى له ، وبصورة غير مباشرة الى الموت والمعاناة الشديدة اللذين لحقا بعدد آخر لا يحصى . أضف الى ذلك أن التقدم التكنولوجي في قدرات الأسلحة التقليدية واستخدامها من قبل عدد متزايد من الأمم يؤدى الى دمار أكبر واصابات أكثر كلما اشتعل العنف . وان الاهتمام المتجدد بالأسلحة الكيميائية والبيولوجية يثير احتمال أن تكون الحروب " التقليدية " في المستقبل حروبا أكثر همجية .

ومما يعوق مناقشات حظر الحرب النووية والصراعات التقليدية التى تستخدم الأسلحة المتقدمة أن ظواهرها خارجة عن نطاق التجربة المشتركة . فمعظمها لا يعرف هذه الأسلحة ولا عواقب استعمالها . فنحن نعلم أن حروب المستقبل ستكون شديدة التدمير ، وانها في الحالة النووية ستفوق جميع ما خبرناه في الماضي ، ولكن من الصعب ادراك هولها الحقيقي . ولن يحتمل أن يتخذ الرجال والنساء الخطوات الضرورية لمنع مآسي المستقبل الا حين يستطيعون رؤيتها بأم أعينهم ، وحين يدركون حق الادراك مدى الدمار والهمجية التامين في الحرب الحديثة .

الحرب النووية

عندما ينفجر سلاح نووى في الجو، فان أول أثر ملحوظ له هو وميض يخطف البصر لنور شديد البياض تكفي قوته لعمى مشاهديه على بعد عدة كيلومترات . هذا النور لا يقتل ، ولكن الحرارة التي تصحبه تقتل . وينبعث النور والحرارة على السواء من " كرة النار " التي تنتج عن الانفجار ، وهي كتلة من الهواء تحتوى على بقايا السلاح وتصل درجة حرارتها الى ما يقرب من ١٠ ملايين درجة مئوية .

فكل شخص دون حماية يكون في مدى كيلومترين من كرة النار يلقى مصرعه بالحرارة فقط . وعند استخدام سلاح ذى ناتج منخفض ، من ١٠ كيلو أطنان الى ٢٠ كيلو طنا مثلا ، وهو ما يقارب في الحجم القنبلتين اللتين أسقطتا على المدن اليابانية ، يصاب الناس بحروق من الدرجة الثانية على بعد ثلاثة كيلومترات من الانفجار .

وفي غضون ثوان ، تتبع النور والحرارة موجة صاعقة ، تصل مثل قصف الرعد ، وتليها رياح لها قوة الاعصار تكفي قوتها لاقتلاع أعمدة الهاتف والأشجار ، وقلب الشاحنات ، وكنس البشر بسرعة هائلة . وتودى شدة ضغط الهواء التي تحدثها الريح والموجة الصاعقة ذاتها الى تحطيم الأبنية ، وقتل كل من فيها تقريبا ، وتفكيك الطوب وأحجار الرصف التي تندفع في جميع الاتجاهات ، فتطيح بكل شيء في طريقها . وكل من يكون مكشوفا أو في الأبنية العادية في مدى ١٫٥ كيلومتر من الانفجار لن يحظى عمليا بفرصة للبقاء .

وعندما ترتفع كرة النار ، تبرد وتتحول الى غيمة تحوم عاليا فوق الأرض . وتحتها يجرى امتصاص عمود من الغبار والدخان من أسفل . وهذه الغيمة ، التي تبدو وكأنها نبات فطر ضخم يبلغ ارتفاعه ستة كيلومترات وقطره أربعة كيلومترات ، هي كتلة من الذرات المشعة بعضها يكفي لقتل كل من تمكن من النجاة من آثار الحرارة والانفجار .

واذا حدث التفجير قريبا من الأرض تتعاظم آثاره المباشرة ، اذ يتم امتصاص آلاف الأطنان من التراب المشع تصعد الى الجو في كتل مميتة ثم تطرح على مساحة واسعة . ورغم أن فعاليتها القاتلة تتبدد بسرعة ، يمكن أن تنتقل المواد المشعة الضارة الصادرة من الانفجار الى آلاف الأميال وألا تصل الى الأرض الا بعد أسابيع . وعلى مدى العقود التالية ، ستكون أخطار السرطان ، وربما العاهات الوراثية ، كبيرة ، ولا يمكن أن ينجو من لم يولد ولا من لم يتم الحمل به من آثار الحرب النووية .

وهذه هي فقط الآثار المباشرة لتفجير نووى ؛ أما التدمير الثانوى فواسع وكثيف . والحرائق أسوأ المخاطر ، تتسبب عن حرارة الانفجار والركام الساقط على حد سواء ، وعن أنابيب الغاز المنفجرة ، وأوعية الوقود المتشققة ، وما شابه ذلك . وفي ظروف معينة ، تتحد النيران التي يشعلها الانفجار ، وتشكل عاصفة من الحرارة واللهب تتلف مساحات هائلة ويكون من المستحيل اخمادها عمليا حتى تنفد المواد التي تتغذى بها . وهناك أيضا آثار ثانوية مدمرة أخرى . فتدمير أنابيب المياه والمجارير ينشأ عنه انتشار الأمراض السارية على نطاق وبائي . وتتعطل شبكات الاتصالات والشبكات الالكترونية الأخرى بصورة شديدة بسبب النبض الكهرمغنطيسي الذى يصدره الانفجار . ويكون الضرر الحاصل من المحولات المنفجرة ودوائر الحاسبات ودوائر تحويل التيار المشحونة بصورة زائدة هائلا ويصعب اصلاحه . ونتيجة لذلك ، يصبح توزيع أجهزة الطوارئ ، وحتى التعرف على موقع الأذى والضرر ، عسيرا . وأخيرا ، فان موت الأطباء والعاملين الآخرين في مجال الطب ، ودمار مرافق العناية الصحية والخدمات البلدية الأخرى يعني أنه حتى الجروح الطفيفة والأمراض الشائعة يترتب عليها عدد أكبر بكثير من الوفيات مما يتوقع عادة .

ان تحديد عواقب تبادل الأسلحة النووية تحديدا دقيقا يتوقف على عوامل عديدة . ومن أهمها الطقس ؛ فالشتاء يكون وقتا صعبا غاية الصعوبة على الأشخاص القلائل الذين يتمكنون من البقاء على قيد الحياة . الا أن التأثير المهيمن هو عدد القنابل المستخدمة ومدى الهجمات . فقدرة أمة ما على حصر آثار انفجار وحيد تتوقف الى حد كبير على كون الحكومة المركزية قادرة أو غير قادرة على نقل الناس والماء والطعام واللوازم الطبية من أقاليم أخرى . وان كانت الحرب واسعة الانتشار تضافرت آثارها الى حد بعيد ؛ أى ان النتائج المتراكمة للحروق ، والاصابات الناتجة عن العصف ، ومرض الاشعاع ، والنتائج الثانوية كانتشار الأمراض السارية يمكن أن تكون أكبر بكثير من مجموع آثارها الافرادية .

وعند نقطة معينة ، قد يعني التبادل النووى نهاية مدنية المدن . فمن الصعب تصور استمرار الانضباط الاجتماعي في وجه الدمار الذى يرافق حربا تدخل فيها مئات ، بل الاف ، الانفجارات النووية . فهل يريد الناس أن يقبلوا بسلطة حكومة قادت بلدها الى كارثة لا تصدق ؟ فان كانوا لا يريدون ذلك ، فان الخدمات الأساسية التي يعتمد عليها المجتمع الحديث - كالحماية من عناصر الاجرام ، والنظام المصرفي والمالي ، وتوليد الكهرباء وتوزيعها ، وتوزيع الماء والأغذية الى المناطق الحضرية - يرجح أن تتوقف . وقد يتراجع المجتمع الى جماعات من الناس ، مستقلة ذاتيا ، تعيش الى حد كبير في المناطق الريفية التي نجت من أسوأ الاشعاع ، تحاول كل منها البقاء بصورة بدائية معتمدة على ذكائها ومواردها .

ويعبر جوناثان شل عن ذلك جيدا ، في مقالة بعنوان " مصير الأرض " (نشرت لأول مرة في مجلة نيويوركر (New Yorker) ، شباط/فبراير ١٩٨٢) فيقول :

" [ورغم أن الاستراتيجيين النوويين] يتحدثون عن فترة ' انتعاش' عقب هجوم محدود ، فان الاحتمال الأكثر قابلية للوقوع هو تقهقر جذرى طويل الأمد في ظروف الحياة . . . فاستعادة أساسيات الحياة تستغرق وقتا ؛ لكنه لا يوجد وقت لذلك . فالجوع والمرض وربما البرد ستلقي بثقلها على من تبقى من السكان وهم يعانون من الذهول والحيرة والغوغى والجروح في يوم الهجوم بالذات . وسيضطرون الى الشروع بالتماس وجبتهم التالية فورا . وسيجدون ، وهم يقبعون بين أنقاض ' عصر الفضاء ' ، أن قطع الاقتصاد الحديث المنهار حولهم . . . لا تتلاءم مع حاجاتهم الأساسية " .

وعند النظر في المستقبل ، ودراسة الآثار المحتملة البعيدة المدى للعديد من التفجيرات النووية على مجمع الجينات البشرية وحدوث السرطان ، ناهيك عن آثارها المحتملة في طبقة الاوزون والدمار الناتج في الحياة الحيوانية والنباتية والتبدلات المناخية الحتمية ، تبدو الحياة البشرية بذاتها في خطر . وهكذا ، ستواجه البشرية أقصى خطر - وهو خطر فنائها(٦) .

آثار الغارات النووية على المناطق الحضرية

توفي في غضون خمس سنوات من الانفجار النووي في هيروشيما ، مائتا ألف شخص من جراء آثار القنبلة . وفي غضون فترة زمنية مماثلة ارتفعت نسبة الوفيات التي يمكن أن تعزى الى الانفجار النووي في ناغاساكي ، حيث نزعت الطوبوغرافيا الكثيرة التلال الى الحد من آثاره ، الى ١٤٠٠٠٠ شخص ومازال عدد الوفيات حتى اليوم آخذا في الارتفاع ، وان كان ببطء ، في كل من المدينتين ، حيث يتواصل انكشاف الآثار الطويلة الأجل مثل ارتفاع عدد حالات السرطان (٧) .

وكل عام يقوم أحفاد الذين ماتوا في هيروشيما باشعال مصابيح سجلت على كل واحد منها أسماء الموتى من أفراد العائلة ، ثم يلقون بالمصابيح في النهر الذي يشق المدينة فيبدو النهر بأكمله على مسافة عدة أميال ، وكأنه كتلة واحدة من اللهب .

وماذا عن الناجين ؟ قامت الهيئة ، في كانون الاول/ديسمبر ١٩٨١ ، بزيارة الى هيروشيما وتحدثت مع الناجين من القنبلة الذرية . خذ مثلا شهادة السيد يوشياكي فوكاهوري ، أحد الناجين من قنبلة ناغازاكي :

يذهب البعض الى القول بأن الناجين أسعد حظا من الذين ماتوا ، ولكن هل هذا صحيح ؟ لقد تعين على الذين نجوا منّا أن يكافحوا خلال فترة الست والثلاثين سنة هذه من أجل الحصول على الغذاء ، والحصول على الثياب ، والحصول على الرزق ... بالعكس، أظن أننا نعاني من آلام أكبر ... ولانني كنت صغير السن عندما تعرضت للاشعاع ، تساورني شكوك كبيرة جدا حول صحتي في المستقبل . وان زوجتي أيضا احدى الضحايا وهي تعاني من المرض ... كما أننا كآباء ، تساورنا شكوك حول مستقبل أطفالنا - الجيل الثاني من الضحايا ... هل سيتمكن أطفالي من انجاب أطفال معافين ؟ هل سينجو الجيل الثالث من عائلتي (٨) ؟

وان التنبؤ بنتائج انفجار نووي على منطقة حضرية معاصرة استنادا الى بيانات القنبلتين المفجرتين فوق المدينتين اليابانيتين في عام ١٩٤٥ أمر يستوجب الحذر . فقد تغيرت الأسلحة النووية بشكل مروع . وان القنبلتين اللتين استخدمتا ضد اليابان تعدان صغيرتين نسبيا بالمعايير الحالية ، كما يغلب الظن بأن الطاقة التي يطلقها الانفجار ، ما بين ضوء وحرارة وعصف انفجار وانبعاثات مشعّة ، مختلفة في القنابل العصرية . وقد تغيرت أيضا خصائص المدن . فمن المحتمل أن المدن اليابانية في الأربعينات ، المبنية الى حد كبير من الخشب ، قد عانت من الحريق أكثر بكثير مما قد تعانيه المدن العصرية . ومن ناحية أخرى ، كان في المدن اليابانية عدد قليل نسبيا من السكان بالمعايير المعاصرة ، ولذلك فان عدد الوفيات كان أقل من العدد الذي قد يسجل اليوم .

ومع ذلك ، من الممكن القيام بتقديرات يمكن الاعتماد عليها الى حد ما ، وقد تم القيام بذلك فعلا . فقد حلّل مكتب الولايات المتحدة لتقييم التكنولوجيا ، مثلا ، بعض الأمثلة الافتراضية لقنابل

نووية منفردة تقصف بها مدن عصرية . خذ مثلا آثار سلاح يزن ميغاطنا واحدا ، أى ما يساوى مليون طن من المتفجرات التقليدية ، وهو تقريبا حجم الرأس الحربي للقذيفة التسيارية عابرة القارات من النوع الامريكي Minuteman II أو من النوع السوفياتي SS-11 ، عندما يلقى على مدينة ديترويت أو لينينغراد اللتين يبلغ عدد سكان كل منهما حوالي أربعة ملايين نسمة .

اذا فجّر السلاح في الهواء ، فوق ديترويت ، في الليل ، بدون انذار ، فانه يقتل حوالي ٤٧٠ ٠٠٠ شخص ويصيب نحو ٦٣٠ ٠٠٠ شخص آخر . واذا فجّر نفس السلاح في النهار ، عندما يكون الحي التجارى في المدينة مكتظا بالمارة ، فانه يقتل ١٣٠ ٠٠٠ شخص آخر . واذا فجّر سلاح من حجم ميغاطن واحد فوق لينينغراد فانه يكون أكثر تدميرا لان عددا أقل من سكان تلك المدينة يوجد بضواحيها ولان المدينة أكثر اكتظاظا بالسكان . وفي نفس الظروف الليلية المحددة لتقديرات ديترويت ، يقتل ٨٩٠ ٠٠٠ من سكان لينينغراد ويصاب ٢٦٠ ٠٠٠ شخص آخر ، وبذلك يذهب أكثر من نصف العدد الاجمالي لسكان المدينة ضحية انفجار نووى واحد .

بيد ان الرؤوس الحربية الكبيرة الحجم ، مثل الرأس الحربي الذى ورد وصفه منذ حين ، قد أخذت تتحول الى أسلحة بالية . فقد شرعت الدول النووية تستعيض عن أسلحتها الحالية التي تقع قوتها في حدود الميغاطن باعداد أكبر من الاسلحة ذات القوة الانفجارية الأقل . وهذه الأسلحة الأصغر حجما أكثر فعالية . اذ يمكن لعدد من الأسلحة التي تكون قوتها في حدود الكيلوطن أن تحدث ضررا أكبر بالرغم من أن قوتها الاجمالية قد تكون أقل من سلاح واحد من حجم الميغاطن . فتفجير عشرة أسلحة من حجم ٤٠ كيلوطنا ، مثلا ، فوق لينينغراد ، لا تمثل في الجملة سوى ٤٠ في المائة من قوة سلاح واحد من حجم الميغاطن . يمكن أن يسفر عن مقتل عدد اضافي يبلغ ١٣٠ ٠٠٠ شخص.

والخراب المادى الذى يمكن أن يحدث في أى من المدينتين أمر لا يتصوره العقل . اذ تدمر البيوت أو تصبح غير صالحة للسكن في منطقة تتجاوز مساحتها ٣٠٠ كيلومتر مربع . واذا فجرت القنبلة على سطح الارض فانها تلوث بالاشعاع مساحة تتجاوز بكثير الحدود البلدية لاى من المدينتين (أكثر من ١ ٠٠٠ كيلومتر مربع) . ولا يمكن لعمال الاغاثة والموظفين الطبيين أن يدخلوا هذه المنطقة لمساعدة المصابين دون أن يعرضوا حياتهم هم أنفسهم للخطر .

واذا طرحت أخطار الاشعاع جانبا ، فان أعمال الاغاثة ستكون غاية في الصعوبة . اذ ستتقد النيران ، وستفيض شبكات أنابيب المياه ، وستسقط الشبكات الكهربائية ، وستنهار الجسور والطرقات العامة وخطوط السكك الحديدية المرتفعة . وستتحول الى حطام مدن كانت وقتا ما موضع فخار .

وتكون آثار الانفجار النووى على جهاز العلاج الطبي مدمرة بشكل خاص . وقد اجتمعت الهيئة على انفراد مع كل من الدكتور هاوارد هيات والدكتور يوجين تشازوف وكلاهما يتزعم ، في الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي على التوالي ، حركة دولية للأطباء الذين يشغلهم خطر الحرب النووية . وتوضح شهادتهما أن من المستحيل تقديم مساعدة طبية عصرية ، وحتى رعاية أساسية ، لضحايا غارة نووية .

وقد سجل جون هرسي آثار انفجار عام ١٩٤٥ على جهاز الرعاية الصحية بهيروشيما :

قتل من بين ١٥٠ طبيبا في المدينة ٦٥ طبيبا وأصيبت أكثرية من تبقوا بجراح ؛ ومن بين ١٧٨٠ ممرضة قتل أو أصيب اصابات بالغة تمنع من العمل عدد يبلغ ١٦٥٤ ممرضة. ولم يكن هناك في أكبر مستشفى ، وهو مستشفى الصليب الأحمر ، سوى ٦ أطباء قادرين على العمل من بين ٣٠ طبيبا ، و ١٠ ممرضات من جملة عدد يفوق ٢٠٠ ممرضة(٩) .

ومع ذلك لا يمكن للارقام والتقديرات الاحصائية أن تصف ولو بصورة أولية فظاعة الحرب النووية أو النتائج الرهيبة لتدمير النظام الطبي . خذ مثلا شهادة الدكتور تاتسويشيرو آكيزوكي ، وهو طبيب عمل بمستشفى سان فرانسيسكان في ناغازاكي :

كان المستشفى الذى نعمل به على بعد ١٫٥ كيلومتر من المركز التحتاني ، ولذلك لم نصب نحن والمرضى الا اصابات طفيفة . بيد أن المبنى احترق بعد ذلك ببضع ساعات. وقد قدم من المدينة المحترقة حشود من الأشخاص العراة بشعي المنظر يئنون من الكرب والألم . وقد مرّ وقت طويل قبل أن أدرك أنهم بشر يعانون من حروق وجروح خطيرة ... وقد احترقت أو انهارت كل المستشفيات الرئيسية ، وتوفيت أغلبية الضحايا دون تلقي أى علاج . وقد قدم اليّ بضع مئات من الاشخاص . كان لونهم آخذا في التغير الى السواد والارجوانية ، وكانوا يتقيأون دما ويخرجون برازا أسود قبل أن يموتوا . وكانت تلك أعراض مرض سببه شدة الاشعاع ... وقد كان هناك مستشفى على بعد ثلاثين كيلومترا ، ولكن لم تكن هناك وسيلة للذهاب اليه . وقد توفي عشرات الآلاف من الاشخاص دون تلقي أى علاج ... وكان المرضى يتمددون في حفر في الارض ، وكانوا يموتون الواحد تلو الآخر بسبب مرض الاشعاع ... وقد شعرت بالعجز كطبيب . اذ لم أكن قادرا على توفير أى علاج للأحياء... ماذا يحدث اذا جرت حرب نووية الآن ؟ لن يمكن تقديم المساعدة الى الاحياء ، وان كان هناك أطباء وان كانت هناك أدوية . اذ مهما يكن التقدم المحرز في ميدان الطب ، فان الطب عاجز أمام الحرب الذرية . ولقد كانت الحالة في الواقع جحيما بل جهنم(١٠) .

ان من الواضح ان عدد الاشخاص الذين قد ينجون في نهاية المطاف بعد غارة نووية ، ناهيك عن الانتعاش المادى للمنطقة المدمرة ، سيتوقف بشكل حاسم على المساعدة المقدمة من الخارج . ولكن ماذا يحدث اذا لم تكن الغارة غارة معزولة تشن على مدينة واحدة ؟ ماذا يحدث اذا دمرت الاسلحة النووية عشرات أو مئات من المناطق الحضرية الرئيسية ؟ اذا حدث هذا ، فان فرصة اعادة بناء أى شيء يشبه مجتمعنا الحالي تكون هزيلة .

والفوضى التي تصحب غارة من ذلك القبيل يكاد لا يتصورها العقل وحتى لو لم يضرب في البداية الا عدد قليل من المدن ، فان ذلك يسبب حالة ذعر عارمة . اذ سيفترض كل من السكان الحضريين أن مدينته ستكون الهدف التالي وسيعم الاضطراب لدى فرار كل الناس الى الريف . ويمكن في بعض المناطق ، مثل غرب الولايات المتحدة ، ايواء عدد كبير من اللاجئين . بيد أنه في مناطق

مثل شمال شرق الولايات المتحدة ، أو اكثرية أجزاء الاتحاد السوفياتي ، تكون لعمليات اخلاء المدن ، في فصل الشتاء ، نتائج رهيبة . اذ تنشر الرياح السقاطة المشعة فوق الأراضي الزراعية وأحواض الانهار . وماذا يمكن أكله أو شربه بأمان ؟ وفي بعض المناطق سيستقبل المرحلين الحضريين سكان ريفيون عدائيون . وحتى اذا نجت السلطات السياسية المركزية فانها ستكون غير متحققة من حالة الأجزاء الاخرى من البلد أو من مدى توافر أسباب الراحة فيها .

وتبين التقارير الواردة من هيروشيما وناغازاكي ان رد الفعل الغريزي لعدد كبير من الضحايا تمثل في حماية أنفسهم بمغادرة المنطقتين اللتين تعرضتا للقصف في أسرع وقت ممكن . وتخلي الأطفال عن آبائهم وأمهاتهم . وترك الأزواج زوجاتهم . ولم يبق الا رباط واحد لم يمس وهو ان الامهات ما كنّ ليقبلن الانفصال عن أطفالهن . ولا شك ان البعض سيجد ، في خضم هذا الاضطراب والثوران ، مصادر لم يسمع بمثلها للقوة والخلق . ولكن هل يكون ذلك كافيا لمقاومة الفوضى العامة ، وصدّ رعب الذين تقطعت حياتهم وعقولهم اربا ، أولا من جراء الانفجارات ذاتها ، ثم من جراء الآثار اللاحقة المتمثلة في المرض والتشويه ، وانعدام الأمن ، وتدمير العائلة ، والبيت وكل شيء مألوف ؟

لا توجد طريقة مرضية للاجابة على هذا السؤال . بيد ان التقديرات الامريكية الرسمية لوفيات بين الامريكيين في حالة حدوث غارة نووية واسعة النطاق ، تتراوح بين ١٠٥ ملايين و ١٦٥ مليونا ، اذا افترض انعدام أية تدابير فعّالة للدفاع المدني . وتتراوح التقديرات المماثلة للوفيات في الاتحاد السوفياتي بين ٥٠ مليونا و ١٠٠ مليون . ويمكن أن يفترض في كلتا الحالتين ، أن كل الهياكل الأساسية الاقتصادية ستدمر . وفي مثل تلك الظروف يكون من السذاجة أن يتنبأ المتفائلون بعودة الحياة العادية في غضون جيل واحد . والنتيجة التي توصل اليها مكتب الولايات المتحدة لتقييم التكنولوجيا أكثر واقعية . وهذه النتيجة هي أن غارة نووية تستخدم فيها آلاف الرؤوس الحربية ستضع موضع الشك قدرة الولايات المتحدة (أو الاتحاد السوفياتي) على أن تسترد يوما ما مركزها كبلد منظم وقادر على البقاء وقوى .

وكان التشاؤم أكبر في اجتماع عقد بين أطباء بارزين من الشرق والغرب . فقد توصلوا الى أن تبادلا شاملا للقصف النووي بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي سيتسبب فورا في مقتل حوالي ٢٠٠ مليون من الرجال والنساء والأطفال . وسيصاب ٦٠ مليونا آخرون بجروح سيعاني ٣٠ مليونا منهم من مرض الاشعاع ، و ٢٠ مليونا من الاصابات والحروق ، وسيصاب ١٠ ملايين آخرون بكل البلايا الثلاث .

وفي نفس الوقت ، يكون قد قتل ٨٠ في المائة من الأطباء ودمرت نسبة مئوية مماثلة من قدرة المستشفيات على استيعاب المرضى . وتكون قد دمرت أيضا مخازن البلازما ، والمورفين والمضادات الحيوية والسوائل التي تحقن داخل الوريد . ويخلص التقرير الى ما يلي :

سيتمزق نسيج المجتمع ، وسيعود جهاز الرعاية الطبية ، بعد حرمانه من التسهيلات التي طورت على مدى السنين ، الى مستوى القرون السابقة . ولن يمكن للجرحى القادرين على المشي من الذين نجوا ، أطباء كانوا أو اشخاصا عاديين ، أن يقدموا من العون المتبادل

سوى ما تسمح به بقايا انسانيتهم الفردية . وستكون الارض لافحة ، والسماء معتمة بالتركزات القاتلة من الجسيمات المشعة ، ولا يمكن أن يتوقع من الطب أية تلبية للحاجات الطبية (١١) .

ولن تكون المعاناة مقصورة على الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي . فعلى سبيل المثال من المحتمل حدوث تغييرات مناخية . اذ ان الكمية الكبيرة من الغبار الملوث المتجمع في الجو قد تخفض درجة حرارة الجو بقدر قد يصل الى درجة مئوية واحدة . وبما ان نسبة كبيرة من المخزونات العالمية من القمح محفوظة بأماكن تقع على خطوط العرض العليا ، فان عددا كبيرا من البلدان سيعاني من المجاعة على نطاق واسع اذا دمرت تلك المخزونات وتلوثت الاراضي الزراعية الامريكية والروسية والكندية .

وعلاوة على ذلك ، ستتوقف الامدادات من الآلات الزراعية ، ومبيدات الآفات ، والاسمدة التي تصدرها الآن البلدان الصناعية . ولن تعود ثمار البحوث الزراعية متوافرة . وستهبط كمية المحصولات لدى عدد كبير من بلدان العالم الثالث على نحو مأسوى ، مما يحول حتى البلدان التي تنعم الآن بالاكتفاء الذاتي الى بلدان مهددة بالمجاعة .

ان العالم في الثمانينات أكثر تعقيدا بكثير مما كان عليه حتى قبل جيل واحد . فقد نمت التجارة بسرعة ، والترابط عميق وموجود في كل مكان . وان الصناعة والزراعة في البلدان النامية ستتوقفان تماما اذا فقدت القدرة على بيع النفط والمواد الاولية الاخرى ، ومواد النسيج والآلات ، والقدرة على شراء الشاحنات والجرارات ، والادوات ، والوقود ، والمواد الصيدلية . ففي العديد من المناطق يشبه العالم النامي أوروبا قبل جيل واحد من حيث الزيادة الكبيرة في عدد السكان الحضريين ومن حيث تعقد الاحتياجات الصناعية ولهذا فانه ينهار اذا توقفت التجارة ، واذا تمزق نسيج المبادلات المالية الدولية ترتد الى مستوى الكفاف بجميع البلدان سواء أكانت غنية أم فقيرة متقدمة النمو أم نامية .

وسيكون من الصعب على أى مجتمع ، في عالم يشهد ذلك الدمار السريع الصاخب الشامل أن يتفادى نتائجه . ولا يمكن للفرد أن يخمن مدى الاضطراب الاجتماعي والسياسي ، ولن يؤدى انهيار الاتصالات الا الى زيادة الاشاعات ، مما يغذى بذور الخوف ، ويزرع اليأس ، ويغير حياة الانسان بشكل وبسرعة يكاد لا يتصورهما العقل .

ولا يمكن لأية حرب ماضية أن تساعدنا على فهم أثر الحرب النووية . ففي الحرب العالمية الثانية ، وبالرغم من العدد الخيالي للموتى ومن الوحشية المروعة ، لم يحدث انهيار هائل للمجتمع أو للمعنويات وندر أن الحقت الغارات على المدن والصناعات ضررا واضطرابا لم يكن في الامكان التغلب عليهما في غضون أيام قليلة . وقد عانى الأفراد طبعا ، ولكن بالنسبة لعدد كبير من الاشخاص ، فان " الحياة قد ضحكت وواصلت طريقها في شموخ " . ان حربا نووية شاملة من شأنها أن تحدث درجة من الفوضى والاضطراب ليست الانسانية على استعداد لها بالمرّة ، ولن يمكنها أبدا أن تستعد لها . وقد تعني تلك الحرب نهاية الحياة ذاتها .

اثار الحروب النووية 'المقتصرة' على الأهداف العسكرية

تركز مؤخرا اهتمام كبير على احتمال شن حروب نووية تقتصر آثارها على الاهداف العسكرية . وقد أقنعت التطورات الحاصلة في مجال تكنولوجيا الأسلحة النووية والنظم المستخدمة في توجيهها نحو أهدافها والتحكم فيها ونقلها البعض بأن هذه الحروب النووية ممكنة من الناحية العملية ، وانه يمكن شنها بحيث لا يصيب السكان المدنيين الا خسائر ثانوية نسبيا . وتعتبر تلك احدى التطورات العديدة المنذرة بجعل الحرب النووية تحظى بمزيد من القبول .

وفي واقع الأمر ، ان أى استخدام للاسلحة النووية سيحمل في طياته خطرا كامنا يهدد بمزيد من التصعيد . فدينامية التفاعل بين الحكومات ستؤدى على نحو لا رحمة فيه الى تبادلات نووية أكبر تتسم بمزيد من الحدة . بيد أنه اذا ترك هذا الاحتمال جانبا ، فما هو شأن الحروب النووية " المحدودة " المفترضة في حد ذاتها ؟ وما هي عواقبها على المجتمع المدني الذى شاء سوء حظه ان يعيش في البيئة المحيطة بالمقاتلين ؟ ولذا يجب معالجة امكانيتين بسبب ما لهما من أهمية بارزة وهما : نشوب حرب نووية تعبوية في اوروبا وقيام كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بضرب حقول قذائف البلد الآخر .

حرب نووية في اوروبا

قامت الحكومات سرا باجراء معظم الدراسات المتعلقة بآثار الحرب النووية على اوروبا . بيد أن هناك بعض التقارير المعلنة عن نتائج هذه التحليلات التي يمكنها أن تعطي فكرة تقريبية عما تنطوى عليه . ففي عام ١٩٥٥ ، مثلا ، اجريت مناورة عسكرية في لويزيانا أطلق عليها الأسم الشفرى " سيج بروش " (Sage Brush) . وجرت فيها محاكات استخدام ٢٧٥ سلاحا يتراوح حجمها ما بين ٢ و ٤٠ كيلو طنا وبالرغم من عدم صدور أية نتائج مفصلة ، فقد استنتج أن " التدمير كان كبيرا لدرجة عدم امكان شن ما يسمى بحرب نووية محدودة أو تعبوية محض في مثل هذه المنطقة "(١٢) . وفي نفس العام ، اجريت في اوروبا الغربية ذاتها مناورة ثانية أطلق عليها الاسم الشفرى " كارت بلانش " (Carte Blanche) . وفي هذه الحالة ، جرت محاكاة استخدام ٣٣٥ سلاحا نوويا ، استعمل ٨٠ في المائة منها في الأراضي الألمانية . ومن حيث وقوع اصابات المانية فقط في الحال ، وبالتالي باستثناء ضحايا امراض الاشعاعات وغيرها من الآثار الثانوية ، قدر عدد الوفيات ما بين ١ر٥ و ١ر٧ مليون ، وعدد الجرحى بـ ٣ر٥ مليون . ونتيجة لهذا التدريب قال هيلموت شميدت ان استعمال الأسلحة النووية التعبوية " لن يحمي أوروبا وانما سيدمرها "(١٣) .

وقد أكدت الألعاب الحربية والمناورات الاضافية التي اجريت في الستينات هذه النتائج . ودفعت اثنين من خبراء الدفاع الى قول ما يلي :

" حتى في ظل أكثر الافتراضات ايجابية ، يبدو أن عددا يتراوح بين ٢ و ٢٠ مليون أوروبي سيقتلون ، وسيتعرض اقتصاد المنطقة المتضررة لدمار واسع النطاق ، وفي حالة تصعيد الحرب الى هجمات على المدن (١٤) فان الخطر سيرتفع بحيث يصبح عدد القتلى ١٠٠ مليون " .

وماذا عن تكنولوجيا الأسلحة المعاصرة ؟ هي سيحدث استخدام أسلحة الثمانينات تغييرا كبيرا في نتائج الدراسات التي أعدت في الخمسينات والستينات ؟ وفي محاولة للرد على هذا السؤال قام فريق الخبراء الذين جمعهم الأمين العام للأمم المتحدة بوضع سيناريو للأغراض التحليلية يستخدم فيه الحلفان العسكريان ما مجموعه ١٧٠٠ سلاح من الأسلحة النووية ضد القوات البرية والترسانات النووية لكل منهما في اوروبا . وشملت الأسلحة المستخدمة في هذه الحرب قذائف مدفعية وزن الواحدة منها ١ كيلو طن و ٥ كيلو طن وقنابل وزن الواحدة منها ١٠٠ كيلو طن تلقى من الطائرات . كما افترض عدم استخدام أسلحة ضد المدن بالرغم من أن بعض الأهداف ، مثل الفرق المدرعة ، قد تكون حقا موجودة في المناطق الماهولة بالسكان . ومع أن عدد الأسلحة المستخدمة في هذا التحليل يعتبر كبيرا بالنسبة الى الأعداد المفترضة في الدراسات الآنفة الذكر ، فهو لا يزال صغيرا بالمقارنة بعدد الأسلحة النووية المتوسطة المدى والميدانية التي تربو على ١٠٠٠٠ سلاح والتي يعتقد ان منظمة حلف شمال الأطلسي وحلف وارسو قد وزعتاها في أوروبا .

وأنتهى فريق الخبراء التابع للأمم المتحدة الى أنه في هذه الحالة سيصل عدد المصابين من بين المدنيين نتيجة للآثار المباشرة للانفجارات وحدها الى ما يتراوح بين خمسة وستة ملايين على الأقل . (وسيكون عدد الاصابات بين العسكريين حوالى ٤٠٠٠٠٠) وسيسقط عدد اضافي قدره ١ر١ مليون مدني ضحايا لأمراض الاشعاعات ، كما سيسقط عدد آخر لا حصر له ضحية للآثار الثانوية للحرب النووية . وفي حالة انفجار بعض الأسلحة على الأرض ، بدلا من في الجو ، وفقا لما افترضته هذه التقديرات ، فان عدد السكان المعرضين لأخطار الاشعاعات سيرتفع ارتفاعا كبيرا وعلاوة على ذلك ، افترض التحليل وجود رقابة على تلك الاسلحة أكبر بكثير مما ينتظر في الواقع . اذ تقع بعض الأهداف ، مثل القواعد الجوية ، على مقربة من المدن . ولكل سلاح من الـ ٢٠٠ سلاح من الأسلحة الكبيرة يضل طريقه ويضرب مدينة ، يمكن اضافة ٢٥٠٠٠٠ من الوفيات الى المجاميع آنفة الذكر وحيث أن السحب والطقس العاصف تسود معظم اوروبا في معظم السنة فانه من الصعب الاعتقاد بأن هذه الحوادث لن تكون شائعة الى حد ما .

ويمكن القول بأن معدل وفيات يتراوح ما بين ٥ و ٦ أو حتى ١٠ ملايين ، مهما يكن هذا العدد فادحا في حد ذاته ، يعتبر ضئيلا بالمقارنة بالعدد الاجمالي التقريبي للذين قتلوا اثناء الحرب العالمية الثانية وهو ٤٠ مليون شخص . وان الحقيقة التي تغفلها هذه الحجة هي ان ملايين الوفيات المتوقعة عند نشوب حرب نووية في اوروبا ستحدث في غضون أيام ، أو أسابيع على الأكثر ، وفي منطقة واحدة فقط ، في حين أن الحرب العالمية

الثانية دارت رحاها في جميع أنحاء العالم على مدى ست سنوات . كما أن هذه الحجة تغفل حقيقة مفادها ان ملايين الوفيات المتوقع حدوثها نتيجة لنشوب حرب نووية في اوروبا انما تعتبر تنبؤا يشوبه التفاؤل ؛ فهي تصور ما سيحدث اذا سار كل شيء حسبما هو مخطط . ومما لا شك فيه أن التقديرات المقارنة التي وضعت في بداية الحرب العالمية الثانية تنبأت على نحو متفائل بأن الحرب ستكون قصيرة وأن عدد القتلى والجرحى سيكون قليلا نسبيا وهو قطعا ما تم التنبؤ به في بداية الحرب العالمية الأولى أيضا .

ما هو مدى الواقعية التي يتسم بها تقدير عدد الوفيات بخمسة الى ستة ملايين في حالة نشوب حرب نووية في اوروبا ؟ ليس كبيرا . فهو يفترض استخداما دقيقا ومحكما الى حد ما لأقل من ٢٠ في المائة من الترسانات النووية التعبوية المتوفرة . وهو يغفل امكانية وقوع حوادث وأخطاء في الحسابات . والاهم من ذلك ، أنه يغفل خطر استمرار التصعيد القائم دائما ابدا — الذى ينطوى اما على استخدام أسلحة اضافية ضد أهداف مدنية في اوروبا ، أو بدء تبادل نووى بين أقاليم الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي . وفي حالة قتل الملايين في غضون أيام فان الصعوبة التي ستواجه لوضع نهاية للصراع ستكون غير عادية . فالمشاعر ستدمر المنطق . وسيسحق زخم الأحداث ما بقي هناك من آليات لتطويق الصراع . والكارثة النهائية ستداهمنا بصورة مؤكدة تقريبا .

شن حروب نووية 'تقتصر' على أهداف استراتيجية في الولايات المتحدة واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية

احيانا تتصور التكهنات حول كيفية نشوب حرب نووية بين الدولتين النوويتين العظميين قيام احداهما ببدء الصراع عن طريق شن هجوم محدود ضد القوات الاستراتيجية لخصمه . ومن المتوقع أن ينجم هذا التدبير عن ادراك احدى الدولتين ان الحرب وشيكة الحدوث وعن تقديرها أن في امكانها تقليل الأضرار التي ستلحق بمجتمعها الى أدنى حد ممكن وذلك باستباق الأحداث وتدمير قوات خصمها النووية . وبالدرجة التي يوجد بها في ترسانة كل من الجانبين أسلحة معرضة لاى هجوم استباقي ، مثل وجود قذائف في صوامع خرسانية ثابتة ، اوغواصات في المرفأ ؛ او قاذفات قنابل غير مستعدة للاقلاع من قواعدها في مدة دقائق ، فالخطر يكمن في ان مثل هذا التقدير قد يتم في حالة قصوى وغير عادية . وبناء عليه ، يعلق اهتمام كبير على نتائج مثل هذه الهجمات المعروفة باسم " تبادلات القوى المضادة " .

ويجادل البعض بأن اقتصار الهجمات النووية على قوات الخصم الاستراتيجية سيؤدى الى سقوط عدد قليل نسبيا من القتلى والجرحى المدنيين والى اصابة الصناعات وغيرها من المرافق المدنية باضرار محدودة . وهم يؤكدون أن هذا الامر سيثير امكانية اعتبار شن حرب نووية " مقتصرة " على القوات الاستراتيجية اختيارا عمليا . وهم يذكرون أنه في حالة قلة الاصابات الناجمة عن شن هجوم مضاد ، فان الجانب الذى يتلقى هذه الهجمات سيحجم

عن شن هجوم انتقامي ضد اقتصاد وشعب خصمه المدنيين ، خوفا من أنه اذا فعل ذلك ، سينتقم البادئ بشن هجوم مضاد ، ضد الأهداف المدنية أيضا ، مما يتسبب في حدوث تدمير أكبر بكثير من التدمير الحاصل نتيجة للهجوم الأول .

بيد أن دراسات آثار الحروب النووية التي تقتصر على شن هجمات على قوات الخصم الاستراتيجية تبين أن التحليلات المشيرة الى امكانية ابقاء الوفيات منخفضة نسبيا انما تستند الى افتراضات غير واقعية . والحال يختلف عن ذلك كثيرا في حالة الهجوم على المناطق الحضرية حيث أن الاصابات المترتبة على تبادل للقوى المضادة ستكون ناجمة عن الاشعاع . ونظرا لوجود أهداف محتملة كثيرة متفرقة في أنحاء الولايات المتحدة واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، فان قدرا كبيرا من الشك يحيط بنمط السقاطة المشعة وآثارها المحتملة . وسيعتمد الكثير على الطقس وعلى سمات الهجوم نفسه ، وعلى درجة قيام السكان المدنيين باتخاذ خطوات فعّالة من أجل حماية أنفسهم من الخطر المباشر للاشعاع . ولهذه الأسباب ، لا تحاول أية دراسات رسمية حتى القيام بتقدير عدد الاصابات ؛ ولكنها تهتم فقط بالوفيات المباشرة . وعلاوة على ذلك ، تعتمد تقديرات الوفيات على نحو ملحوظ اما على افتراض أن الهجوم سيقتصر على صوامع القذائف التابعة للخصم ، أو اذا كان سيشمل أيضا قواعد قاذفات القنابل ومرافئ الغواصات والأخيرة عادة ما تكون موجودة في المناطق الحضرية الرئيسية أو بالقرب منها ؛ وسيؤدي الهجوم عليها الى حدوث أعداد من الوفيات أكبر كثيرا .

وتتراوح تقديرات الوفيات الناجمة عن شن هجوم ضد القوات الاستراتيجية للولايات المتحدة بين حوالي مليونين و حوالي ٢٢ مليون . ويفترض التقدير المنخفض اقتصار الهجوم على ، حقول القذائف ، واتخاذ السكان المدنيين خطوات فعّالة لحماية أنفسهم من الاشعاع لفترة طويلة من الزمن ، وبالمثل ، فان تقديرات حكومة الولايات المتحدة لعدد الوفيات من السوفيات في حالة شن هجوم على القوات الاستراتيجية السوفياتية ، خاصة على حقول القذائف ، تتراوح بين ٣ر٧ مليون و ٧ر٢٧ مليون . ومرة أخرى ، تعنى الافتراضات الحاسمة بسمات الهجوم نفسه ودرجة استعداد المواطنين السوفيات للسقاطة المشعة وحماية أنفسهم منها .

وفي كلتا الحالتين ، ونظرا لعدم وجود معظم الأهداف الاستراتيجية بالقرب من مناطق التركز الصناعي فان آثار الهجمات على اقتصاد كل من البلدين لن تكون تقريبا كبيرة بكبر حجم آثار الهجمات الموجهة ضد المناطق الحضرية . ومع ذلك فان الزراعة ، والماشية وامدادات المياه ستتاثر في البلدين على امتداد مناطق شاسعة . ومن المتعذر تقدير الاثار الايكولوجية الاجمالية ، نظرا للشكوك الكثيرة المحيطة بانماط السقاطة بيد أنه يبدو من الواضح انها ستكون عميقة ، وستؤدي الى حدوث نقص كبير في الحبوب ، والخضروات ، وامدادات اللحوم ، ومنتجات الالبان . وبسبب قلة المخزون المتاح من الأغذية في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، يبدو من المرجح أن الشعب السوفياتي سيعاني أكثر من الشعب الامريكي في حالة وقوع مثل هذه الحروب النووية "المحدودة" .

ومع ذلك ، فان نطاق الدمار والموت الذي يمكن تصوره في " تبادلات القوى المضادة " سيكون عميق الأثر على المجتمعين . فلم يحدث أبدا في تاريخ الانسان مثل هذا الدمار

الشديد والواسع الانتشار في مثل هذه الفترة القصيرة من الزمن . فأى مجتمع لا يتحول الى فوضى في اثر تدمير مثل هذا ؟ ومن ذا الذى يمكنه القول بان المؤسسات السياسية والاقتصادية سوف تنهض من هول هذه الصدمات ؟ وحتى اذا نهضت فان موت ملايين المواطنين بلا هدف ، ومعاناة عشرات الملايين غيرهم جسديا ونفسيا ، وتدمير القطاع الزراعي في كل من الدولتين وما يترتب على ذلك من عواقب طويلة الاجل لا يمكن تقديرها سيشكل مأساة ذات ابعاد لم يسبق لها مثيل .

الأرض بعد الحرب النووية

بعد أن ينتهي كل شيء ما هو الشكل الذى سيكون عليه العالم ؟ هذا هو السؤال الذى طرحه اللورد مونت باتن في خطابه الشهير في ستراسبورغ . ستزول عماراتنا الكبيرة الجميلة ومنازلنا . وسيتبين أن آلاف السنين التي كانت ضرورية لتطوير حضارتنا كانت دون جدوى . وسنفقد اعمالنا الفنية . وستختفي الاذاعة والتلفزيون والجرائد . ولن تكون هناك وسائط للنقل . ولن تكون هناك مستشفيات . ولا يمكن أن يتوقع أن ترسل من مدينة مجاورة مساعدة الى قلة مشوهة نجت من الموت في أى مدينة — بل لن تكون هناك مدن مجاورة متبقية ولا جيران . ولن تكون هناك مساعدة . ولن يكون هناك أمل (١٥) .

وان الذين نجوا من العواقب الفورية وغير المباشرة للانفجارات النووية سيواجهون بيئة مذهلة وربما قاتلة . فالحرب النووية الواسعة النطاق ستحقن الغلاف الجوى العلوى بكميات كبيرة من أكسيد النيتروجين . وهذا يمكن أن يسبب تآكلا في طبقة الاوزون في الاستراتوسفير التي تحمي الأرض من الاشعاع فوق البنفسجي المفرط ويؤدى الى زيادة كبيرة في سرطان الجلد والى تحولات في النبات والحيوان . وان التعرض للشمس يمكن أن يجعل الحياة مستحيلة على أى انسان أو حيوان لا يرتدى ثيابا واقية خاصة . ويرى العلماء ان مجرد اصابة طبقة الأوزون بالضرر يمكن أن يؤثر تأثيرا دائما ومفجعا على احتمالات استمرار الحياة بالطريقة التي نعرفها اليوم على كوكبنا .

وقالت الأكاديمية الوطنية الأمريكية للعلوم ان وقوع حرب نووية كبيرة يمكن أن تكون له آثار ضارة لا رجعة فيها على البيئة والنظام الايكولوجي . وبعبارات بسيطة ، هذا يعني أن الحياة نفسها لا يمكن أن تستمر . واذا استمرت فربما لا يمكن التعرف عليها . فالاشعاع سيسبب تحولات في النباتات والحيوانات الناجية ويمكن أن يسبب هذا تغيرا في الحياة بطرق لا يمكن التنبؤ بها . وتستطيع الاصابة النفسية للحرب أن تؤثر على السلوك الانساني بطرق من شأنها ان تغير المجتمع الانساني على نحو لا يمكن التنبؤ به ، الى الحد الذى يجعل المرء يتساءل كيف نجا المجتمع على الاطلاق .

وهل سيحسد الناجون الأموات ؟ هذا محتمل ، اذا كان هناك ناجون . اذ هذا هو السؤال الرئيسي : هل سيبقى الجنس البشرى وهل ستبقى الحياة نفسها ؟ ولا يستطيع أحد أن يجيب على هذا السؤال . وكما قال جوناثان شل :

> عندما نفكر في مصير الارض ومعه مصيرنا نفسه ، فاننا نواجه سرا ، والعبث بالارض هو العبث بالسر . فنحن الآن في جهل عميق . وجهلنا ينبغي أن يجعلنا نتساءل ، وتساؤلنا ينبغي ان يجعلنا متواضعين ، وتواضعنا ينبغي أن يوحي الينا بمراعاة الاحترام والحذر ، ومراعاتنا الاحترام والحذر ينبغي أن تقودنا الى العمل دون تأخير

على ازالة تهديدنا الآن للارض ولأنفسنا . واذا كانت هذه الاثار ستؤدى الى القضاء على البشرية فان كل التعقيدات ستفضي الى البساطة المتناهية - بساطة اللاشيء . ونحن - الجنس البشرى - سننتهي من الوجود (١٦) .

الحرب التقليدية

في العصر النووى هذا ، ينظر الى الحرب التقليدية في كثير من الاحيان على أنها أقل خطورة ، كما لو كانت عواقبها اقل فجيعة ورهبة . وهذا صحيح من وجهة نظر نجاة الانسانية . غير ان الحروب غير النووية كانت لها آثار عالمية مدمرة في الماضي . ويمكن ان يكون للحرب التقليدية على نطاق محلي رعبها الخاص بها .

فالحرب العالمية الثانية كانت أسوأ فاجعة عرفها العالم حتى الآن . فقد قتل ما يقرب من ٤٠ مليون شخص كنتيجة مباشرة للصراع الذى دام ٦ سنوات : بما في ذلك عشرون مليون مواطن من الاتحاد السوفياتي ، وستة ملايين بولندى ، وأربعة ملايين ألماني ، ومليونا صيني . أما التدمير المادى فكان هائلا - فقد تركت اوروبا وأجزاء كبيرة من شرق آسيا في حالة من الدمار .

ولقد حدثت ثورة متواصلة ، منذ الحرب العالمية الثانية ، في امكانيات الاسلحة التقليدية ، وكانت هناك زيادة متسقة في عدد الأمم التي تمتلكها . وان التقدم في تكنولوجيا الحرب التقليدية الحديثة يعني ان الوحدات العسكرية أصبحت أكثر فعالية في قدرتها على تدمير بعضها بعضا ، وادى ذلك الى تكديس مخزونات أكبر من الأسلحة استعدادا للحرب ، وسرعة وكثافة أكبر في التلاحم عند ما تحدث الحرب . وان شدة بعض الحروب الأخيرة التي حدثت في الشرق الأوسط ، مثلا ، اقتربت من مستوى شدة اكبر معارك الحرب العالمية الثانية . وبالاضافة الى ذلك ، فان الأسلحة التقليدية أصبحت أكثر تدميرا ، وهي حقيقة مؤسفة للسكان المدنيين الذين يقعون بين الجيوش المتحاربة .

تأثير الحروب التقليدية

استتب السلم في اوروبا وأمريكا الشمالية منذ عام ١٩٤٥ ، غير ان كل أجزاء العالم الثالث تقريبا عانت من خراب الحرب التقليدية ، ومن الناحية العملية ، اصبحت الحرب والصراعات الداخلية عادية وعنيفة لدرجة ان تقدير الاصابات أصبح لا قيمة له تقريبا . ويكفي أن يلاحظ المرء أنه منذ عام ١٩٤٥ ، قتل ملايين الأشخاص مباشرة ، وجرح أو أصيب بأمراض عشرات الملايين من الأشخاص ، وعانى مئات الملايين من الأشخاص من العواقب الاقتصادية والاجتماعية للحروب التقليدية .

وقل أن تجد أمة في العالم النامي ، في السنوات الثلاثين الماضية ، تجنبت خراب المنازعات العسكرية المدنية أو الدولية . ففي كثير من الحالات ، كانت المنازعات الداخلية - الحروب التي

تشن لتحقيق الأماني الوطنية أو حروب التحرير ، والصراع بين الفئات السياسية أو الاقتصادية وحشية للغاية . وقد وجهت الحكومات المركزية في كثير من الأحيان أشد أسلحتها اللاانسانية ضد مواطنيها الذين اعتقدت أنهم يؤوون عناصر منشقة . وقد لجأ الذين يعارضون سلطة حكومتهم في كثير من الأحيان الى الارهاب بوصفه وسيلة لمنع المواطنين العاديين عن تقديم تأييدهم الى الحكومة .

وغالبا ما تصبح حياة سكان هذه المناطق المنكوبة لا تطاق . اذ يقصف جنود الحكومة قراهم ويخربونها بحثا عن القوات المتمردة ؛ واذ يستولي المتمردون على غذائهم وممتلكاتهم وعلى وسائل رزقهم ، فانه لا يبقى لهم في كثير من الأحيان خيار الا الهرب ، مفضلين المخاطر غير المعروفة للحياة في مخيمات متنقلة في أراض أجنبية على الأهوال المعروفة للحرب التقليدية في بلدهم نفسه . فعدد اللاجئين الذين لجأوا نتيجة المنازعات العسكرية والذين هم الآن تحت الحماية المؤقتة للمجتمع الدولي ، وصل الى أبعاد مذهلة . اذ يستفاد من البيانات التي جمعها مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين أن ما يقرب من ثمانية ملايين شخص يعيشون الآن في مخيمات " مؤقتة " في افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية .

والحروب نفسها مروعة بما فيه الكفاية ، ولكنها بعد أن تنتهي وبعد أن يتوقف القتل تترك الأشخاص مستأصلين والحياة الجماعية التقليدية مدمرة والمجتمعات غير قادرة على مواجهة الدوامة الاقتصادية والسياسية حولها . والمجتمعات الممزقة بسبب الحرب التي تستطيع ان تتجنب عذاب المجاعة قليلة . ومن الناحية الاقتصادية ، يظل الناس يشعرون بتأثير المجاعة مدة طويلة بعد أن يحصلوا من جديد على ما يكفيهم من الأكل . ويقدر ان المجاعات في أوغندا وبنغلاديش أثناء السبعينات ، مثلا ، تعادل خسارة نمو بضع سنوات في الناتج القومي الاجمالي لهاتين الدولتين . ففي كل حالة من هاتين الحالتين ادت المجاعة الى انخفاض في دخل الفرد بمقدار ١٠ في المائة او أكثر . أما فيما يتعلق بالتأثير الاجتماعي ، فالدمار كان أشد من ذلك . والأمر يتطلب عقودا لكي يعود نبض الحياة الى نظامه الطبيعي .

وان شدة الحرب الحديثة تثير الرعب . ففي حرب عام ١٩٧٣ في الشرق الأوسط ، مثلا ، استهلكت مخزونات الذخائر والامدادات الأخرى ، فضلا عن الأسلحة الاساسية نفسها المستخدمة في الحرب - القذائف المضادة للدبابات وقذائف الدفاع الجوي ، والدبابات ، وناقلات الافراد المصفحة والطائرات المقاتلة - بسرعة لدرجة أنه رغم أن الحرب لم تدم الا ثلاثة أسابيع ، احتاج كل من اسرائيل وخصميها مصر وسوريا الى امدادات جديدة طارئة ، وبالاستناد الى هذه التجربة ، نقحت الاحلاف العسكرية تنقيحا جوهريا تقديراتها فيما ستحتاج اليه في حالة وقوع حرب في اوروبا .

ان هذه الزيادة في سرعة الحرب تعكس جزئيا التحسن الذى طرأ على الأجهزة الدفاعية . فشبكات الدفاع الجوى الحديثة والشبكات المضادة للدبابات أوقعت خسائر هائلة في

القوات الهجومية ، مما تطلب من كل جانب ان يستخدم عددا اكبر من الأسلحة . وتعكس أيضا السرعة الهائلة للحرب التقدم الكبير في سرعة الاطلاق وجوانب الاداء الأخرى للاسلحة الحديثة ، فضلا عن القدرات الادارية الأكبر كثيرا للقوات التي تدعم الوحدات المقاتلة .

وان القوة الكبيرة التي تتمتع بها الأسلحة الحديثة تعني أن الأمم تميل الى ان تنفق أكثر استعدادا للحرب ، وذلك لأن أكثر الأسلحة تقدما مكلفة للغاية ولأنه يجب عليها ان تحافظ على مخزونات أكبر من أجل الاستمرار في تقديم العتاد الى قواتها في المعركة . بل أهم من ذلك ، تعني السرعة الهائلة للحرب الحديثة وشدتها أن الضغوط الرامية الى تصعيد الحرب أكبر . وبصفة متزايدة لن يتوفر للأمم الوقت لكي تتأمل الأحداث وتقيّم نتائج المعركة وتدرس امكانية التسويات السلمية ، وتحاول استخدام الدبلوماسية . وبما ان الأمم تعرف أن الحرب لا يمكن الابقاء عليها مدة طويلة ، فستجد نفسها مضطرة الى تصعيدها بسرعة ، أما على أمل اكتساب ميزة أن تكون الاولى او لمنع خصومها من اكتساب ميزة مماثلة . وعليه فان الآثار المترتبة على نطاق الحرب التقليدية ، اذا ما وقعت فيما بين البلدان المصنعة او البلدان النامية المتقدمة عسكريا ، واضحة حتما . ومن الواضح بنفس الدرجة أيضا أثر الحرب على خطر تصعيد استخدام الاسلحة النووية .

وللأسلحة الحديثة مشكلة ثانية تكمن في صغر حجم بعض أنواع الأسلحة وقابليتها للحركة . فان بعض قذائف الدفاع الجوى والقذائف المضادة للدبابات ، مثلا ، يمكن أن ينقلها بسهولة رجل واحد أو رجلان او أن تنقل في سيارة . وبما أن هذه الأسلحة تصنع بعشرات الآلاف وتوزع على نطاق واسع في جميع أنحاء العالم ، فهناك خطورة كبيرة في أن تقع في أيدي ارهابيين . وسبق أن حدث فعلا ان عصابات صغيرة مؤلفة من أفراد قد خططت ، وفي حالات قليلة حاولت بالفعل ، أن تسقط طائرات مدنية بواسطة قذائف حديثة للدفاع الجوى . وما لم تكن هناك ضوابط أشد لمراقبة الصادرات من هذه الأسلحة ومخزوناتها فمن المرجح ان تزداد الاحداث من هذا النوع في المستقبل .

وهناك اتجاه ثالث يدعو الى القلق في الحرب الحديثة هو تطوير استخدام الأسلحة اللاانسانية . فأسلحة النابالم - المشتقة من القنابل المحرقة التي استخدمت في الحرب العالمية الأولى - استخدمت على نطاق واسع في كل المنازعات الرئيسية تقريبا منذ عام ١٩٤٥ . وعندما يلقى النابالم من الجو تنكشف رؤية تقشعر لها الابدان وتحترق منطقة لا تقل كثيرا في حجمها عن ملعب لكرة القدم في مدّ من النيران البرتقالية . ويرتفع اللهب الى مستوى يصل الى قمة الأشجار حارقا بزئير هائل كل ما حوله ، في كتلة من دخان أسود كثيف . وهناك نوع جديد أشد فتكا من الأسلحة اللهبية يستخدم الآن أيضا ذلك هو المادة البيروفورية المكثفة . وقليل مما يقع ضمن نطاق نيرانها يمكن أن يظل على قيد الحياة ، وكل الذين تمسهم نيرانها يقتلون أو يجرحون بأشد الطرق ايلاما . وان المتفجرات الهوائية الوقودية ، التي تدمر الحياة

عن طريق تفجير سحابة من الهيدروكربونات الغازية هي النوع الثالث من الأسلحة التي ، اذا لم تستخدم في أغراض عسكرية محض في مناطق غير مأهولة ، فان لها نتائج لا انسانية بوجه خاص . فالمواد المسقطة لأوراق النبات وغيرها من مبيدات الأعشاب استخدمت استخداما واسع النطاق في الحروب الآسيوية وكانت لها نتائج مفجعة على الذين تعرضوا لها ، وآثار دائمة على البيئة المحلية . وأخيرا ، تم تطوير تشكيلة كبيرة من الأسلحة المضادة للأفراد ووزعت توزيعا واسع النطاق الآن في أسلحة القوى العسكرية المتقدمة . وان هذه الأسلحة تنطوي في العادة على تغليف آلاف الكريات المعدنية الصغيرة في قذيفة أو قنبلة واحدة ، وهي مصممة لقتل كل الأشخاص الذين يقعون في منطقة واسعة أو الحاق العجز بهم .

وتكشف الحرب ، التي هي مروعة أصلا ، عن جوانب جديدة لوحشية الانسان تجاه أخيه الانسان . وكما هو الحال في كثير من الأحيان ، فان هذه الأسلحة تستخدم غالبا ليس فقط ضد القوات العسكرية للخصم بل أيضا ضد السكان المدنيين - اما خطأ أو عرضا أو عن قصد . وفي الحرب المعاصرة ، ولا سيما الحروب الداخلية ، من السهل في كثير من الأحيان تجاهل الفرق بين المدنيين والمحاربين . وعليه فان من الضروري اتخاذ اجراء دولي متواصل لتنظيم استخدام أسلحة الحرب هذه اللاانسانية بوجه خاص .

الحرب الكيميائية والبيولوجية

يبدو أن ويلات الحرب الكيميائية والبيولوجية ، لسبب غريب ما ، هي من نصيب شعوب العالم النامي وحده . وباستثناء الحرب العالمية الأولى ، فان جميع الحالات التي ثبت أو ادّعي فيها استخدام الغازات أو السميات الفتاكة في الحرب قد حدثت في بلدان نامية . ويبدو ، بوجه عام ، أن المبررات المنطقية العسكرية لهذه الأحداث هي : (أ) إضعاف القوات أو السكان في المناطق التي تكون نائية الى حدّ يتعذر معه الهجوم عليها بالمشاة ، أو تكون محمية الى حد يتعذر معه الهجوم عليها جوّاً بالذخائر التقليدية ؛ و(ب) إضعاف معنويات القوات المضادة ذاتها أو السكان الذين يؤازرونها ، وذلك عن طريق فظاعة الهجوم الذى يُشن .

أما أثر الأسلحة الكيميائية أو البيولوجية على قوات عسكرية مهيّأة لاستخدامها فهو أمر محل جدل . ذلك أن فعالية التدابير الوقائية من الهجوم الكيميائي ربما تكون قد تحسنت بمعدل أسرع من معدل فتك الأسلحة ذاتها . فالقوات المسلحة الحديثة في الأمم الصناعية ، وكذلك المنشآت العسكرية القوية في الأمم النامية ، مجهّزة بأقنعة واقية من الغازات ، وبثياب وقائية ، وبالترياق . ويمكن تصميم الدبابات والعربات المصفّحة لتكون قادرة على العمل في مختلف بيئات الحرب الكيميائية ، وتزويدها بأجهزة لتنقية الهواء ولتوزيع الهواء المنقّى . ونتيجة لذلك فان الأسلحة الكيميائية عندما تستخدم ضدّ عدو مهيّأ لها لن تؤدى على الأرجح الاّ الى ابطاء العمليات العسكرية وليس ايقافها . ذلك أن القوات المجهزة بالعدة اللازمة لخوض الحرب الكيميائية لا تستطيع أن تتحرك بنفس مرونة القوات التي لا تكون بحاجة الى الانشغال بالهجمات الغازية أو لا تستطيع أن تصمد في القتال بنفس الدرجة . ولعل توقع عدم الفاعلية هذا هو الذى منع الأمم الصناعية ، أكثر كثيرا من الخوف من العمليات الانتقامية المماثلة ، من استخدام الأسلحة الكيميائية بعضها ضد بعض منذ عام ١٩١٩ .

غير أن شنّ الحرب الكيميائية أو البيولوجية ضد السكان المدنيين غير المتأهبين لها من الأرجح أن تكون لها عواقب وخيمة ، ويمكن أن يسبب آلاما لا مثيل لها ؛ كما أن حالات الوفاة أو المرض الناجمة يمكن أن تكون مثيرة للرعب . وبعض الغازات يمكن أن تكون فتّاكة للغاية . مثال ذلك أن طائرة تكتيكية واحدة مسلحة بالغاز المثير للأعصاب يمكن أن تهدد بإحداث اصابات بنسبة ٥٠ في المائة على مدى مساحة كيلومترين مربّعين تقريبا ، يمكن أن تزيد الى ثلاثة أو أربعة كيلومترات بحسب الأحوال الجوية . والحق أن اعتماد فعالية الأسلحة الكيميائية هذا على عوامل التضاريس الطبيعية والطقس قد يكون سببا آخر من الأسباب التي تجعل الأمم الصناعية تحجم عن استخدام هذه الأسلحة بعضها ضد بعض . وفي مسرح للعمليات العسكرية يتميز بكثافة سكانية يكون الأثر الأكيد الوحيد للهجوم بالأسلحة الكيميائية هو مقتل أعداد كبيرة من غير المقاتلين . وتشير تجارب المحاكاة الأخيرة بالحاسب الالكتروني لنتائج استخدام الغازات المثيرة للأعصاب بأوروبا ، مثلا ، الى أن نسبة الاصابات بين المدنيين يمكن أن تكون مرتفعة بالمقارنة مع نسبة الاصابات بين المقاتلين بحيث تبلغ عشرين مدنيا مقابل كل مقاتل واحد . فاذا استُخدمت الغازات المثيرة للأعصاب بمعدل ١٠٠٠ طن في اليوم من كل جانب ، كما توقع بعض المخططين العسكريين ، يمكن أن يكون عدد الاصابات من المدنيين بالملايين (١٧) .

وعلاوة على ذلك يؤثر تقدم التكنولوجيا على هذا المجال من مجالات الحرب، مثلما يؤثر على جميع المجالات الأخرى . مثال ذلك أن الوسائل الجديدة لتعبئة الأسلحة الكيميائية، مثل ما يسمى بـ " الذخائر الشطرية " ، تجعل استخدام هذه الأسلحة أيسر وأقل خطورة، ومن ثم تجعل استخدامها على ساحة القتال أكثر احتمالا . واذا ما وجّه البحث نحو التطبيقات العسكرية للتطورات الحديثة في العلوم البيولوجية، كالهندسة الجينية، فلا يمكن تصور الفظائع التي يمكن أن تترتب على ذلك .

ونظرا لهامشية الأسلحة الكيميائية والبيولوجية في السياسات الأمنية والخطط العسكرية للدول الكبرى، ونظرا أيضا للكراهية الشديدة المعرب عنها على الصعيد العالمي إزاء هذه الأسلحة، لا ينبغي أن تكون مهمة تحريمها عقبة لا يمكن تخطيها . غير أن هناك مقاومة عنيدة لحظرها، وخاصة منها الأسلحة الكيميائية، في المنشآت العسكرية لعدد قليل من البلدان . ونحن، أعضاء اللجنة، يوعنا أن يسمح لهذه الحالة أن تستمر طوال هذا الوقت . وليس ثمة أي مبرّر للاستمرار في انتاج أو تخزين أو استخدام الأسلحة الكيميائية أو البيولوجية .

٤ - الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على الانفاق العسكري

ان المشاكل التي تبعث على عدم الشعور بالأمن لدى الشعوب والحكومات انما هي مشاكل اقتصادية وعسكرية : الفقر، والبطالة، والتضخم، وخطر الكساد العالمي . والأرجح أن تزداد هذه المشاكل الاقتصادية سوءا، لا أن تتحسن، في الثمانينات، نتيجة للانفاق العسكري .

والزيادة الحاصلة الآن في الانفاق العسكري تهدد الأمن الاقتصادي لجميع البلدان . ولقد بيّنت الصعوبات الاقتصادية التي حصلت في السبعينات أنه لم يعد من الممكن النظر الى فوائد النمو التي شهدته فترة ما بعد الحرب كأمر مسلّم به . وفي هذه الظروف، يرجّح أن تكون التضحية بالموارد البشرية والمادية والتكنولوجية اللازمة للانفاق العسكري مرتفعة الكلفة بشكل خاص سواء في البلدان الغنية أو البلدان التي ما زالت تعيش في فاقة .

وتكاليف الانفاق العسكري على الصعيد العالمي مرتفعة بدرجة أنها أصبحت مألوفة الى حدّ لا تحرك معه ساكنا . فسيبلغ مجموع الانفاق العسكري في عام ١٩٨٢ ما يزيد على ٦٥٠ ٠٠٠ مليون من دولارات الولايات المتحدة . وهذا المبلغ يزيد على جملة دخل ١ ٥٠٠ مليون شخص يعيشون في البلدان الخمسين الأشد فقرا . وان ثمن طائرة مقاتلة حديثة واحدة يكفي لتلقيح ثلاثة ملايين من الأطفال ضد أمراض الأطفال الرئيسية . وكما أن ثمن غوّاصة نووية واحدة بصواريخها يكفي لتوفير مائة ألف سنة عمل في مجال رعاية المسنّين .

والانفاق على السلع والخدمات العسكرية شكل من أشكال الاستهلاك الذي يتطلب موارد كان يمكن استخدامها بطريقة أخرى في المجتمع المدني . وقد كتب آدم سميث يقول، بعد الحروب الانكليزية - الفرنسية خلال الفترة ١٧٥٦-١٧٦٣، ان " الأساطيل والجيوش الكبرى " انما هي المثال النموذجي " للعمل غير المنتج " . وبعد الحروب الأوروبية الأكثر فتكا في تسعينات القرن الثامن عشر، أضاف

عالم اقتصاد كلاسيكي آخر، هو جون بابتيست ساى التعليق التالي: "ان سيميث يسمي الجندى عاملا غير منتج؛ كم أتمنى بحق الله لو كان هذا الكلام صحيحا! اذ أن الجندى في الواقع عامل هدام أكثر منه غير منتج؛ فهو لا يثرى المجتمع بأى ناتج ويستهلك المنتجات اللازمة للحفاظ عليه بل ويطلب منه في أحوال كثيرة جدا، فضلا عن ذلك، تدمير ما ينتجه "عمل" غيره بعد جهد شاق، وذلك دون أن يعود عليه ذلك بأى نفع".

ولقد ازداد الاستهلاك العسكرى زيادة مذهلة على مرّ السنين، ومع تزايد التكلفة والقوة التدميرية للأساطيل والجيوش في أوروبا وفي أماكن أخرى. ويزيد الانفاق العسكرى العالمي الآن، بالقيمة الحقيقية، اثنتي عشرة مرة على ما كان عليه منذ خمسين سنة؛ وهو يزيد ثماني وعشرين مرة على ما كان عليه في عام ١٩٠٨.

غير أن هذا الانفاق قد أخفق في تحقيق هدفه المتمثل في شراء "الأمن". وينتج عن عملية الانفاق العسكرى انخفاض في مردود "المدخلات" المتزايدة من النقود. فحتى أغنى الدول العسكرية لا تشترى الأمن بما لديها من موارد طائلة: فهي لا تشترى بها سوى قوات عسكرية قد تكون عديمة الجدوى في حالة حدوث أزمات حقيقية؛ أو معدات عسكرية يمكن لأى عدو يباريها في جهودها العسكرية أن يضاهيها. ولقد زاد ثمن "الأمن" العسكرى في عدة بلدان نامية من بؤس البشر.

ويبدو أن هذه التكاليف قد أصبحت جزءا من الحياة العادية منذ الحرب العالمية الثانية. بل يفترض في الانفاق العسكرى أن يوفر منافع اقتصادية هامة. وأحد أمثلة ذلك هو "الفوائد الجانبية" المترتبة على تسخير العلم والانتاج العسكريين للأغراض المدنية. وهناك مثال آخر هو الفائدة "الكينيزية" المتمثلة في ارتفاع العمالة. ففي عدة بلدان لم ينته كساد الثلاثينات الا بالتسلح من جديد أو بالانتاج الحربي، وقت السلم. ترى، هل يمكن للانفاق العسكرى أيضا أن يخفف من حدة الانتكاس الاقتصادى الحالي؟

ولقد ظلت جميع هذه التكاليف والفوائد، طوال تاريخ الجهد العسكرى العصرى، موضع نقاش. غير أن الأرجح هو أن تؤدى الظروف الاقتصادية والعسكرية الحالية الى رفع التكاليف الى الحد الأقصى وتخفيض الفوائد الى الحد الأدنى.

وتأتي الزيادة الحالية في الانفاق العسكرى في زمن من التوتر الاقتصادى لم يسبق له مثيل في فترة ما بعد الحرب. و "أزمة" الاقتصاد العالمي التي وصفتها لجنة برانت في عام ١٩٨٠ هي اليوم أكثر خطورة. وعلى الرغم من النمو السريع الذى شهدته بلدان كثيرة، فان الفجوة القائمة بين دخول البلدان الغنية ودخول البلدان الفقيرة لا تضيق. وهبطت التجارة العالمية في عام ١٩٨١ لأول مرة منذ أكثر من عشرين عاما. ولا تملك بعض البلدان النامية من العملات الأجنبية ما يكفي لشراء الأغذية، والمدخلات الزراعية، والاستثمارات.

ونمت اقتصادات البلدان المتقدمة ، منذ بداية السبعينات ، بمعدل أبطأ كثيرا من معدل نموّها في الخمسينات والستينات . كما أن معدلات نمو الانتاجية أقل مما كانت عليه في أوائل فترة ما بعد الحرب . وبلغت البطالة الآن أعلى مستوى لها في فترة ما بعد الحرب . وتواجه حكومات معظم البلدان الغربية الصناعية حالات عجز هائلة في ميزانياتها ؛ وتجد أن عليها أن تتحمل دينا عاما كبيرا بأسعار فائدة مرتفعة . وأضحت نسبة التضخم أعلى بكثير مما كانت عليه في الفترة الأخيرة التي شهدت زيادات واسعة النطاق في الانفاق العسكري في منتصف الستينات .

والقطاع العسكري أيضا ينذر بالسوء . فالانفاق العسكري يزداد بسرعة في البلدان المتقدمة النمو وفي البلدان النامية ، ويبدو مركّزا على " اقتناء " الأسلحة . وينفق أكبر جزء من الميزانيات العسكرية لدفع أجور الجنود وموظفي الحكومات المدنيين . وتشترى الحكومات أيضا سلعا وخدمات وهياكل من النوع المدني . غير أن انفاقها على المعدات والبحوث العسكرية المتخصصة هو الذى يزداد بسرعة فائقة في أوائل الثمانينات . فشراء الأسلحة ، رغم كل شيء ، وسيلة أساسية لاظهار التصميم في مجال المنافسات العسكرية لفترة ما بعد الحرب .

ويقوم كبار المنفقين العسكريين جميعا الآن بزيادة مشترياتهم من الأسلحة التقليدية الباهظة والمعقدة . وتتطلب هذه المشتريات من معظمهم مبالغ كبيرة من العملات الأجنبية لشراء الأسلحة المستوردة ولا يفتأ عدد البلدان النامية التي تستورد أسلحة متطورة يتزايد ، ويتعين عليها دفع ثمن العديد من تلك الأسلحة كصفقات تجارية عادية بدلا من أن يدفع من خلال المعونة العسكرية .

وتقوم الدول النووية أيضا بتحديث أسلحتها النووية وتوسيع نطاقها . وتمثل نفقات القوات النووية نسبة تقل عن ٢٠ في المائة من مجموع الانفاق العسكري حتى في البلدان الحائزة لأسلحة نووية . الا أن تكاليفها مركّزة على المعدات : ففي فرنسا مثلا ، تمثل القوات النووية بصورة مباشرة نسبة ١٦ في المائة من الميزانية العسكرية ، ونسبة ٥ في المائة من مجموع الجنود ، ونسبة ٣٤ في المائة من ميزانية المعدات العسكرية .

وكانت الأسلحة النووية تبرّر في وقت من الأوقات بأنها مشروع فعّال التكلفة ومرتفع الانتاجية . وكان يبدو آنذاك أن " ليس هناك من وجوه الانفاق على الدفاع ما يدرّ مردودا أكبر من الأسلحة الذرية " . فقنبلة هيروشيما كانت " أرخص متفجّر ثالث نترات تولوين (TNT) يمكن صنعه " ، وكما أن الأسلحة النووية جعلت من الممكن أن " يقوم عامل واحد في المختبر مقام خمسين رجلا عسكريا " (١٨) . أما الآن ، وبعد ثلاثين عاما من المنافسة العسكرية الدائمة المتواصلة ، فان الأسلحة النووية جزء أساسي من مشروع المشتريات والبحوث العسكرية الضخم .

وينظر الى التكلفة الاقتصادية ذاتها على أنها المؤشر الأول للجهد العسكري المبذول . فانفاق مزيد من النقود على الدفاع قد أصبح غاية في حدّ ذاته . وتقاس الجهود الأمنية النسبية للحلفاء والأعداء بنسبة ما يخصص من الناتج المحلي الاجمالي للقطاع العسكري ، أو مستوى الانفاق العسكري المطلق محسوبا بعملة مشتركة معينة . وتعتمد عمليات الحساب اللازمة على مقارنات مفرطة في بعدها عن الدقة ، ولا يمكن تفادي عدم دقتها في الوقت الحاضر ، تجرى بين المنشآت العسكرية لمختلف البلدان . ويحسب الأمن

العسكرى بالمدخلات (النقود) بدلا من أن يحسب بنواتج "الأمن" أو حتى السلع والخدمات العسكرية . وقد يكون هذا أمرا لا مناص منه في سباق التسلح الذى تحدد فيه نوعية الجيوش بمقاييس دقة قذائف لم تطلق بعد أبدا الى مداها النهائي ، وبالقدرة المحتملة على تدمير أربعة عشر ألف أو ستة عشر ألف مدينة ، غير أن من المرجّح أن تزيد المنافسة على الانفاق من تخفيض الفعالية الاقتصادية للانفاق في سبيل الأمن العسكرى . وهذه المنافسة تدعم الهدف الخاطئ والخطير المتمثل في "فرض تكاليف" على العدو عن طريق سباق تسلح متسارع وموهن من الناحية الاقتصادية .

النفقات العسكرية في البلدان المتقدمة النمو

يتفاوت كثيرا تنظيم النفقات العسكرية ، بقدر ما هو معلوم ، في مختلف البلدان المتقدمة النمو . لكن النفقات العسكرية تزداد في بلدان الشمال ككل (١٩) . فقد انخفضت نسبة ما أنفقته البلدان المتقدمة النمو من ناتجها القومي الاجمالي على الدفاع خلال الخمسينات والستينات (ولو أن هذه النسبة كانت أعلى بكثير في معظم البلدان مما بلغته المعدلات العليا للنفقات العسكرية في وقت السلم عقب الحرب العالمية الثانية) . ويبدو أن هذا الهبوط النسبي قد انتهى في أواخر السبعينات . وكان هذا التغير بارزا جدا في الولايات المتحدة التي تأتي فيها الزيادة الحالية في نصيب النفقات العسكرية من الدخل الوطني عقب ما حدث من هبوط في السبعينات . كذلك فان النفقات العسكرية تزداد بمعدل أسرع من الناتج المحلي الاجمالي في فرنسا والمملكة المتحدة واليابان وتركيا وبلدان أخرى . أما في الاتحاد السوفياتي فيبدو أن نصيب النفقات العسكرية من الناتج المحلي الاجمالي قد هبط هبوطا طفيفا أو ظل ثابتا خلال السبعينات ، ولكنه قد يزداد في السنوات المقبلة (٢٠) . كذلك تزداد النفقات العسكرية في الجمهورية الديمقراطية الالمانية (انظر الجدول ٤-١ ، الصفحة ٩٣) .

ويزداد الانفاق على البحث والاستحداث العسكريين بسرعة أكبر حتى من سرعة الانفاق العسكري العام . فلم ترتفع المبالغ التي أنفقتها بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي على الأبحاث العسكرية خلال السبعينات ارتفاعا يذكر من حيث القيمة الحقيقية (انظر الجدولين ٤-٢ و ٤-٣ ، الصفحة ٩٤و٩٥) . لكن هذا الاتجاه أيضا تغير في أواخر السبعينات . وهذا التغيير بارز بصفة خاصة في فرنسا التي نمت فيها الأبحاث العسكرية نموا حادا منذ عام ١٩٧٦ وفي بريطانيا والولايات المتحدة . (انحسرت الأبحاث العسكرية في جمهورية المانيا الاتحادية والسويد) . وهناك معلومات رسمية قليلة عن تكلفة الأبحاث العسكرية السوفياتية . ولكن معظم التقديرات الغربية تشير الى أن الأبحاث العسكرية في الاتحاد السوفياتي تستأثر بنصيب كبير جدا من الميزانية العسكرية . ومع سرعة النمو في الأبحاث العسكرية المعتزم اجراؤها في الولايات المتحدة للفترة من ١٩٨٣ الى ١٩٨٥ ، ستظل الأبحاث العسكرية في أنحاء العالم تزداد بمعدل أسرع من زيادة النفقات العسكرية أو الدخل الوطني .

وحدث في كثير من البلدان في أواخر السبعينات هبوط في حصة الأجور من الانفاق العسكري- مما قلل قدرة القوات العسكرية على خلق وظائف جديدة للعاطلين حاليا . ويبدو ان هذا الاتجاه يرجح ان يستمر ، على الأقل في البلدان التي تتزايد فيها سرعة شراء الأسلحة (٢١) . ولذلك فان الاسقاطات الرسمية للولايات المتحدة تبين أن معدل الانفاق على المشتريات والأبحاث خلال الفترة ١٩٨١-١٩٨٥ يزيد ثلاث مرات على معدل الانفاق على أجور الموظفين العسكريين . وتشير الاسقاطات الى أن المبالغ المدفوعة الى الموظفين العسكريين العاملين سوف تهبط نسبتها من ٢٣ في المائة الى ١٦ في المائة من مجموع الانفاق العسكري .

ويتزايد انتاج الصناعات العسكرية المتخصصة مع تزايد المشتريات العسكرية ، وخاصة الأسلحة والأبحاث واستمرار تصدير الأسلحة .

وتنتج معظم المعدات العسكرية في بلدان قليلة - هي أساسا الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي وفرنسا والمملكة المتحدة وجمهورية المانيا الاتحادية التي تمثل معا أكثر من ٩٠ في المائة من الأبحاث العسكرية العالمية وأكثر من ٨٠ في المائة من صادرات الأسلحة . أما البلدان التي تستورد معظم أسلحتها الرئيسية فقد أخذت تستخدم عددا أقل من العمال المهرة والعلميين في الانتاج العسكري ، ومع ذلك يزداد ما تدفعه بالعملات الأجنبية لشراء السلع العسكرية . ومن المرجح في هذه البلدان أن تكون الضغوط السياسية والاقتصادية وما يتصل بها من انفاق عسكري ليست آتية من " مجمّع عسكري - صناعي " كما هو الحال في البلدان المنتجة للأسلحة بقدر ما هي آتية من " مجمّع عسكري - مجتمعي " - أي مجموعات المصالح المحلية التي تنظم حول المنشآت والأنشطة العسكرية في مناطق ومجتمعات معينة .

ويتركز الانفاق العسكري في صناعات قليلة كثيرا ما تكون فائقة الاعتماد على عملاء حكوميين(٢٢) وهو يتسم بالتقلب في معظم الوقت ، ويتغير بتغير الحاجات العسكرية والظروف السياسية والمبتكرات التكنولوجية . وأحيانا تتغير الصناعات الفردية تغيرا مثيرا في أهميتها النسبية ، مثلما حدث في زيادة الالكترونيات العسكرية في السبعينات .

ويؤثر ازدهار الصناعات العسكرية في البيئة التي تتخذ فيها القرارات المتعلقة بالانفاق العسكري . فكل البلدان تبرر مجهوداتها العسكرية بدعوى الأمن الوطني . ولكنها جميعا تتعرض أيضا للضغوط من المناطق والصناعات والموظفين المرتبطين بالمشروعات العسكرية - نظرا للأثر الاقتصادي المحلي والوطني للانفاق العسكري . وكتب الاقتصادي الامريكي آرثر بيرنز في عام ١٩٦٨ قائلا " علينا أن نعترف بأن حجم النفقات الدفاعية قد أصبح الى حد كبير عملية تعزز نفسها بنفسها . فهي لا تستمد زخمها فقط من همة المخططين والمقاولين والعلماء والمهندسية العسكريين ، وانما تتعزز ايضا الى حد ما بالمصالح العملية ومخاوف المواطنين العاديين " . وربما تكون قوة هذه العملية قد انخفضت قليلا في السبعينات ولكن من المرجح مع الزيادة الحالية في النفقات العسكرية ان تصبح أكثر شدة .

آثار الانفاق العسكري على العمالة

تخلق النفقات العسكرية طلبا وعمالة ، شأنها شأن الأشكال الأخرى من الاستهلاك العام والخاص . لكن هناك عدة خصائص للتعزيز الحالي للقوة العسكرية توحي بأن النفقات العسكرية ليست ذات أثر فعال في تخفيض أنواع البطالة الموجودة في يومنا هذا .

والآثار العامة التي تتركها زيادة الانفاق العسكري في العمالة تتوقف على الطريقة التي تمول بها هذه الزيادة . ويبدو أن الطلب العسكري في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان

الاقتصادى يخلق من الوظائف ذات الأجر المحدد عددا أقل كثيرا مما يخلقه الاستهلاك العام غير العسكرى ، ولكنها تخلق نسبيا في البداية على الأقل وظائف أكثر مما يوجده الاستهلاك والاستثمار في القطاع الخاص(٢٣) . وبناء عليه لو كانت زيادة الانفاق العسكرى تمول بالكامل من الضرائب المتزايدة التي تقلل الاستهلاك والاستثمار الفردى ، لأمكن للمرء أن يتوقع - في حالة تساوى جميع الأمور الأخرى - زيادة مبدئية في العمالة بالنسبة لمستوى معين من الدخل الوطني . ولكن هذا من شأنه خفض النمو الاقتصادى ومستقبل العمالة بقدر ما يكون الانفاق العسكرى بديلا عن الاستثمارات .

أما اذا عوض عن تزايد الانفاق العسكرى بتخفيض مقابل (أو انخفاض النمو) في الانفاق الحكومي غير العسكرى - كما يبدو عليه الحال في عدة بلدان في أوائل الثمانينات - فانه يمكن عندئذ توقع هبوط العمالة . وتقدر دراسة مفصلة للعمالة العسكرية في الولايات المتحدة انه كان باستطاعة بليون دولار أنفقت على الدفاع في ١٩٧٥ أن تخلق ٧٦ ٠٠٠ وظيفة بالقياس الى ٨٠ ٠٠٠ وظيفة كان من الممكن ان يخلقها الانفاق المحلي على الصحة ، و ١٠٤ ٠٠٠ وظيفة كان من الممكن أن يخلقها الانفاق المحلي على التعليم(٢٤) . بل ان من المرجح أن يكون هذا التباين قد اشتد منذ ذلك الحين ؛ لأن المشتريات العسكرية تتركز في الصناعات التحويلية في حين أن المشتريات الحكومية الأخرى تأتي بالدرجة الأولى من قطاع التشييد والخدمات التي لا تنمو انتاجيتها الا ببطء ؛ ولأن الأجور كجزء من الانفاق العسكرى قد هبطت بأسرع من الأوجه الأخرى للانفاق الحكومي .

ومن الممكن تمويل التوسع العسكرى بأكمله من أوجه العجز المتزايدة في الميزانية نتيجة الاقتراض الحكومي ، الذى لا يمكن أن يحدث بغير ذلك . وفي هذه الحالة يمكن ايجاد مزيد من الوظائف الجديدة دون حدوث أوجه عجز . ولكن لا بيد ومن المحتمل اتباع هذه السياسة في أوائل الثمانينات . فقد يؤدى تزايد الاقتراض الحكومي الى ارتفاع معدلات الفائدة ، مما يقلل الاستثمارات الخاصة . وقد يهبط الاستهلاك الخاص أيضا اذا اقترنت أوجه العجز بسياسات نقدية تقييدية . وبيد وأن الحكومات الغربية التي من المرجح أن ترى أن الأمن العسكرى هو التبرير الوحيد لزيادة الانفاق العام مصممة بشدة على ألا تسمح بأكثر من نمو بطيء في عرض النقود .

كذلك تتأثر العمالة الناشئة عن الانفاق العسكرى بتغير تركيب الانفاق . ومن المرجح أن يؤدى النزوع نحو تقليل حصة الأجور من الميزانيات العسكرية الى تقليل العمالة التي تخلق لمخصصات معينة . ففي فرنسا مثلا أدى انفاق بليون فرنك لدفع أجور الموظفين العسكريين والمدنيين في ١٩٧٠ الى ايجاد ٣٠٠ ٤٤ وظيفة ، بينما أوجدت مشتريات عسكرية أخرى قيمتها بليون فرنك ٣٣٠ ١٨ وظيفة فقط(٢٥) . ويحتمل أن يقلل التحول نحو المشتريات العسكرية من العمالة المنشأة - سواء في البلدان ذات الصناعات العسكرية أو في البلدان التي تستورد مقادير كبيرة من سلعها العسكرية المشتراة .

يضاف الى ذلك أن تركيب النفقات العسكرية يحدد نوع العمالة الناشئة عن الطلب العسكرى . فالنفقات العسكرية بوجه عام توجد وظائف للعمال المهرة . وقد انتهت دراسة أجريت مثلا في

الولايات المتحدة عام ١٩٦٨ الى أن القوى العاملة في الدفاع هي "أمهر عموما من القوى العاملة المدنية" . وفي ذلك الوقت - عندما كان الانفاق العسكري مرتفعا ولكنه أقل امعانا في انحيازه صوب الأنشطة المتقدمة تقنيا مما هو عليه الآن - كان العاملون في الدفاع يمثلون ٦ر١ في المائة من مجموع العمال ، بالقياس الى ١٩ في المائة من مجموع الميكانيكيين ، و ٢٢ في المائة من مجموع المهندسين الكهربائيين ، و ٣٨ في المائة من مجموع الاخصائيين في الفيزياء و ٥٤ في المائة من مجموع ميكانيكيي الطائرات ، و ٥٩ في المائة من مجموع مهندسي الطيران (٢٦) أما البلدان التي تنتج معدات عسكرية أقل تخصصا من ذلك بكثير ، مثل اليابان ، فتستخدم عددا أقل من العمال المهرة في صناعات الدفاع . ولكن عليها هي أيضا أن تحتفظ بمعدات مستوردة متقدمة .

ويقتضي الشراء والأبحاث في المجال العسكري عمالا على قدر رفيع من المهارة . فالقوة العاملة في الصناعات العسكرية رفيعة المستوى في جميع البلدان المنتجة الرئيسية للأسلحة . مثال ذلك أن نسبة المهندسين العاملين في الصناعات "الجوية - البحرية" في فرنسا عام ١٩٧٣ بلغت خمسة أضعاف ما كانت عليه في الاقتصاد العام ، وكانت نسبة التقنيين أكثر من أربعة أضعاف ، وكانت نسبة العمال المهرة قرابة الضعف . أما في الولايات المتحدة فان أكثر من ١٠ في المائة من الموظفين في صناعات الطيران ومعدات الاتصال والمعدات الحربية هم من المهندسين ، بالقياس الى ١ في المائة فقط في الاقتصاد العام . ولابد أن تكون النسب مشابهة لذلك بالتأكيد في الاتحاد السوفياتي وفي البلدان الأخرى القليلة التي تنتج معدات عسكرية بالغة التقدم .

ولا تعاني الاقتصادات المخططة مركزيا من البطالة بالمعنى الغربي . ولكنها تتكبد مع تغير الظروف الصناعية تكاليف اجتماعية واقتصادية هي : العمالة الناقصة ، والتكاليف البشرية ، وتكاليف اعادة تدريب واسكان العمال . ولا تنمو القوى العاملة الا ببطء في كثير من بلدان اوروبا الشرقية . ومن المحتمل أن تؤدي أية زيادة سريعة في المشتريات الدفاعية الى ايجاد ضغوط غير متناسبة على العمال المهرة والعلميين الذين يشتد عليهم الطلب أكثر من غيرهم في قطاعات الاقتصاد الأخرى .

وهناك نوع آخر من الانفاق العسكري - وهو أجور الجنود - يخلق وظائف لأعداد كبيرة من العمال غير المهرة ، خصوصا من الشبان . وهو بذلك يؤدي الى توظيف عمال يتعذر نسبيا توظيفهم في معظم البلدان (وان كان لا يحقق نفس النتيجة لفئة أخرى تعاني تقريبا في ارتفاع البطالة - وهي فئة الشابات) . كذلك يستخدم العسكريون بعض المدنيين الذين قد يتعذر توظيفهم بغير ذلك - خصوصا داخل المنشآت العسكرية وحولها في المناطق المصابة بالكساد . ولكن هذه الأنواع من الانفاق ليست هي التي تشهد أسرع زيادة في مستهل الثمانينات . كما أن المعتقد هو أن المهارات اللازمة لكل من القوات المسلحة والموظفين المدنيين العاملين في القطاع العسكري تزداد بازدياد التقدم التكنولوجي للمعدات العسكرية .

ان جميع هذه التغيرات توحي بأن العمالة الصناعية الناجمة عن زيادة الانفاق العسكري ستكون أنفع كثيرا للمهندسين والعمال التقنيين - الذين يتقاضون أجورا مرتفعة وتعد معدلات بطالتهم شديدة الانخفاض عموما - منها للعمال غير المهرة ، خصوصا العمال الشباب الذين يتضررون أكثر من غيرهم من الارتفاع الحالي في معدلات البطالة .

التوقع ' الكينزى '

ليس من المرجح ، باختصار ، أن يعيد الانفاق العسكرى الى الاقتصادات المتقدمة النمو العمالة الكاملة . ففي الاربعينات أدت الزيادة في الانفاق العسكرى الى شراء الأحذية العالية العنق والدبابات والتعبئة العامة ، لا الى البحوث والمعدات الالكترونية العسكرية ، ولكن في السياق العسكرى الجديد تكون سابقة الكساد الأخير محض وهم .

ووجهة النظر ' الكينزية ' في الانفاق العسكرى هي الى حد كبير ، بطبيعة الحال ، وجهة نظر سياسية ، ومقدمتها المنطقية هي ان الزيادة في الانفاق العسكرى قد تكون السبيل الوحيد المستساغ من الناحية السياسية لزيادة الطلب العام ، وان الحكومات المحافظة ، بوجه خاص ، لن تزيد العجز المالي الا من أجل مصلحة الأمن القومي . فكينز نفسه رأى ، في سنة ١٩٤٠ ، مزايا اقتصادية في ' التبديد الواسع النطاق للموارد في انتاج الاسلحة ' : ' انه يبدو من المستحيل من الناحية السياسية لدولة ديمقراطية رأسمالية أن تنظم الانفاق على النطاق اللازم لاجراء التجارب الكبرى التي تثبت مقولتي — الا في ظروف الحرب ' ؛ كما يزعم عدد من رجال الاقتصاد الماركسيين أن النزعة العسكرية ، كما جاء على لسان روزا لكسمبرغ ، ' وسيلة ممتازة لتحقيق قيمة فائضة ' ، وذلك يرجع جزئيا الى ان بامكان الرأسماليين أن يؤثروا على ' الرأى العام ' لصالح الانتاج العسكرى .

ومع ذلك من الواضح ان للانفاق العسكرى في وقت السلم تكاليف اقتصادية ، فهو يوجد فرص عمل أقل مما توجده الأشكال الأخرى من الانفاق العام ؛ وهو كثير التغيّر ؛ ويشكل أخطارا متعلقة بالتضخم . كما انه لم يعد نوع الانفاق الوحيد المحبذ من الناحية السياسية . فالصعوبة التي تواجهها حكومات معينة في خفض الانفاق العام غير العسكرى لا تظهر فقط ان هناك حاجة مستمرة الى الانفاق في مجال الصحة أو الرعاية الاجتماعية أو رعاية المسنين ، بل تظهر أيضا أن هناك تأييدا سياسيا وجماهيريا كبيرا لهذا الانفاق . والمجمّع العسكرى — الصناعي المؤيد سياسيا للانفاق العسكرى هو نفسه أقل اجماعا مما كان عليه في أوائل فترة ما بعد الحرب — لأن نقابات العمال الذين يعملون على الآلات وفي ميداني الفضاء والطيران والمعادن في عدد من البلدان قد استرعوا الانتباه الى التكاليف الاقتصادية وغير الاقتصادية لزيادة الأنشطة العسكرية .

وفضلا عن ذلك فان الظروف الاقتصادية الحالية ترجح أن تكون أية مشاكل ناتجة عن تحويل الموارد من الاستخدام العسكرى الى الاستخدام المدني مشاكل مؤقتة . والبلدان الشرقية والغربية تواجه احتياجات اجتماعية واحتياجات أخرى كثيرة لا يمكن تلبيتها في الظروف الحالية المتميزة ببطء النمو الاقتصادى . وقد نوقشت مشاريع التحويل بشكل كامل في تقرير شامل صدر مؤخرا هو تقرير فريق الخبراء الحكوميين المعني بالصلة بين نزع السلاح والتنمية التابع للامم المتحدة برئاسة انغا تورسون(٢٧).

والشكل والمستوى الحاليان للانفاق العسكرى لا يمثلان بالضرورة السبيل الوحيد الذى يمكن به للبلدان المتقدمة النمو أن تحقق الامن الذى تنشده . ولا ينبغي تبرير هذا الانفاق ، أو " هذا التبديد للموارد " ، الا لأسباب عسكرية ، فمزاياه الاقتصادية تافهة بالمقارنة مع تكاليفه الاقتصادية .

التضخم

منذ الحروب الاستعمارية التي وقعت في فترة الخمسينات من القرن الثامن عشر أو ما قبلها ، ارتبطت الزيادات السريعة في النفقات العسكرية بارتفاع الاسعار . وكانت الحروب التي وقعت في زمن السلم ، منذ عام ١٩٤٥ فترات تضخم في البلدان الغربية . وفي عام ١٩٥٠ — ١٩٥١ ، وهو العام الذى ازداد فيه شراء الاسلحة من أجل الحرب الكورية ازديادا هائلا ، ارتفعت الزيادة في الرقم القياسي لأسعار السلع الاستهلاكية في الولايات المتحدة من أقل من واحد في المائة سنويا الى ٧ر٩ في المائة ، وفي بريطانيا من ٢ر٨ في المائة الى ٩ر٧ في المائة . وأسهمت الزيادة في الانفاق العسكرى للولايات المتحدة من أجل حرب فييت نام خلال الفترة ١٩٦٥ — ١٩٦٧ وتمويل الحرب عن طريق الاقتراض الحكومي وزيادة اصدار العملة — أسهمت في بدء ظهور مستويات عالية من التضخم في الولايات المتحدة وفي بلدان أخرى .

وفي ظل الظروف الراهنة — وفي الاقتصاد العالمي الذى يبدو أنه ذو اتجاه تضخمي متأصل في الثمانينات — فان أى زيادة في المصروفات العسكرية أقل من ذلك بكثير قد تؤدى الى استفحال التضخم . ويختلف رجال الاقتصاد في الرأى فيما يتعلق بأسباب التضخم . فبعضهم يزعم انه لا يرجح ان تؤدى الزيادة في الانفاق العسكرى الى ارتفاع الاسعار الا اذا كانت مصحوبة بزيادة سريعة في اصدار العملة . ويرى آخرون ان الآثار الاقتصادية العكسية المتمثلة في زيادة الطلب يمكن أن تؤدى الى قدر من الزيادة في التضخم ، حتى في الاقتصادات التي توجد فيها موارد غير مستخدمة . وعلى أية حال فان الانفاق العسكرى يزيد الطلب ، بيد أنه ، على عكس الانفاق على الطرق أو المدارس أو المستشفيات ، لا يفعل الكثير لتحسين الانتاجية على المدى الطويل .

وثمة أخطار تضخمية أخرى تنجم عن الضغوط العسكرية على قطاعات اقتصادية معينة ، ولا سيما في البلدان المنتجة الرئيسية للأسلحة . وتتركز المشتريات العسكرية بدرجة كبيرة في صناعات قليلة ، ولا سيما صناعة الالكترونيات . ومع ذلك فان صناعات الحاسبات الالكترونية والالكترونيات هي من بين القطاعات الصناعية القليلة التي تعمل بالفعل بما يقرب من طاقتها الكاملة ، ويعزى ذلك الى الطلب المدني الكبير . وتتمتع المناطق ذات الصناعات الالكترونية برخاء نسبي ، ففيها عمالة شبه كاملة لمهندسيها وفنييها ، ويتطلب الأمر عدة سنوات لتحقيق زيادة كبيرة في العدد المتوفر من هؤلاء الأشخاص المهرة .

وهذه هي الأوضاع التي يحتمل أن يحدث فيها ' تضخم الاختناق ' . والتحيزات التي تبدو صغيرة بالمقارنة مع الاقتصاد ككل ، يمكن أن تبدو كبيرة بالنسبة الى ناتج الصناعات التي يحدث عليها الطلب بالفعل . ولابد من أن يجتذب القطاع العسكرى العمال والمعدات من الصناعات المدنية بأن يعرض رفع أسعار أو اجور أكبر . ولا يمكن تلبية الزيادات الكبيرة المفاجئة في الطلب ، ويتعين توزيعها بنظام الحصص مع حدوث زيادات في أسعار المنتجات العسكرية وكذلك أسعار السلع المدنية التي تنتجها نفس تلك الصناعات .

وعملية المشتريات العسكرية هي نفسها ذات طبيعة تضخمية كامنة . فالمشتريات العسكرية

تنطوى على طلب غير ثابت ومتقلب ، وعلى الحاجة الى انتاج ذى نوعية ممتازة وأسواق يوجد فيها مشتر واحد وقلة من البائعين ومنافسة أجنبية ضئيلة . ويبد و أن هذه الظروف تؤدى بوجه خاص الى حدوث زيادات في الاسعار ، على الاقل في الاقتصادات السوقية ذات الصناعات العسكرية الكبيرة . وهكذا حدث في الولايات المتحدة خلال الفترة ١٩٧٢-١٩٨٠ ان زاد معامل الانكماش الضمني للأسعار فيما يتعلق بمشتريات الدفاع الوطني من المعدات الالكترونية ' بنسبة ٦ر٦ في المائة سنويا ، في حين لم يزد معامل الانكماش فيما يتعلق 'بالنفقات الاستهلاكية الشخصية لشراء أجهزة الراديو والتليفزيون ' الا بنسبة ٦ر١ في المائة سنويا . وتبين الدراسات الخاصة ببريطانيا ، وجمهورية المانيا الاتحادية والسويد ، وفرنسا حدوث فروق مماثلة بين اسعار المشتريات العسكرية وأسعار السلع الاستهلاكية خلال الستينات واوائل السبعينات (٢٨) .

ويستحيل التكهن بالآثار العامة المترتبة على هذه العمليات التضخمية . والارجح هو أنها تكون اكبر في البلدان المنتجة للاسلحة التي تزيد من نفقاتها العسكرية بسرعة . ومع ذلك من الجدير بالملاحظة ، انه في اكبر البلدان الغربية هذه ، أى الولايات المتحدة ، يتوقع المحللون الرسميون حدوث مشاكل 'اختناقية ' . وقد ورد في تقرير سنة ١٩٨٢ لمجلس المستشارين الاقتصاديين للرئيس ريغان تعليق مؤداه ان الانفاق في مجال الدفاع ' سيتركز في قطاع السلع المعمرة ' ، وانه ' سيزيد من الضغط على قطاع صناعة السلع المعمرة ' . ويستفاد من التقرير ان المشتريات من الاسلحة ، وأعمال البحث والتطوير المتعلقة بها ' ستنمو ان بمعدل يقدر بنسبة ١٦ في المائة سنويا خلال الفترة ما بين عامي ١٩٨١ و ١٩٨٧ ، وهذا يتجاوز المعدل السنوى للزيادة التي نسبتها ١٤ في المائة ، التي حدثت خلال الثلاث سنوات التي بلغت فيها التعزيزات للحرب الفييتنامية ذروتها ، وقد تكون الآثار المتوقعة زيادة في ' الاسعار النسبية ' في 'بعض الصناعات المتأثرة على الأقل 'و ' تأخيرات في تسليم السلع العسكرية ' ، و ' قدر من الضغط المؤقت لاخراج الاستثمارات الخاصة ' (٢٩) .

أما البلدان المتقدمة النمو المستوردة للاسلحة والبلدان التي لا تزداد فيها النفقات العسكرية الا ببطء فتكون بوجه عام أقل تعرضا للضغوط التضخمية الناجمة عن الزيادات في النفقات العسكرية . بيد أنه يتعين عليها ، بطبيعة الحال ، أن تستخدم مبالغ متزايدة من العملات الاجنبية اذا زاد سعر الاسلحة التي تستوردها ، وهو الأمر المرجح حدوثه اذا ظهرت اختناقات في البلدان الرئيسية المنتجة للاسلحة . وتبين الخبرة المكتسبة منذ سنة ١٩٦٥ ان التضخم اذا حدث في بلد ما - خاصة في بلد له أهميته في مجال التجارة مثل الولايات المتحدة وبلدان الانفاق العسكرى الرئيسية الأخرى - فانه يتفشى بسرعة كبيرة في الاقتصاد العالمي كله .

ولن تكون اقتصادات بلدان شرق اوروبا محصنة ضد آثار تلك الضغوط التضخمية التي لا تقف في طريقها حدود وقد تشهد ايضا ، اذا تزايدت مشترياتها العسكرية بسرعة ، ظروف ندرة ، او تأخيرات أو فرض نظام التقنين . وكما هو الحال في الاقتصادات السوقية تنتج المعدات العسكرية المتخصصة صناعات مجمّعة بأيدى عمال ذوى مهارة عالية . وفي الاتحاد السوفياتي ، تبدو الصناعات العسكرية أكثر انعزالا عن الانتاج المدني مما هو الحال في الاقتصادات السوقية - ومع ذلك فان عملية التخطيط ذاتها قد تجعل التكيف مع الاختناقات أمرا صعبا للغاية .

النمو الاقتصادى والهيكل الاقتصادى

على المدى الأطول يرجح ان تكون تكاليف الانفاق العسكرى اكبر . فالطبيعة الخاصة للتوسع العسكرى الحالي ــ التي تتمثل في الطلب غير الثابت على العمال الفنيين وعلى منتجات الصناعات الميكانيكية والالكترونية ــ تثير مشاكل معينة في ظروف الازمة الاقتصادية التي ظهرت بعد سنة ١٩٧٣ .

ويتطلب الأمن العسكرى التضحية بأشكال الاستهلاك الخاص والعام الاخرى . ويمكن أيضا ، أن يؤدى نتيجة خفض الاستثمار ، الى التضحية بالاستهلاك في المستقبل ، وبالنمو الاقتصادى . ان العوامل المحددة للنمو الاقتصادى معقدة ومتأصلة . ومع ذلك فان مجرد النظر العابر الى أداء البلدان المختلفة يبين ان البلدان التي كانت نفقاتها العسكرية عالية نسبيا خلال فترة ما بعد الحرب ــ وهي الولايات المتحدة ، والاتحاد السوفياتي ، والمملكة المتحدة ــ لم تكن مهيأة على النحو الافضل لمجابهة المتاعب الاقتصادية التي حدثت خلال السبعينات ، وان عددا كبيرا من الاقتصادات الكبيرة والصغيرة التي ظل معدل نموها كبيرا ــ وهي اليابان وكندا وفنلندا والنمسا وهنغاريا ــ كان انفاقه العسكرى ضئيلا نسبيا .

وفي بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادى ثبت انه نجم عن الانفاق العسكرى اثر سلبي على الاستثمار . ففي الخمسينات والستينات حل الانفاق العسكرى محل الاستثمار في القدرة الانتاجية للمستقبل وفي الهياكل العامة المدنية (٣٠) ، وقد يكون ذلك قد حدث لأن السياسات النقدية وأسعار الفائدة قد قللت من الاموال المتوفرة للاستثمار الخاص ؛ فقد يكون الطلب العسكرى على المعدات الميكانيكية قد زاد من تكاليف السلع الانتاجية المشتراة من تلك الصناعات ذاتها . ومن المرجح ان تكون آثار تلك الفرص الضائعة خطيرة للغاية في ظل الظروف الحالية المتمثلة في بطء النمو الاقتصادى .

كما يبدو أن الانفاق العسكرى قد خفض من الاستثمار في شرق اوروبا . فقد ذكرت حكومة يوغوسلافيا ان نزع السلاح من شأنه أن يزيد من ' الاستثمار الرأسمالي الانتاجي ' وان يساعد بذلك على تلبية الاحتياجات الرأسمالية ' غير الملباة ' ــ في ظل ظروف مواتية للغاية ' اذ أن القدرات الانتاجية المستخدمة [في المجال العسكرى] توجد ، الى حد كبير ، في مجال الهندسة ' . وفي الاتحاد السوفياتي أيضا يرجح أن تكون الأنشطة العسكرية قد خفضت من الاستثمار . وقد قدر بعض رجال الاقتصاد الغربيين ان زيادة النفقات الدفاعية السوفياتية خلال الستينات كانت ستؤدى الى ' انخفاض في الاستثمار الانتاجي الجديد ، يعادل تقريبا الزيادة في النفقات العسكرية ، وتأخير في النمو الانتاجي الذى بلغ ذروته بعد الصدمة الأولى بعدد من السنوات ' . وتشير الدراسات التي صدرت منذ عهد قريب الى أن تلك الآثار ستكون خطيرة للغاية لدرجة أن الزيادة ستكون مركزة في المشتريات والانشاءات العسكرية (٣١) .

وقد يزيد الطلب العسكرى من خفض النمو الاقتصادى نتيجة الحد من التغيير التقني في الاقتصاد المدني . ففي البلدان ذات الصناعات العسكرية يكون الطلب العسكرى ذا أهمية فائقة في قطاعات الاقتصاد المنتجة للسلع ، وبالذات في قطاع ' المنتجات المعدنية ' (٣٢) . وهذه الصناعات هي المواقع الرئيسية للتغيير التقني ــ وهي التي تستخدم أكبر تجمع من العلماء والتقنيين ، وهي القطاعات التي تقوم بمعظم البحوث الصناعية ، وهي مصدر السلع الانتاجية والمدخلات الصناعية الاساسية .

ومن المفترض عامة ان التغيير التقني هو مصدر اساسي للنمو الاقتصادى ونمو الانتاجية في فترة ما بعد الحرب . والحاجة اليه في الثمانينات على أشدها : لايجاد فرص عمل جديدة ، وصناعات جديدة ، وزيادة الانتاجية في قطاعي الخدمات العام والخاص المتناميين . بيد أنه اذا استمرت التعزيزات العسكرية ، فان القدرة التكنولوجية للبلدان الرئيسية المنتجة للاسلحة قد تتأثر بشكل متزايد بالطلب العسكرى . وهذا من شأنه أن يخلق مشاكل خاصة للبلدان التي تنمو فيها العمالة والانتاج بأقصى سرعة في قطاعات الخدمات - حيث يمكن للانتاج العسكرى المتزايد أن يستهلك على هذا النحو جزءا متزايدا من قطاع صناعي يتضاءل ، وأن يقلل من القدرة التنافسية في مجال الصادرات الصناعية .

والتضحية بالامكانيات التقنية أمر على نفس الدرجة من الخطورة للدول الكبرى الأخرى - كالاتحاد السوفياتي ، مثلا ، حيث يوجد قطاع عسكرى متقدم جنبا الى جنب مع اقتصاد مدني يقل فيه الناتج بالنسبة للفرد كثيرا عن المتوسط الموجود في البلدان المتقدمة النمو . كما أن تقلب الطلب العسكرى قد يثير أيضا مشاكل معينة للاقتصادات المخططة مركزيا ، وذلك بطرق يمكن أن تقلل بشكل اكبر من امكانيات النمو . فالأزمات العسكرية تتطلب ، كما كتب أحد الخبراء السوفيات في ورقة مقدمة الى الهيئة ، 'تغيير الأولويات التي سبق تحديدها ، وتجعل من الضرورى البحث عن موارد اضافية ، وتعوق الأداء الطبيعي للآلية الاقتصادية المخططة مركزيا' .

العلوم والتكنولوجيا العسكرية

كان البحث والتطوير عنصرا اساسيا من عناصر القوة العسكرية منذ تعبئة جهود العلماء أثناء الحرب العالمية الثانية . ويمثل البحث والتطوير ما يزيد على ١٠ في المائة من مجموع الانفاق العسكرى في الولايات المتحدة وفرنسا والمملكة المتحدة ؛ ويمثلان نصيبا مساويا لذلك على الاقل في الاتحاد السوفياتي .

والمبالغ التي تخصص للبحوث العسكرية تفوق كثيرا تلك التي تخصص لاى غرض آخر من اغراض البحوث العامة . فالاغراض الدفاعية تمثل نصف مجموع البحوث الممولة تمويلا عاما في بريطانيا والولايات المتحدة واكثر من الثلث في فرنسا . اما في المانيا الغربية ، فهي على العكس من ذلك ، تمثل ١٠ في المائة فقط ، وتمثل ٢ في المائة في اليابان . وبريطانيا وحدها تنفق من المال العام على البحث والتطوير للاغراض الدفاعية اكثر مما تنفق بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادى مجتمعة على بحوث حماية البيئة ، والنقل ، والمواصلات السلكية واللاسلكية . اما الولايات المتحدة فتنفق على البحث والتطوير للاغراض الدفاعية اكثر مما تنفقه بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادى على جميع البحوث الممولة تمويلا عاما المعنية بانتاج الطاقة ، والنمو الصناعي ، والزراعة ، واكثر من جميع النفقات العامة على البحوث في المانيا الغربية واليابان معا .

ويتطلب تخصيص الموارد على هذا النحو تضحية اقتصادية واجتماعية . فقط اصبح المعروض من الجهد البشرى العلمي والمعدات العلمية محدودا ، على الاقل في المدى المتوسط . وعندما تستخدم الموارد في الاغراض الدفاعية فانها لا تتاح لاغراض الابتكار المدني ، والنمو الاقتصادى ، والتقدم الاجتماعي أو الطبي . وتكون التضحية مكلفة على وجه الخصوص بقدر ما تكون الموارد المعنية ذات نوعية رفيعة — " أقوى الجمعيات العلمية " التي تملكها الامة ، على حد قول ليونيد بريجنيف في وصفه للعلماء والمصممين السوفيات المعنيين بالدفاع .

ويمكن ان تعوض النواتج الجانبية للعلوم العسكرية ، الى حد ما ، تلك الفرص الضائعة . فالبحوث والابتكارات العسكرية يمكن أن تكون لها فيما بعد تطبيقات مدنية أو نواتج جانبية : مثل الانتقال من انتاج اجزاء نمطية تحت وطأة الحرب في القرن التاسع عشر الى التقدم في مجالات الطاقة النووية والطيران والعلوم الالكترونية الذى حفزته التعبئة المستمرة للجهود العلمية منذ سنة ١٩٤٥ . ويمكن على المدى البعيد أن يؤدى الطلب العسكرى الى زيادة المعروض من العلماء والمهندسين ومعداتهم .

ولكن هذه الفوائد الجانبية لا يمكن ان تعادل تماما تكاليف البحوث العسكرية . فاجمالي فوائد البحوث المدنية للاقتصاد المدني اكبر من اجمالي فوائد البحوث العسكرية . ولا يمكن لتزايد البحوث العسكرية ان يجعل الاقتصاد المدني افضل حالا الا اذا قل احتمال تزايد البحوث المدنية . اى ان الحجج المتعلقة بالنواتج الجانبية تعتمد على مقدمة منطقية سياسية شبيهة بالمقدمة التي تنطوى عليها التوقعات " الكينزية " بشأن التوظيف العسكرى ، ولا يمكن اثباتها هي أيضا ؛ وهي ان الموارد المستخدمة في البحوث العسكرية ليس لها من حيث الواقع السياسي اى استخدام بديل — بمعنى انها لن تستخدم بدلا من ذلك في اغراض مدنية مباشرة . ويجب ان يكون تبرير البحوث العسكرية قائما على اساس الامن وحده ، كما في حالة الانفاق العسكرى والتوظيف العسكرى : وستظل تكاليفها الاقتصادية اكبر دائما من فوائدها الاقتصادية .

ولا شك في ان تطبيقات محددة للتكنولوجيات العسكرية ـ وابرزها يوجد في قطاعات من الصناعات الالكترونية ـ قد أمدّت صناعات معينة بفوائد كبيرة . ولكن النتائج الجانبية العسكرية قد تكون اقل فائدة للقطاع المدني في الثمانينات والتسعينات مما كانت عليه في بداية فترة ما بعد الحرب .

واهداف الدول النووية في التعزيز العسكرى الحالي تبدو على وجه الخصوص غير مبشرة بالخير. اذ يستحيل التنبؤ بالمنعطفات والتأخيرات التي ستمر بها الاكتشافات العلمية قبل ان تترجم فيما بعد الى تكنولوجيات . ولكن البلدان الصناعية تحتاج على وجه السرعة الى ابتكارات تكنولوجية لخفض تكاليف الانتاج والحد من التضخم ، وخلق وظائف جديدة ، وتحسين الصحة ، وخفض تكاليف الرعاية الطبية . ومن الواضح ان هذه الاهداف الاجتماعية لا تتفق مع الاولويات العسكرية الملحة للاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ـ وهي اولويات تبدأ بالغواصات النووية العديمة الصوت وتنتهي بتوفير التوجيه للقذائف التسيارية العابرة للقارات وبنظم الاتصال بعد وقوع حرب نووية .

ومن الممكن ايضا ان يتغير طابع المؤسسات العلمية في بلد ما اذا اشتغلت بالابحاث العسكرية حتى اذا كان هذا الاشتغال يوفر موارد اضافية للجهد العلمي . وتتطلب العلوم العسكرية بعض الصفات ـ مثل السرية وعزلة العلماء ـ وهي صفات ليست بالضرورة في صالح البحوث المدنية ـ أو في صالح نشر الاكتشافات على الصعيد المدني . وأبرز تطبيقات البحوث الامريكية في الالكترونيات العسكرية لم تظهر في الولايات المتحدة بل في بلد آخر ـ هو اليابان ـ له تنظيم مختلف ومدني تماما فيما يتعلق بالعلوم والتكنولوجيا والابتكارات التجارية ؛ ويعادل حجم صناعته العسكرية حجم صناعته الخاصة بلعب الاطفال ، تقريبا ؛ وينفق اقل من واحد على مائة مما تنفقه الولايات المتحدة من المال العام على البحوث العسكرية مع ان حجم اقتصاده يزيد على نصف حجم اقتصاد الولايات المتحدة .

والبلدان التي تنفق انفاقا كبيرا على البحوث العسكرية ـ لا سيما الولايات المتحدة والمملكة المتحدة ـ لها قاعدة علمية عريضة ، قياسا على نسبة الناتج المحلي الاجمالي المخصص للبحث والتطوير. ولكن الجهد الذى يبذله هذان البلدان في البحوث المدنية كان أبطأ في نموه من جهد البلدان الكبيرة الاخرى الاعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادى ، وهو الان أقل من نظيره في كثير من البلدان الاخرى بالنسبة الى الناتج المحلي الاجمالي . ففي الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا ظل مجموع النشاط المدني في مجال البحث والتطوير من سنة ١٩٦٧ الى ١٩٧٩ يمثل حصة ثابتة من الناتج المحلي الاجمالي ، أو انخفضت حصته ، بينما زادت حصته في المانيا الغربية واليابان بما يقرب من ٥٠ في المائة (٣٣) .

وفي البلدان ذات الاقتصاد المخطط مركزيا ، حيث معاهد البحوث العسكرية معزولة في الغالب عن مكاتب التصميم وعن الصناعات العسكرية وكذلك عن الانتاج المدني ، نجد ايضا قيودا على النواتج الجانبية. فآثار السرية العسكرية قد تؤدى الى خفض نوعية البحوث العسكرية وغير العسكرية (٣٤). والواقع ان الزعماء السوفيات قد حثوا على زيادة النواتج الجانبية في بناء الالات ؛ فكما قال ليونيد بريجنيف " نظرا للمستوى العلمي والتقني الرفيع للصناعات الدفاعية ، فان نقل ما لديها من خبرة وابتكارات واكتشافات الى جميع مجالات اقتصادنا اكتسب اقصى درجات الاهمية " .

واخيرا ، يمكن ان تكون لنشاط البحث والتطوير في المجال العسكرى نتائج تتجاوز حتى تكاليفه من حيث الفرصة الضائعة ، التي تخفف من وطأتها بطريقة غير كاملة الى حد ما الفوائد الاقتصادية اللاحقة . ولعل الحركة المستمرة للعلوم العسكرية واحدة من اهم القوى وراء المستويات العالية الحالية للانفاق العسكرى وعدم الامان العسكرى .

وقد شهد كثير من العلماء والعسكريين ــ مثل ماونتباتن والاد ميرال ريكوفر وبعض المستشارين العلميين الحكوميين مثل كيستياكوفسكي وفيزنر وتسوكرمان ــ بما للعلوم العسكرية من زخم . فكما كتب تسوكرمان :

ان الأفكار المتعلقة بمنظومة سلاح جديد لا تنشأ ، أول ما تنشأ ، من العسكريين ، بل من مختلف افرقة العلماء والتكنولوجيين المعنيين باستبدال او تحسين منظومات الاسلحة القديمة . . . ولا شك في ان الذى يشعل زخم سباق التسلح هو ، في الاساس ، التقنيون العاملون في المختبرات الحكومية وفي الصناعات التي تنتج الاسلحة .

والاثار المزعزعة المترتبة على نشاط البحث والتطوير في المجال العسكرى تكون اكثر خطورة حتى من ذلك بقدر ما تكون البحوث مكرسة للتوصل الى طفرة نوعية ، كسلاح نهائي مثلا . ولا يسع المرء ان يتأمل تاريخ سباق التسلح النووى ، وكل ما تم اختراعه ونشره من قنابل وقذائف ، دون التشكك فيما اذا كان التنافس في البحوث العسكرية قد زاد حقا من أمن اى بلد من البلدان .

الانفاق العسكرى في البلدان النامية

تختلف تكاليف المنافسة العسكرية اختلافا نوعيا في البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو . ففي كل من الجنوب والشمال ، تستخدم المؤسسة العسكرية ايرادات الحكومة ، التي كان يمكن لولا ذلك ان تنفق على الصحة أو على التعليم ، اى على تحسين حياة الناس . وهي تستخدم في كل من الجنوب والشمال الموارد التقنية والصناعية الشحيحة . ولكن في كثير من البلدان النامية تزيد هذه التضحيات من حرمان الناس . وحتى في البلدان النامية ذات الدخل المرتفع يمكن ان يعرّض الانفاق العسكرى للخطر النمو الاقتصادى والتنمية ، ويعرّض للخطر بذلك الاساس الذى يقوم عليه الامن الدائم .

والطابع الذى اكتسبه التوسع العسكرى مؤخرا يجعل هذه التكاليف فادحة . فقد زادت مشتريات البلدان النامية من الاسلحة المتقدمة ، ومعظمها مستورد ، زيادة ملفتة منذ أوائل السبعينات. كما ان نسبة كبيرة من وارداتها من الاسلحة لم تعد جزءا من برامج المعونة العسكرية كما كان الحال في بداية فترة ما بعد الحرب ، بل صارت مشتريات تجارية يجب أن يدفع ثمنها بالعملات الاجنبية . ومن المنتظر ان تزداد التكاليف الاقتصادية للانفاق العسكرى في الثمانينات ؛ واى فوائد اقتصادية لهذا الانفاق ستكون ضئيلة .

اتجاهات الانفاق العسكرى

ان احصاءات الانشطة العسكرية في العالم الثالث أفقر في نوعيتها من احصاءات البلدان الصناعية. ولكن من الواضح ان العقد الماضي كان عقد توسع كبير، سواء في كمية الاسلحة أو في تقدمها .

وقد بلغ مجموع الانفاق العسكرى للبلدان النامية ٣١٦ ألف مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في الفترة من سنة ١٩٧٥ الى سنة ١٩٧٩ ، محسوبا بأسعار سنة ١٩٧٨ . وقد دفعت بلدان منظمة الأوبك ١٤٧ بليون دولار ودفعت البلدان النامية الاخرى ١٦٩ بليون دولار .

وفي خلال السبعينات ارتفع الانفاق العسكرى في البلدان النامية بما فيها الصين بمقدار ٦ في المائة سنويا ، بالقيمة الحقيقية ، مقابل ١ في المائة فقط سنويا في البلدان المتقدمة النمو . وزادت حصة البلدان النامية في الانفاق العسكرى العالمي من ١٩ في المائة في سنة ١٩٧١ الى ٢٥ في المائة في سنة ١٩٨٠ . وبطبيعة الحال ، يختلف نمط الانفاق اختلافا هائلا من منطقة الى اخرى . فالانفاق العسكرى للصين اكبر كثيرا من الانفاق العسكرى للبلدان النامية الاخرى ، ويقدر بحوالي ثلث الانفاق العسكرى في الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ؛ ولكن يبدو أنه ثابت من حيث القيمة الحقيقية ، أو انه يتناقص تناقصا ضئيلا (٣٥) . وفي الشرق الاوسط ، الذى يرتفع فيه الانفاق أسرع مما يرتفع في اى مكان آخر ، يزيد الانفاق العسكرى للفرد عنه في أوروبا ؛ اما في جنوب آسيا فان مجموع الانفاق العسكرى لحوالي بليون نسمة اقل من الميزانية العسكرية لايطاليا وحدها .

وقد بلغت الزيادة الاجمالية في الانفاق العسكرى اقصى سرعة لها في منتصف السبعينات. ولكن يبدو أن بداية الثمانينات أوجدت تسارعا جديدا . وقد اشتركت البلدان الغنية والفقيرة في التعزيز العسكرى . ففي البلدان المصدرة للنفط التي يوجد لديها فائض في رأس المال (المملكة العربية السعودية والعراق وليبيا ودول الخليج الأصغر منها المصدرة للنفط) اصبح الانفاق العسكرى في السبعينات اكثر من ستة امثال ما كان عليه من قبل بالقيمة الحقيقية ، كما ان المملكة العربية السعودية فاقت بريطانيا كسادس بلد في حجم الانفاق العسكرى . ومع ذلك فان البلدان التي يوجد لديها فائض في رأس المال لا تمثل سوى ثلث الانفاق العسكرى للبلدان النامية . كذلك ضاعفت البلدان النامية المستوردة للنفط انفاقها العسكرى بالقيمة الحقيقية في السبعينات ، وهو ما فعلته ايضا البلدان الافقر المصدرة للنفط .

وقد كانت الزيادة في واردات الاسلحة اسرع حتى من الزيادة في اجمالي الانفاق العسكرى. فقد بلغ اجمالي واردات البلدان النامية من الاسلحة في الفترة من سنة ١٩٧٥ الى سنة ١٩٧٩ ما قيمته ٦٥٫٢ بليون دولار بأسعار سنة ١٩٧٨ الثابتة ، وكان ما قيمته ٣٢٫٣ بليون دولار منها لبلدان منظمة الاوبك ، و ٣٢٫٩ بليون دولار للبلدان النامية الاخرى (٣٦) . واستوردت البلدان النامية ما قيمته ٦٫٥ بليون دولار من الاسلحة في سنة ١٩٧٠ (مقيسة بالقيمة الثابتة لدولارات الولايات المتحدة في سنة ١٩٧٨) و ١٦٫١ بليون دولار في سنة ١٩٧٩ . وقد اشتركت جميع فئات البلدان في هذا التوسع . وفي الفترة من سنة ١٩٧٧ الى سنة ١٩٧٩ بلغت واردات الاسلحة للبلدان التي يوجد لديها فائض في رأس المال اقل من ثلث واردات البلدان النامية من الاسلحة . ففي تلك السنوات ، استوردت ستة من البلدان النامية المستوردة للنفط — من بينها بلدان اثنان كان دخل الفرد فيهما أقل من ٢٠٠ دولار في سنة ١٩٧٩ — اسلحة تزيد قيمتها على بليون دولار . وبذلك تحول تكوين الانفاق العسكرى ، كما هو آخذ في التحول في البلدان المتقدمة النمو ، نحو الحصول على الاسلحة وصيانتها ، وبدلا من دفع اجور للجيوش (٣٧) .

وقد زاد أيضا انتاج الاسلحة في البلدان النامية زيادة كبيرة في السبعينات . وأصبحت لدى البرازيل والهند صناعة اسلحة راسخة . ووسعت بلدان صناعية جديدة ، من بينها تايوان وسنغافورة وكوريا الجنوبية ، انتاجها العسكرى . ويتراوح هذا الانتاج من الطائرات الحربية المتقدمة المنتجة بموجب تراخيص أو المصممة محليا الى الذخيرة والمعدات الالكترونية الزهيدة الثمن . وتصدّر البرازيل طائرات حربية الى تسعة بلدان على الاقل من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ، كما زادت عدة بلدان نامية اخرى صادراتها من السلع العسكرية الجديدة أو المستعملة .

الآثار الاقتصادية لواردات الأسلحة

تبلغ قيمة واردات البلدان النامية من الأسلحة ، بالقيمة المطلقة ، ضعف واردات جميع البلدان المتقدمة النمو من الأسلحة . ويزيد هذا التفاوت زيادة كبيرة بالقيم النسبية . فلقد انفق اثنان من البلدان الفقيرة ، هما اثيوبيا والصومال ، على واردات الأسلحة في الفترة ١٩٧٧-١٩٧٩ أكثر مما أنفقته جميع بلدان الشمال الأوروبي بالاضافة الى هولندا . وان نسبة قيمة واردات الأسلحة تقل عن ١ر٠ في المائة من الدخل القومي للبلدان الأوروبية الستة ، ولكنها تبلغ حوالي ١٤ في المائة من الدخل القومي للبلدين الافريقيين المعنيين . وان تكاليف هذه الأسلحة تعادل دخول ٣٦ ٠٠٠ شخص في البلدان الأوروبية ، بينما تعادل دخول ٥ ٠٠٠ ٠٠٠ شخص في البلدين الافريقيين .

وحتى عقد السبعينيات كانت البلدان المصدّرة تتولى دفع تكاليف جزء كبير من واردات الأسلحة الى البلدان النامية كجزء من معونتها العسكرية لهذه البلدان . أما الآن ، فان البلدان النامية تتولى بنفسها دفع جزء كبير من تكاليف الأسلحة التي أصبحت أكثر تعقيدا وتكلفة بكثير . ورغم أن البلدان ذات الفائض الرأسمالي قد زادت من معونتها العسكرية ، فان هذا لم يخفف كثيرا من عبء واردات الأسلحة على معظم البلدان .

وهكذا فان واردات الأسلحة تتطلب القطع الأجنبي ،سواء المكتسب أو المقترض ، الذي كان يمكن ، لولا الحاجة الى الأسلحة ، استخدامه في شراء السلع الاستثمارية (أو يمكن على المدى القصير استخدامه في شراء الأغذية والمدخلات الزراعية مثل السماد) . ولاشك في أن جزءا من الأموال المنفقة على الأسلحة لن يكون متاحة استخدامها في مشتريات أخرى وعلى رأسها القروض المقدّمة من البلدان المصدّرة للأسلحة ، فهي قروض لا تقدم لتمويل السلع المدنية . ومع ذلك حتى هذه القروض يجب سدادها في النهاية . وان كل النقد الأجنبي المنفق في شراء الأسلحة لا يؤدي ، على عكس النقد الأجنبي المنفق على السلع الاستثمارية ، الى زيادة قدرة البلد المعيّن على كسب نقد أجنبي في المستقبل وبالتالي الى تمكينه من دفع الفائدة على الديون القائمة وسداد هذه الديون .

وان جميع البلدان النامية تقريبا تواجه الآن تقلصا في أسعار صادراتها ويجب على الكثير منها أن تسدد مدفوعات خدمة ديونها بأسعار فائدة عالية . وفي هذه الظروف من الأرجح أن يؤدي عبء دفع ثمن واردات الأسلحة الى تقليل النمو الاقتصادي . وفي بلدان عديدة ، تعتبر قيمة واردات الأسلحة كبيرة بالنسبة الى عجزها الاجمالي . وكانت قيمة واردات البلدان المستوردة للنفط ذات الدخل المنخفض من الأسلحة في الفترة ١٩٧٧ - ١٩٧٩ أكبر بالفعل من العجز التراكمي لحساباتها الجارية . ففي افريقيا ، بلغت قيمة واردات الأسلحة ما يعادل ٨ في المائة من القيمة الاجمالية للواردات في الفترة ١٩٧٧ - ١٩٧٩ ، بالمقارنة مع أقل من ٢ في المائة عام ١٩٧٠ . وما لم تفلح بعض البلدان الافريقية بطريقة ما في مضاهاة هذه المخصصات من النقد الأجنبي بدفعة قوية من الصادرات ،فانها قد تضطر في الثمانينيات الى

أن تسلك الطريق الذى سلكه بلد مثل بيرو ، التي تعاقدت على قروض ضخمة من المصارف التجارية في منتصف السبعينيات ، تم استخدام الكثير منها في تمويل وارداتها من الأسلحة . وحين أوقفت القروض فيما بعد ، اضطرت بيرو الى اتّباع سياسات اقتصادية مناهضة للتضخم الى حد بعيد في برنامج تثبيت تم ترتيبه مع صندوق النقد الدولي .

وان واردات الأسلحة أيا كانت طريقة تمويلها ، وحالما يتم بالفعل تسليمها ، تستلزم أيضا وجود اليد العاملة الماهرة لتشغيلها وصيانتها . وتستوعب هذه المهام العسكرية العمال ذوى المهارات التقنية والادارية النادرة ، الذين لولا ذلك لأسهموا في تكوين رأس المال المدني . وبالتالي تتعرض قدرة البلد المعيّن على " استيعاب " المشاريع المدنية للاجهاد ، وهو يحقق من استثماراته القائمة قدرا أقل من النمو . ولا شك أن بعض واردات الأسلحة تسهم في النمو الاقتصادى . فبعض البلدان في الشرق الأوسط مثلا تستورد " خدمات التشييد العسكرى" فضلا عن العتاد العسكرى ، وبذلك تقتني من الطرق والموانئ ما يمكن استخدامه في الأغراض المدنية فضلا عن العسكرية ؛ اذ أن من المفترض أن بامكان الفنيين العسكريين الأجانب أن ينقلوا مهارات مدنية خلال جولات عملهم . بيد أن من المرجح أن تتيح هذه الآثار تعويضا ضئيلا فقط عن اجمالي تكاليف الواردات العسكرية .

النمو الاقتصادى والهيكل الاقتصادى

يؤدى الانفاق العسكرى الى تقليل النمو الاقتصادى في البلدان النامية . فآخر الاستنتاجات الاقتصادية (عن تسعة وستين بلدا في الخمسينات والستينات) تظهر أن الزيادات التي طرأت على النفقات العسكرية ترتبت عليها آثار سلبية كبيرة على معدلات النمو . وهي تظهر أيضا أن زيادة الانفاق العسكرى أدت الى خفض الاستثمار والانتاج الزراعي على السواء . ففي جميع البلدان صحبت زيادة حصة القطاع العسكرى من الناتج المحلي الاجمالي بنسبة واحد في المائة ، في المتوسط ، انخفاض تبلغ نسبته ٢٣ر٠ في المائة من حصة الاستثمار من الناتج المحلي الاجمالي ، و ١٨ر٠ في المائة من حصة الزراعة (٣٨) .

وتشير هذه الاستنتاجات الى أن الانفاق العسكرى في البلدان النامية ، كما هو الحال في البلدان المتقدمة النمو ، يستخدم موارد كان يمكن اتاحتها لولاه لأغراض الاستثمار المحلي . ومن المرجح أن يكون الأثر أكبر من ذلك في السبعينيات ، بقدر سرعة ازدياد الانفاق العسكرى واتجاهه نحو شراء ما هو متطور من العتاد المستورد . كذلك يمكن أن تترتب على ما أشير اليه في الدراسات الاقتصادية القياسية من آثار سلبية على الزراعة آثار سلبية اجتماعية واقتصادية . واذا أدى الانفاق العسكرى الى انخفاض في انتاج الاغذية ، فمن المحتمل أن تكون النتيجة زيادة الاعتماد على واردات الأغذية ، وانخفاضا في الدخول الحقيقية لأكثر الفئات عوزا ، في المدن وفي الريف على السواء .

وفي بلدان كثيرة ، من بينها أفقر البلدان المستوردة للأسلحة في افريقيا ، يجب استيراد حتى السلع والخدمات " المدنية الطابع " التي يتم انتاجها محليا في البلدان المتقدمة النمو : فهذه البلدان تستورد الأزياء العسكرية وأحذية الجيش ، بل وحتى مواد التشييد والتقنيين اللازمين لبناء المرافق العسكرية البسيطة . والاحتمال قليل في أن يؤدى الانتاج العسكرى الى تنشيط النمو الاقتصادى في هذه البلدان .

وطرائق تأثير الانفاق العسكرى على النمو والهيكل الاقتصاديين تختلف اختلافا هائلا في مختلف البلدان . ومن الأرجح أن يؤدى الانفاق العسكرى الى تنشيط النمو في البلدان النامية التي توجد فيها صناعات عسكرية . ومع ذلك فهذه الصناعات ازدهرت في البلدان التي كانت توجد فيها أصلا صناعة تحويلية متنوعة .

وهناك بلدان أخرى ، بما في ذلك عدة بلدان أصبحت الآن " مصنّعة حديثا " ، استفادت اقتصاديا من سباق التسلح الذى حدث بين الدولتين العظميين عقب الحرب العالمية الثانية . فقد تلقّت تايوان وكوريا الجنوبية واليونان كميات ضخمة من المعونة العسكرية والاقتصادية التي قدمتها الولايات المتحدة خلال عقدى الخمسينات والستينات . وهذه المعونة ساعدت على تخفيف عبء الاختناقات في النقد الأجنبي ، بينما ظل الطلب الاجمالي عاليا عن طريق الانفاق العسكرى المحلي . غير أن الجهد العسكرى لا يمكن ، شأنه في ذلك شأن أى عنصر وحيد آخر ، أن يفسر الا جانبا واحدا من جوانب التاريخ الاقتصادى لهذه البلدان . فقد أتيحت لهذه البلدان فرص أخرى استفادت منها . وعلى نقيض ذلك فان الروابط مع الدول العظمى والمعونات الخارجية السخية لم تحوّل تركيا ، وايران ، ومصر الى اقتصادات صناعية جديدة مزدهرة . كذلك فان بلدانا أخرى سريعة النمو ، مثل البرازيل ، وساحل العاج ، والمكسيك ، ظلت بمنأى عن الآثار المباشرة للحروب والحروب الباردة التي جرت منذ عام ١٩٤٥ .

ومع ذلك ، هل يمكن للانفاق العسكرى أن تكون له آثار " كينزية " (نسبة الى العالم الاقتصادى كينز) ايجابية في البلدان النامية ، حتى تلك التي ليست بها صناعات عسكرية ؟ فالبطالة والعمالة الناقصة من الأمراض المتفشية في جميع البلدان النامية الأكثر فقرا . والكثير من الطلب المتزايد على العتاد العسكرى يتدفق على الموردين في الخارج. ولكن عمال التشييد في القواعد العسكرية والجنود والملاحين المستخدمين حديثا - أى العمال " غير المنتجين " على حد قول آدم سميث - ينفقون أجورهم ، ومن شأن هذا الانفاق أن يوفّر وظائف لأناس آخرين .

وهناك أسباب عديدة تدعو الى الشك في أن الزيادات التي طرأت على الطلب الاجمالي الوارد من القطاع العسكرى ستؤدى الى تنشيط الانتاج والنمو في معظم بلدان

العالم الثالث . فمن المرجح أن يؤدى ذلك الى الحد بصورة صارمة من اجمالي الانتاج في اقتصاد نام ، وان كانت هذه القيود تختلف من زمن الى آخر . وكلها تنصب على حالات النقص في المدخلات النادرة في عملية الانتاج - الأرض أو رأس المال الفعلي ، أو النقد الأجنبي ، أو اليد العاملة الماهرة . وانخفاض الانتاج نتيجة شح الموارد ، لا يمكن احداث زيادة في الحصة المخصصة للقطاع العسكرى الا باجراء تخفيضات في أشكال أخرى للطلب مثل المشتريات الاستهلاكية المدنية أو تكوين رأس المال (٣٩) .

بل ان فوائد التوظيف المباشر للجهد الدفاعي ربما تكون صغيرة . فالانفاق العسكرى ، يوجد كما هو الحال في البلدان المتقدمة النمو ، وظائف لأناس لديهم وظائف بالفعل . فالقطاع العسكرى يستخدم ذوى المهارات الذين يكونون غالبا من سكان المدن والموانئ الكبيرة وحولها ؛ أما الأفراد الذين يعانون نقص العمالة فيميلون الى أن يكونوا من العمال غير المهرة وسكان الريف . وان التواؤم الدقيق ، أو التفاوت ، بين الطلب العسكرى والهيكل الاقتصادى يتوقف بالطبع على نوع من الأمن العسكرى الذى يريده البلد . ويمكن للمرء أن يتخيل بسهولة جيوشا يؤدى تنظيمها وتجهيزها وتوزيعها الجغرافي الى خلق اعداد كبيرة من الوظائف للعاطلين : أى الجيوش التي تستخدم في التنمية في ملء الوظائف الشاغرة .

بيد أن الاتجاهات الحالية - المتمثلة في جهد عسكرى منظم حول عتاد معقّد مستورد - لا تميل ، كما هو واضح الى اتاحة مثل هذه الفوائد . فالاتجار بالطائرات والقذائف والسفن هو أيضا اتجار بالأفكار - أفكار عن القوة العسكرية ، وعن تنظيم النفقات العسكرية .

وثمة آثار معيّنة للتوسع العسكرى يمكن أن تؤدى أيضا الى عرقلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بوجه أعمّ . فهنالك أخطار على أى بلد يستجلب " أساليب حياة وأيديولوجيات أجنبية " ، و " ثقافة عسكرية " . فكما يمكن استخدام الجيوش في تقليل العمالة الناقصة ، فانها يمكن أيضا استخدامها في تشجيع المهارات الممكن استخدامها ، والمشاريع التكميلية العسكرية والمدنية ، والتنمية الاجتماعية المحلية . ولكن هذه الأفكار البديلة المتعلقة بالأمن لا تكاد تكون غالبة في الازدهار العسكرى الذى حدث خلال السبعينيات وفي أوائل الثمانينيات . فالانفاق العسكرى يبرر ، كما هو الحال في البلدان المتقدمة النمو ، باعتباره طريقا لشراء " الأمن " ، وليس لفوائده الاقتصادية .

تجارة السلاح في الاقتصاد العالمي

أصبح استيراد وتصدير الأسلحة سمة أساسية للتجارة الدولية في الأعوام العشرة الماضية .

ومن المرجح أن تترتب على هذه التجارة تكاليف اقتصادية جسيمة على البلدان النامية التي تستورد الأسلحة . ولهذه التجارة فوائد واضحة للبلدان المصدّرة . لكنها على المدى الطويل قد لا تكون ذات فائدة اقتصادية لأى من الفئتين ، أو للاقتصاد العالمي ككل .

لقد كان الازدهار في تصدير السلاح من بين الطرق التي تكيّفت بها اقتصادات معيّنة متقدمة النمو ذات اقتصاد سوقي وغير سوقي مع التغيّرات المالية التي حدثت في السبعينات . فعن طريق صادرات السلاح حوّلت هذه الاقتصادات جزءا من تكاليفها النفطية المتزايدة الى البلدان النامية ، بما في ذلك البلدان المصدّرة للنفط .

ومنذ الزيادة الأولى التي طرأت على أسعار النفط عام ١٩٧٣ ، ظل " مصدّرو النفط ذوو الفوائض الرأسمالية " يتقاسمون فائضا تجاريا ازداد من ٣ بلايين دولار في عام ١٩٧٢ الى ٤٠ بليون دولار في عام ١٩٧٥ ، والى ٨٥ بليون دولار في عام ١٩٨٠ ،بأسعار عام ١٩٧٨ . وقد تكيّفت البلدان المتقدمة النمو ككل بسرعة نسبيا مع الصدمة النفطية الأولى . وعانت البلدان الصناعية ذات الاقتصاد السوقي من حالات عجز عقب عام ١٩٧٣ لكنها حققت فائضا من جديد بحلول عام ١٩٧٥ ؛ وعانت البلدان ذات الاقتصاد المخطط مركزيا ،باستثناء الصين ، عجزا بلغ ٩ بلايين دولار في عام ١٩٧٥ ، لكنها حققت توازنا تجاريا بحلول عام ١٩٧٨ . ووجه عام تحول العجز الاجمالي بكامله الى البلدان النامية المستوردة للنفط والبلدان النامية المصدّرة للنفط التي ليس لديها فوائض . فقد زاد عجز هذه البلدان من ١٨ بليون دولار الى ٥٣ بليون دولار في عام ١٩٧٥ ، والى ٤٣ بليون دولار في ١٩٧٨ .

وقد لعبت مبيعات السلاح دورا هاما في عملية التكيّف الثلاثية الأضلاع هذه ، على الأقل بالنسبة للبلدان القليلة التي تقوم ببيع كل صادرات السلاح تقريبا . فقد زادت القيمة التقديرية لصافي صادرات الأسلحة من البلدان المتقدمة النمو الى باقي العالم من ٦٫٣ بليون دولار في عام ١٩٧٠ (بأسعار عام ١٩٧٨) الى أكثر من ١٦ بليون دولار سنويا في الفترة ١٩٧٧ - ١٩٧٩ ، منها ١٣ بليون دولار سنويا من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي . وهذا يعادل ما يزيد على نصف الفائض الاجمالي للحسابات الجارية للبلدان المتقدمة النمو .

وقد اكتسبت صادرات الأسلحة أهمية مالية في عملية " اعادة دوران " الدخول النفطية التي تجاوزت وزنها الاقتصادى الاجمالي . ففي الفترة ١٩٧٧ - ١٩٧٩ بلغت صادرات البلدان المتقدمة النمو من السلاح الى بقية بلدان العالم أقل من ٢ في المائة من القيمة الاجمالية لصادراتها . وكانت قيمة واردات البلدان النامية من السلاح أقل ، مثلا ، من التحويلات المالية التي يرسلها العمال المهاجرون الى هذه البلدان . بيد أن الزيادة السريعة التي طرأت على تجارة الأسلحة أدت الى زيادة كبيرة في آثارها . اذ يمكن من أجل " ازالة " آثار الصدمة النفطية الثانية لعام ١٩٧٩ ، أن تلعب صادرات الأسلحة دورا مشابها .

فللمرة الثانية تواجه البلدان النامية التي ليس لديها فوائض زيادة حادة في عجزها . وللمرة الثانية تشهد مبيعات الأسلحة الى البلدان النامية كما هو واضح زيادة كبيرة في مطلع عقد الثمانينات كما حدث في الفترة ١٩٧٤-١٩٧٥ .

ولكن أحوال الاقتصاد العالمي أصبحت في جوانب شتى أشد خطورة حتى مما كانت عليه في منتصف السبعينات . ففي ذلك الحين كانت البلدان النامية قادرة على زيادة وارداتها من الأسلحة ومن السلع الأخرى من البلدان المتقدمة النمو - بسبب الزيادة التي طرأت على ايراداتها التصديرية ، وبسبب الحجم الأكبر من المعونة الاجنبية المقدمة من البلدان المتقدمة النمو والبلدان المصدرة للنفط ، ولأن كثيرا من البلدان النامية ذات الدخول المتوسطة والأعلى من المتوسط تعاقدت على قروض تجارية ضخمة . وقد أدت عملية التكيف هذه الى تجنّب الأزمات المالية ، كما ساعدت في المحافظة على النمو الاقتصادي في كل من البلدان النامية والمتقدمة النمو .

وهذا التكيف يبدو أقل احتمالا في عام ١٩٨٢ . فأسعار السلع الأساسية التي تصدرها البلدان النامية هبطت هبوطا حادا ، كما أن صادراتها من السلع المصنعة أصبح يهددها الانتكاس والضغوط الحمائية . ويبدو أن البلدان المتقدمة النمو والبلدان المصدرة للنفط - التي يعتصر مواردها المالية بطء النمو وازدياد الانفاق العام الداخلي ، بما في ذلك الانفاق العسكري ، ليست على استعداد لاحداث زيادة كبيرة في معوناتها الخارجية . وقد أدت الزيادة التي تطرأ على الفائدة باستمرار الى تقليل القروض التجارية المتاحة لبلدان نامية كثيرة ، والى زيادة عبء الدين القائم . ففي عام ١٩٨١ ، أي حتى قبل ان تصبح الآثار الكاملة للزيادة التي طرأت على أسعار الفائدة ملموسة هبط الحجم الاجمالي للتجارة العالمية بالفعل للمرة الأولى منذ الخمسينات .

وعبء النقد الاجنبي الناجم عن واردات الاسلحة اصبح في ظل هذه الظروف أكبر مما كان عليه الحال في منتصف السبعينات . وبالتالي سوف تكون النتائج الأطول أجلا أكثر خطورة - من حيث انخفاض الاستثمار ، وامكانات الحصول على ايرادات تصديرية ، وتدهور حالة عدم الأمن في الاقتصاد العالمي .

تكاليف الانفاق العسكري

يشكل الانفاق العسكري عبئا على المستقبل الاقتصادي لجميع الدول ، أغناها وأفقرها ، المستوردة للاسلحة والمصدرة لها ، وعلى الشرق والغرب . والآثار الاقتصادية المترتبة على هذا الانفاق هي آثار متماثلة من نواح معينة في أكثر البلدان تباينا . وهو ، في كل مكان ، يتطلب موارد هي نادرة بالفعل وقد أخذت تصبح أكثر ندرة في أوائل الثمانينات .

والمنافع الاقتصادية للانفاق العسكري تافهة اذا ما قورنت بتكاليفه الاقتصادية . فالتوسع العسكري لن يفضي الى حفز العمالة الكاملة كما فعل في الاربعينات . بل ان من شأنه اذا تنافس مع الانفاق الاجتماعي في الحصول على التمويل الحكومي النادر أن يؤدي ، بدلا من ذلك ، الى خفض العمالة . كما انه يحمل في طيّاته ترديا في معدلات التضخم المالي . وكثير من الوظائف التي تنشأ عن هذا الانفاق ، في جميع البلدان التي تشترى الأسلحة المتطورة أو تبيعها ، هي للعاملين في المجال العلمي أو في المجالات التي تتطلب مهارات ، وهم نادرون .

ومن شأن الانفاق العسكري أيضا - ولا سيما الانفاق الذي يتركز في مجالي الحصول على الأسلحة المتطورة والبحوث العسكرية - ان يخفض معدل النمو الاقتصادي في المستقبل . ويبدو أن الانفاق العسكري ، في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ، سواء منها البلدان ذات الاقتصاد المخطط مركزيا أو البلدان ذات الاقتصاد السوقي ، يخفض الاستثمار في الطاقة الانتاجية أو في مرافق مثل المستشفيات والمدارس . وهو يفرض عبئا ثقيلا على الاقتصادات الشرقية التي لا تشهد سوى نمو بطيء في قوتها العاملة . ويمكن للبحث والتدريب العسكريين أن يوفرا فوائد عرضية أو جانبية للمجتمع المدني ، ولكن هذه الفوائد هي أدنى مما يمكن تحقيقه من الاستثمار المباشر في البحوث المدنية . كما ان لدى العديد من البلدان نوعا من الهيكل الاقتصادي المزدوج يتعايش فيه قطاع صناعي حديث مع قطاع زراعي أقل انتاجية (في البلدان النامية) أو مع قطاع متنام يوفر خدمات اجتماعية وخدمات " غير انتاجية " أخرى . والجهد العسكري المتطور ، في مثل هذه البلدان ، يلقي أعباء ثقيلة بدرجة غير متكافئة على القطاع الصناعي الحديث مما يؤدي الى مزيد من الصعوبات الهيكلية .

ان أهمية هذه التكاليف تتفاوت تفاوتا عظيما من بلد الى آخر . وهناك ثمانية عشر بلدا تنفق على نحو ثابت ما يقل عن ٥ر١ في المائة من دخلها القومي في المجال العسكري . وهذه البلدان تتجنب معظم التكاليف العسكرية المباشرة (٤٠) ومع ذلك ، ليس هناك أى بلد بمنأى عن الآثار الاقتصادية المترتبة على الانفاق العسكري العالمي النطاق . ذلك لان هدر وتشويه الجهد الانساني المبذول في التنافس العسكري الحديث يهدد أمن البلدان فرادى ومجتمعة على حد سواء .

ان مبدأ الأمن المشترك الذي يستند اليه هذا التقرير يؤكد أنه لا يمكن للبلدان أن تجد الأمن الا في التعاون لا على حساب بعضها البعض . وهذا المبدأ ينطبق على الأمن الاقتصادي والأمن العسكري على حد سواء ، فالتكافل الاقتصادي يقرب بين البلدان وكذلك يقرب بينها خطر الدمار . والأذى يلحق بجميع البلدان اذا أدى الانفاق العسكري الى تخفيض مستوى الرفاهية الاقتصادية للمشاركين الرئيسيين في الاقتصاد العالمي . والجميع يتضررون اذا أدى ما يخلفه

الانفاق العسكرى من أعباء على المالية الحكومية الى الحد مما يقدم الى البلدان النامية من معونة أو اقراض تجارى . والانتعاش الاقتصادى يتطلب بذل جهد مشترك لزيادة التجارة . وبدون الانتعاش الاقتصادى ، لن يكون هناك أمل في تحقيق الأمن المشترك والازدهار المشترك الذى هو أساس الأمن نفسه .

الجدول ٤ - ١ الانفاق العسكرى كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي في بلـــدان مختارة متقدمة النمو

	١٩٥٠	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١
اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	—	(٤ر١٢)	(٢٠ر١)	(٩ر٩)	(٥ر٩)	(٢ر٩)	(١ر٩)	—	—
اسبانيا	—	٢ر٢	٦ر١	٨ر١	٧ر١	٧ر١	٧ر١	—	—
استراليا	٣ر٠	٧ر٢	٥ر٣	٩ر٢	٩ر٢	٨ر٢	٧ر٢	٨ر٢	—
اسرائيل	٧ر٤	٥ر٥	٨ر٢٣	٢ر٢٧	٥ر٢٥	٩ر٢٠	٢ر٢٠	(٤ر٢٠)	—
المانيا (جمهورية - الاتحادية)	٤ر٤	٠ر٤	٣ر٣	٥ر٣	٣ر٣	٣ر٣	٣ر٣	٣ر٣	٤ر٣
ايطاليا	٣ر٤	٣ر٣	٧ر٢	٣ر٢	٤ر٢	٤ر٢	٤ر٢	٤ر٢	٥ر٢
بلجيكا	—	٦ر٣	٩ر٢	١ر٣	١ر٣	٣ر٣	٣ر٣	٣ر٣	٣ر٣
بولندا	—	٥ر٣	٠ر٤	٦ر٢	٧ر٢	٦ر٢	٧ر٢	٨ر٢	—
تركيا	٦ر٢	٥ر١	٣ر٤	٢ر٦	٨ر٥	٢ر٥	٣ر٤	٣ر٤	٨ر٤
تشيكوسلوفاكيا	—	٠ر٤	٩ر٣	١ر٣	١ر٣	١ر٣	١ر٣	٢ر٣	—
الجمهورية الديمقراطية الالمانية	—	٢ر١	٥ر٤	١ر٤	٠ر٤	١ر٤	٢ر٤	٤ر٤	—
جنوب افريقيا	٨ر٠	٨ر٠	٠ر٢	١ر٤	٦ر٤	٢ر٤	٨ر٣	٢ر٣	—
السويد	٣ر٥	٠ر٤	٦ر٣	٢ر٣	٣ر٣	٣ر٣	٣ر٣	١ر٣	—
سويسرا	٦ر٢	٥ر٢	٢ر٢	٣ر٢	١ر٢	١ر٢	٢ر٢	١ر٢	—
فرنسا	٥ر٥	٦ر٥	٢ر٤	٨ر٣	٩ر٣	٠ر٤	٠ر٤	١ر٤	٢ر٤
كندا	٦ر٢	٢ر٤	٤ر٢	٨ر١	٩ر١	٠ر٢	٨ر١	٨ر١	٨ر١
المملكة المتحدة	٦ر٦	٦ر٥	٨ر٤	٩ر٤	٨ر٤	٦ر٤	٧ر٤	١ر٥	٠ر٥
هولندا	٨ر٤	١ر٤	٥ر٣	٢ر٣	٥ر٣	٢ر٣	٤ر٣	٣ر٣	٤ر٣
الولايات المتحدة الامريكية	١ر٥	٩ر٠	٨ر٠	٤ر٥	٣ر٥	١ر٥	٢ر٥	٦ر٥	٨ر٥
اليابان	—	١ر١	٨ر٠	٩ر٠	٩ر٠	٩ر٠	١ر٠	—	—
يوغوسلافيا	—	٢ر٧	٥ر٠	٦ر٥	٣ر٥	٩ر٤	٦ر٤	—	—
اليونان	٦ر٠	٩ر٤	٨ر٤	٩ر٦	٠ر٧	٧ر٦	٣ر٦	٦ر٥	٩ر٥

المصدر : حولية معهد ستوكهولم الدولي لدراسة شؤون السلام لعامي ١٩٨٠ و ١٩٨٢ . الأرقام خاصة بالبلدان التي يزيـــد انفاقها العسكرى السنوى عن ٢ ٠٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة في عام ١٩٨١ (بدولارات عام ١٩٧٩) . وتمثل الأرقام الواردة بين قوسين تقديرات معهد ستوكهولم الدولي لدراسة شؤون السلام . أما التقديرات السوفياتية الرسمية فترد في الحاشـــية رقم ٢٠ صفحة ١٨٨ .

الجدول ٤ - ٢ الانفاق العام على البحث والتطوير في مجال الدفاع في بلدان مختارة من بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادى
(بآلاف ملايين دولارات الولايات المتحدة بأسعار ومعدلات الصرف لعام ١٩٧٥)

	١٩٧١	١٩٧٥	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١
الولايات المتحدة	١٠٤ر	٩٧ر	١٠٤ر	١٠٤ر	١١٥٠
المملكة المتحدة	١ر	١٤ر	١٦ر	١٧ر	١٦ر
فرنسا	—	١٢ر	١٥ر	١٦ر	—
المانيا الغربية	٠٦ر	٠٦ر	٠٦ر	٠٦ر	—
السويد	—	٠٢ر	٠٢ر	٠١ر	٠١ر
اليابان	—	٠١ر	—	—	—
كندا	—	٠١ر	٠١ر	—	—
ايطاليا	٠٣ر٠	٠٢ر٠	٠٣ر٠	٠٣ر٠	—
سويسرا	٠٤ر٠	٠٣ر٠	—	—	—
هولندا	٠٤ر٠	٠٣ر٠	٠٣ر٠	٠٣ر٠	٠٣ر٠

المصدر : منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادى ، " مؤشرات العلم والتكنولوجيا " ، تموز/يوليه ١٩٨١ .

الجدول ٤ - ٣ الانفاق العام على البحث والتطوير في مجال الدفاع كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي في بلدان مختارة من بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادى

	١٩٧١	١٩٧٥	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١
الولايات المتحدة	٠ر٧٣	٠ر٦٠	٠ر٦١	٠ر٥٩	٠ر٦٤
المملكة المتحدة	٠ر٥٢	٠ر٦١	٠ر٦٦	٠ر٥٩	٠ر٥٧
فرنسا	٠ر٣٣	٠ر٣٥	٠ر٣٩	٠ر٤١	—
المانيا الغربية	٠ر١٦	٠ر١٤	٠ر١٣	٠ر١٢	—
السويد	—	٠ر٢٤	٠ر٢٠	٠ر١٨	٠ر١٨
اليابان	—	٠ر٠١	٠ر٠١	—	—
كندا	٠ر٠٦	٠ر٠٣	٠ر٠٣	—	—
ايطاليا	٠ر٠٢	٠ر٠١	٠ر٠١	٠ر٠١	—
سويسرا	٠ر٠٧	٠ر٠٥	—	—	—
هولندا	٠ر٠٥	٠ر٠٣	٠ر٠٣	٠ر٠٣	٠ر٠٣

المصدر : منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادى ، " التغير التقني والسياسة الاقتصادية " (١٩٨٠) ص ٤٠ ؛ ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادى ، " مؤشرات العلم والتكنولوجيا " ، تموز/يوليه ١٩٨١ .

الجدول ٤ - ٤ الانفاق العسكرى كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي
في بلدان نامية مختارة

	١٩٥٠	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠
الارجنتين	٢ر٨	٢ر٣	١ر٩	٢ر٢	٢ر٠	٢ر٣	٢ر٥	٢ر٠
اندونيسيا	—	٤ر٥	١ر٣	(٤ر٩)	٤ر٣	٤ر٢	٣ر٦	٢ر٣
ايـــران	—	٤ر٣	٦ر٦	١٢ر٤	١٠ر٩	—	—	—
باكســتان	—	٢ر٨	١ر٦	٥ر٥	٤ر٥	٥ر٣	٥ر٠	٢ر٥
تايلنـــد	١ر٦	٢ر٦	٣ر٢	٣ر٥	٣ر٣	٣ر٣	٣ر٦	٣ر٤
تايـــوان	—	١٠ر٥	٨ر٥	٧ر٥	(٨ر٣)	(٨ر٥)	—	—
الجماهيرية العربية الليبية	—	—	(٤ر١)	(٨ر٣)	(٧ر٥)	(١١ر٧)	—	—
الجمهورية العربية السورية	—	—	١١ر٩	١٤ر٨	١٥ر٣	١٤ر٠	٢١ر١	١٦ر٦
العـــراق	—	٧ر١	١١ر٢	١١ر٢	١٠ر٤	—	—	—
عمـــان	—	—	١١ر٦	٣٢ر٨	٢٦ر٩	٢٩ر٦	٢٢ر٩	٢٢ر٣
كوريا الجنوبية	—	٦ر١	٣ر٨	٥ر٨	٥ر٩	٦ر٢	٤ر٥	٦ر٠
الكويـــت	—	—	٣ر٩	٦ر٦	٧ر٥	٧ر١	(٥ر٠)	—
ماليزيـــا	—	٢ر٢	٤ر١	٤ر٤	٤ر٧	٤ر٦	٤ر١	٥ر٦
مصـــر	—	(٨ر٥)	١٦ر٢	٢٤ر٩	٢٢ر٥	(١٣ر٣)	(٩ر٦)	—
المملكة العربية السعودية	—	—	(١١ر٨)	(١٤ر٤)	(١٤ر٨)	(١٦ر٣)	(١٦ر٥)	—
نيجيريـــا	—	٠ر٥	٥ر٨	٤ر٤	٤ر٥	٤ر٠	—	—
الهنـــد	—	١ر٩	٣ر٠	٣ر٢	٣ر٠	٢ر٩	٢ر٨	—

المصدر : حولية معهد ستوكهولم الدولي لدراسات شؤون السلام لعامي ١٩٨٠ و ١٩٨٢ . والارقام الواردة بين قوسين تمثل تقديرات المعهد . والارقام الواردة هي للبلدان الناميةالتي زاد انفاقها العسكرى السنوى في عام ١٩٨٠ عن ٣٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠ ١ دولار من دولارات الولايات المتحدة (بدولارات عام ١٩٧٩) والتي تتوفر أرقامها . ولا ينشر المعهد تقديرات للانفاق العسكرى الصيني كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي .

٥ - نهج ايجابي ازاء الأمن

لن تقل تكاليف ومخاطر سباق التسلح - تزايد التوتر السياسي وعدم الاستقرار واستمرار الصراعات العسكرية التقليدية ، والخطر المتزايد للحرب النووية ، وأعباء الانفاق العسكري الاقتصادية والاجتماعية المتنامية اذا ظلت دول العالم تسعى نحو الأمن من خلال السبل المألوفة . وستفشل دول العالم ما دامت تصر على محاولة حماية مصالحها القومية من طرف واحد ، متصرفة كما لو كان يمكن الحصول على الأمن على حساب الآخرين . فطريق التنافس العسكري ، الذي بلي تماما ، طريق مسدود ؛ ولا يمكن أن يؤدي الى السلم والأمن .

وقد أوجزنا في الصفحات الأولى من هذا التقرير نهجا بديلا ازاء الأمن . ونعتقد اعتقادا جازما بأن تبني هذه المبادئ سيؤدي الى عالم أفضل ، عالم يعيش فيه كأمة الناس حياة أكثر غنى واكتمالا ، متحررين من الخوف من الحرب ومن التهديد بالفناء . ونحث جميع الدول ، استهدافا لهذه الغايات ، على أن تعيد التفكير في سياساتها الأمنية . ونأمل في أن يصل القادة السياسيون وعامة الناس في جميع أنحاء العالم ، كما فعلنا نحن ، الى التسليم بأن الأمن لا يمكن ادراكه الا على نحو مشترك ، وبالتعاون بين الجميع . كما نحث على جعل المبادئ ، المبينة في الفصل ١ ، أساسا للسياسات الأمنية لدى جميع الأمم ، وعلى أن تعمل الدول على نحو مشترك لاقامة الأمن على هذا الأساس .

ومن الناحية العملية ، يجب ان تصاغ عملية تطبيق مبادئ الأمن المشترك بحيث تتفق مع وقائع الظروف السياسية والعسكرية التي تسود كل حالة بعينها ، وتشكل العلاقة الوثيقة بين التقدم نحو المصالحة السياسية وامكانات مفاوضات الأسلحة أحد المبادئ التوجيهية للنهج الذي سلكناه ازاء القضايا الأمنية ؛ ولا يمكن انجاز عمل يذكر ان لم تسلم بالروابط التي تنطوي عليها هذه العلاقة . ولا يوجد الا عدد قليل من الوسائل المحددة التي يمكن الأخذ بها على الصعيد العالمي للحد من الأسلحة والمضي نحو نزع السلاح ، وأقل من ذلك الوسائل الأخرى التي يمكن تطبيقها في وقت معين في جميع أنحاء العالم . ولذا فان من الأفضل سلوك نهج البناء طوبة فطوبة للمضي نحو الحد من الأسلحة وبلوغ الأمن الحقيقي . ويمكن التحرك باتجاه مجموعة من التدابير المختلفة في وقت واحد ، ولكن يجب تهيئة غالبيتها وفقا للأحوال الخاصة في مختلف أجزاء العالم أو وفقا للجوانب المحددة من مشاكل عسكرية معينة . ومع تحقيق هذه التدابير المبدئية ، يمكن أن ينشأ زخم سياسي أكثر اتساعا ، مما يمكّن من النظر في اتخاذ خطوات أكثر طموحا .

يشكل جدول أعمال المفاوضات والاتفاقات ، المبين في الفصل ٦ من هذا التقرير ، في الواقع ، المرحلة الأولى من برنامج لنزع السلاح . وقد وضع هذا الجدول ، جزءا فجزءا ، نتيجة لتحليلاتنا للمشاكل المحددة المتعلقة بأنواع معينة من القوة العسكرية في أطر اقليمية محددة .

ويجب ، بالتالي ، استعراض الحالة الراهنة في العديد من السياقات السياسية - العسكرية ، بغية تهيئة الجو لتقديم توصياتنا . ونحن نركز على الحالات التي تثير أكبر المخاطر المشتركة ، المتعلقة بالحرب التقليدية أو النووية ، والانفاق المفرط على التسلح . ويتمثل هدفنا في تحديد العوامل البارزة التي لابد من أخذها في الاعتبار عند وضع حلول لهذه المشاكل الأمنية ، وفي بيان أفضل الفرص والنطاقات والاتجاهات المحددة التي يمكن أن تكون عليها الحلول التي يتم التوصل اليها بالتفاوض .

كبح سباق التسلح النووى بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي

ان توزيع القوة والثروة في المجتمع الدولي لا تتصف بالعدل . وينطبق نفس الوضع على القدرات العسكرية . والتكنولوجيات المتقدمة والموارد المالية الطائلة أمران ضروريان لانشاء جيوش حديثة كبيرة وسوقها الى الميدان ؛ مما يقلل من عدد الدول التي تشترك في هذه الأنشطة على مستوى كبير . ويوجد لدى الدولتين النوويتين العظميين أكثر من ٩٥ في المائة من كافة الأسلحة النووية القائمة . كما ينسب اليهما معا الجزء الأكبر من الانفاق العسكرى في العالم . وتقود الاثنتان ، على التوالي ، أقوى تحالفين عسكريين في العالم - منظمة حلف شمال الأطلسي وحلف وارسو . وتؤثر هاتان الدولتان ، أكثر من أى دولة أخرى ، على التطورات التي تحصل في مختلف أنحاء العالم ، من الناحية السياسية والدبلوماسية .

ومن الضرورى تبعا لذلك أن تقوم الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بدور نشط في تعزيز التقدم نحو الحد من التسلح ونزع السلاح في جميع أنحاء العالم . ولا يمكن احراز تقدم حقيقي دون تعاونهما . ومن شأن تحقيق الأمن المشترك أن يكون في منتهى الصعوبة دون تأييد واشتراك كلتا الدولتين النوويتين الرئيسيتين .

وأكثر الجوانب خطورة في التنافس بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي هو الجانب المتعلق بالأسلحة النووية . والترسانتان النوويتان لدى الدولتين تبلغان حدا من الضخامة يجعلهما تحدثان تأثيرا لم يسبق له مثيل يهدد استمرار الحياة على هذا الكوكب ، اذا قدر لهما أن تستخدما . وعلاوة على ذلك ، فان الدولتان توسعان مخزونهما النووى . وسيصل عدد القنابل والرؤوس الحربية النووية الموزوعة على القوات الهجومية الاستراتيجية للاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ، حسب التقديرات الأمريكية الرسمية ، ٨٠٠٠ و ٩٤٠٠ على التوالي ، في عام ١٩٨٢ . وتتزايد ، في نفس الوقت ، دقة الأسلحة النووية ونظم نقلها في الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، وقوتها المدمرة ، لاسيما من حيث قدرتها على تهديد قوات الجانب الآخر النووية .

وتحدث هذه الزيادات في حجم القوتين وفي تقدم مقدرتيهما ضمن الحدود التي وضعها الاتفاق المؤقت للأسلحة الهجومية المنبثق عن محادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية (سولت)

لعام ١٩٧٢ الحدود التي وضعتها المعاهدة المنبثقة عن الجولة الثانية لمحادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية (سولت الثانية) لعام ١٩٧٩ . وعلى الرغم من أن المعاهدة الأخيرة لم يتم التصديق عليها بعد وان الاتفاق الأول قد انقضت مدته منذ خمس سنوات ، فان كلا من الطرفين يواصل الالتزام بشروطهما . أما اذا توقفت مراعاة هذه القيود فان سباق التسلح الاستراتيجي سيتزايد بسرعة .

وتلزم معاهدة عام ١٩٧٩ الجانبين بألا يحوزا ، بصفة اجمالية ، أكثر من ٢٤٠٠ من قاذفات الصواريخ ذات القواعد البرية والبحرية ومن الطائرات القاذفة للقنابل . وستخفض المعاهدة بعد التصديق عليها هذا الحد الأقصى الاجمالي الى ٢٢٥٠ . وتفرض أحكام هذه المعاهدة ، علاوة على ذلك ، قيودا هامة على تكوين قوات الجانبين ، كما تعيد الى حد ما فرض تحديث منظومات الأسلحة الموجودة . وينبغي دراسة تكوين قوات الجانبين بشيء من التفصيل ، اذا أردنا فهم أثر هذه التقييدات ، وبالتالي أهميتها الكامنة .

ان ما يقارب ثلثي القدرات الهجومية الاستراتيجية للاتحاد السوفياتي مركّز في القذائف التسيارية عابرة القارات ذات القواعد البرية . وعند توقيع معاهدة سولت الثانية ، في حزيران/يونيه ١٩٧٩ ، كان المخزون السوفياتي يضم ١٣٩٨ قاذفة للقذائف التسيارية عابرة القارات . وتشمل هذه قذائف من طراز قديم معروف في الغرب باسم SS-9 و SS-11 و SS-13 ، وقد بطل استعمال بعضها منذ ذلك الوقت ، فضلا عن القذائف التسيارية عابرة القارات الأحدث من طراز RS-16 و RS-18 و RS-20 ، وكل منها مجهز بناقلة عائدة ذات رؤوس متعددة فردية التوجيه . وتقضي شروط معاهدة سولت الثانية بألا يزع الاتحاد السوفياتي أكثر من ٨٢٠ قذيفة تسيارية عابرة قارات ذات رؤوس حربية متعددة ، كما تنص المعاهدة على تقييد عدد الرؤوس الحربية التي يمكن تجهيز أي قذيفة بها . وهذه القذائف التسيارية عابرة القارات ذات الرؤوس المتعددة هي السلاح الاستراتيجي السوفياتي الذي يسبب أبلغ القلق في الغرب ، اذ يمكنها - من الناحية التقنية على الأقل - أن تدمر القذائف التسيارية عابرة القارات الأمريكية في ضربة توجه ضد القوات . وتمثل هذه الرؤوس الحربية المتعددة ، وفقا للمتحدثين السوفيات ، ردا على برنامج الناقلات العائدة ذات الرؤوس المتعددة فردية التوجيه التابع للولايات المتحدة ولا تدل على أن الاتحاد السوفياتي يتبع استراتيجية القوة المضادة .

ويحتفظ الاتحاد السوفياتي أيضا بقوة كبيرة عصرية من الغواصات الاستراتيجية ذات القذائف التسيارية . وفي حزيران/يونيه ١٩٧٩ ، كان لديه ٩٥٠ من هذه القذائف مركبة على ٦٢ غواصة . ويقوم الاتحاد السوفياتي أيضا بادخال أنواع جديدة من الغواصات والقذائف المطلقة من الغواصات ، ولهذه الأخيرة رؤوس حربية متعددة . وثمة قاذفات من طراز RSM-50 تعمل بالفعل ، بينما يتوقع أن يتم قريبا ذرع قذيفة أكثر قدرة ، معروفة في الغرب باسم SS-NX-20 على الغواصة الجديدة من طراز تيفون Typhoon . وتحدد المعاهدة للقوات السوفياتية ذات القواعد

البحريـة ما لا يزيد عن ٣٨٠ قذيفة ذات ناقلة عائدة برؤوس متعددة ، وذلك بافتراض وزع الاتحـاد السوفياتي لأقصى عدد من القاذفات ذات القواعد البرية والتي لها رؤوس حربية متعددة تسمح بـه معاهدة سولت الثانية ، وأخيرا ، كان الاتحاد السوفياتي ، في حزيران/يونيه ١٩٧٩ ، يحتفـظ بقوة من الطائرات الثقيلة القاذفة للقنابل قوامها ١٥٦ طائرة .

وقد وقع الاتحاد السوفياتي على معاهدة عام ١٩٧٢ للحد من شبكات القذائف المضادة للقذائف التسيارية والتزم بشروطها لأكثر من عشر سنوات . وذكرت التقارير ان الاتحاد السوفياتي ـ مثله في ذلك مثل الولايات المتحدة ـ لديه برنامج أبحاث في تكنولوجيات الدفاع ضد القذائـف التسيارية . ولم يقم الاتحاد السوفياتي ، على عكس الولايات المتحدة ، بازالة الموقع الوحيـد العامل للقذائف المضادة للقذائف التسيارية ، وهذا مما تسمح به المعاهدة . وتفسير ذلـك ، وفقا للمتحدثين السوفيات ، ان الاتحاد السوفياتي يواجه دولا نووية بالاضافة الى الولايـات المتحدة ، ويوجد لدى الاتحاد السوفياتي أيضا شبكة دفاع جوى واسعة ، تشمل الآلاف من أجهـزة اطلاق القذائف سطح ـ جو والطائرات المعترضة والرادار . ويجرى تحديث هذه الشبكة باستمرار . ويرجع كلا العاملين ، وفقا لتصريحات المتحدثين السوفيات ، الى قوة سلاح الجو الأمريكي والوضـع الجغرافي السياسي للاتحاد السوفياتي . وأخـيرا ، يكرس الاتحاد السوفياتي اهتماما للدفاعـات المدنية وللقوات الحربية المضادة للغواصات .

ومن الجدير بالذكر ان ما يربو على نصف الرؤوس الحربية الاستراتيجية الأمريكية موزوعـة على شكل قذائف تسيارية تطلق من الغواصات . وفي حزيران/ يونيه ١٩٧٩ ، كان ثمة ٦٥٦ قذيفة من هذا النوع موزوعة على ٤١ غواصة . وقد شملت هذه قذائف من نوع بولارس ايه ـ ٣ (A-3) ذات الرأس الحربي الواحد وقذائف من نوع بوسيدون سي ـ ٣ (C-3) الناقلة العائدة ذات الـرؤوس المتعددة الفردية التوجيه ، وقذائف من نوع ترايدنت سي ـ ٤ (C-4) ذات الرؤوس الحربيـة المتعددة ، التي بدأ استخدامها الآن في قوة الغواصات الجديدة من نوع " أوهايو " ولاستبدال القذائف القديمة . وما دامت احكام المعاهدة المنبثقة عن الجولة الثانية من محادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية نافذة ، يمكن للولايات المتحدة ، كما يمكن لكل من اتحاد الجمهوريـات الاشتراكية السوفياتية ، ان يزع ما لا يزيد في مجموعه على ١٢٠٠ قذيفة ناقلة عائدة ذات رؤوس متعددة فردية التوجيه على قواعد بحريـة وبرية . وتقوم الولايات المتحدة أيضا باستحداث قذيفة تسيارية جديدة تطلق من الغواصات ، وهي ترايدنت دى ـ ٥ (D-5) ستكون جاهزة للاستخـدام بعد عام ١٩٩٠ . وستكون ذات قدرة تفوق قدرة القذائف الحالية .

وتقوم الولايات المتحدة كذلك بوزع قوة كبيرة من القاذفات الاستراتيجية من طراز بي ـ ٥٢ (B-52) وإف بي ـ ١١١ (FB-111) . وفي حزيران/يونيه ١٩٧٩ ، كانت ثمة ٥٧٤ قاذفـة استراتيجية كان نحو ٢٢٠ منها في المستودعات . وتحظر المعاهدة المنبثقة عن الجولة الثانية من محادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية على كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتـي

وزع ما يربو في مجموعه على ١٣٢٠ قذيفة تسيارية ذات رؤوس حربية متعددة وقاذفات مجهزة بقذائف انسيابية ، وتحد كذلك من متوسط عدد القذائف الانسيابية التي يمكن أن تجهز بها كل قاذفة . وأنفرد الاتحاد السوفياتي بالذكر القذائف الانسيابية ، ضمن أسلحة أخرى ، باعتبارها عوامل تعقد الى حد بعيد من المفاوضات المتعلقة باتفاقات تحديد الأسلحة ومن التحقق من تطبيقها . وكما جاء على لسان متحدث أمريكي ، أصبح برنامج القذائف الانسيابية ضروريا نظرا للتحسينات التي ادخلت على أسلحة الدفاع الجوى السوفياتية .

وفي حزيران/يونيه ١٩٧٩ ، وزعت الولايات المتحدة كذلك ١٠٥٤ قذيفة استراتيجية ذات قاعدة برية كانت ١٠٠٠ قذيفة منها قذائف تسيارية عابرة للقارات من طراز " مينتمان " جهز ٥٥٠ منها برؤوس حربية متعددة أما القذائف الباقية فكانت ٥٤ قذيفة من طراز " تيتان " ذات رأس حربي واحد ولكنها أكبر تدميرا ويجرى حاليا ازالتها . وتستحدث الولايات المتحدة نوعا جديدا وذا قدرة كبيرة من القذائف ذات القاعدة البرية وهو القذائف إم ـ اكس (M-X) ، قد تصبح جاهزة للاستعمال في عام ١٩٨٦ . وسيكون بمقدور هذه القذائف الجديدة ، من الناحية الفنية ، ان تدمر القذائف التسيارية العابرة للقارات السوفياتية في الهجوم المضاد ، وكما جاء على لسان ناطق أمريكي تعتبر قذيفة إم ـ اكس ضرورية لاحداث التوازن مع القدرات السوفياتية المماثلة .

وقد وقعت الولايات المتحدة على معاهدة عام ١٩٧٢ للحد من شبكات القذائف المضادة للقذائف التسيارية والتزمت بأحكامها لما يربو على عشر سنوات . وتجرى الولايات المتحدة ، كما يجرى اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، بحوثا في تكنولوجيا القذائف التسيارية الدفاعية وأسرعت الولايات المتحدة الى حد ما في تنفيذ هذه البرامج في السنوات القليلة الماضية . وتحتفظ الولايات المتحدة أيضا بقوات حربية مضادة للفواصات ولديها برنامج لاجراء البحوث في هذه التكنولوجيا . وقد تمت عمليا ازالة شبكات الدفاع الجوى الأمريكية الضخمة التي انشئت في أواخر الخمسينات ، بعد انقضاء عشر سنوات على انشائها . وطلبت الحكومة الأمريكية مؤخرا اعادة تعزيز الدفاع الجوى الاستراتيجي والدفاع المدني الا ان الكونغرس الأمريكي لم يوافق على هذه المشاريع في ربيع عام ١٩٨٢ .

ان القوات الاستراتيجية للجانبين ، بعد تحديثها وزيادة عددها ، تكتسب خصائص تدل فيما يبدو على انها قد تستخدم في وقت ما لخوض حروب نووية . وبينما تسير الأوضاع الاستراتيجية في هذا الاتجاه ، تصبح الحالة أكثر تقلبا وخطورة مما كانت عليه عندما كان الهدف الوحيد للقوات الاستراتيجية ، كما يبدو ، هو منع نشوب نزاع نووى . وتوحي التحسينات المدخلة على دقة القذائف ، والتطور الذى طرأ على نظم القيادة والتحكم وتحديد الأهداف ، وانتشار الأسلحة بشكل متزايد ، بأن الجانبين يريان أن القوات الاستراتيجية يمكن أن تلعب دورا في القتال .

ونحن الأعضاء في الهيئة نعتقد اعتقادا راسخا بأنه لن يكون هناك عمليا احتمال للحد من الحرب النووية اذا نشبت ، وبالتالي لن تكون ثمة امكانية لتحقيق " نصر " بأى معنى يذكر .

ولو حدث مرة أن تخطت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي العتبة النووية ، فستتورط جميع الدول في عملية مآلها الى تدمير لا مثيل له . ومن شأن عملية التدمير ذاتها ان تجعل اجراء حسابات مسبقة أو بذل محاولات لممارسة التحكم عمليا أمرا مستحيلا . وأى نظرية تفترض امكانية خوض حرب نووية وتحقيق نصر تقدم بذلك على أخطر مغامرة عرفتها الانسانية .

اننا ندرك خطر النظريات التي تفترض أنه بالامكان خوض حروب نووية محدودة . فهي تخلق وهما يوحي بامكانية التحكم وبذلك قد تغرى الزعماء السياسيين في حالات غير مواتية بالمجازفة بكل شيء في مغامرة تشمل الكون كله كما تؤدى هذه النظريات الى وزع منظومات الأسلحة وغيرها التي من شأنها ان تحفز هذا الجانب أو ذاك على تسديد الضربة الأولى اذا اقتنع بأن نشوب الحرب أصبح أمرا محتملا ، وهو يراوده أمل كاذب في أن يحد من الخراب الذى سيتعرض له عند حدوث هجوم انتقامي ، وخلاصة القول ان نظريات الحروب النووية والاستراتيجيات المحدودة تؤدى الى اخطار كبيرة تنذر باندلاع الحرب النووية فعلا يوما ما .

وفضلا عن الآثار التي تترتب على سباق التسلح النووى من حيث خطر نشوب حرب نووية ، فان لهذا السباق آثارا ضارة على فرص اقامة علاقات سياسية أفضل بين الدول الكبرى . ان التفاعل بين سباق التسلح والعلاقات السياسية معقد بالطبع . بيد ان من الواضح ان تحقيق تقدم ملحوظ في أحد المجالين لا يمكن أن يستمر الى أجل غير مسمى دون احراز تقدم في المجال الآخر .

وكذلك الآثار السياسية المترتبة على التنافس في التسلح النووى بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، فهي لا تقتصر على العلاقات فيما بينهما . فسيعاني الجميع في العالم كله اذا نشبت حرب نووية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي . كما أن وجود الترسانات النووية للدول الكبرى يلعب دورا في علاقات كل منها بالدول الأخرى . وكما أن امكانات التدمير الكامنة في الترسانات النووية للدول الكبرى تشكل أخطارا ضمنية تهدد أمن الانسانية ، كما ان وجود هذه القوات يؤثر على طبيعة العلاقة التي بامكان كل منها الابقاء عليها مع حلفائها ودول عدم الانحياز على حد سواء . وستتحسن الصلات بين الشمال والجنوب والعلاقات داخل الحلفين العسكريين الرئيسيين اذا تم بنجاح الحد من التنافس في الأسلحة النووية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي .

ان كلا من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي لا يقبل تحمل المسؤولية عن سباق التسلح الاستراتيجي . وعلى الدولتين التحرك معا لاحتواء التنافس الاستراتيجي ، وتنفيذ مبادئ الأمن المشترك بقصد تثبيت التوازن فيما بينهما ، واحداث تخفيضات كبيرة في حجم قوات الجانبين والحد من التحسينات النوعية . وتعلق الهيئة أهمية كبيرة على التدابير الرامية الى تنشيط محادثات الأسلحة النووية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي . وسيكون من المستصوب كخطوة أولى كفالة استمرار الالتزام بمنجزات الماضي خاصة معاهدة عام ١٩٧٢ للحد من شبكات

القذائف المضادة للقذائف التسيارية واتفاق عام ١٩٧٢ المؤقت المتعلق ببعض التدابير المتصلة بالحد من الأسلحة الهجومية الاستراتيجية ، وكذلك معاهدة عام ١٩٧٩ المنبثقة عن الجولة الثانية من محادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية . وفضلا عن هذا ، سيكون من المستصوب اعادة فتح باب المفاوضات الثنائية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بشأن القوات الهجومية والاستراتيجية وتحقيق تقدم سريع في هذه المفاوضات . ولتجنب فشل هذه العملية ، ينبغي للطرفين تقييد توزيع شبكات الأسلحة الجديدة تقييدا شديدا .

ومن الضرورى كذلك أن تنضم الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية - بريطانيا ، وفرنسا والصين - في النهاية الى الترتيبات الرامية الى احتواء الترسانات النووية . ولن يكون من الواقعي توقع أن تقطع الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي شوطا بعيدا نحو تحقيق نزع السلاح النووى اذا واصلت الدول الأخرى استحداث قدراتها النووية وتوسيعها . ومن المعقول توقع أن تتخذ الدولتان النوويتان الرئيسيتان الخطوات الأولى . لكن لابد من أن تنضم الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية اليهما اذا أريد الحفاظ على ثبات نظام فعال لتحديد الأسلحة واحراز مزيد من التقدم نحو نزع السلاح .

ان عملية محادثات الأسلحة الاستراتيجية ضرورية للغاية اذ أنها تؤثر على جو العلاقات الدولية واطارها في صميمهما . ولهذا لابد للولايات المتحدة واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية من أن يبادرا فورا باعادة تأكيد التحديدات والقيود المنصوص عليها في المعاهدة المنبثقة عن الجولة الثانية من محادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية ، وبالاتفاق على أى ايضاحات أو تعديلات يلزم ادخالها على المعاهدة في هذا الصدد ، وبالعمل على ابرام معاهدة للمتابعة تقضي بتخفيضات كبيرة وتحديدات نوعية تفضي الى تحقيق تكافؤ أساسي في القوات على مستويات أقل بكثير وأكثر ثباتا .

الأمن في أوروبا

تقوم المواجهة العسكرية الرئيسية بين الشرق والغرب في أوروبا . وهنالك نجد أكبر حشد للقوة العسكرية التقليدية والنووية يوجد في أي مكان في العالم. وكلا الحلفين يخصص جزءا كبيرا نسبيا من مجموع موارده الوطنية لقواته المسلحة . وحيث أن الجانبين يدركان فداحة الأخطار فان خطر نشوب حرب اذا وقعت أزمة يمكن أن يكون كبيرا . وفضلا عن هذا فان الأسلحة التي يعتبر أن وجودها ضروريا في أوروبا للحفاظ على أمنهما هي عامل رئيسي يحفز على تعزيز القوات العسكرية للولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي .

واذا أدركت بعض البلدان الأوروبية هذه المشكلة قررت أن تلزم الحياد ، وأن تبقى خارج الأحلاف العسكرية ، وان تخفف بهذه الكيفية من حدة المواجهة السياسية والعسكرية في القارة الأوروبية .

ويبدو خطر الحرب في أوروبا اليوم أقل حدة مما كان عليه قبل عشرين سنة فقط ، عندما كانت القوات المسلحة لمنظمة حلف شمال الأطلسي وحلف وارسو يواجه بعضها البعض في أزمة متناهية في خطورتها . وبالرغم من هذا ، اذا استمر الاتجاه نحو تدهور العلاقات السياسية بين الشرق والغرب ونحو زيادة وزع القوات العسكرية لكلا الجانبين فمن الممكن أن تسيطر على حياتنا من جديد أزمات حادة . واذا نشبت الحرب في أوروبا ، فستكون النتائج وخيمة وستتجاوز حدود القارة الأوروبية الى مسافة بعيدة .

وتشكل المواجهة العسكرية في أوروبا عقبة قوية تعترض سبيل التعاون السياسي والانفراج . ويسود التنافس والاهتمام بالأمن العسكري النظرة الى المستقبل . وتدل تجارب السبعينات على أن الانفراج السياسي سيقضي عليه ما لم تدعمه وتقوم بمتابعته اتفاقات للحد من الأسلحة وتخفيضها . والاحتفاظ بجيوش كبيرة في أوروبا . كما أن وزع قوات نووية كبيرة يؤزم هذه المشاكل ويثير اخطارا خاصة ترتبط بهذا الوزع .

ولا يمكن أحداث تغييرات بين عشية وضحاها . لكنه يجب البدء في تنفيذ عملية لاحداث مثل هذه التغييرات . وان المواجهة العسكرية في أوروبا لا تعكس الخلافات السياسية الأساسية فحسب بل تزيد من حدتها أيضا . فقد أصبح لها زخمها الذاتي . وعندما تظهر كميات وأنواع جديدة من الأسلحة ، تزداد الشكوك وتتضاعف ردود الفعل . وبالتالي تزداد الضغوط لانفاق مزيد من الأموال على القوات العسكرية ، مما يؤدي بدوره الى زيادة خطر نشوب الحرب .

القوات التقليدية

من الصعب تقدير ميزان القوات التقليدية في أوروبا . اذ يعقد الصورة عدد وافر من العوامل مثل الجغرافية والتنظيم العسكري والمذاهب والطوارئ المحتملة . فالجغرافية تتيح مزايا ومساوئ لكلا الحلفين . ولحلف وارسو عمقه تكتيكي أكبر ولديه القدرة على تعزيز وحداته على الخطوط الأمامية بسرعة . ولكن امكانية وصول اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية الى البحار مقيدة . في حين أن أعضاء منظمة حلف شمال الأطلسي يمكنهم تعبئة وتعزيز المواقع

الدفاعية بسرعة . فمنطقة أوروبا الغربية ضحلة نسبيا ويتعين على التعزيزات الرئيسية عبور المحيط الأطلسي (انظر المناقشة ص ٢٤) .

وثمة مقياس أساسي للقوة العسكرية وهو حجم القوات البرية والقدرة على تعبئتها . غير أن الاختلافات القائمة بين هياكل قوات الجانبين تجعل من هذه التقييمات أمرا معقدا . فقد أدت مشاكل المقارنة والقياس الى عرقلة مفاوضات فيينا بشأن اجراء تخفيضات متبادلة للقوات في وسط أوروبا . فقد جرت المحادثات منذ عام ١٩٧٢ دون أن تسفر عن اتفاق .

وتعد منطقة وسط أوروبا مركز المواجهة العسكرية في أوروبا . وهي أكثر المناطق حساسية من الناحية السياسية . وقد ثبت أن أرقام الجانبين عن عدد الأفراد الذين يزعمانهم حاليا في وسط أوروبا ، وهي المنطقة التي يحتمل اجراء تخفيضات فيها اذا ما أمكن التوصل الى اتفاق في فيينا يصعب التوفيق بينها . فهناك فرق يبلغ نحو ١٥٠ ٠٠٠ جندي بين تقديرى الشرق والغرب لعدد الأفراد في الكتلة الشرقية . ولم يتم التوصل الى اجراءات لحل ما يطلق عليه قضية البيانات .

ومع ذلك أحرز تقدم كبير في المحادثات . واتفق الطرفان على أنه ينبغي أن يسفر أى اتفاق عن وضع حدود قصوى جماعية متساوية تبلغ ٩٠٠ ٠٠٠ جندي في المنطقة التي ستجرى فيها التخفيضات ، مع حد أقصى فرعي يبلغ ٧٠٠ ٠٠٠ جندي للقوات البرية . وبالاضافة الى ذلك ستطبق حدود قصوى خاصة على القوات السوفياتية والأمريكية ، وستتم التخفيضات على مرحلتين . تشمل الأولى انسحاب القوات السوفياتية والأمريكية فقط من وسط أوروبا . وفي المرحلة الثانية تشمل التخفيضات قوات البلدان الأخرى المشتركة مباشرة في المحادثات . بيد أن الأطراف لم توافق بعد ، على الربط بين مرحلتي التخفيضات ، بما في ذلك القواعد التي ستنظم توزيع التخفيضات بين الدول المشتركة في المرحلة الثانية .

وواققت الأطراف أيضا على أنه يتعين أن يقترن تطبيق التخفيضات بتدابير مساعدة تهدف الى تثبيت الاتفاق بتسهيل التحقق وتعزيز الثقة . بيد أن الجانبين لم يتفقا على نطاق ويعتمد من مثل هذه التدابير ، ولو على ما اذا كان ينبغي أن تطبق التدابير المساعدة الى حد ما خارج المنطقة التي ستجرى فيها تخفيضات للقوات . وفي النهاية ، اتفق الطرفان على أنه ينبغي أن يتضمن الاتفاق المتعلق بالتخفيضات ضمانات بعدم الاخلال بأمن الدول الواقعة خارج منطقة التخفيضات في أوروبا .

وليست الخلافات المتبقية في المفاوضات التي تجرى في فيينا المتعلقة باجراء تخفيضات متبادلة للقوات من الضخامة بحيث تبرر استمرار الجمود في المفاوضات . وان الفشل في التوصل الى اتفاق قريبا سيعوق التقدم نحو زيادة التعاون وتحقيق قدر أوفر من الأمن والثقة المتبادلة في أوروبا . ويمكن لذلك الفشل أن يحول دون التوصل الى اتفاقات بشأن الحد من الأسلحة النووية في أوروبا وخفضها . وهناك حاجة عاجلة الى كسر هذا الجمود .

الأسلحة النووية الميدانية والمتوسطة المدى

يضاعف من النتائج الضارة للمواجهة العسكرية المستمرة وجود أعداد كبيرة من الأسلحة النووية بأنواع عديدة في القارة الأوروبية ، وفي حالة استخدام أي أسلحة نووية في نزاع في أوروبا ، فسيكون هناك خطر كبير بأن يصعد هذا النزاع تصعيدا سريعا متسع النطاق . وهناك حاجة عاجلة للنظر في طرق خفض عدد الأسلحة النووية في أوروبا وتقييد الدور الذي تلعبه في التخطيط الدفاعي لكلا الحلفين .

وقد تغير الأساس المنطقي لوزع القوات النووية في أوروبا وحولها عبر الزمن . وتذكر منظمة حلف شمال الأطلسي أن ما يسمى بالقوات النووية " التعبوية " تخدم وظيفة ردع الهجوم التقليدي الواسع النطاق ، وتعوض النقص الملحوظ في قواتها التقليدية ، وتردع أيضا الاستخدام الأول للأسلحة النووية من قبل الجانب الآخر ، وتوفر حلقة وصل بالقوات النووية الاستراتيجية الأمريكية . وهناك على ما يبدو اعتبارات مماثلة تؤثر على تخطيط القوات في حلف وارسو .

وقد عرض الاتحاد السوفياتي وبلدان حلف وارسو نبذ الاستخدام الأول للأسلحة النووية ولكن بلدان منظمة حلف شمال الأطلسي لم تجد انه يمكنها الرد بصورة ايجابية ، وفسرت ذلك بأنه تهديد بشن هجوم تقليدي واسع النطاق من قبل حلف وارسو . ولم يقدم أي اقتراح يجمع بين تعهد " بعدم الاستخدام الأول " واتفاق قائم على أساس المفاوضات بشأن تحقيق تكافؤ تقريبي في القوات التقليدية عند مستويات متفق عليها (٤١) .

وفي ضوء هذه الخلفية ، ركزت الهيئة على الخطوات التي تهدف الى تضييق فرصة الاستخدام المبكر للأسلحة النووية ، لاعطاء ثقة أكبر في توازن القوات التقليدية ، ورفع عتبة اتخاذ أي قرارات يمكن أن تؤدي الى استخدام الأسلحة النووية .

ويوجد لدى منظمة حلف شمال الأطلسي اليوم نحو ٦٠٠٠ رأس حربي نووي موزعة في أوروبا والموجود لدى حلف وارسو منها ذو حجم مماثل ، وتندرج هذه الأسلحة في فئات عديدة . فوفقا للرأي السوفياتي : الأسلحة المتوسطة المدى هي الأسلحة التي يبلغ مداها (نصف قطر الدائرة التي تعمل فيها) ١٠٠٠ كيلو متر أو أكثر ، ولكنه يقل عن مدى الأسلحة العابرة للقارات (نصف قطر الدائرة التي تعمل فيها) ، والذي يحدد عادة بمقدار ٥٥٠٠ كيلومتر ؛ والأسلحة النووية التكتيكية (والميدانية) هي الأسلحة التي يقل مداها عن ١٠٠٠ كيلومتر . ووفقا للتصنيفات الغربية ، هناك أسلحة قصيرة المدى (صفر — ١٥٠ كيلومترا) ، وأسلحة متوسطة المدى (١٥٠ — ١٠٠٠ كيلومتر) ، وأسلحة ذات مدى متوسط (أكثر من ١٠٠٠ كيلومتر) في أوروبا .

ويشار في بعض الأحيان الى المنظومات القصيرة المدى أو التكتيكية باعتبارها أسلحة ميدانية . وتشمل المدفعية ، والقذائف القصيرة المدى القادرة على اطلاق الذخائر التقليدية أو النووية على السواء ، وان جزءا كبيرا من الذخائر النووية في أوروبا معد بحيث تستخدمه منظومات الأسلحة الميدانية .

وتشمل الاسلحة المتوسطة المدى ، كما يعرفها الغرب ، القذائف والطائرات وتقوم منظمة حلف شمال الاطلسي بتشغيل ١٨٠ قذيفة من طراز بيرشينغ أ - أيه (Pershing IA) في أوروبا ١٠٨ منها لدى قوات الولايات المتحدة و ٧٢ لدى قوات جمهورية المانيا الاتحادية وفقا لنظام المفتاحين ، ومن المقرر أن يتم استبدال كل القذائف الامريكية من هذا الطراز بقذائف تسيارية متوسطة المدى من طراز بيرشينغ ٢ (Pershing II) وتقول المصادر الغربية ان حلف وارسو يقوم أيضا بانزال قذائف متوسطة المدى الى الميدان ويقوم بتطوير خلف ذى مدى أبعد ، وهو القذائف طراز اس ، اس ، اكس - ٢٣ (SS-X- 23) ويجرى أيضا استبدال القذائف السوفياتية الأبعد مدى من طراز اس ، اس - ١٢ (SS - 12) بقذائف اس ، اس - ٢٢ (SS - 22) . وتقول المصادر الغربية أيضا ان العدد الاجمالي للقذائف متوسطة المدى لحلف وارسو يتراوح بين ٦٠٠ و ٧٠٠ قذيفة ، وجميعها موزوعة على الاراضي السوفياتية .

ويزع الجانبان أيضا عددا كبيرا من الطائرات ذات القدرة المزدوجة في أوروبا . وليس من المعروف كم من هذه الطائرات مخصص حاليا لمهام نووية . وفي المجموع ، يمكن القول أنه ربما يكون ثلث الذخائر النووية في أوروبا مخصصا لمنظومات من الفئة المتوسطة المدى . وتخزن الذخائر " التعبوية " النووية لمنظمة حلف شمال الأطلسي في زمن السلم في مواقع خاصة . وتوجد مواقع مماثلة تابعة لحلف وارسو في أوروبا الشرقية .

ولدى فرنسا أيضا أسلحة نووية متوسطة المدى . فلديها حاليا ٤٢ جهاز اطلاق للقذائف قصير المدى من طراز " بلوتون " ، (Pluton) ولكنها ستستبدل في نهاية الأمر بقذائف ذات مدى يتراوح بين ٢٠٠ و ٣٠٠ كيلو متر من طراز هيدز (Hades) وبالاضافة الى ذلك ، تقوم فرنسا بتشغيل ٣٠ طائرة ميراج ٣ . اى (III E) و ٤٠ طائرة جاغوار (Jaguar) مزدوجة القدرة فضلا عن حاملتي طائرات تحمل كل منها سربا من ٢٤ طائرة مزدوجة القدرة من طراز سوبر اتانـدار (Super Etendard) .

وتندرج بعض الاسلحة خارج هذه الفئات ، وهي تشمل ذخائر تدميرذرية (ألغام نووية) وشبكات دفاع جوى . وقد أعلنت منظمة حلف شمال الاطلسي انها في سبيلها الى تقليل اعتمادها على شبكات الدفاع الجوى النووية . ولن يكون لقذيفتها الجديدة للدفاع الجوى من طراز باتريوت (Patriot) سوى قدرة تقليدية .

وتثير الاسلحة النووية الميدانية وكذلك منظومات الدفاع الجوى النووية وذخائر التدمير الذرية مشاكل هامة فيما يتعلق بالاستقرار . ومن المرجح أن تخلق منظومات الدفاع الجوى ضغوطا من أجل تفويض السلطة باستخدامها قبل أن تبدأ القتال فعليا . وستخلق الأسلحة الميدانية أيضا ضغوطا من أجل الاستخدام المبكر لهذه الاسلحة في أى نزاع مسلح . وسيعني وضعها بالقرب من خطوط المواجهة في أى حرب أن الزعماء السياسيين يمكن أن يواجهوا في بداية

النزاع الاختيار بين أمرين : اما الاذن باستخدام الاسلحة الميدانية أو مشاهدتها وهي تكتسح وما يخشاه كل جانب من احتمال لجوء الجانب الآخر الى " البدء بالاستخدام " يمكن أن يزيد من حدة الأزمات ويضاعف من مخاطر بدء نزاع نووى وتصعيده .

وقد يرى الطرفان ان الاسلحة الميدانية حلقات في سلسلة للردع تصل بين الحرب التقليدية والحرب النووية الاستراتيجية ، استلزمها وجود اسلحة مماثلة في الجانب الآخر . وسيتحسن الأمن لكلا الجانبين اذا ما تم تخفيض وسحب هذه الاسلحة بطريقة متبادلة وهذه الاسلحة ليست الآن موضوع المفاوضات بين الشرق والغرب . وينبغي أن تكون كذلك وبسرعة .

وتمثل الطائرة ذات القدرة المزدوجة عنصرا غامضا نظرا الى انها أداة وصل بين الاسلحة النووية والتقليدية . وان تحديد عتبة يمكن تمييزها بوضوح هو شرط هام لتحقيق الاستقرار في الأزمات . والمطارات والطائرات عرضة للهجوم وقد تستدعي توجيه ضربات وقائية في بداية الأزمة أو الحرب . ويضاعف هذه الضغوط ترتيبات ما يسمى " التأهب لرد الفعل السريع " والتي يتم خلالها تزويد الطائرات أو القذائف بالذخائر النووية وتظل مستعدة للاطلاق في الحال . ويمكن أن يؤدى مثل هذه الترتيبات الى ضغوط تصاعدية للاستخدام المبكر للأسلحة النووية ، وينبغي ايلاء اهتمام لامكانية وقف ممارسة الابقاء على هذه القوات في حالة التأهب النووى . وان وجود منظومات نووية للدفاع الجوى يمكن أيضا ان يحفز الضغط من أجل الاستخدام المبكر للأسلحة النووية والتفويض المسبق لسلطة اطلاقها . وينبغي اعادة النظر بصفة جدية في استمرار وزعها . والفرق بين الحرب النووية والعمليات التقليدية يمكن أن يتلاشى أيضا من خلال ادخال ما يسمى " بالاسلحة النووية الصغيرة " أو الاسلحة ذات الاشعاع المعزز (" النيوترونية ") . ويؤكد أنصار كلا الفرعين عن الاسلحة ما له من مزايا قتالية ، وبذلك يوحون بالوهم الخطير وهو وهم الحرب النووية المحدودة باعتباره مسألة سياسية مقصودة .

وعلى ذلك فان الأوضاع العسكرية لكلا الحلفين في أوروبا تشتمل حاليا على أعداد كبيرة من الأسلحة النووية المختلفة المدى وتعتمد عليها اعتمادا شديدا . ولا يشكل هذا تهديدا لاستقرار العلاقات بين الشرق والغرب فحسب بل ابقاء البشرية ذاته وقد أثارت هذه الحقائق ، ومن المحتمل أن تظل تولد ، معارضة شعبية متزايدة ، وهناك حاجة الى قيام كلا الجانبين باعادة توجيه الأولويات الدفاعية وتقليل الاعتماد على الأسلحة النووية . وفي رأينا أن مفهوم الأمن المشترك يوفر أساسا لترتيبات قابلة للبقاء لا تولد ، على خلاف الأوضاع الحالية ، توترات زعزعة للاستقرار بين الشرق والغرب ، وبين المواطنين وحكوماتهم .

القوات النووية المتوسطة المدى

أثارت قضية القوات النووية المتوسطة المدى جدلا كبيرا في السنوات الأخيرة .

ففي أواخر الخمسينات ، وزعت منظمة حلف شمال الاطلسي قذائف تسيارية متوسطة المدى من نوعي جوبيتر (Jupeter) وثور (Thor) في المملكة المتحدة وايطاليا وتركيا ، بينما وزعت في المانيا الغربية قذائف انسيابية طويلة المدى من طراز ماتادور (Matador) ، استعيض عنها فيما بعد بطراز ميس-بي (Mace-B) ، وكلاهما يستطيع الوصول الى الاراضي السوفياتية . وقد سحبت جميع هذه الاسلحة في اوائل الستينات . الا انه في كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٩ ، اتخذت منظمة حلف شمال الاطلسي قرارها ذا الشقين وهو وزع ١٠٨ من القذائف التسيارية بيرشنغ - ٢ (Pershing II) و٤٦٤ من القذائف الانسيابية طويلة المدى ، وكلها من القذائف ذات الرؤوس الحربية المنفردة ، في اوروبا . وتستخدم الولايات المتحدة أيضا ما يناهز ٢٥٠ من الطائرات المتوسطة المدى ،المعروفة باسم اف - ١١١ (F-111) ، وكثير منها موزوع في اوروبا .

ووزع الاتحاد السوفياتي قذائف متوسطة المدى موجهة ضد أهداف في اوروبا منذ منتصف الى اواخر الخمسينات . ويستفاد من البيانات الغربية انه قد تم حتى منتصف الستينات وزع ما يقرب من ٧٥٠ قذيفة تسيارية من طراز اس اس - ٣ (SS-3) واس اس - ٤ (SS-4) واس اس - ٥ (SS-5) في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية . وفي سنة ١٩٧٧ بدأ وزع قذيفة تسيارية متنقلة جديدة متوسطة المدى مزودة بثلاثة رؤوس حربية نووية . ويستفاد من المعلومات الواردة من الغرب ان حوالي ٣٠٠ من القذائف اس اس - ٢٠ (SS-20) تلك ، مجهزة بما مجموعه ٩٠٠ رأس حربي ، وتستطيع نسبة كبيرة منها الوصول الى أهداف في اوروبا ، هي قذائف عاملة . أما القذائف اس اس - ٣ فقد اخرجت جميعها من الخدمة . واخرجت القذائف اس اس - ٤ واس اس - ٥ هي الاخرى من الخدمة عندما وزعت القذائف اس اس - ٢٠ ، الا أن الكثير منها مازال عاملا . واضافة الى ذلك ، فان المخزون السوفياتي من الاسلحة المتوسطة المدى يتضمن حوالي ٤٠٠ طائرة ، الكثير منها من طرز قديمة ، وبعضها يعمل من قواعد في آسيا .

وتستخدم بريطانيا وفرنسا أيضا قوتين نوويتين متوسطتي المدى . وتشمل القوة البريطانية حاليا قذائف تسيارية من طراز بولاريس (Polaris) تطلق من الغواصات وقاذفات قنابل من طراز فولكان (Volcan). ويجرى حاليا الاستغناء تدريجيا عن تلك القاذفات . أما القذائف فمن المقرر الاستعاضة عنها بقذائف ترايدنت د - ٥ (Trident D-5) مجموع حمولتها يناهز ٥٢٠ رأسا حربيا .

وتحتفظ فرنسا بقوة قوامها ١٨ قذيفة تسيارية متوسطة المدى ذات قاعدة برية من طراز اس اس - ٢و٣ (SS2/3) ذات رؤوس حربية منفردة ،بالاضافة الى خمس غواصات تحمل ٨٠ قذيفة ام-٢٠ (M-20) ذات رؤوس حربية منفردة . وسيستعاض عن القذائف الأخيرة بقذائف ام - ٤ (M-4) ، التي تحمل كل منها ستة رؤوس حربية . ومن المقرر بناء غواصتين فرنسيتين اخريين ،الامر الذى سيؤدى في نهاية الامر الى وجود قوة تحمل ٦٧٢ رأسا حربيا . وتستخدم فرنسا أيضا حوالي ٣٠ قاذفة قنابل متوسطة من طراز ميراج - ٤ (Mirage-IV).

ومن العسير حساب التوازن بين المنظومات المتوسطة المدى ذات القدرة النووية . فمن وجهة النظر السوفياتية ، يوجد تكافؤ تقريبي في الناقلات بين الجانبين ، مع كون الموجود لدى كل منهما حوالي ١٠٠٠ . أما الموقف الغربي فهو القول بأن الميزان يميل في صالح حلف وارسو بصورة ساحقة .

ويزعم الفرنسيون والبريطانيون أن قوتيهما لهما طبيعة تختلف عن طبيعة القوات المتوسطة المدى للولايات المتحدة والقوات المتوسطة المدى السوفياتية نظرا للوظائف التي تضطلع بها قوات هذين الجانبين في مجال الردع الاستراتيجي . ولم تدخل القوتان البريطانية والفرنسية حتى الآن في نطاق محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية ، الا أن من الواضح انهما تؤثران على تقديرات التوازن بين الشرق والغرب .

وتثير بعض المنظومات المتوسطة المدى مشاكل أخرى لأن مواقعها توحي بقدرتها على مهاجمة أهداف اما في آسيا أو في اوروبا . وتتداخل المنظومات المتوسطة المدى كذلك مع المنظومات قصيرة المدى ، ولا سيما الطائرات المزدوجة القدرة . فمن وجهة نظر الاتحاد السوفياتي ، تشكل عدة أنواع من هذه الطائرات جزءا لا يتجزأ من التهديد الاستراتيجي الامريكي لأراضيه . ومن المنظور الغربي ، فان هذه الطائرات تخدم أغراضا تكتيكية ويمكن على أى حال أن تكون عرضة لهجوم معطل مانع . وهناك منظومات مماثلة على الجانب السوفياتي تهدد أهدافا في اوروبا الغربية . ومن وجهة نظر اوروبا الغربية يثير وزع أسلحة نووية متوسطة المدى قضايا تتعلق بالتوازن السياسي في اوروبا . ويرى السوفيات ان تلك المخاوف مبالغ فيها وغير صادقة . وتوضح هذه المشاكل المتعلقة باختلاف وجهات النظر والحسابات الحاجة الى اتباع نهج متكامل تجاه المفاوضات .

وقد بدأ الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة مفاوضات في جنيف بشأن الحد من الاسلحة النووية المتوسطة المدى القادرة على الوصول الى أهداف في اوروبا وتخفيض تلك الاسلحة . وقد جاءت هذه المفاوضات نتيجة لمناقشة مستمرة بين منظمة حلف شمال الاطلسي وحلف وارسو في الفترة ١٩٧٩/١٩٨١ فيما يتعلق بالأسلحة المتوسطة المدى . وقد شملت هذه المناقشة موضوع التصديق على الاتفاق المنبثق عن الجولة الثانية من محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية ، وبرنامج الاتحاد السوفياتي الخاص بالقذائف اس اس - ٢٠ ، وقرار منظمة حلف شمال الاطلسي وزع أسلحة جديدة متوسطة المدى ، وشروط اجراء مفاوضات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، والمقترحات الخاصة بوقف وزع هذه الاسلحة .

ويحمل القرار الذى اتخذته منظمة حلف شمال الاطلسي في كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٩ طابعا مزدوجا . فقد كان قرارا ذا شقين هما : (أ) انتاج ووزع اسلحة جديدة متوسطة المدى ، و(ب) التفاوض مع الاتحاد السوفياتي على التحديدات المتبادلة . وتسعى منظمة حلف شمال الاطلسي الى تحقيق تخفيض حاد في الاسلحة السوفياتية المتوسطة المدى يؤدى الى الامتناع عن وزع اسلحة جديدة .

ويوضح التحليل السابق أيضا أهمية استئناف مفاوضات تخفيض القوات الهجومية الاستراتيجية والحد منها ،اذ أن هناك تداخلا من عدة وجوه هامة بين كلا النوعين من الاسلحة . ومن شأن المفاوضات المتوازية أن تمكن الطرفين من النظر الى التحديدات والتخفيضات في اطار توازن شامل .

وعلاوة على ذلك ينبغي أن ينظر الى المفاوضات بشأن الاسلحة النووية المتوسطة المدى على انها الخطوة الاولى في عملية ستشمل جميع الاسلحة النووية القادرة على الوصول الى أهداف في اوروبا . وبعض الاسلحة قصيرة المدى ذات القاعدة البرية تستطيع ، عند وضعها في قواعد متقدمة ، الوصول الى نفس ما تصل اليه المنظومات المتوسطة المدى من أهداف في اوروبا . وبناء على ذلك سيلزم على الاقل وضع قيود تبعية للحيلولة دون افلات فرصة تحقيق اتفاق الحد من المنظومات المتوسطة المدى . وسيكون وضع حدود لمنظومات الاسلحة ذات المدى الاقصر تلك وتخفيضها عن طريق المفاوضات أحد الأساليب البديلة لحل هذه المشكلة . ومن المهم أن يتجنب الطرفان أثناء هذه المحادثات التدابير التي يمكن أن تقوض المفاوضات .

وينبغي أن يكون الهدف العام للمفاوضات هو التكافؤ التقريبي عند أدنى مستوى للقوات ،على ان تؤخذ في الحسبان العلاقة الاجمالية للقوات العسكرية . وينبغي أن تكون المستويات التي تتوصل اليها المفاوضات منخفضة بدرجة تعني امتناع منظمة حلف شمال الاطلسي عن ادخال جيل جديد من القذائف النووية المتوسطة المدى في اوروبا .

الاسلحة الكيميائية

ان الاسلحة الكيميائية حاليا ذات أهمية ثانوية نسبيا في ترسانات الحلفين . الا أن هناك من الدلائل المقلقة ما ينذر بحدوث تغيّرات في الاجل الطويل ما لم تتخذ اجراءات وقائية. فالتوسع في انتاج الغازات المثيرة للأعصاب ، وتطوير ما يسمى بالذخائر الثنائية ، فضلا عما يثير الرعب من احتمال استغلال أوجه التقدم الحديثة في علوم الحياة في الاغراض العسكرية ـ تؤكد كلها الحاجة الملحة الى حظر الاسلحة الكيميائية كلية .

وتوجد معظم ترسانات الاسلحة الكيميائية على اراضي الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي. ورغم أن تقديرات المخزونات غير مؤكدة الى حد بعيد ، فان التقارير تشير الى وجود مستودعات في وسط اوروبا . ومن غير المؤكد أيضا ما اذا كانت الاسلحة الكيميائية موزعة على القوات في الميدان ، أم لا ،الا أن من غير المرجح أن تكون موزعة وذلك بسبب طبيعتها السامة وما ينشأ عن ذلك من حاجة الى اتخاذ احتياطات أمان خاصة .

وسيكون التوصل الى اتفاق بشأن تدمير وحظر مخزونات الاسلحة الكيميائية في اوروبا خطوة هامة نحو الغاء الاسلحة الكيميائية على الصعيد العالمي ، ومن شأنه أن يؤكد من جديد الفرضية التي أرساها بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ ضد استخدام الاسلحة الكيميائية .

ومن شان استخدام الاسلحة الكيميائية ان يسبب أضرارا تبعية على نطاق واسع ، ولا سيما

للسكان المدنيين غير المحميين . الا أن هناك من الملابس الواقية الفعالة ما يمكن صرفه للجنود ،كما انه يمكن لهذه المعدات أن توفر الحماية ضد الاشعاعات الناتجة عن الانفجارات النووية . ومن ثم فان فرض حظر على تدريب الجنود وهم يرتدون الملابس الواقية من الاسلحة الكيميائية ، مقرونا باتفاق على سحب الاسلحة الكيميائية من اوروبا ، يحتمل أن يكون اكثر قبولا اذا اقترن أيضا باتخاذ ترتيبات لسحب الاسلحة النووية الميدانية . أما مشكلة شن هجمات بالاسلحة الكيميائية من خارج المنطقة المحرمة ضد قوات توجد في تلك المنطقة فسيتعين معالجتها أيضا بواسطة وضع قيود تبعية .

التعاون وبناء الثقة

ليس الأمن في اوروبا مسألة تتعلق فقط بالحد من الاسلحة وتخفيضها . وانما هو دالة لنوع ونطاق العلاقات الدولية السائدة في اوروبا . فالتعاون في ميدان التجارة ، والشؤون الثقافية ، وتبادل البشر والأفكار ، في مجال مواجهة تحديات المجتمع الصناعي ، وفي مجال تحقيق نظام اقتصادي دولي اكثر انصافا ، كلها من ميادين السعي الهامة التي ستشكل النظام السياسي المقبل في اوروبا .

وقد اعتمد مؤتمر هلسنكي المعني بالأمن والتعاون في اوروبا ، الذي عقد في سنة ١٩٧٥ ، وثيقة ختامية تضمنت الفكرة القائلة بأنه يمكن تعزيز السلم عن طريق اتخاذ تدابير تعاونية لبناء الثقة في المقاصد السلمية لجميع الأطراف ، فضلا عن ايلاء العناية للقضايا الانسانية ولمبادئ السلوك الدولي . وتدابير بناء الثقة الوارد ذكرها في الوثيقة الختامية تتضمن أيضا التزاما بالاعلان عن المناورات العسكرية التي يزيد عدد القوات المشتركة فيها على ٢٥٠٠٠ جندي ،وذلك قبل اجرائها بواحد وعشرين يوما . أما الدول التي تمتد اراضيها الى مناطق تقع خارج اوروبا فهي ملزمة بالاعلان عن المناورات التي تجرى في منطقة تمتد ٢٥٠ كيلومترا من الحدود مع أية دول اوروبية أخرى . ويجوز للدول ، اذا شاءت ،أن تدعو مراقبين لحضور المناورات العسكرية الأصغر حجما ،كما يجوز لها أن تعطي اخطارا مسبقا بالتحركات العسكرية الرئيسية .

وفي أثناء اجتماع متابعة مؤتمر هلسنكي ، الذي عقد في مدريد خلال عامي ١٩٨١ و ١٩٨٢ اتفقت الدول المشتركة من ناحية المبدأ على عقد مؤتمر معني بتدابير بناء الثقة والامن ونزع السلاح في اوروبا . وسوف تخصص المرحلة الأولى من هذا المؤتمر للنظر في "جيل جديد" من تدابير بناء الثقة والأمن التي ينبغي أن تطبق على اوروبا بأسرها . وفي أعقاب التوصل في فيينا الى عقد اتفاق مرحلي أول على الاقل بشأن التخفيضات المتبادلة للقوات ، يمكن أن تجرى مفاوضات على اجراء تخفيضات جوهرية بدرجة أكبر في القوات العسكرية في مرحلة ثانية من المؤتمر المعني بتدابير بناء الثقة والأمن ونزع السلاح في اوروبا .

وهناك أساسا نوعان من تدابير بناء الثقة لهما صلة وثيقة بالحالة في اوروبا وهما : التدابير التي تحرم استخدام النشاط العسكري في ممارسة ضغوط سياسية ، والتدابير التي تقلل خطر الهجوم

المفاجئ . وتنتمي تدابير بناء الثقة الواردة في وثيقة هلسنكي الختامية الى النوع الأول . وينبغي ان تتضمن التدابير التي يتفاوض عليها في المستقبل عناصر أقوى من النوع الثاني . وينبغي أن تتعلق التدابير المحددة المزمع مناقشتها بالمعلومات والإخطار والمراقبة وتحقيق الاستقرار. ولعلها ينبغي ان تركز على الأنشطة العسكرية العلنية مثل المناورات ، وتحركات القوات ، وما يمكن استخدامه في الهجمات المفاجئة من توزيعات الاسلحة والقوات . وينبغي أن ينطوي النهج المتخذ على بذل جهد كبير لوضع معايير للنشاط العسكري الروتيني عن طريق مبادئ توجيهية متفق عليها للابلاغ والمراقبة والحد من حجم ونطاق هذه الأنشطة . ويمكن أن تمتد هذه المعايير في المستقبل لتشمل مجالات مثل الميزنة والتخطيط والبحث والتطوير ، ربما عن طريق التعاون في لجنة استشارية تنشأ خصيصا لذلك .

كبح الجوانب النوعية لمنافسات التسلح

يقوم تطور الأسلحة الحديثة ، سواء كانت نووية أو كيمائية أو تقليدية ، على بحث وتطوير عسكري مكثفين . ويخصص كل من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة ، سعيا وراء التكنولوجيات العسكرية الجديدة ، موارد أساسية بمقادير تشكل عبئا خطيرا على القدرات العلمية والتقنية ومرافق البحث المتوفرة . ومستويات البحث العسكري العالية هذه لم يسبق لها مثيل في زمن السلم . وقد نظمت عدة دول صناعية أخرى ، وبعض الدول النامية ، أيضا جهودا للبحث والتطوير العسكريين .

ويمكن أحيانا للتطبيقات العسكرية الجديدة للتكنولوجيات المتقدمة أن تكون نافعة في تثبيت التوازن بين الدول المتنافسة ــ مثلا ، أساليب جديدة للتحقق من التقيد باتفاقات الحد من الاسلحة وأنظمة أكثر فعالية للاشراف والمراقبة . الا انه كثيرا ما تؤدي التكنولوجيات العسكرية الجديدة الى الوان جديدة من عدم الاستقرار . وعلى الرغم من أن أغلب نتائج البحث والتطوير العسكريين ليست ثورية بوجه خاص ، فان ظهورها لدى جانب يخلق ضغطا لدى الدولة الكبرى الاخرى لاستحداث قدرات مماثلة وأيضا لبذل جهود اقوى لاستعادة التفوق النوعي .

والخوف من الدونية التكنولوجية يجعل الدول تتوسع في منشآتها العلمية العسكرية ، فتقوى بذلك المصالح البيروقراطية ومصالح الشركات التي تحبذ استمرار سباق التسلح . وهناك أيضا الدورة المعتادة للأسلحة وانعدام الأمن . فالمنافسة التكنولوجية تسهم في ايجاد الريب والشكوك لدى كل جانب وفي تدهور العلاقات السياسية في نهاية الأمر ، وهذا يؤدي بدوره الى ضغوط أكبر لاستحداث أسلحة جديدة . وبتعبير آخر ، يصبح التسابق على احراز التقدم التكنولوجي والتفوق النوعي تسابقا يديم نفسه ذاتيا . ويسهم السعي الى استحداث أسلحة أحدث وأفضل اسهاما كبيرا أيضا في ارتفاع تكلفة المعدات العسكرية بحيث يزيد من مضاعفة الآثار الاجتماعية والاقتصادية الضارة التي تترتب على تحويل الموارد العلمية والتقنية عن الاحتياجات الاجتماعية .

لهذه الأسباب جميعا ، ينبغي بذل جهود لكبح زخم الجوانب النوعية لمنافسات التسلح . الا أن هذا لا يمكن أن يحدث باصدار بيانات فحسب . فثمة حاجة الى التفاوض على ضوابط ملموسة لتكنولوجيات عسكرية محددة .

والى حد ما ، يجب أن يكون تقييد الجوانب النوعية لمنافسات التسلح مسؤولية كل دولة على حدة . وربما تعذر تماما مجاراة الديناميات الداخلية للبحوث التكنولوجية باتفاقات متفاوض عليها فقط . فقد تخطت التكنولوجيا المفاوضات مرارا . ويتعين أن يدرك العلماء وسائر المواطنين ، والمسؤولون العسكريون ، والسلطات السياسية ، في جميع الدول أن أنواع التقدم في التكنولوجيا العسكرية ليست جميعها مما يسهم في توفير مزيد من الأمن ، وأن كثرة منها ــ وربما أغلبيتها ــ تؤدي فعلا الى عدم استقرار خطير ومخاطرة أكبر باندلاع

الحرب . وبذلك ينبغي للسلطات الوطنية ، عندما تصمم منظومات أسلحة جديدة ، مراعاة ألا تجعل هذه الأسلحة من الصعب للغاية التفاوض على اتفاقات للحد من الأسلحة يمكن التحقق منها . وبالمثل ، يجب أيضا تجنب الأسلحة التي تثير الدافع الى بدء حرب نووية .

ومن الصعب تقييد البحث والتطوير العسكريين من خلال المفاوضات . وتنتج عادة التحسينات في قدرات الأسلحة من تعدد اوجه التقدم التكنولوجي في مختلف المكونات كل على حدة . فمثلا ، تنشأ التحسينات في دقة القذائف من انتاج أنواع أنقى من وقود الصواريخ ، ونواحي التقدم في الحاسبات الالكترونية المستخدمة في نظم توجيه القذائف ، وخرائط أكثر تفصيلا ودقة للأهداف المحتملة ، وفهم أفضل للمجال المغنطيسي للكرة الأرضية ، ونواحي التقدم في التصميم التسيارى للمركبة التي تدخل جو الأرض من جديد ، وهذه بضعة أمثلة فقط . وتثير التحسينات في دقة القذائف التسيارية متاعب لقدرة القوات الانتقامية على تحمّل الضربة الأولى ، وبالتالي لاستقرار التوازن النووى . وقد أدى هذا الخطر بالكثيرين الى اقتراح اتخاذ تدابير على نحو متبادل من قبل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة للتفاوض على فرض قيود على دقة القذائف . ولكن سيكون من الصعب جدا التحقق من امتثال الحظر المتفاوض عليه لأنواع من التحسينات كتلك التي ورد ذكرها توا .

وهذا يعني أنه يجب ان تركز القيود المتعلقة بنواحي التقدم النوعي في الأسلحة على مراحل في عملية التطوير يصبح عندها تقدم التكنولوجيا العسكرية منظورا بدرجة أوضح ؛ وهذه هي النقطة التي تجمع عندها التطويرات المتعلقة بمختلف مكونات منظومة أسلحة في نموذج أصلي تام وتجرب . وقد تبيّن بالفعل أنه يمكن للدول أن تتفاوض بنجاح على اتفاقات تقيّد تجريب منظومات الأسلحة ووزعها بعد ذلك . فقد وضع من معاهدة الحظر المحدود للتجارب لعام ١٩٦٣ ، مثلا ، واتفاق حظر تجارب العتبة لعام ١٩٧٤ قيودا على تجريب الأسلحة النووية . وبالمثل ، حددت القيود المتعلقة باستحداث أنواع معيّنة من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية من قبل الموقعين على معاهدة عام ١٩٧٢ بحيث تسرى عند النقطة التي تجمع فيها تلك التطويرات كنماذج أولية وتجرب في الميدان ؛ وحددت أيضا قيود على تطويرات القذائف في المعاهدة المنبثقة عن الجولة الثانية من محادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية . ولذلك قد يكون من الأفضل ، في بحث كيفية تقييد الجوانب النوعية لمنافسات التسلح ، التركيز ليس فقط على الجوانب التي تثير أعظم القلق فيما يتصل باستقرار العلاقات العسكرية بين الدول ، ولكن التركيز أيضا على القيود المتعلقة بتجريب أنواع جديدة من الأسلحة ووزعها .

وفي رأينا أن الأنواع التالية من التحديد قد تكون الأكثر اهمية للجهود الأولية للحد من التنافس النوعي في الأسلحة * .

---

* في رأى جيورجي ارباتوف ، قد يكون الاقتراح السوفياتي المتعلق بحظر استحداث وانتاج أنواع جديدة من أسلحة التدمير الشامل خطوة هامة أيضا للحد من الجوانب الخطرة لسباق التسلح النوعي .

فرض حظر شامل على التجارب النووية والانتشار النووى

وفقا لما ذكره معهد ستوكهولم الدولي لدراسة شؤون السلام ، أجرى زهاء ١٣٠٠ من التفجيرات النووية في الفترة الممتدة بين عامي ١٩٤٥ و ١٩٨٠ ؛ وربما يكون المجموع قد تجاوز حاليا ١٥٠٠ . وهذه البيانات موجزة في الجدول ١ـ٥ ، الصفحة ١٧ .

وقد أسفرت الجهود الرامية الى انهاء التجارب النووية عن ابرام معاهدة الحظر المحدود للتجارب لعام ١٩٦٣ التي حظرت اجراء التجارب النووية في الجو وتحت سطح الماء وفي الفضاء الخارجي . وصدقت حاليا اكثر من ١٠٠ دولة على الاتفاق أو انضمت اليه . الا أنه لم تنضم بعد الى الاتفاقية من الدول النووية لا الصين ولا فرنسا . ومن بين ما يسمى ببلدان العتبة ، وهي الدول التي يعتقد انها في وضع يمكنها من استحداث أسلحة نووية بسرعة الى حد ما ، وقعت كل من الارجنتين وباكستان المعاهدة ، ولكنهما لم تصدقا عليها بعد .

وفي عام ١٩٧٤ أيضا ، وقع الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة معاهدة تحد من المدى المسموح به للتجارب النووية . وأتبع هذا في عام ١٩٧٦ بمعاهدة ثنائية أخرى تحد من مدى التفجيرات النووية للأغراض السلمية . الا انه لم يصدق بعد على أى من هذين الاتفاقين .

وعلى اية حال ، فان هذه الاتفاقات الثلاثة جميعها بعيدة كثيرا عن الحظر الشامل للتجريب النووى . ومعاهدة حظر من هذا القبيل هي العنصر الأساسي في أى برنامج للحد من انتشار الأسلحة النووية وللاقلال من تهديد وقوع حرب نووية .

ومن الناحية التقنية ، من شأن فرض حظر تام على تجريب الأسلحة النووية أن يجعل من الصعب على معظم الدول ان تكتسب قدرة تنفيذية على بناء اسلحة نووية او استعمالها . وعلى الأقل سيعني هذا ان اى دولة تستحدث أسلحة نووية في الخفاء لن تتوفر لديها سوى ثقة محدودة في أن هذه الأسلحة ستعمل حسب المخطط . وسيؤدى هذا بالدول الى ان تكون أكثر عزوفا عن تفجير جهاز ما منها لو كانت قادرة على تجريبه . وفضلا عن ذلك ، قد يعوق فرض حظر على التجريب النووى تطوير اسلحة الدول النووية الحالية ، مما يجعل من الأصعب عليها استحداث قنابل ورؤوس حربية نووية ذات تصميمات جديدة أو تستند الى مبادئ فيزيائية جديدة .

وسيكون فرض حظر شامل على التجارب النووية أكثر أهمية من الناحية السياسية . فهو سيظهر ان الدول النووية قد اخذت مأخذ الجد العهد الذى قطعته على نفسها في معاهدة عدم الانتشار المعقودة عام ١٩٦٨ وهو أن تتحرك صوب نزع السلاح النووى . والوفاء بهذا الوعد جوهرى اذا كان سيتوقع من الدول غير النووية ، في المدى البعيد ، الاستمرار في احترام تعهداتها بأن تمتنع عن حيازة أسلحة نووية . وسيكون حظر التجارب الشامل خطوة حاسمة في اتجاه عالم تلعب فيه الاسلحة النووية دورا أقل بروزا وأقل خطورة . وسيعزز الحظر الشامل للتجارب النووية أيضا مقبولية وموثوقية معاهدة عدم الانتشار التي تعمل على الحد من انتشار الأسلحة النووية .

وعندما يوجد حظر شامل للتجارب النووية ، سيكون من الأسهل تقوية نظام الضمانات والضوابط للثني عن الانتشار النووى . ولقد انجزت الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، ومقرها فيينا ، عملا كبيرا في هذا الصدد ، ولكن من الواضح أنه سيكون من المستصوب تحقيق مزيد من التقدم في هذا المجال .

الجدول ٥ــ ١ عدد التفجيرات النووية

الفترة الزمنية	الولايات المتحدة الامريكية	اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	فرنسا	المملكة المتحدة	الصين	الهند	المجموع
١٩٤٥-١٩٥٠	٨	١	صفر	صفر	صفر	صفر	٩
١٩٥١-١٩٥٦	٧٢	٥٠	صفر	٩	صفر	صفر	١٣١
١٩٥٧-١٩٦٢	٢٠٢	١١٣	٦	١٤	صفر	صفر	٣٣٥
١٩٦٣-١٩٦٨	١٩٠	٥٨	٢٤	٢	٨	صفر	٢٨٢
١٩٦٩-١٩٧٤	١١١	١٠١	٢٨	١	٨	١	٢٥٠
١٩٧٥-١٩٨٠	٨٤	١٢٤	٣٩	٧	١٠	صفر	٢٦٤
المجموع	٦٦٧	٤٤٧	٩٧	٣٣	٢٦	١	١ ٢٧١

المصدر : معهد ستوكهولم الدولي لدراسة شؤون السلام : التسلح ونزع السلاح العالميان ، ١٩٨١ (تيلور وفرانسيس ، ١٩٨١) .

وقد يكون من المهم بوجه خاص وضع مزيد من الضمانات ضد تحويل انواع من الوقود تستخدمها مفاعلات نووية غير عسكرية الى برامج الأسلحة .

تقييد الأنشطة العسكرية في الفضاء

تقوم الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي وعدد من الدول الأخرى باستخدام الفضاء لأغراض عسكرية . وفي أغلب الأمر ، تتسم تلك الأنشطة بطبيعة تساهم في تحقيق توازن عسكري أكثر استقرارا وتقليل مخاطر نشوب الحرب . فعلى سبيل المثال ، تستخدم التوابع الاصطناعية العسكرية للانذار باطلاق القذائف ، فضلا عن استخدامها لتحقيق اتصالات سريعة وموثوقة بين السلطات السياسية والقادة العسكريين . وتساهم هذه الأنشطة عادة في تحقيق توازن نووي أكثر استقرارا بتقليل مخاوف الهجوم المفاجئ ومخاطر الاطلاق غير المسموح أو غير المتعمد للقوى النووية . الا أن اهتمام اللجنة يتعلق بامكانية حدوث نشاط عسكري أكثر خطورة في الفضاء .

ومن المعلوم أن وزع أسلحة التدمير الشامل في الفضاء وعلى الاجرام السماوية هو أمر محرّم فعلا بمقتضى معاهدة دولية . الا أنه كانت هناك دلائل في السنوات الأخيرة على أنه تجرى دراسة أنواع أخرى من الأنشطة العسكرية في الفضاء ، الأمر الذى يثير أسئلة محيّرة . اذ يقول المسؤولون في الولايات المتحدة ان الاتحاد السوفياتي يقوم منذ عام ١٩٧٧ بتطوير واختبار نظام تشغيلي قادر على تدمير التوابع الاصطناعية في مدارات معينة . ومن الناحية الاخرى ، يرى الاتحاد السوفياتي أن مكوك الفضاء التابع للولايات المتحدة يمكن أن يتحول الى نظام فعال مضاد للتوابع الاصطناعية . ويثير هذا النوع من الابتكارات المخاوف لأنه في حالة الحرب ربما يقوم أحد الطرفين بالهجوم على مواصلات الطرف الآخر وتوابعه الاصطناعية الخاصة بالانذار ، مما يجعل القيام بهجوم انتقامي أمرا أكثر صعوبة وأقل عولا . ويمكن أن تؤدى مثل تلك المخاوف الى تفاقم الازمات وزيادة احتمال الحرب وفي وقت السلم ، يؤدى العلم بقيام الخصم بتنفيذ تلك البرامج واحتمال قيامه في وقت قريب بوزع نظام تشغيلي الى اثارة الشكوك ، مما يساهم في تدهور العلاقات السياسية .

وقد أجرت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي محادثات فيما بين عامي ١٩٧٧ و ١٩٧٩ بشأن امكانية التوصل الى اتفاقية لحظر تطوير ونشر الاسلحة المضادة للتوابع الاصطناعية ، وازالة المنظومات القائمة . وتؤيد الهيئة هذه المحادثات وتحث على استئنافها والتوصل بسرعة الى اتفاق .

وكان هناك تكهن أيضا بأنه ربما تقوم القوى العظمى في وقت قريب بالنظر في استخدامات عسكرية اضافية للفضاء ، قد يؤدى بعضها الى اثارة مشاعر جديدة من القلق والتهديد . فعلى سبيل المثال ، هناك تكهن بأنه ربما يمكن في المستقبل وزع أسلحة في الفضاء ، باستخدام أشعة الطاقة الموجهة ، كمنظومات قذائف مضادة للقذائف التسيارية . وترى الهيئة أن الاستمرار في تسليح الفضاء بهذه الصورة سوف يشكل توسيعا خطيرا للمنافسة العسكرية . ونحن نحث البلدان على بدء مناقشات لتقييد البحث العسكرى المؤدى الى تطوير اسلحة للاستخدام في الفضاء ، بما في ذلك ما يمكن استحداثه من أسلحة الطاقة الموجهة . كما أننا نحث البلدان على النظر جديا في المقترحات الجارى مناقشتها في الأمم المتحدة والمحافل الأخرى لمنع الاستمرار في تسليح الفضاء .

الا سلحة الكيميائية والبيولوجية

ان تجدد التنافس في مجال الا سلحة الكيميائية والبيولوجية سيكوّن واحدة من أشد العواقب المزعجة المترتبة على المنافسة النوعية الموسعة في الا سلحة . الا أن هناك دلائل متزايدة على تجدد الاهتمام بهذه الا سلحة . ويعد هذا أحد مجالات سباق التسلح التي يمكن فيها تحقيق خطوات مباشرة وشاملة نحو نزع السلاح . والحقيقة ان عدم احراز مثل هذا التقدم بسرعة هو أمر يستحق الشجب من الناحية الا خلاقية .

وعادة ما تحاط برامج الا سلحة الكيميائية بالسرية ، وربما كان ذلك انعكاسا للبغض الذى يسود العالم كله تقريبا لهذه الا سلحة ومن يقوم بانتاجها واستخدامها . ومن المعروف أنه تم تطوير وانتاج أنواع كثيرة من العوامل الكيميائية الفتاكة ، بما في ذلك أنواع مختلفة مما يعرف بغازات الملامسة ، وهي صورة قديمة من الغازات كانت تستخدم أثناء الحرب العالمية الأولى ، وكذلك غازات الأعصاب الأشد فتكا والتي أضحت أكثر انتشارا .

وتذكر الولايات المتحدة أنها قامت بانتاج العوامل الكيميائية الفتاكة أثناء الحرب العالمية الثانية وبعدها ، ولكنها أوقفت انتاجها كلية في عام ١٩٦٩ . وقد طلبت حكومة الولايات المتحدة أخيرا من الكونغرس اعتماد مبالغ لبدء انتاج نوع جديد من الا سلحة الكيميائية يعرف بأسم الذخائر الثنائية .

ويمتنع الا تحاد السوفياتي عن مناقشة حالة انتاجه للأسلحة الكيميائية بصورة علنية . وترى بعض المصادر الغربية أن الا تحاد السوفياتي قد استمر في انتاج العوامل الكيميائية الفتاكة طوال السبعينات .

وهناك أنواع كثيرة من الذخائر يمكن ملؤها بعوامل كيميائية فتاكة ، بما في ذلك القنابل وغيرها من الذخائر المسقطة من الجو والرؤوس الحربية لقذائف سطح - سطح ، وقنابل المدفعية . ويمكن أيضا رش العوامل الكيميائية الفتاكة بواسطة الطائرات بطريقة مشابهة لرش المحاصيل . وتطلق هذه الذخائر كلها تقريبا أو تنقل بنفس منظومات الا سلحة التي تستخدم في اطلاق المدفعية التقليدية وأحيانا المدفعية النووية . ويعد التنوع الكبير للذخائر الكيميائية وتماثل أجهزة نقلها من بين المشاكل التي تصعّب عملية التحقق من معاهدة تحظر انتاج وتكديس واستخدام هذه الا سلحة . وتتمثل المشكلة الثانية في أوجه الشبه بين المعامل المستخدمة في انتاج العوامل الكيميائية الفتاكة والمصانع الكيميائية التجارية .

ومن الواضح أن الا تفاقات الحالية التي تحرّم الحرب الكيميائية والبيولوجية لا تكفي لكي تؤكد للموقعين أن هناك مراعاة صارمة من جميع الا طراف لتلك الا تفاقات . وقد وضع عدد من المقترحات لتوضيح المسائل الخاصة بالا متثال ، مما يخفف من أثر أحد العوامل المؤدية الى تدهور العلاقات السياسية . وتشتمل هذه المقترحات على انشاء هيئة استشارية دائمة بموظفين فنيين تحت اشراف الأمم المتحدة ، وانشاء لجنة استشارية دائمة تتألف من القوى العظمى وتشكل على نمط الهيئة التي

تحمل نفس الأسم والتي أنشئت بموجب معاهدة ١٩٧٢ للحد من شبكات القذائف المضادة للقذائف التسيارية ، وعقد اجتماعات لمنظمات لها صفة رسمية أقل ، حسب الضرورة ، يتم معظمها بالقنوات الدبلوماسية . وكل فكرة من هذه الافكار لها ميزتها وتستحق الدراسة .

وعلاوة على تعزيز الاتفاقات الحالية ، من المستصوب أيضا توقيع اتفاق يدعو الى تدمير المخزون الحالي من الأسلحة الكيميائية بكامله ، ويحرّم انتاج تلك الاسلحة في المستقبل ويتطلب ازالة مرافق الانتاج الحالية وسيلزم أن تشتمل أية اتفاقية من هذا النوع على اجراءات للتحقق تكفي للتأكيد لجميع الموقعين أن الآخرين يلتزمون بشروطها . وفي الأغلب يمكن أن يعتمد التحقق على وسائل فنية وطنية ، الا أنه سيتعين أن تكون هناك أيضا بعض الاجراءات التعاونية مثل الاعلان عن مرافق الانتاج والمخزون ، وامكانية اجراء عمليات تفتيش في الموقع على أساس ما يقدم من طعون والتحقق من تدمير المخزون الحالي باستخدام الوسائل الآلية ، والاجراءات الوقائية الدولية التي تضمن للدول النامية أن مصالحها أيضا تؤخذ في الاعتبار . وتحث الهيئة بكل قوة لجنة نزع السلاح على مواصلة جهودها لصياغة مثل تلك المعاهدة ، والاستئناف الفورى للمفاوضات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بشأن حظر شامل على الاسلحة الكيميائية .

البعد الخاص بالعالم الثالث

هناك بعد خاص بالعالم الثالث فيما يتعلق بالأمن المشترك . فمنذ عام ١٩٤٥ كانت الحروب تشن بصورة متكررة على أراضي بلدان العالم الثالث ؛ ويستفاد من أحد المصادر أن عدد الحروب بلغ حتى سنة ١٩٧١ ما لا يقل عن ١٢٠ حربا في واحد وسبعين بلدا (٤٢) . وكما هو الحال مع القوى العسكرية الكبرى ، وتشجيع منها في أغلب الأحيان ، دأبت بلدان العالم الثالث على الاعتماد بشكل متزايد على حيازة الاسلحة كوسيلة لمحاولة الحصول على الأمن . وهناك عوامل داخلية قوية وراء هذا الاتجاه تنبع أساسا من الخوف من أن مفهوم الدولة الهش في هذه البلدان يمكن أن يتمزق بسبب التوترات والقلاقل الداخلية . وتزداد الأمور سوءا ، كما هو الحال في بعض الأحيان ، حين يتذرع بصون الكيان القومي لصون نظم فقدت الاجماع الوطني المؤيد لحكمها أو لم تكن أبدا تحظى بهذا الاجماع .

وفضلا عن ذلك فان نسبة كبيرة جدا من بلدان العالم الثالث دول صغيرة ؛ بل والغة الصغر حقا بحيث تنشأ لديها - وكذلك لدى المجتمع الدولي - مسائل أمنية جديدة بالكامل . وفي الوقت الحاضر يشتمل العالم الثالث على حوالي اثنتين وستين دولة يقل عدد السكان في كل منها عن مليون نسمة ، ومنها ست وثلاثون دولة يقل عدد السكان فيها عن ٢٠٠ ٠٠٠ نسمة . ويؤدى صغرها البالغ وضعفها الشديد الى اغراء الآخرين بالسعي وراء طموحات اقليمية وسياسية عن طريق التدخلات العسكرية .

وليس ثمة شك في أن الخوف من التهديدات الخارجية هو سبب رئيسي لمشتريات الأسلحة في العالم الثالث . ومن بين الأسباب البارزة لهذه التهديدات النزاعات المتعلقة بالحدود . واذا

كان يتعين اقناع بلدان العالم الثالث بالاشتراك في أى برنامج شامل لنزع السلاح ، فلا بد أن يجد المجتمع الدولي طرقا خلاقة للاستجابة لاهتماماتها الأمنية . وهذا شرط ضرورى اذا كان يراد احتواء التصاعد الحالي في النفقات العسكرية للعالم الثالث . وبعد ذلك سيتوقف المزيد من التخفيض على التقدم الذى يتمكن كل بلد على حدة من تحقيقه في بناء الاستقرار الداخلي - وهي العملية التي يمكن مساعدتها هي نفسها عن طريق المعدل الأسرع للتنمية الاقتصادية الذى من شأن الانخفاض في مشتريات الاسلحة أن يسهله .

وعلى ضوء هذه الخلفية من احتياجات العالم الثالث وسجل الصراعات في العالم الثالث ، تركز قدر هام من عملنا على استكشاف ما اذا كان من الممكن تعديل الطبيعة الحالية للعلاقات الدولية والى أى مدى يمكن تعديلها . وهذا أمر يستحيل الهروب الكامل منه دون خلق سلطة ذات سيادة تتخطى الحدود القومية ، وهو احتمال غير قائم . بيد أن التسليم بأنه لا يمكن التخلص كلية من مأزق الأمن لا يعني أنه لا يمكن تحسينه .

لقد ساعد المجتمع الدولي بطرق كثيرة ، وفاء بواجباته وفقا لميثاق الأمم المتحدة ، على الوصول بدول العالم الثالث الى الكيان القومي . وعليه واجب آخر ، في اطار روح الميثاق وتوقعه ، يتمثل في تهيئة بيئة من الأمن المادى والنفسي . وفي اعتقادنا ، يمكن الى درجة كبيرة مواجهة هذه الاحتياجات الخاصة لبلدان العالم الثالث . وعلاوة على ذلك ، نشعر بأنه يمكن تحقيق ذلك أساسا في اطار المؤسسات والآليات الدولية والاقليمية الحالية ، ولا سيما من خلال تعزيز دور الأمم المتحدة على أساس المشاركة بين الدول العظمى والأعضاء الآخرين .

ضعف الدور الامني الحالي للأمم المتحدة

ان الدور الأمني للأمم المتحدة ، بالصورة التي تطور بها ، ليست له علاقة كبيرة بالمفهوم الاصلي الوارد في الميثاق . فلدى انشائها ، كانت أكثر ميزة أعلن أنها تتميز بها عن سابقتها ، عصبة الأمم ، هي أنها منظمة دولية " ذات قوة " . ويشكل الفصل السابع محور سلطتها - " فيما يتخذ من الاعمال في حالات تهديد السلم والاخلال به ووقوع العدوان " وقد وضعت المواد من التاسعة والثلاثين الى الحادية والخمسين من الميثاق اطارا للأمن الجماعي القائم على استعمال القوات العسكرية ومنحت مجلس الأمن سلطة الانفاذ . وقد حدد تقرير لجنة الأركان العسكرية لعام ١٩٤٧ الاحتياجات التقنية لاجراءات الانفاذ : وحدات مدربة مخصصة لخدمة الأمم المتحدة ومزودة بالدعم الكافي ، ولها القدرة على ردع الحرب وانفاذ السلم . غير ان المجابهة السياسية والعسكرية بين الشرق والغرب قد دفعت بهذا الفصل الرئيسي الى عالم النسيان حيث ظل كذلك الى يومنا هذا . فلم يقبل تقرير لجنة الاركان العسكرية ولم تنفّذ توصياتها على الاطلاق .

فبدلا من الدور الأمني الجماعي النشط المستهدف في عام ١٩٤٥ ، استحدث الدور الأضيق نطاقا المعروف بـ " صيانة السلم " . وتعترف الهيئة ، بلا تردد ، بالخدمة القيّمة التي تقدمها عمليات صيانة السلم . فقد منعت تصاعد عدد من الازمات الخطيرة وخاصة في الشرق الاوسط . غير أن أوجه قصورها واضحة بالمثل . فهي لا يمكن الشروع فيها الا بعد نشوب الصراع . كما أن الغرض الاساسي منها هو الابقاء على وقف فعال لاطلاق النار بين طرفين متحاربين على طول خط السيطرة العسكرية الذي تحدده الحرب . وهي لا يمكن الشروع فيها بغير موافقة جميع الاطراف المتحاربة . كما أنها تتطلب ولاية من مجلس الأمن قد لا تتأتى نتيجة للخلافات السياسية بين الأعضاء الدائمين . وهي لا يصحبها ضغط دائم للانسحاب من الاراضي المحتلة ، أو لحل النزاع بوجه عام ، بل انها يمكن ان تصبح ضمانا لمكاسب العدوان . وهي تتسم كذلك بخلوها من أى الية تلقائية الزامية لتمويلها .

وهناك دروس هامة ينبغي تعلمها عن أدوار الأمم المتحدة وحدودها من مناطق التوتر والصراع في عالم اليوم : الشرق الاوسط والسلفادور وأفغانستان والعراق/ايران والارجنتين وبريطانيا في جنوب المحيط الأطلسي ، في جملة مناطق أخرى .

وثمة مجال يحظى بالاهتمام الخاص ، على سبيل المثال ، وهو انعدام الأمن السائد في الجنوب الافريقي نتيجة للاخفاق المستمر في التوصل الى اتفاق بشأن تسوية مناسبة من قبل الامم المتحدة لتحقيق استقلال ناميبيا . فجنوب افريقيا تقوم باستمرار بوضع العقبات في سبيل التوصل الى مثل هذه التسوية بل وتستغل هذه الحالة المستمرة والتي لم يتم التوصل الى حل بشأنها ذريعة لشن الغارات المسلحة داخل أراضي الدول المجاورة مثل أنغولا ، بحجة حصر " الارهابيين " الذين يعملون ضد النظام الناميبي الحالي . ان الامم المتحدة تناولت المشكلة الناميبية بناء على اجماع آراء جميع الدول الاعضاء بما في ذلك جنوب افريقيا .

غير انها ليست لديها الوسائل حاليا لمنع جنوب افريقيا من شن الهجمات العدوانية التي تجعل من المحاولات الرامية الى التفاوض بشأن ايجاد حل سلمي أمرا يدعو الى السخرية .

وباختصار، فان المفاهيم الحالية لصيانة السلم ذات قدرة ضئيلة للردع ، ولا يمكن اللجوء اليها لمنع النزاعات المسلحة، ولذلك لا يمكن ان توفّر بديلا لما تحس به بلدان العالم الثالث من ضرورة بناء قدرات عسكرية مستقلة . فمع انعدام آلية دولية فعالة وموثوقة لضمان امنها سيظل شعورها بالضعف يتزايد وتزداد معه مشترياتها من الاسلحة التقليدية ومخاطر نشوب النزاع التي يحدثه تعزيز القوات العسكرية .

وقد تفاقم الشعور بانعدام الأمن الذى تحس به بلدان العالم الثالث من جراء التنافس بين الدول العظمى على النفوذ . فحركة عدم الانحياز، التي هي في حد ذاتها مظهر لرغبة كثير من البلدان النامية في الابتعاد عن آثار تنافس الدول العظمى ، قد أسهمت في توفير قدر من الثقة في العالم النامي غير أنها لم تقلل من الحاجة الى وجود اطار عالمي فعال للأمن الجماعي . وفي حالة عدمه ، فان خيبة أمل العالم الثالث في قدرة الأمم المتحدة على الاسهام بصورة مفيدة في صون السلم والامن الدوليين ستستمر وستواصل بلدانه التسلح من أجل البقاء .

البعد الخاص بالأمن الاقليمي

ظهر في السنوات الأخيرة اتجاه لمحاولة حل المنازعات على الصعيدين الاقليمي ودون الاقليمي ، ويرجع ذلك جزئيا الى التناقص المطرد في الثقة في قيام الامم المتحدة باتخاذ تدابير فعالة وجزئيا نتيجة لرغبة بلدان العالم الثالث في البحث عن حلول لمشاكلها دون تدخل من الدول العظمى . بيد أن هذه الجهود قد أعيقت في الغالب الأعم من جراء الخلافات السياسية بين دول المنطقة المعنية والمشاكل المالية . ولم تصب هذه الجهود قدرا كبيرا من النجاح . بيد أن هناك ميلا قويا لصالح الحلول الاقليمية أو دون الاقليمية حينما يكون ذلك مستطاعا . كما أن هناك حالات أرست فيها النهج الاقليمية بداية نحو الحلول ، كما هو الحال بالنسبة لعملية صيانة السلم التي قامت بها منظمة الوحدة الافريقية في تشاد . ولذلك ستكون هناك جدوى مستمرة للمبادرات الاقليمية ، شريطة أن يتم تعزيز المنظمات الاقليمية نفسها وأن ترتبط مبادراتها الأمنية بنظام أمني أقوى أثرا برعاية الامم المتحدة .

غير أن الجهود الاقليمية مهما كانت قيّمة لا يمكن أن تصبح بديلا للامم المتحدة ومسؤولياتها العالمية . فبالأحرى ، ينبغي أن تعزز كل منهما الأخرى ، وهناك حاجة خاصة الى تطوير الاجراءات التعاونية بين الأمم المتحدة والمنظمات الاقليمية للعالم الثالث، التي تستهدف حشد المساعدات المالية والتنظيمية لدعم ترتيبات الأمن الاقليمية .

ويجب أن تتفق النهج المعتمدة لتعزيز المنظمات الاقليمية مع الاحوال والظروف الخاصة للمناطق المعنية . فالمناطق الاقليمية ودون الاقليمية في العالم تختلف اختلافا شاسعا من حيث

تاريخها ومنافساتها المحلية واشتراك القوى العسكرية الخارجية ، ناهيك عن الحالة الراهنة لتسليحها . واذا أريد لترتيبات الأمن الاقليمية أن تكون حيوية ، فانها ينبغي أن تصدر عن مبادرة من داخل المنطقة وأن تحصل على دعم الغالبية العظمى من بلدان المنطقة . وقد يصعب تحقيق ذلك في المناطق التي توجد فيها تناقضات رئيسية في مجال القوة والثروة الوطنية أو مصالح متعارضة تتصل بالنزاع قيد النظر ، أو المناطق التي لم تنشأ فيها منظمات اقليمية ممثلة تمثيلا صحيحا . فمنظمة الدول الامريكية ، على سبيل المثال ، لا تشمل احدى الدول العظمى فحسب بل انها تستبعد بعض بلدان امريكا اللاتينية على أسس سياسية . ولا توجد أية منظمة اقليمية شاملة في اسيا ولا ينتظر أن يتم انشاؤها في المستقبل المنظور . ولهذا فان افريقيا هي المنطقة الوحيدة التي يمكن ان تتبع فيها بفعالية ترتيبات أمنية اقليمية في الوقت الحاضر عن طريق منظمة الوحدة الافريقية . بيد أن تجربة تشاد ذاتها تؤكد الصعوبات المالية العملية التي تواجهها منظمة الوحدة الافريقية ، التي تشكل غالبية أعضائها دول فقيرة الى درجة أنها لا تستطيع تمويل هذه العمليات بدرجة كافية . وفضلا عن ذلك ، فهي تقوى اعتقادنا بفائدة استحداث ترتيبات مالية وتنظيمية بين الهيئة العالمية والمنظمات الاقليمية .

وبغض النظر عن الوسائل المستخدمة ، فان وجود دور أكثر فعالية للمنظمات الاقليمية يمكن أن يسهم في صيانة السلم والامن الدوليين بتوفير اطار وآلية لمنع نشوب المنازعات المحلية أو على الاقل احتوائها وحلها . ويمكن أيضا للمنظمات الاقليمية الاكثر قوة أن تقوم بتحسين قدرة البلدان في المناطق او المناطق الفرعية على صد الضغط من القوى الخارجية ، مما يقلل من فرص الاخيرة لزيادة حدة النزاعات المحلية أو زعزعة العلاقات فيما بين المناطق . ومن نفس المنطق ، فان ذلك يمكن أن يخدم مصالح الدول العظمى ، وذلك بمساعدتها على مقاومة الضغوط الصادرة من داخل منطقة ما عليها لكي تشترك في نزاع محلي ، وتقليل خطر توسيع النطاق الجغرافي لاحتمال المواجهة بين الغرب والشرق .

ان قضايا الامن الاقليمي لا يمكن أن تحل بمعزل عن المشاكل الاقتصادية المشتركة كما أن السلم والازدهار وجهان لعملة واحدة . فالظروف الاقتصادية غالبا ما تزيد من حدة الصراعات ، بين الدول وداخل الدول على حد سواء . وأحيانا تستغل السياسات الاقتصادية لقسر الدول الاعداء المجاورة أو مكافأة الاصدقاء . ولذلك فان النهج الاقليمية يجب أن لا تتناول القضايا الامنية فحسب بل أيضا القضايا الاقتصادية التي تتأثر بمشاكل الحرب والسلم وتؤثر فيها بصورة حاسمة .

تعزيز الدور الامني للامم المتحدة

ان من الاساسي ، في المحصلة النهائية ، أن يتم استحداث دور أمني مناسب ومتطور للامم المتحدة ذاتها . ونحن نرى ان من الضروري أن يقوم المجتمع الدولي بسد الثغرة التي تفصل بين مفهوم الامن الجماعي الفعّال الوارد في الميثاق ودور صيانة السلم المحدود الذي

نشأ في مكانه . وينبغي أن يلبي الحل كلا من الاحتياجات الامنية للعالم الثالث والحاجة الأوسع نطاقا المتمثلة في تخفيف حدة تنافس الدول العظمى في منازعات العالم الثالث. فالغالبية العظمى من الحروب التي نشبت منذ عام ١٩٤٥ كانت بين بلدان العالم الثالث . وفي عدد كبير من الحالات ، تشترك الدول العظمى مع الأطراف المتعارضة في تلك المنازعات . وفي كثير منها لم تكن أى مصلحة حيوية من مصالح الدول العظمى معرضة بصورة مباشرة للخطر . ورغم ذلك لم تكن الامم المتحدة قادرة على العمل على ردع هذه المنازعات أو حلها نتيجة لعدم وجود أى نوع من آليات الأمن الجماعي .

ان دور الأمن الجماعي المتوخى أصلا للأمم المتحدة يمكن أن يتم احياؤه جزئيا ، غير أن ذلك يمكن أن يتم فقط في الحالات التي يمكن التوصل فيها الى توافق آراء سياسي بين الدول العظمى من جهة ، وبينها وبين بقية المجتمع الدولي من جهة أخرى . وهذا الاتفاق السياسي أساسي اذا لزم وضع اطار موثوق للامن الجماعي يمكن أن تعول عليه بلدان العالم الثالث، ويكون خلوا من السمة العشوائية لعمليات صيانة السلم . وباختصار ، فان نقطة البدء ينبغي أن تكون التقارب بين مصالح العالم الثالث ومصالح الدول العظمى : وهي رغبة بلدان العالم الثالث في تسوية المنازعات دون تدخل من الدول العظمى والرغبة المناظرة من جانب الدول العظمى في ألا تدخل في أى مجابهة مسلحة تنشأ من منازعات العالم الثالث . وبوجه خاص ، ينبغي أن يكون الامن الجماعي بعيدا عن أى آثار لهيمنة الدول العظمى او مناطق نفوذها .

بداية نحو أمن جماعي

تعتقد الهيئة ان المنازعات حول الحدود يمكنها أن توفر نقطة بداية مباشرة* . وهذه المنازعات ، التي هي أساسا ، تركة من تركات العهد الاستعماري ، تنتشر على نطاق واسع في انحاء العالم - في افريقيا ، وآسيا ، وامريكا اللاتينية . وهي أكثر من أن تدرج في قائمة . وقد تسبب بعضها في قيام الحروب . وحتى في الحالات التي لم يحدث فيها نزاع مسلح ، فان المخاوف من قيام الجيران ذوى النزعة التحريرية الوحدوية بشن هجوم قد زاد من نفقات الدفاع التي كان يمكن تجنبها لولا ذلك . كما ان ثمة احتمالا بأن تنشب منازعات جديدة حول الحدود نتيجة لانشاء مناطق اقتصادية خالصة في مياه كانت دولية سابقا .

ونحن نعتقد انه ينبغي ان يكون هناك التزام في المجتمع الدولي بتأييد اللجوء الى اجراءات الأمن الجماعي في أى وقت يهدد فيه أى نزاع على الحدود باثارة صراع مسلح بين بلدين أو أكثر من بلدان العالم الثالث أو يثير مثل ذلك الصراع . وقد يعبّر هذا النهج عن القاعدة الدولية المقبولة عالميا والمتمثلة في احترام السلامة الاقليمية للدول . وهذه القاعدة لا يتضمنها الميثاق فحسب ، بل أعيد تأكيدها صراحة أيضا في صكوك اقليمية هامة كميثاق منظمة الوحدة الافريقية والوثيقة الختامية لمؤتمر هلسنكي . وهي ، علاوة على ذلك ، مبدأ أساسي من مبادئ حركة عدم الانحياز .

والواقع اننا نستطيع ان نذهب الى أبعد من هذا ، ونحث على قيام اتفاق دولي تأييدا لعمليات الأمن الجماعي في منازعات العالم الثالث كافة ، تلك المنازعات التي يبدو انها تتسبب في انتهاك السلم أو تؤدى بالفعل الى مثل ذلك الانتهاك - على أن يكون من المفهوم بوضوح أن القرار الخاص ببدء اتخاذ تدابير الأمن الجماعي لا يحكم مسبقا على القضايا الموضوعية التي تسبب النزاع . ومن ثم فان تنشيط آلية الأمن الجماعي لن يتطلب من مجلس الأمن اتخاذ موقف متفق عليه حول وقائع نزاع معين ، بل سيكون مجرد قرار لتأمين احترام المبدأ القائل بأن غزو الأراضي وتسوية المنازعات بالقوة غير مباح . وعلى هذا الأساس ، لا ينبغي للخلافات السياسية بين أعضاء مجلس الأمن ان تحول دون اتخاذ تدابير أمن جماعي في حالات محددة في العالم الثالث .

واذا عرف الناس معرفة أكيدة ان ثمة قوات احتياطية للأمم المتحدة موجودة لأغراض معينة وانه سيتم وزعها في حالة وقوع تهديد بانتهاك أراض في اى بلد من بلدان العالم الثالث ، أو حدوث مثل ذلك الانتهاك ، فهذا في حد ذاته من شأنه أن يقوم بدور الرادع لأى معتد محتمل . والأمر الذى لايقل أهمية هو ان خلق قدرة تعزيزية سيفتح الباب لمجموعة من الامكانيات الجديدة أمام مجلس الأمن والأمين العام للأمم المتحدة تتيح لهما البدء باتخاذ اجراءات وقائية ، دبلوماسية وعسكرية معا ، لتجنب المنازعات المسلحة المهدد بها .

---

* مع امكانية استثناء الشرق الأوسط بحكم طبيعته الخاصة .

واذا أريد لهذه الاجراءات أن تكون فعالة وأن تخدم قضية نزع السلاح في العالم الثالث، فيجب ان يكون مفهوما عموما انها ستستخدم دون شك - سواء لمنع قيام نزاع ما أو لتعزيز تسوية هذا النزاع . ومن أجل هذا الغرض ، ينبغي للدول ان تلتزم مسبقا بقبول مثل هذه الاجراءات ، كما ينبغي للأعضاء الدائمين لمجلس الأمن ان يوافقوا رسميا على نوع من " الاتفاق السياسي " لتأييدها ، على الأقل الى حد عدم التصويت ضدها . والتعاون بين الأعضاء الدائمين لمجلس الأمن مهم على وجه الخصوص . وتعتبر موافقتهم مطلبا أساسيا لحسن سير العمل في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة . كما ان لتعاونهم النشط أهمية خاصة في معالجة التهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليان .

ولا يسعى اقتراحنا الى اضفاء السيادة على الأمم المتحدة أو الى ايجاد أى نوع من السلطة فوق القومية . والقصد منه مراعاة التباين الشاسع في المجتمع الدولي ، الذى نجم عن عملية انهاء الاستعمار . وقد لعبت الأمم المتحدة دورا رئيسيا في تلك العملية ، الا انها لم تستطع حماية هذه البلدان الجديدة من " ويلات الحرب " . وان الأمم الجديدة في العالم حريصة ، عن حق ، على سيادتها . ونحن لا نسعى الى الحد من هذه السيادة أو تقييدها . الا اننا نشعر بأن على جميع الدول ، قديمها وجديدها ، التي تعتبر نفسها أجزاء يتكون منها مجتمع مترابط أساسا ، أن تنشئ آليات طوعية تحقق الانسجام بين سيادتها وترابطها في عالم مسلح بشدة . ويعتبر اقتراحنا خطوة أولى في هذا الاتجاه .

ويمكن توجيه السؤال التالي : لماذا قصر تدابير الأمن الجماعي على منازعات العالم الثالث؟ من الممكن نظريا ألا يكون هناك اعتراض على نهج عالمي . بيد أن الدواعي العملية تملي علينا عكس ذلك . فالمنازعات فيما وراء العالم الثالث تشمل دائما بلدان حلف شمال الأطلسي أو حلف وارسو . ولقد منع النزاع بين الشرق والغرب في الماضي تطور الأمن الجماعي الدولي ولا يزال يحتفظ بالقوة الكامنة لاحباط تطوره . وبصورة مباشرة أكثر ، فان الاتفاق المقترح كعنصر هام في تيسير قيام نظام دولي من الأمن الجماعي لا ينتظر أن يتحقق اذا كانت المقترحات المبدئية شاملة في مجال تناولها . وهذه حالة من تلك الحالات التي يمكن فيها ان يبقى كثير مما يمكن أن يكون مفيدا دون انجاز اذا سمحنا بأن يصبح الأحسن عدوا للحسن . الا أن ثمة نقطة أخرى ، وهي أن أية بداية ناجحة يصاحبها أمن جماعي قائم على أساس عملي ، ان لم يكن عاما ، من المحتمل تماما أن توفر لكل البلدان الثقة الضرورية لاتخاذ خطوات أخرى في وقت ما لاحق .

واذا ما نفذ اقتراحنا ، فاننا نتوقع أن يعود بفوائد هامة ليس على العالم الثالث فحسب بل أيضا على المجتمع الدولي في مجموعه . وسيعني ذلك أن خطوة هامة قد اتخذت للاقلال من عدم اليقين الذى يميز العلاقات الدولية في الوقت الحاضر ، ولتشجيع قيام اطار جديد للتعاون بين الدول العظمى قد ينتج عنه على المدى البعيد فوائد أخرى ، ولايجاد الثقة

في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ، ولتيسير خفض مستويات الانفاق الدفاعي في بلدان العالم الثالث ، ومن ثم لتحسين فرصتها في تحقيق التنمية الاقتصادية تحسينا كبيرا . وستكون هذه مكاسب جوهرية .

المفاوضات المعنية بالتسلح ، والتحقق

يمكن القول ، من زاوية واحدة ، أن من الغريب أن يكون في وسع الأمم المتعادية أن تجلس معا وأن تتفاوض على تحديد الأسلحة التي تدرك انها تتعلق بصميم أمنها . فهذه ظاهرة نادرة تاريخيا . لذلك لا ينبغي ان يدهشنا أن هذه المحادثات لم تحرز سوى تقدم بطيء وقد دار كل جانب حول الجانب الآخر ، في حذر ، وجعلا الشكوك والريب هي القاعدة .

وعقدت هذه المحادثات السرية ، التي تخفي عادة المنشآت العسكرية . ويتناقش المفاوضون على السلاح مع خصومهم حول أشياء لا يذكرونها أحيانا أمام مواطنيهم . كما ان السرية تجعل من الصعب شرح وكسب التأييد للاتفاقات التي تنتج عن المفاوضات .

ولقد تقدمت التكنولوجيات المستعملة في رصد القدرات العسكرية في الأمم الأجنبية تقدما مثيرا خلال السنوات الثلاثين الماضية . وبفضل تطور التوابع الاصطناعية وتشغيلها الروتيني والمعرفة المتزايدة في علوم كثيرة ، وألوان التقدم في الالكترونيات المصغرة ، والتقدم المذهل في النظم المستعملة لتجهيز كميات كبيرة من البيانات بسرعة وعلى نحو يعتمد عليه ، توفرت لدى عدة دول وسائل للقيام ، في ثقة نسبية بملاحظة وتحليل ، وتقييم كل من حجم وهيكل القوات المسلحة للخصوم المحتمل وجودهم ، وخصائص أداء منظومات السلاح .

بيد أن العلم لم يجعل المنشآت العسكرية شفافة ولا يزال هناك كثير من أوجه الابهام حتى في معارف أكثر الأمم تقدما من الناحية العلمية ، وحتى فيما يتعلق بالمؤسسات العسكرية التي تنشر معلومات غزيرة . وكثيرا ما تثير أوجه الابهام هذه شكوكا خطيرة حول نوايا الخصوم المحتملين . ولا شك ان تحسين المعرفة بالدول المتنافسة تؤدي الى تنبؤات أكثر دقة وأقل شؤما بالتطورات المقبلة .

ولذلك من المرغوب فيه ان توفر الأمم أكبر قدر ممكن من الحقائق الأساسية عن قدراتها العسكرية ـ سواء الحالية منها أو المرتقبة . فالتبادل المنتظم للمعلومات بين مجتمع الأمم يساعد على ازالة الريب الدولية .

ومن الواضح أن أي شيء يبذل في هذا الصدد يجب أن يكون متمشيا مع متطلبات الأمن القومي . كذلك تتصل درجة السرية بالمناخ السياسي كما تتصل بتقاليد وتاريخ الأمم المختلفة ويبدو ان الانفتاح يتزايد في أوقات العلاقات الحسنة أكثر منه في أوقات التوتر .

ويكون التعاون في تيسير الحصول على المعلومات المتعلقة بالقوات العسكرية المتخاصمة على أكبر قدر من الأهمية لدى النظر في اتفاقات محددة . ويعتبر التحقق من تنفيذ اتفاقات السلاح دائما عملية غير مؤكدة ، الا انه يمكن تخفيض درجة الابهام عن طريق تدابير تساعد على استعمال الوسائل التقنية الوطنية . وكلما كانت الأطراف في اتفاقية ما أكثر تعاونا في هذا الصدد ، كلما كانت المفاوضات أقل صعوبة ، وكلما زاد احتمال حصول المعاهدة على تأييد الزعماء السياسيين في الدول كافة .

ولا تقل أهمية عن ذلك الخطوات المتخذة لضمان أن لا تجعل الأسلحة الجديدة من التفاوض حول اتفاقيات الأسلحة القابلة للتحقق أمرا صعبا للغاية . ويتوقف مدى صعوبة رصد امتثال القيود المفروضة على تطوير ووزع الأسلحة على التصميم المحدد لمنظومة الأسلحة . فالمنظومات المتحركة والمنظومات الأصغر حجما ، ومنظومات الأسلحة التي تخدم أغراضا متعددة ، ومنظومات الأسلحة التي يمكن ان تحمل رؤوسا نووية أو تقليدية ، كل هذا من شأنه ان يعقد التفاوض والتحقق من تنفيذ اتفاقات الأسلحة . وسيتوقف مدى صعوبة حل مشاكل التحقق على المميزات المحددة التي صمم بها السلاح .

ومن الواضح ان ليست هناك صيغة صالحة لكل الأغراض من أجل تحديد درجة التعاون أو انماطه المحددة التي تعتبر ضرورية للتحقق من تنفيذ اتفاقات الأسلحة . ولابد أن تكون هناك رابطة وثيقة بين نطاق وتصميم المعاهدة والوسائل المحددة لضمان التحقق من تنفيذها ، ولذا يجب التفاوض بشأن المسألتين معا . وينبغي ايضا تصميم وسائل التحقق لتلائم أهمية الاتفاق . وكلما انصبّت معاهدة بعمق على الترسانات القائمة أو كلما زاد تقييدها للتطورات الممكن حدوثها مستقبلا في التكنولوجيات العسكرية ، كلما وجب أن تكون وسائل التحقق المنصوص عليها في الاتفاق أكثر شمولا .

ويمكن التعرف على عدد قليل من القواعد العامة . أولا : ان الالتزام باجراء مفاوضات جادة ينطوي على التزام بتوفير البيانات الضرورية لتيسير التفاوض وتنفيذ الاتفاق . الا انه ينبغي أن يكون ثمة رابطة وثيقة ، بين نطاق الاتفاق وكمية البيانات التي يجب عرضها عند التفاوض . وثانيا ، ينبغي لأطراف اتفاقات تحديد الأسلحة أن يمتنعوا دائما عن تعمد اخفاء أغراض ذلك الاتفاق . وثالثا ، ينبغي ان يمنح دائما اعتبار لتوفير أحد المحافل لمناقشة التدابير تثير مشاعر القلق بشأن التقيد بالاتفاق . وتعتبر اللجنة الاستشارية الدائمة التي انشأتها اتفاقات محادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية عام ١٩٧٢ مثلا رائعا لهذا الجهاز .

وقد درست الهيئة بعناية مسألة التحقق . ومن الواضح ان التحقق الكامل ليس في متناول اليد وأن الاصرار على ذلك لن يؤدي الا الى جعل الاتفاقات أمرا مستحيلا . كما ان انتهاك أي اتفاق قائم على تحقق مناسب من التقيد به من شأنه ان يستتبع خطر الانكشاف ، ومن ثم خطر تهديد الاتفاق محل النظر والعلاقات السياسية بين الأطراف في المعاهدة . واذا كانت

الاتفاقات تعكس المصالح المتبادلة ، فان أى انتهاكات لها من شأنها ان تؤدى الى انتهاك للمصلحة الذاتية . ومن هذا المنطلق ، تؤكد الهيئة الحاجة الى تحقق واف بالغرض .

وبعد هذه القواعد الأساسية ، يجب تصميم وسائل تأمين التحقق من تنفيذ أى اتفاق بحيث تناسب المعاهدة نفسها . وفي كثير من الحالات ، يمكن للأطراف أن يعتمدوا فقط على وسائلهم التقنية الوطنية الذاتية . وفي حالات أخرى ، يكون من الضرورى اتخاذ " تدابير تعاونية " . ويعتبر الاتفاق ، الذى تم التوصل اليه في الجولة الثانية من محادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية حول عدم اخفاء بعض البيانات المعاد ارسالها الى الأرض اثناء اختبارات الصواريخ مثالا على تدبير تعاوني غير تطفلي . بل وفي حالات أخرى أيضا ، قد يكون من الضرورى التوصل الى وسائل تعاونية أبعد مدى ، مثل اقامة أجهزة لا يشغلها الانسان على أراضي الموقعين على الاتفاق . وفي حالات أخرى ، قد تكون اجراءات التفتيش من جانب واحد على بعض الأشياء في اقليم الجانب الآخر أمرا ضروريا . وينبغي ان يكون مثل هذا الترتيب محدودا بقدر الامكان الا انه لا ينبغي من حيث المبدأ استبعاد اجراءات التفتيش في الموقع .

وتعكس الأحكام حول امكانية التحقق من ترتيبات تحديد الأسلحة قرارات سياسية . وهذه الأحكام ، شأنها في ذلك شأن أى أحكام أخرى يمكن ان يعوقها أو ييسرها الطابع العام للعلاقات بين الأطراف الموقعة ، والتدابير المحددة التي تهدف الى تعزيز امكانات النظر اليها بعين التأييد .

وأخيرا ، ان تدابير بناء الثقة وبناء الأمن يمكنها أيضا أن تساعد على خلق جو يتسنى فيه التقدم على نحو أسرع تجاه تحديد ونزع السلاح . ومن شأن هذه التدابير ان تقلل من مخاوف الهجوم المفاجئ ، وأن تجعل أيضا من الصعب استغلال المزايا العسكرية لصالح المكسب السياسي . ومن شأن هذه التدابير أيضا ان تكون بمثابة ملاحق طبيعية للاتفاقات التي تحدد التخفيضات في القوات المسلحة ؛ اذ يمكنها ان تساعد على التخفيف من الشكوك والضغوط التي تفرضها عناصر متطرفة تقود الأمم احيانا الى الانسحاب من الاتفاقيات أو انهائها ، وتسمم في كل وقت الجو الملائم لتحقيق مزيد من التقدم في المستقبل .

ويعتبر تبادل البيانات التي تصف انماطا معينة من القوة العسكرية احدى الطرق الكفيلة ببدء عملية اقامة مزيد من الثقة المتبادلة في الاتجاه الدفاعي للقوات العسكرية المعنية . كما يمكن للقيود المفروضة على بعض انماط النشاط العسكرى في بعض المواقع ان تساهم في خلق جو أفضل . وعلى سبيل المثال ، يبدو ان الاتفاق الامريكي - السوفياتي لعام ١٩٧٢ الخاص بالسفن البحرية قد عمل بشكل فعال على خفض التوترات التي ارتبطت من قبل بالمناورات الاستفزازية التي قامت بها الأساطيل المتخاصمة اثناء الظروف السياسية الصعبة .

ويمكن ان يكون تبادل المراقبين العسكريين مستقبلا ،في جو سياسي تعاوني طريقة فعالة لطمأنة الأمم المنافسة بأنه ليس ثمة تفكير في أية اجراءات عسكرية غير لائقة . ويمكن للأجهزة الآلية ان تؤدى وظائف مشابهة . ويمكن للدول النووية الكبرى أن تضع أجهزة لا يشغلها الانسان في حقول صواريخ بعضها البعض لتوفير انذار من عمليات الاطلاق ،ومن ثم ثقة أكبر من ان أي هجوم يمكن ان يحدث دون أقصى درجة من الانذار .

ومن شأن مثل هذه التدابير ان تساعد على بناء الثقة في ان جميع الأمم تلتزم بالافتراضات الأساسية للأمن المشترك ؛ وفي انها بالرغم من خلافاتها العقائدية والسياسية ، على استعداد للتعاون من أجل صالحها العام .

../..

٦ - توصيات ومقترحات

منطلق جديد

اننا نشعر بقلق شديد ازاء الاتجاهات السائدة في تطوير الاسلحة ووزعها وانتشارها . وتزداد هذه الاتجاهات سوءا بسبب تدهور العلاقات السياسية . وما لم تنجح الدول في عكسها ، فان العالم يمكن ان يتجه نحو كارثة . ولذلك هناك حاجة ماسة الى تدابير وقائية . والمشاكل التي نواجهها هي من صنع الانسان . وفي طاقة البشرية ان تحتوى تلك الاخطار وأن تبدأ في برنامج من أجل تخفيض قوى الدمار والقضاء عليها في نهاية المطاف . والجهود التي بذلت حتى الآن اتسمت بالضعف الشديد وكانت نتائجها هزيلة للغاية بحيث ان اللجنة لا تستطيع ان تكتفي بمجرد التوصية بتجديد الالتزام وتعزيز المساعي . لان الاستزادة منهما لن تحقق الغرض . ونحن ندرك العقبات القائمة والمصالح المتنافسة والشكوك المتبادلة التي تسود العلاقات الدولية . ونفهم الحاجة الى بداية جديدة في الكفاح السلمي ضد الحروب والدمار .

مبادىء العمل

الأمن المشترك

لجميع الدول الحق في الأمن . ونظرا لعدم وجود سلطة عالمية لديها الحق في السهر على العلاقات الدولية والقدرة على ذلك ، يتعين على الدول ان تحمي أنفسها . وما لم تظهر الدول ضبط نفس متبادل وتقديرا سليما لحقائق العصر النووى ، فان السعي نحو تحقيق الأمن يمكن ان يسبب منافسة مكثفة ومزيدا من التوتر في العلاقات السياسية وكذلك تخفيضا في أمن جميع المعنيين في خاتمة المطاف .

ولم تغير الاسلحة النووية نطاق الحرب فحسب بل وغيرت مفهوم الحرب ذاته . وفي العصر النووى لا يمكن ان تكون الحرب أداة من أدوات السياسة بل آلة دمار لم يسبق له مثيل . ولم يعد في استطاعة الدول ان تلتمس الأمن بعضها على حساب بعض ؛ فلا يمكن تحقيق الأمن سوى عن طريق المشاريع التعاونية . فالأمن في العصر النووى يعني الأمن المشترك . بل أن ثمة اهتماما مشتركا حتى لدى الخصوم العقائديين والمنافسين السياسيين بالبقاء على قيد الحياة . ويجب ان تكون هناك مشاركة في الكفاح ضد الحرب ذاتها . والسعي نحو تحديد الأسلحة ونزع السلاح هو سعي نحو تحقيق مكاسب مشتركة لا ميزة انفرادية . ويجب أن يستعاض بمبدأ الأمن المشترك عن المبدأ الذرائعي الحالي وهو الردع عن طريق الأسلحة . ويجب ان يقوم السلم الدولي على التزام بالبقاء المشترك ، لا على تهديد بالدمار المتبادل .

نزع السلاح العام الكامل

عهدت الجمعية العامة ، في الوثيقة الختامية لدورتها الاستثنائية الاولى المكرسة لنزع السلاح ، الى لجنة نزع السلاح بوضع برنامج شامل يؤدى الى نزع السلاح العام الكامل . وأنجزت اللجنة مهمتها في نيسان/ابريل ١٩٨٢ . وتؤيد الهيئة بشدة هدف نزع السلاح العام الكامل . ونحن نسلم بأن هذا الهدف لن يتحقق في المستقبل القريب . بيد أنه يجب المناداة بالمثل الأعلى لعالم تقوم فيه العلاقات الدولية على سيادة القانون والتعاون والسعي السلمي لتحقيق الغايات السياسية . فهذا هو الهدف من الجهود التي تبذل للتوصل الى اتفاقات دولية بشأن تحديد الاسلحة ونزع السلاح كما انه مقياس تلك الجهود . ومن الضرورى لاحراز تقدم في هذا الاتجاه ايجاد برنامج ملموس وشامل للتدابير يعكس العلاقات المعقدة للعديد من العناصر الحساسة الداخلة في الحالة الراهنة . ومن الضرورى كسر هذا الجمود وبدء اتجاه تنازلي .

الضغوط الاقتصادية والأمن المشترك

تشكل التكاليف الاقتصادية والاجتماعية للمنافسة العسكرية اسبابا قوية تدفع البلدان الى السعي نحو نزع السلاح . وتكاليف الانفاق العسكرى باهظة بشكل خاص في الظروف الاقتصادية الصعبة في الثمانينات . وهذه التكاليف تتباين بالطبع بالنسبة لمختلف البلدان . ولكن بعضها مشترك بين جميع البلدان تقريبا ، ألا وهي : استعمال الايرادات الحكومية ؛ وتحويل المهارات العلمية والتقنية النادرة عن المساعي الاجتماعية ؛ والحرمان من الاستثمارات التي يمكن ان تزيد من النمو الاقتصادى اذا تم توظيفها على نحو مخالف . حقا ان مسيرة جهود عكس سباق التسلح ستسلك مسلكا يختلف من بلد الى آخر ، لكن المغنم الاقتصادى لجميع البلدان سيكون عظيما .

الربط كعقبة

يساور اللجنة القلق بسبب الحالة السياسية الراهنة . فبيد وان الحوار والاعتدال في طريقهما الى الانهيار ؛ كما ان التوترات تتصاعد . وفي حين ان الاسلحة ليست المصدر الوحيد للنزاع فيما بين الدول ، فان المنافسة في مجال الاسلحة تزيد من تفاقم المنازعات القائمة وتكتسب زخما خطيرا ذاتي الدفع .

ولا تتماشى الجهود المتعمدة المبذولة من أجل انشاء روابط بين المفاوضات المحددة من أجل الحد من الاسلحة وتخفيضها وبين السلوك الدولي العام للخصم مع فكرتنا عن الأمن المشترك . اذ تتطلب المفاوضات من أجل الحد من الاسلحة وتخفيضها درجة عالية من الاستمرار

والاستقرار . وهذه ليست هبات تقدم للعدو أو مكافآت على حسن سلكه ، وانما وسيلة لتحقيق الأمن المشترك والاستفادة من المصالح المشتركة . ومهمة الدبلوماسية هي الحد من المنازعات وشطرها وتفتيتها لا تعميمها وتجميعها ، ولا يمكن جعل الاتفاق السياسي المسبق شرطا أساسيا لاجراء المفاوضات المتعلقة بالحد من الاسلحة .

والواقع ان الاتفاقات المتعلقة بالحد من الاسلحة ونزع السلاح يمكن ان تيسر تسوية القضايا المعلقة . وترى الهيئة ان فكرة الربط السياسي مبدأ غير سليم ينبغي التخلي عنه .

وستظل فرص الحد من الاسلحة ونزع السلاح تعتمد دوما ، الى حد ما ، على المناخ السياسي العام . بيد ان جميع الدول لها مصلحة مشتركة في منع سباق التسلح من أن يسيطر على علاقاتها وان يدفعها نحو النزاع المسلح . ويمكن ان تقدم المفاوضات المتعلقة بالحد من الاسلحة وتخفيضها والاتفاقات المبرمة بخصوص ذلك جهازا لتحسين العلاقات واستعادة الثقة . وعندما تحدث التوترات تصبح الحاجة الى الاتصال والتفاوض قوية جدا .

عناصر برنامج للحد من الاسلحة ونزع السلاح

تشكل توصيات الهيئة ، عند النظر اليها ككل ، برنامجا عريضا لاحراز تقدم هائل نحو الحد من الاسلحة ونزع السلاح . وتنقسم هذه التوصيات الى ست فئات : (١) التحدى النووى والعلاقات بين الشرق والغرب ؛ (٢) الحد من المنافسة النوعية على الاسلحة ؛ (٣) كفالة الثقة فيما بين الدول ؛ (٤) تعزيز نظام الامن التابع للامم المتحدة ؛ (٥) النهج الاقليمية تجاه الأمن ؛ (٦) الأمن الاقتصادى .

١ — التحدى النووى والعلاقات بين الشرق والغرب

لن يكون هناك منتصر في أية حرب نووية . فسينتج عن استخدام الاسلحة النووية دمار وآلام من الضخامة بحيث تجرد اى فكرة عن النصر من معناها . وان حجم المخزونات النووية الحالية والانتقام المدمر شبه المؤكد يجعلان من غير المجدى ومن الخطير النظر الى الحرب النووية بوصفها أداة للسياسة القومية . ان الحرب النووية ستصبح كارثة لم يسبق لها مثيل على الانسانية وانتحارا للذين لجأوا اليها .

لا منتصر في الحرب النووية

اذا حدث يوما أن اجتازت الدول العتبة النووية ، فانها ستبدأ السير على طريق لا يمكن التنبؤ به . ذلك ان عملية التدمير ذاتها ستجعل الحسابات المسبقة ومحاولات ممارسة التحكم غير مثمرة . ونحن نرفض أى فكرة قوامها ان الحرب النووية تفتح "باب الفرص" . وأى مبدأ

يقوم على الاعتقاد بأنه قد يمكن شن حرب نووية تكلل بالنصر انما هو تحد خطير للحكمة والشعور بالمسؤولية التي ينبغي ان تستلهمها جميع النهج التي تهدف الى السلم والأمن الدوليين في العصر النووي . والنتيجة التي نخلص اليها هي ان من المستحيل كسب أية حرب نووية ، ومن الخطير للدول ان تتبع سياسات او استراتيجيات تقوم على الافتراض الخاطئ بأن الحرب النووية يمكن كسبها .

ليست هناك حرب نووية محدودة

ان فكرة شن حرب نووية محدودة فكرة خطرة . فالأسلحة النووية ليست أسلحة قتال في الحرب . فبمجرد عبور العتبة النووية ستقوم ديناميات التصعيد بدفع الاحداث تجاه الكارثة بلا هوادة . وهكذا تحمل نظريات الحرب النووية المحدودة واستراتيجياتها مدلولات خطيرة . وسيقلل قبولها من المخاوف والاخطار المعروفة عن الحرب النووية ويجعل التمييز القائم بين النزاع المسلح النووي و "التقليدي" متسما بعدم الوضوح ، ومن ثم يخفض العتبة النووية .

وحتى اذا فهم انه لا يمكن السيطرة على الحرب النووية فسترى الدول أنها مضطرة الى محاولة الحد من الحرب في حال بدئها . وعلى النقيض من ذلك ، فان الاستعدادات لهذه الطوارئ ، التي تتجلى في اقتناء أسلحة معينة ونظم للمراقبة ، يمكن ان تكون خطيرة الى الحد الذي يمكن ان تفسر فيه على انها توحي باحتمال شن حرب نووية محدودة كسياسة مقصودة .

ولا يمكن ضمان فعالية الردع ضمانا تاما . فقد ينهار بعدة طرق مختلفة ، بسبب حادثة تقنية أو خطأ بشري أو سوء تقدير ، أو الأثر السريع التضخم لنزاع محلي ، من بين أسباب أخرى . ويجب ان تحتاط الامم لهذه الاحتمالات عن طريق الاتفاقات التعاونية بشأن الاتصالات في حالات الطوارئ . ولكنها يجب ايضا ان تتخلى عن المبادئ والاستعدادات الخاصة بشن حرب نووية محدودة كسياسة مقصودة .

ولا يمكن ان يقدم الردع النووي الأساس الطويل الأجل للسلم والاستقرار والانصاف في المجتمع الدولي . ويجب الاستعاضة عنه بمفهوم الامن المشترك .

والنتيجة التي لا مناص من استخلاصها ، لذلك ، هي انه يجب ازالة الاسلحة النووية . على اننا ندرك تماما ان هذا لا يمكن ان يتحقق الا عن طريق عملية تدريجية ينبغي ان تبدأ بخطوات ملموسة .

١-١ التخفيضات في القوات النووية والحد النوعي منها

ان الاسلحة النووية جزء من الواقع الراسخ . ومازال سباق التسلح النووي مستمرا ويخيم الظل النووي بصورة حقيقية جدا ، فوق جميع المنازعات السياسية والمسلحة في العصر

الحاضر . وأكثر ما يبعث على الازعاج هو تطوير ووزع الاسلحة التي قد تؤدى الى تخفيض العتبة النووية وما يصحب ذلك من خطر متزايد بنشوب الحرب النووية . وان أعظم خطر هو ان يعتاد الناس في أى مكان على سباق الاسلحة النووية المفتوح الى حد أن يصبحوا متقبلين للخطر الذى ينطوى عليه أو فاقدى الايمان بقدرتهم على تحويل المد . ولكن الامم ليس مقضيا عليها أن تعيش طبقا لقبح ما تمليه الأسلحة النووية . فهي تملك سبيل الخيار ، بل وعليها مسؤولية الحد من قوى التدمير الرهيبة التي تمثلها الاسلحة النووية والقضاء عليها .

ونحن نعتقد ان ثمة حاجة ماسة الى عقد اتفاقات تحدد التخفيضات الرئيسية للأسلحة النووية والقيود على تحسينها النوعي بغية الاحتفاظ بالتعادل عند أدنى مستوى ممكن للقوات . ويمكن لتثبيت سباق التسلح النووى بهذه الطريقة أن يوجد أساسا لاتخاذ مزيد من الخطوات في اتجاه وقف انتاج الاسلحة النووية والتوصل الى اتفاق بشأن القضاء عليها نهائيا . وتدعو الحاجة الى خلق زخم تنازلي . ولا تستطيع الامم ان تقصر جهودها على ادارة المستويات العالية الموجودة من الاسلحة . وينبغي ان تكون التخفيضات الرئيسية والقيود المفروضة على "التحسينات" النوعية موضوعا أساسيا في المفاوضات والاتفاقات المقبلة .

١-٢ التخفيضات والتحديدات النوعية في القوات الاستراتيجية لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة

لا يمكن للردع النووى الا ان يكون وسيلة مؤقتة . اذ انه لا يقدم حلا دائما لمشكلة الأمن الدولي . كما ان عواقب الفشل مروعة الى حد انه لا يمكن ترك النظام دون تغيير . ويجب على العالم ان يتخلى عن النظام الذى يجعل صون السلم يعني جعل ملايين البشر وثمار عملهم متوقفة على حسن سلوك حكومات الدول الحائزة للأسلحة النووية .

ولهذا السبب فان عملية الحد من الاسلحة الاستراتيجية لا غنى عنها . وهي مهمة ايضا لأنها أصبحت عاملا أساسيا في العلاقات القائمة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي مؤثرة بذلك على اطار العلاقات الدولية ذاته ومناخها . وتشكل اتفاقات محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية لعامي ١٩٧٢ و ١٩٧٩ بداية هامة ؛ ويجب الحفاظ عليها كما يجب مواصلة العملية من أجل توفير اتجاه تنازلي في مجال الاسلحة النووية .

ويجب استئناف المفاوضات دون شروط مسبقة ودون مزيد من الابطاء ويجب ان تهدف المفاوضات الى تحقيق هدفين : أولا ، ينبغي ان يؤكد الطرفان من جديد اهمية التحديدات والقيود التي تنص عليها المعاهدة المنبثقة عن الجولة الثانية من محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية ، وان يتفقا على أية ايضاحات أو تعديلات ضرورية للمعاهدة في هذا الصدد . وثانيا ، ينبغي ان يسعى الطرفان الى عقد معاهدة تالية تكفل تخفيضات رئيسية وتحديدات نوعية ينتج عنها تكافؤ أساسي عند مستويات من القوات منخفضة انخفاضا كبيرا واكثر استقرارا .

وينبغي التركيز خاصة على التخفيضات والتحديدات النوعية التي تقلل من المخاوف بشأن " الضربة الأولى " ، ومحاولة نزع سلاح الخصم أو احباط الهجوم الممكن عن طريق توجيه هجوم وقائي مباغت . وينبغي ايضا ان يتضمن اى اتفاق جديد الاحكام اللازمة لضمان التحقق الكافي من هذه التخفيضات والتحديدات النوعية ، وينبغي ان يحظر وزع منظومات الاسلحة التي من شأنها تفادى التحديدات والتخفيضات المتفق عليها أو ان تجعل التحقق منها مستحيلا .

وينبغي ان تتجه الاتفاقات المتتالية الى القضاء النهائي على الاسلحة النووية الاستراتيجية عن طريق مراحل مؤقتة تجعل ترسانات الدول الحائزة للاسلحة النووية قاصرة على قوات استراتيجية آمنة صغيرة انسجاما مع مبدأ التساوى في الأمن .

١-٣ وجوب التمسك بمعاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية

تعد معاهدة عام ١٩٧٢ للحد من شبكات القذائف المضادة للقذائف التسيارية اتفاقا هاما يستهدف تقليل فرصة نشوب حرب نووية والحد من تصاعد سباق التسلح الاستراتيجي ليتخذ ابعادا اوسع. ولا تقترح المعاهدة اعتماد قيام السلم والامن الدوليين على قدرة الدول العظمى على ان تكبد بعضها البعض تدميرا لا يرضى به احد . وتشير المعاهدة الى الحقيقة القائلة أنه ليس هناك في المستقبل القريب وسائل فعالة للدفاع ضد القذائف التسيارية ، ولذلك لا بد للدول من ان تتعايش وكل منها معرض للاصابة وبذلك يصبح السعي وراء الأمن المشترك مسألة بقاء للجنس البشرى .

ومعاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية صرح ضخم وضرورة في اى نظام للأمن المشترك قابل للاستمرار . فالغاء المعاهدة سيقوض كل عملية الحد من الاسلحة الاستراتيجية وتخفيضها . ويمكن ان يؤدى عدم التمسك بمعاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية الى زعزعة استقرار الموقف الدولي والى تزايد خطر نشوب حرب نووية . ونحن نلح على وجوب التمسك بهذه المعاهدة .

١-٤ وجوب ايجاد تعادل في القوات التقليدية في اوروبا بمستويات أدنى

تجرى المواجهة العسكرية الكبرى بين الشرق والغرب في اوروبا ، وهي بين منظمة حلف شمال الاطلسي وحلف وارسو . وان تركيز القوة العسكرية المحشودة في اوروبا اضخم شيء من نوعه في التاريخ . وتدرك الهيئة العلاقات المتبادلة المعقدة التي توجد بين مختلف عناصر القوات المسلحة في كلا الجانبين ، النووية منها والتقليدية ، وكذلك بين اوضاع القوات بين الحلفين . واجراء تقدير عادل لتوازن القوات بين الشرق والغرب في قارة اوروبا امر معقد للغاية . وتدخل في الموضوع جوانب كثيرة تتعلق بالاقتصاد والجغرافيا والتكنولوجيا والتقاليد والتنظيم العسكرى وتصورات عن مسألة التهديد . ولا بد من اتخاذ منهج شامل ازاء الحد من الاسلحة وتخفيضها وذلك لكفالة التعادل العسكرى التقريبي بمستويات منخفضة جدا ولتقليل خطر نشوب حرب نووية.

ونحن على اقتناع بأن اى حرب تقليدية تنشب على نطاق واسع في المناطق الكثيفة السكان باوروبا ستكون مدمرة بشكل هائل ، والارجح انها ستتصاعد الى المستوى النووى . ولن تصيب هذه الحرب الدول الحائزة للاسلحة النووية او الدول الحليفة فحسب ، بل ستصيب ايضا البلدان المحايدة وغير المنحازة . والحرب ليست الخيار المقبول لحل اى صراع سياسي في العصر النووى . فالجيوش التي تجابه بعضها البعض اليوم في اوروبا اكبر من تلك التي تقتضيها التقديرات الواقعية لحاجات الامن الاساسية . وسيتعزز الامن المشترك باجراء تخفيضات جذرية متبادلة .

ومنذ عام ١٩٧٣ والحلفان في اوروبا يقومان باجراء مفاوضات في فيينا بشأن الوصول الى اتفاق حول اجراء تخفيضات مشتركة للقوات في اوروبا الوسطى . ولقد توصلا الى توافق في الاراء حول معظم المبادىء الاساسية التي ستنتظم اى اتفاق . وينص الاتفاق على اجراء تخفيضات على مرحلتين ، تؤدى الى حد اقصى جماعي متكافيء يبلغ ٩٠٠٠٠٠٠ جندى ، وحد اقصى فرعي يبلغ ٧٠٠٠٠٠٠ لافراد القوات البرية في منطقة التخفيض ، على اجراءات ذات صلة تستهدف ضمان امتثال احكام الاتفاق وتعزيز الثقة لدى الجانبين . ولا يزال يتعين على الطرفين ان يتفقا حول عدد افراد القوات في منطقة التخفيض في الوقت الحالي ، وتفاصيل الربط بين مرحلتي التخفيض ونطاق الاجراءات ذات الصلة . وترى الهيئة ان الخلافات المعلقة يمكن حلها على نحو مرض شريطة ان تكون هناك ارادة سياسية للقيام بذلك . فالجمود المتواصل سيقلل بجدية من الثقة العامة في المفاوضات من اجل اجراء تخفيضات في السلاح . ونحن نحث على ان تعقد الدول المشتركة اجتماعا لوزراء خارجيتها لحسم هذه الخلافات وابرام اتفاق قبل نهاية عام ١٩٨٢ .

وينبغي ان يصاحب اى اتفاق يحدد تعادل وتخفيض القوات التقليدية في اوروبا الوسطى ، التزامات بالامتناع عن تحريك اسلحة وقوات الى مناطق تنتقص فيها من امن البلدان الاخرى في اوروبا . وان عقد اتفاق في فيينا بشأن القوات التقليدية في وسط اوروبا سيهيء أساسا للاتفاقات بشأن سحب وتخفيض الاسلحة النووية في اوروبا كما سيسهل التفاوض حولها . وان ابرام اتفاق تال بشأن تعادل القوات التقليدية في اوروبا بمستويات منخفضة جدا قد ييسر ابرام اتفاقات بعيدة الاثر تتعلق بسحب الاسلحة النووية وتخفيضها . ومثل هذه الاتفاقات ستصبح أمرا مرجحا اذا شدد الطرفان في سياق المفاوضات الجارية لتخفيض القوات التقليدية ، على خفض العناصر التي يعتبرها الطرفان أخطر تهديد ، من بين عناصر قدرتهما العسكرية .

١-٥ تخفيض التهديد النووى في اوروبا

ان الترسانات النووية في اوروبا توقع في النفس الرهبة . وبالاضافة الى ذلك يساور الهيئة قلق عميق بشأن هذه الاوضاع النووية والنظريات التي تتضمن اقتراحا خطرا يجانبه الصواب مفاده ان بالامكان شن حرب نووية محدودة واحراز " نصر" فيها . وقد يكون اثرها ، في ازمة ما ، ان تدفع بالقوات المتحاربة الى اجتياز عتبة حرب نووية . والهيئة مقتنعة بأنه لابد من حدوث تخفيضات ضخمة في المخزون النووى تؤدى الى ازالة السلاح النووى من اوروبا وفي النهاية تؤدى الى عالم خال من الاسلحة النووية . والشرط الضرورى المسبق هو وجود اتفاق بالتفاوض بشأن اجراء تخفيضات متبادلة كبيرة للقوات لقيام وضمان التعادل التقريبي في القوات التقليدية بين الحلفين الكبيرين .

ولذلك فان الهيئة تؤيد اى اتفاق بالتفاوض من اجل وجود تعادل تقريبي في القوات التقليدية بين الحلفين . ومثل هذا الاتفاق سيسهل اجراء تخفيضات في الاسلحة النووية واعادة تنظيم الاولوية التي تمنح الان للاسلحة النووية في التخطيط العسكرى لحالات الطوارىء .

ولقد كرست اللجنة وقتا طويلا وجهدا كبيرا في دراسة مختلف الطرق البديلة لاحداث هذه التغييرات *. وكان من بين البدائل التي درست ايجاد مناطق خالية من الاسلحة النووية. وهو ما تناوله الفرع ٥-٣ المتعلق بترتيبات الامن الاقليمي . ويجدر بالذكر في هذا الصدد ان بعض بلدان اوروبا لا تنتمي الى اى تحالفات عسكرية وانها نبذت فكرة الحصول على اسلحة نووية .

وهنا نقترح منهجا فنيا عمليا يركز على اسلحة محددة وعلى طرز من السلاح . ويشمل اقتراحنا لازالة التهديد النووى الذى تتعرض له اوروبا ، اقامة منطقة ميدان معركة خالية من الاسلحة النووية وتدابير لتعزيز العتبة النووية وتخفيض الضغوط الداعية الى الاستخدام المبكر للاسلحة النووية ، واجراء تخفيضات واسعة في كل اصناف الاسلحة النووية ذات المدى المتوسط والمدى القصير التي تهدد اوروبا .

(أ) منطقة ميدان معركة خالية من الاسلحة النووية في اوروبا : اننا ننبه تنبيها خاصا الى المخاطر التي تشكلها الاسلحة النووية التي توزع منظومات اطلاقها بأعداد كبيرة في مواقع متقدمة في اوروبا . وتعرف هذه الاسلحة باسم "الاسلحة النووية الميدانية" . ومن هذا النوع هناك جزء كبير من الذخيرة النووية لمنظمة حلف شمال الاطلسي وحلف وارسو في اوروبا . وهذه الاسلحة تصمم ويتم وزعها لتساند القوات الارضية في تعاملها المباشر مع قوات الخصم . ويصل مدى اجهزة اطلاقها الى ١٥٠ كيلومترا وهي اساسا صواريخ قصيرة المدى والغام ومدفعية . ومعظم اجهزة الاطلاق لها قدرة مزدوجة اى ان بوسعها ان تطلق ذخيرة تقليدية او ذخيرة نووية .

وتتعرض الاسلحة النووية الميدانية الى خطر الاكتساح في وقت مبكر من أى نزاع مسلح ، وذلك بسبب وزعها في مناطق متقدمة . ومن الصعب مواصلة التحكم والسيطرة على هذه الاسلحة في "ضباب الحرب" . وسوف تشتد الضغوط لتفويض السلطة للقادة المحليين باستخدام الاسلحة النووية ولاستعمالها في وقت مبكر . وقد يشتد خطر اجتياز العتبة النووية وزيادة تصعيد النزاع. ويجدر بالذكر في هذا الصدد ان المناطق القريبة من الحدود بين الشرق والغرب في وسط اوروبا مناطق مزدحمة بالسكان وتحتوى على تجمعات صناعية كبرى .

---

* انظر المرفق الثاني : تعليق ايغون بار .

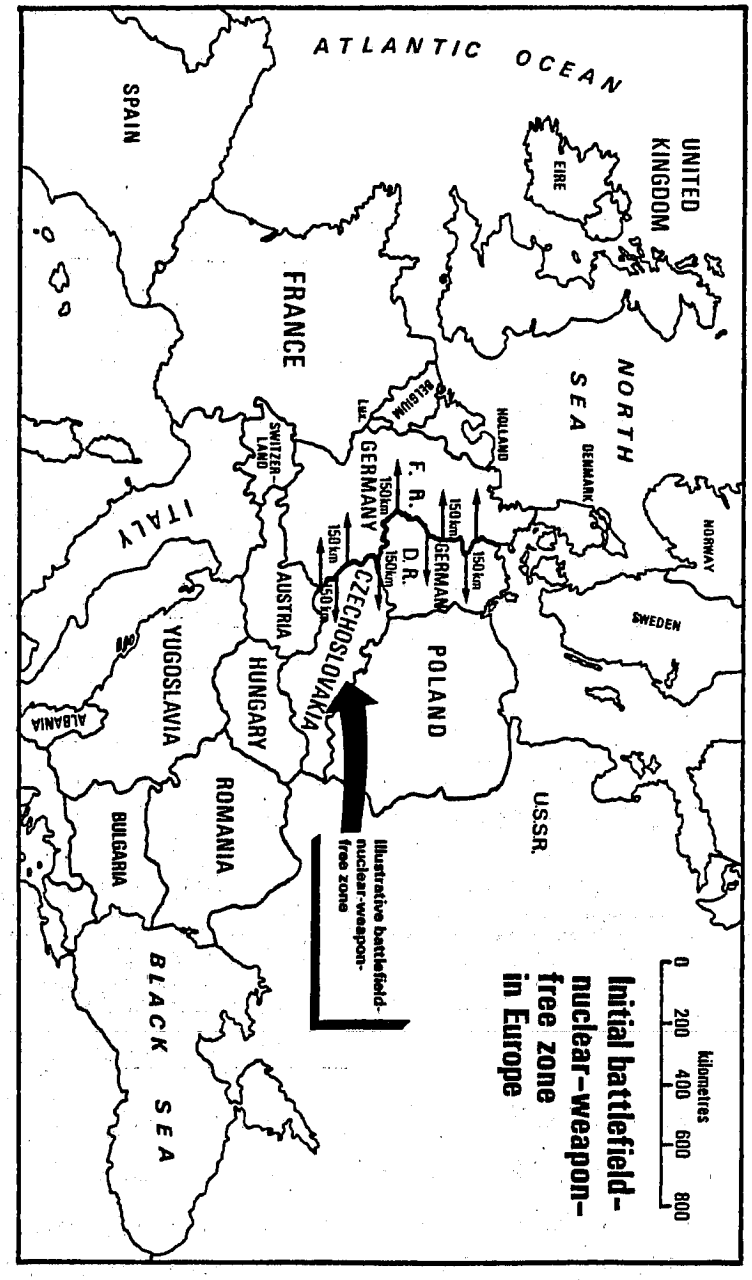
ATLANTIC OCEAN
SPAIN
UNITED KINGDOM
EIRE
FRANCE
NORTH SEA
DENMARK
NORWAY
SWEDEN
HOLLAND
BELGIUM
LUX.
SWITZER LAND
ITALY
GERMANY
F. R.
D. R.
150km
AUSTRIA
CZECHOSLOVAKIA
POLAND
U.S.S.R.
HUNGARY
YUGOSLAVIA
ALBANIA
ROMANIA
BULGARIA
BLACK SEA
Illustrative battlefield-nuclear-weapon-free zone
Initial battlefield-nuclear-weapon-free zone in Europe
0 200 400 600 800
Kilometres

وتوصي الهيئة باقامة ميدان معركة خالية من الاسلحة النووية تبدأ بوسط اوروبا وتمتد في النهاية من الجناح الشمالي الى الجناح الجنوبي للحلفين. وتنفذ هذه الخطة في سياق اتفاق بشأن تعادل القوات والتخفيضات المتبادلة للقوات في وسط اوروبا . ولن يسمح بوجود ذخيرة نووية في هذه المنطقة * كذلك ستحظر اماكن تخزين الذخائر النووية ،ولن يسمح في المنطقة باجراء مناورات تدريبية تمثل العمليات النووية ، وستحظر الاستعدادات لوضع ذخائر التدمير الذرية وتخزين مثل هذه الاسلحة .

وينبغي كذلك ان توجد في المنطقة قواعد تنظم وجود المدفعية والقذائف ذات المدى القصير ، التي يمكن اعدادها للاستخدام النووي والاستخدام التقليدي . وينبغي تحديد التعريف الجغرافي للمنطقة بالمفاوضات مع مراعاة الظروف ذات الصلة في المناطق المعنية ،ولكي يكون هناك مثل يوضح هذه العملية ، يمكن اقتراح انشاء منطقة يبلغ عرضها ١٥٠ كيلومترا في كلا الجانبين. ويجرى التفاوض بشأن الاحكام الخاصة بالتحقق من امتثال أحكام الحظر هذه . وسيكون من اللازم ان تشمل هذه الاحكام اجراء عدد محدود من عمليات التفتيش الموضعي في المنطقة على اساس الطعون .

وتدرك اللجنة انه يمكن احضار الذخائر النووية مرة اخرى الى المناطق الامامية في زمن الحرب ، وان الاسلحة النووية يمكن اطلاقها من الطائرات ومن اجهزة اخرى ذات مدى ابعد ، بيد اننا نعتبر ان اقامة المنطقة المقترحة اجراء هاما لبناء الثقة وهذا من شأنه رفع العتبة النووية وتقليل بعض الضغوط التي تمارس من اجل التبكير في استخدام الاسلحة النووية . وذلك يتمشى مع رفضنا للحرب النووية المحدودة ،كنوع من السياسة المقصودة .

وينبغي ان يعقب الاتفاق على سحب الاسلحة النووية الميدانية من المنطقة الامامية اجراء تخفيضات كبيرة في عدد الذخائر النووية في اوروبا مع اجراءات كافية للتحقق .

(ب) الحفاظ على عتبة نووية واضحة : من اجل احتواء وتقليل خطر المواجهة النووية في اوروبا ، من الهام ان نحافظ على تمييز واضح بين الاسلحة النووية والاسلحة التقليدية . ونحن نحث الدول الحائزة للاسلحة النووية على ان تمتنع عن وزع الاسلحة التي تشوش على هذا

---

* أعرب جيورجي ارباتوف عن شكوكه في قيمة هذا الاقتراح من حيث الحد من الاسلحة حيث انه يمكن اعادة ادخال الذخيرة النووية بسرعة الى المنطقة المعنية . ومثل هذا الاتفاق ذى الاهمية العسكرية الضئيلة سيكون من الصعب التفاوض بشأنه ، وقد يخلق انطباعا لا اساس له لتعزيز الأمن . وهو يرى ان هناك حاجة الى اجراءات اخرى اكثر فاعلية ــ مثل اجراء تخفيضات جذرية تصل في نهاية الامر الى حظر كامل لجميع انواع الاسلحة النووية التكتيكية ذات المدى المتوسط . ويرقى ذلك بالنسبة لأوروبا الى خيار صفر حقيقي .

التمييز بأن تبدو "اكثر قابلية للاستخدام". وتدخل في هذه الطائفة مايدعى باسم "الاسلحة النووية الصغيرة" واسلحة (النيوترون) ذات الاشعاع المعزز*.

(ج) تخفيض منظومات الاسلحة النووية ذات المدى المتوسط . ترحب الهيئة ببدء المفاوضات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بشأن الاسلحة النووية ذات المدى المتوسط وتطالب الطرفين بأن يوليا السعي وراء ابرام اتفاق الاولوية العليا . ويشكل التنافس في وزع هذه الاسلحة ضربة خطيرة للاستقرار السياسي والعسكري بين الشرق والغرب ، وخاصة في اوروبا . وينبغي ان تخفض المفاوضات عدد هذه الاسلحة كلها الى حد التعادل اللازم في ادنى حدوده الممكنة ، ويفضل ان يكون هذا في مستوى يسمح ان تتخلى منظمة حلف شمال الاطلسي عن ادخال جيل جديد من القذائف ذات المدى المتوسط في اوروبا . وزيادة على ذلك ، فاننا ندعو الطرفين الى الاتفاق على حظر وزع منظومات جديدة من الاسلحة النووية ذات المدى القصير في مناطق يمكن منها تهديد نفس الاهداف التي تهددها الاسلحة النووية ذات المدى المتوسط .

وبالاضافة الى ابرام اتفاق حول الاسلحة النووية ذات المدى المتوسط في اوروبا ، ينبغي للطرفين ان يلتزما بمواصلة المفاوضات للحد من جميع القوات النووية الاخرى التي تهدد اوروبا ، بما في ذلك القذائف الانسيابية ذات القاعدة البحرية . وينبغي ان توضع في الاعتبار جميع الاسلحة النووية التي يتم وزوعها في اوروبا او ضدها ، بما في ذلك القوات الفرنسية والبريطانية**.

---

* يعلق روبرت فورد ودايفيد اوين وسايروس فانس على توصيات الهيئة فيما يتعلق بأسلحة الاشعاع المعزز كالاتي : نحن لا نؤيد وزع مثل هذه الاسلحة في الوقت الحالي ، الا اننا نرى انه فيما يتعلق بمزايا فاعليتها العسكرية الأكيدة وبأثرها المعاكس المفترض على خطر نشوب حرب نووية ، فان اى زيادة في آثار اسلحة الاشعاع المعزز ستكون طفيفة نسبيا بالمقارنة بالمشاكل الرئيسية التي سيثيرها اى سلاح نووى . ولن يصبح اتخاذ قرار المبادرة بحرب نووية ، وهو اخطر قرار سيجابهه اى زعيم سياسي على الاطلاق ، اكثر سهولة او اكثر سرعة لان اسلحة الاشعاع المعزز ، بدلا من الاسلحة النووية ذات الطراز القديم ، كانت متاحة للاستعمال .

** يؤيد يوب دن اويل اقتراح الهيئة لازالة التهديد النووى لاوروبا ازالة تدريجية ورأيه الذى لايزال يؤمن به هو ان التوازن الشامل للاسلحة النووية لايستدعي تعادلا دقيقا للاسلحة النووية على كل مستوى وفي كل صنف من هذه الاسلحة . وهو يعيد تأكيد معارضته لوضع منظومات جديدة من الاسلحة النووية في بلدان منظمة حلف شمال الاطلسي وحلف وارسو.

١ - ٦ منطقة خالية من الأسلحة الكيميائية في أوروبا

قد يكون العالم على حافة سباق تسلح رئيسي جديد في الأسلحة الكيميائية . وتعتبر الهيئة الأسلحة الكيميائية بغيضة بوجه خاص ، وتدين أى استخدام لمثل هذه الأسلحة اللاانسانية .

وتشغل الأسلحة الكيميائية (التي تشمل غازات الملامسة والعوامل الكيميائية المثيرة للأعصاب) موقعا وسطا بين الحرب التقليدية والحرب النووية وتشاطرهما بعض خصائصهما . ويمكن اطلاق الأسلحة الكيميائية من الذخائر القابلة للتكيف مع معظم أنواع منظومات الأسلحة التقليدية ، وهي لها آثار عشوائية لا يمكن التنبؤ بها بسبب الطقس . وقد تبقى بعض هذه الآثار وتسمم البيئة لفترة طويلة . وقد قُدّر انه اذا استخدمت الأسلحة الكيميائية في اوروبا الكثيفة سكانيا ، تكون نسبة اصابة غير المقاتلين الى المقاتلين عالية بحيث تبلغ عشرين الى واحد . وفضلا عن هذا ، فان استخدام الأسلحة الكيميائية قد يُبهت معالم التمييز بين الحرب التقليدية والحرب النووية ، وهذا ليزيد من خطر تحول احداهما الى الأخرى .

وتتضمن مخزونات الأسلحة الكيميائية أوعية تخزين ضخمة للمواد الكيميائية التي يمكن شحن الذخيرة بها وكذلك للذخائر مثل قذائف المدفعية ، والرؤوس الحربية للصواريخ ، والقنابل الجوية ، والألغام المحمّلة المشحونة بالمواد الكيميائية . وحيث أن هذه المواد سامة للغاية ، يلزم اتخاذ احتياطات خاصة لضمان السلامة أثناء تخزينها وتناولها . وهذا هو السبب فيما يُفترض بوجه عام من أن الأسلحة الكيميائية تُخزن في عدد قليل من المستودعات المركزية في أوروبا . أما المعلومات المتعلقة بالتوزيع المحتمل للأسلحة الكيميائية على القوات في الميدان فهي غير قطعية ومتناقضة . بيد أن استحداث ما يُسمى بالذخائر " الثنائية " قد يُيسر توزيعها . وتُعبأ هذه الذخائر بمادتين كيميائيتين أقل سمّية يتم الجمع بينهما لتوليد غاز مثير للأعصاب فتلك لا ينشأ الا بعد اطلاق الذخيرة .

وتدعو الهيئة الى انشاء منطقة خالية من الأسلحة الكيميائية في أوروبا مع البدء بوسط أوروبا . وينبغي للاتفاق أن يحتوى على اعلان يحدد مواقع المستودعات والمخزونات الموجودة حاليا في أوروبا ، ووسائل ملائمة للتحقق من تدميرها ، واجراءات لرصد الامتثال على أساس مستمر ، بما في ذلك عدد قليل من حالات التفتيش الموضعي عند تقديم طعون . وسيتم أيضا حظر تدريب القوات على استخدام الأسلحة الكيميائية في الأغراض الهجومية .

١ - ٧ تدابير بناء الثقة والأمن في أوروبا

تعتبر الهيئة الوثيقة الختامية لمؤتمر هلسنكي لعام ١٩٧٥ المعني بالأمن والتعاون في أوروبا وكذلك عملية المتابعة أمرين هامين لتطوير الترتيبات الأمنية في أوروبا . فتلك الوثيقة تشكل نقلة من المواجهة الى التعاون وتحقيق الأمن المشترك . فقد أنشأت الدول المشتركة في المؤتمر نظاما لتدابير بناء الثقة فيما يتصل بالمناورات العسكرية والتزمت بتنفيذه . وفي اجتماع مدريد المعني بالمتابعة ، الذى سيُعقد من جديد في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٢ ، تتفاوض البلدان المشتركة

بشأن ولاية مؤتمر يعنى بنزع السلاح وتدابير بناء الثقة والأمن . وستخصص المرحلة الاولى للتفاوض حول اتفاق بشأن تدابير بناء الثقة والأمن تسرى على أوروبا كلها ، وتسهم في الأمن العسكرى ، وتكون قابلة للتحقق منها وتشكل التزاما دائما يلتزم به وتعتبر الهيئة هذا المجهود اسهاما هاما في نمو نظام للأمن المشترك في أوروبا وممارسته . وينبغي للمرحلة الثانية أن تشمل اجراء مفاوضات لتحقيق نزع سلاح جوهرى في اوروبا .

٢ - الحد من التنافس النوعي في التسلح

يركز التنافس في التسلح الى حد كبير على خصائص الأسلحة التي يتم اقتناؤها بقدر ما يركز على عددها . وخلافا لمبادئ الأمن المشترك ، تسعى الدول الى ضمان بقائها وتعزيز نفوذها باستحداث أو شراء أسلحة أكثر فعالية وفتكا . ومازالت الدول الحائزة للأسلحة النووية تستحدث انواعا جديدة من الأسلحة النووية ووسائل جديدة لايصالها . وتبحث هذه الدول عن وسائل جديدة لخوض الحروب في الفضاء وفي مجالات الاستكشافات الانسانية الأخرى . وفي الوقت نفسه ، يقوم عدد متزايد من الدول الأخرى بزيادة قدراته على استحداث أسلحة نووية في وقت ما من المستقبل .

وتؤدى جميع هذه التطورات الى تفاقم التوترات السياسية القائمة بين الدول وتزيد من صعوبة تجنب المنازعات وحسمها . ذلك أن ظهور أنواع جديدة من القدرات العسكرية يمكن ، بدرجة لا تقل عن ظهور أعداد أكبر من الأسلحة ، أن يسهم في عدم الاستقرار الاقليمي ، وأن يثير المخاوف من نشوب الحرب والاشتباه بوجود نوايا عدوانية . واذا كان للدول أن تعيش في حالة أمن مشترك ، فيجب تقييد الجوانب النوعية لسباق التسلح ، شأنها في ذلك شأن النواحي الكمية لهذا السباق .

ان عناصر التقدم في القدرات العسكرية تبدأ في العقل البشرى ، وتمضي على شكل فروع مختلفة في مكاتب ومختبرات عديدة . ولا تندمج هذه الفروع معا في شكل محدد قوامه سلاح جديد الا عندما تكون على وشك الاكتمال . ويمكن للتطبيقات الجديدة للتكنولوجيا أن تكون في بعض الاحيان محققة للاستقرار ولكنها تولد في أغلب الاحيان حالات جديدة من عدم الاستقرار والتنافس. وأن مؤسسات البحوث والتطوير الكبيرة تمثل مصالح مكتسبة تمارس ضغوطا من أجل اجراء مزيد من البحوث ومضاعفة الجهود المبذولة .

ويصعب تحديد مراحل في عملية البحث والتطوير العسكريين يمكن عندها ان تتفق الأمم على ممارسة ضبط النفس ويمكن عندها التحقق من امتثال هذه الاتفاقات . والاستثناء البارز هو المرحلة التي يجرى عندما اختبار النماذج الاولية للأسلحة في الميدان . وينبغي الافادة ، على نطاق أوسع بكثير ، من امكانية تقييد تطوير منظومات أسلحة جديدة أو محسنة في هذه المرحلة الحرجة . والواقع انه تم بالفعل الوصول الى اتفاقات تقيد الجوانب النوعية للتنافس في التسلح

في مرحلة تجربة الأسلحة ؛ مثل معاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية لعام ١٩٦٣ ، ومعاهدة الحد من التجارب الجوفية للأسلحة النووية ، ومعاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية لعام ١٩٧٢ ، والمعاهدة المنبثقة عن الجولة الثانية من محادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية (سولت الثانية) لعام ١٩٧٩ .

وفضلا عن هذا ، فمثلما هو الوضع تماما في حالة القيود الكمية ، من غير المحتمل أن يكون لدى الدول الرغبة في ممارسة ضبط النفس على أساس انفرادي غير متبادل وذلك لفترات طويلة من الزمن . وان على الدول الرئيسية الحائزة للأسلحة النووية مسؤولية خاصة وان كان من واجب جميع الدول أن تسعى الى ايجاد تقييدات نوعية . وينبغي ، بشكل مشترك ، اتخاذ خطوات من جانب كل من الدول الحائزة والدول غير الحائزة للأسلحة النووية ، ومصدّري الأسلحة ومستوردي بها ، والشرق والغرب ، والدول الكبيرة والدول الصغيرة .

٢ - ١ معاهدة لفرض حظر تجارب شامل

من شأن عقد معاهدة تحظر جميع التجارب النووية أن يجعل ادخال تصميمات جديدة للأسلحة في ترسانات الدول الحائزة للأسلحة النووية أمرا أكثر صعوبة . وهو سيكون قيدا على التطوير النوعي لأسلحة نووية أكثر تطورا . وهو يمكن كذلك أن يكون اسهاما هاما في الحد من تحسين المخزونات الحالية من الأسلحة النووية . ولهذا فانه سيعزز مقبولية ومصداقية معاهدة عدم الانتشار ، مما يساعد على الحد من انتشار الأسلحة النووية .

وترى الهيئة أنه ينبغي أن تركز الجهود على التفاوض بشأن معاهدة تحظر جميع التجارب النووية . وثمة حاجة الى ابرام معاهدة من هذا القبيل لمنع وقوع مجموعة جديدة من عمليات تطوير الأسلحة النووية يمكن ان تؤزم العلاقات بين الشرق والغرب وتوهن الاستقرار وتضعف معاهدة عدم الانتشار .

وترحب الهيئة بقرار لجنة نزع السلاح المتخذ في نيسان/ابريل ١٩٨٢ والقاضي بانشاء فريق عامل مخصص يعنى بحظر التجارب النووية . وتأمل الهيئة أن يتسنى قريبا التفاوض على معاهدة لفرض حظر تجارب شامل وابرام هذه المعاهدة التي ما فتئت الشعوب في العالم كله تنتظرها دون جدوى منذ ما يربو على ربع قرن .

وزيادة في دعم هذا الهدف ، نحث على القيام في الحال باستئناف المفاوضات الثلاثية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي والمملكة المتحدة بشأن فرض حظر تجارب شامل وذلك من أجل تسوية المسائل التي لم تحسم بعد ، بما في ذلك مسألة التحقق . والارادة السياسية مطلوبة للتغلب على العقبات الباقية . وترى الهيئة أنه يمكن انشاء نظام فعال للتحقق وبناء الثقة عن طريق وضع ترتيبات تتضمن تبادلا دوليا للبيانات الاهتزازية ، واجراءات متفق عليها للتشاور وللتفتيش الموضعي واقامة شبكة من المحطات الاهتزازية الوطنية .

وفي الفترة التي تقع بين اختتام المفاوضات والتصديق الرسمي على معاهدة حظر التجارب، ينبغي أن تشترك جميع الدول النووية في اجراء وقف اختياري لجميع التجارب النووية .

٢ -٢ فرض حظر على المنظومات المضادة للتوابع الاصطناعية

أصبح الفضاء الخارجي جزءا هاما من عملية التنافس العسكري بين الشرق والغرب . وغدا الجهاز العسكري لكل دولة كبرى يعتمد بشكل متزايد على الدعم المستمد من الفضاء فقد فتحت شبكات التوابع الاصطناعية مجموعة واسعة من الامكانيات للقيام بالتحقق والانذار والقيادة والمراقبة والاتصال . واذا تعرضت هذه التوابع للتهديد فسيؤدي هذا الى توسيع سباق التسلح الاستراتيجي توسيعا كبيرا في الفضاء الخارجي اذ يسعى كل طرف لحماية الشبكة التابعة له .

وفي الفترة من ١٩٧٧ الى ١٩٧٩ بحث الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة مسألة فرض حظر على الأسلحة المضادة للتوابع الاصطناعية . والوقت ينفد بسرعة . وتوصي الهيئة باعادة فتح باب هذه المفاوضات واعطاء الأولوية الى تعليق وحظر اجراء التجارب على الأسلحة المضادة للتوابع الاصطناعية . ولا بد من أن يبدأ سريان هذا الحظر قبل أن يتم احراز "تقدم" تكنولوجي لا يمكن عكس اتجاهه . وينبغي أن تستهدف المفاوضات كذلك الوصول الى اتفاق يحظر وزع الأسلحة المضادة للتوابع الاصطناعية ويقتضي ازالة المنظومات القائمة منها .

ومما لا شك فيه أنه سيلزم فرض أنواع أخرى من الحظر على الأسلحة والأنشطة في الفضاء الخارجي . ويثير استغلال الفضاء الخارجي عددا من المسائل والأحكام التقنية المعقدة . وتحث الهيئة الدول الصناعية الرئيسية على أن تجرى حوارا يستهدف تحديد ومنع الاستخدامات العسكرية للفضاء الخارجي التي قد تشكل تهديدات للسلم والأمن الدوليين وينبغي أن يؤدي هذا الحوار الى فرض حظور وقيود ، عن طريق التفاوض ، على منظومات محددة من الأسلحة أو على مجالات كاملة من النشاط .

٢ - ٣ معاهدة لنزع الأسلحة الكيميائية

ان الاتفاقات الحالية المتعلقة بمراقبة ونزع الأسلحة الكيميائية والبيولوجية هي من بين الضمانات القليلة القائمة ضد اخطار اتساع نطاق سباق التسلح . فاستعمال الأسلحة الكيميائية والبيولوجية في الحرب محظور بموجب بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ ومجموعة قواعد القانون العرفي الدولي المتصلة به . كذلك فان اتفاقية الأسلحة البيولوجية لعام ١٩٧٥ تحظر حيازة الأسلحة البيولوجية ، بما في ذلك الأسلحة التكسينية . ولكن حيازة الأسلحة الكيميائية غير محظورة وقد احتفظ عدد من الدول لنفسه بحق استعمال هذه الأسلحة اذا هوجم بالأسلحة الكيميائية . وان أغلبية الدول أطراف في هذين الاتفاقين وقد تعهدت بمقتضى اتفاقية عام ١٩٧٥ ان تواصل التفاوض " بحسن نية " لحظر حيازة الأسلحة الكيميائية .

ومنذ الحرب العالمية الأولى ، لم تستخدم الأسلحة الكيميائية الا في منازعات تنشب في البلدان النامية . وتقتصر جميع التقارير التي يدعى فيها بأن هذه الأسلحة قد استخدمت على بلدان العالم الثالث . ولهذا فان نشوب سباق تسلح جديد في ميدان الأسلحة الكيميائية يوجد أخطارا على صعيد العالم ، تهدد بصورة خاصة العالم النامي .

ويخشى أن تؤدى الضغوط الرامية الى تعزيز مخزونات الأسلحة الكيميائية الى تقويض الاتفاقات القائمة . ومن الحيوى الاسراع بالمفاوضات الهادفة الى توسيع نطاق الاتفاقات الحالية وتعزيزها عن طريق ابرام معاهدة للنزع الشامل للأسلحة الكيميائية تحظر هذه الأسلحة كليا . ويتطلب هذا استئناف المحادثات الثنائية المعطلة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي . وعند اجراء هذه المفاوضات للمرة الأخيرة في تموز/يوليه ١٩٨٠ ، كان ثمة اتفاق من حيث المبدأ على استخدام التفتيش الموضعي كأسلوب للتحقق . وطبعا لا يمكن الاستعاضة بالمفاوضات الثنائية عن بذل جهود مجددة داخل لجنة نزع السلاح للتفاوض على ابرام معاهدة للنزع الشامل للأسلحة الكيميائية ، وان كان من شأن المفاوضات الثنائية أن تعزز هذه الجهود .

وتنطوى المفاوضات على مسائل تقنية معقدة وقضايا سياسية حساسة وستحتاج الى بعض الوقت قبل أن تختتم بنجاح . ولهذا ندعو أيضا الى الاتفاق على اجراءات للتشاور حتى يتسنى ، عن طريق التعاون الدولي ، حسم المشاكل التي تثور في اطار بروتوكول جنيف واتفاقية الحرب البيولوجية . ويمكن أن تشمل هذه الاجراءات الخيار المتمثل في عقد اجتماعات للتشاور على مستوى الخبراء تحت رعاية الأمم المتحدة يكون باب الاشتراك فيها مفتوحا لجميع الدول .

وينبغي لمعاهدة نزع الأسلحة الكيميائية أن تتضمن أحكاما تقضي بانشاء لجنة استشارية دائمة تتكون من جميع الأطراف في المعاهدة ويخدمها عدد قليل من الموظفين الفنيين . وينبغي لتلك اللجنة أن تكفل تنفيذ المعاهدة وأن ترصد بعد ذلك استمرار امتثال احكامها . ويمكن أن تكلف تلك اللجنة كذلك بوضع اجراءات فعالة لتقديم الشكاوى .

ويجب الاتفاق على نوع التحقق الملائم لكل مرحلة من مراحل تنفيذ معاهدة نزع الأسلحة الكيميائية . اذ يجب ، في ظل مراقبة دولية وافية ، التحقق من الاعلان عن المخزونات ومرافق الانتاج ومن تدميرها وكذلك الرصد اللاحق للتأكد من امتثال الأحكام التي تقضي بعدم انتاج الأسلحة الكيميائية . وينبغي أن تشمل تدابير التحقق توليفة من التدابير الطوعية لبناء الثقة ، والتدابير الوطنية للتحقق ، ووسائل دولية متفق عليها .

وللبلدان النامية مصلحة خاصة في كفالة امتثال أحكام معاهدة تحظر مخزونات الأسلحة الكيميائية وانتاجها . ونظرا الى أن قلة ضئيلة من البلدان النامية لديها التكنولوجيا القادرة على استحداث وسائل وطنية ملائمة لاجراء التحقق ، فان الوسائل الدولية لازمة ايضا لحماية مصالح هذه البلدان .

وقد زاد الفهم العلمي للعمليات الجزيئية والخلوية للحياة زيادة هائلة خلال السنوات الخمس عشرة الماضية . ولا يوجد حتى الآن أى دليل على استغلال هذه المعرفة عسكريا . بيد أنه اذا استغلت العلوم البيولوجية للأغراض العسكرية ، يمكن أن تظهر أسلحة جديدة بشعة . وقد يتأخر ، بصورة شديدة ، رفاهنا وتنميتنا الاقتصادية والاجتماعية . وتدعو الهيئة الى عقد اتفاقية دولية تحظر أى استحداث أو تجريب سري للتطبيقات العسكرية للبيولوجيا الجزيئية والفروع العلمية المتصلة بها .

٢ - ٤ الانضمام العالمي الى معاهدة عدم الانتشار

ان منع انتشار الاسلحة النووية عنصر هام في اى جهد دولي يبذل لوقف سباق التسلح النووى وعكس اتجاهه ولضمان صون السلم والأمن الدوليين . ويتطلب التقدم في هذا الاتجاه التزامات ومسؤوليات من جانب كل من الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لها .

وتنقسم مشكلة الانتشار الى فرعين يطلق عليهما ، على نحو مبسط ، الانتشار " الرأسي " و " الأفقي " . ويشير الانتشار الرأسي الى نمو المخزون من الاسلحة النووية لدى الدول الحائزة ، حاليا ، لهذه الاسلحة . ويعني الانتشار الافقي امتداد الاسلحة النووية الى بلدان جديدة . وقد نتج عن الجهود المبذولة لوقف كل من نوعي الانتشار عقد معاهدة عدم الانتشار في عام ١٩٧٠ ، التي الزمت الدول غير الحائزة للاسلحة النووية بالامتناع عن اكتساب هذه الاسلحة ، والزمت الدول الحائزة على الاسلحة النووية بايقاف عمليات النمو النوعي والكمي لأسلحتها النووية ، وعكس اتجاهها .

ومعاهدة عدم الانتشار هي مركز الاهتمام الدولي ، الواسع النطاق ، بالمحافظة على الافتراض المناهض للانتشار . ويبلغ عدد الدول الاطراف في هذه الاتفاقية الآن مائة وثماني عشرة دولة . بيد ان فرنسا والصين ، وهما دولتان حائزتان للاسلحة النووية ، فضلا عن عدد هام من البلدان التي توشك ان تكتسب القدرة على انتاج الاسلحة النووية ، قد امتنعتا حتى الان عن توقيع هذه المعاهدة والتصديق عليها . وتحث الهيئة جميع الدول على الانضمام الى معاهدة عدم الانتشار .

ويشير بعض معارضي الاتفاقية الى ما لها من طبيعة تمييزية ، وذلك بقبولها حيازة الاسلحة النووية من قبل البلدان الخمسة الحائزة عليها بالفعل بينما تمنع البلدان الاخرى من استحداث قدرات مماثلة . ولكن عدم الانتشار ، بمقتضى طبيعته ذاتها ، يتضمن درجة ما من التمييز . والمسالة الاساسية هي كيفية تناول هذه الحقيقة من حقائق الحياة . وتسلم اللجنة بأن قعود الدول الحائزة للاسلحة النووية عن احراز تقدم نحو نزع السلاح النووى ، وهو ما تعد به المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار ، انما يؤثر على مواقف الدول الاخرى والتزاماتها وتمثل المقترحات التي وضعناها ، من اجل فرض حظر كامل على التجارب النووية وتخفيض وسحب الاسلحة النووية في اوروبا وفي المخزون السوفياتي والامريكي ، انعكاسا لاهتمامنا بتعزيز قدرة المعاهدة على اجتذاب الدول اليها . فمن شأن الاخفاق في وقف الانتشار الرأسي تعريض سلامة معاهدة عدم الانتشار للخطر .

٢ - ٥ حماية دورة الوقود النووى

التعاون الدولي ضرورى لتقليل الخطر المتمثل في احتمال ان يؤدى تطوير وتطبيق استخدام الطاقة النووية في الاغراض السلمية الى تحويل المواد النووية لاستخدامها في الاغراض العسكرية . وينبغي وضع الاجزاء الشديدة الحساسية من دورة الوقود النووى تحت ادارة سلطة دولية . ويمكن ان يتضمن هذا انشاء مصارف دولية للوقود ووضع مخطط دولي لتخزين البلوتونيوم

وتخصيص مواقع لتخزين الوقود المستهلك خاضعة لادارة دولية . وتستطيع المنظمات الاقليمية ان تقدم مساهمة كبيرة في هذه الترتيبات الدولية التي يجب ان تضعها الوكالة الدولية للطاقة الذرية من خلال لجنة تأمين الامدادات التابعة لها .

وقد أقر المشتركون في البرنامج الدولي لتقييم دورة الوقود في الأعوام ١٩٧٧ - ١٩٨٠ بأن انواع الوقود المستخدمة في الاسلحة تتطلب اجراءات خاصة . ويمكن تطوير لجنة تأمين الامدادات التابعة للوكالة الدولية للطاقة الذرية كي تصبح محفلا مركزيا للتفاوض والادارة يضم كلا من البلدان الموردة والبلدان المتلقية . ويتفق هذا التعاون مع المادة الرابعة من معاهدة عدم الانتشار ، التي تؤكد الحاجة الى اقامة تعاون منصف في مجال استخدام الطاقة النووية في الاغراض السلمية .

٢ - ٦ ضرورة الحد من عمليات نقل الاسلحة التقليدية

زاد حجم عمليات نقل الاسلحة الى اكثر من الضعف خلال العقد الاخير . وتقارب قيمة ما يورّد منها الان ٣٠ بليون دولار في السنة ، وتزيد الطلبات عن ذلك كثيرا ، ويذهب اكثر من ثلاثة ارباع اجمالي عمليات نقل الاسلحة هذه الى بلدان العالم الثالث .

وهناك ضرورة ملحة ، في رأينا لبذل جهد منسق من اجل وضع مجموعة منصفة من المبادئ التوجيهية والقيود التي تغطي صادرات الاسلحة ، على اساس التعاون بين البلدان المتلقية والموردة .

وينبغي للدول الموردة ان تشرع في اجراء محادثات تستهدف وضع معايير يمكن من خلالها تنظيم عمليات نقل الاسلحة على اساس عادل . ويجب تحديد القيود من حيث كميتها ونوعها ومن حيث الوضع الجغرافي والظروف العسكرية . وينبغي ان تتضمن المبادئ التوجيهية المتعلقة بعمليات نقل الاسلحة مبادئ مثل :

- عدم زيادة كمية الاسلحة ، المرسلة الى منطقة ما ، زيادة كبيرة .
- عدم البدء بادخال منظومات اسلحة متقدمة في منطقة ما ، من شأنها أن تخلق مستويات جديدة من القدرة القتالية أو ترفع من المستويات الموجودة على نحو ملحوظ .
- فرض قيود خاصة على عمليات نقل الاسلحة الفتاكة الى الاطراف المتحاربة ، مع مراعاة الحق المتأصل في الدفاع عن النفس ، على الصعيدين الفردي والجماعي .
- الالتزام بتنفيذ قرارات الامم المتحدة والجزاءات التي تفرضها .
- عدم شحن الاسلحة اللاانسانية او العشوائية على نحو خاص .
- اتخاذ احتياطيات خاصة عند نقل بعض الاسلحة مثل الاسلحة اليدوية المضادة للطائرات والتي تشكل خطرا كبيرا اذا وقعت في يد الافراد او في يد احدى المجموعات داخل بلد ما .

وقد اجرت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي محادثات بشأن عمليات نقل الاسلحة التقليدية في الفترة ١٩٧٧ - ١٩٨٠ . وتؤيد اللجنة استئناف هذه المحادثات التي ينبغي أن تضم ايضا فرنسا والمملكة المتحدة وغيرهما من الدول الموردة الرئيسية . وهناك حاجة ايضا الى اجراء محادثات بين الدول الموردة والدول المتلقية في الاقاليم التي يشتد فيها التوتر على نحو خاص . كما ان هناك حاجة الى فرض قيود متعددة الاطراف .

وينبغي ان تضطلع الدول المتلقية ، على نحو مماثل ، بوضع مبادئ توجيهية ومدونات لقواعد السلوك تستهدف كبح تدفق الاسلحة وتجنب سباق التسلح . وثمة بداية هامة اضطلعت بها ثمان من دول الانديز في اعلان اياكوتشو لعام ١٩٧٤ الذي تعهدت فيه " بتهيئة الظروف التي تسمح بالحد الفعال من التسلح ووضع نهاية لاقتناء الاسلحة لاغراض حربية هجومية بغية تكريس كل الموارد الممكنة للانماء الاقتصادي والاجتماعي " .

ومما يؤسف له ان المفاوضات بشان فرض قيود محددة قد انهارت . بيد ان عشرين دولة من دول امريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي قد وافقت ، في اجتماع عقدته مدينة مكسيكو عام ١٩٧٨ ، على تبادل المعلومات بشان مشتريات الاسلحة وعلى العمل في سبيل وضع نظام من القيود على عمليات نقل الاسلحة .

وقد ترغب الدول المتلقية في منع بعض انواع الاسلحة او الحد منها . فقد ترى ان ادخال تلك الاسلحة في منطقتها من العالم من شانه تعزيز القدرات الهجومية وادخال حوافز للتصرف السريع في الازمات . وقد تود ايضا تحريم الاسلحة ذات الآثار اللاانسانية الشديدة . ويلزم تكييف " قواعد اللعبة " وفقا للظروف المحددة للمنطقة المعنية . ويمكن عقد مؤتمرات اقليمية تعنى بالامن والتعاون لمناقشة المسائل العامة . ويمكن للدول ، التي تشترك في مناطق السلم أو في تجمعات مماثلة ، أن تقرر مبادئ توجيهية اكثر تحديدا . على ان البلدان الموردة ايضا يجب ان تلتزم بهذه المبادئ التوجيهية .

٣ - ضمان الثقة بين الدول

يشكل موضوع التحقق الكافي من الامتثال جزءا هاما من اى اتفاق للحد من الاسلحة او تخفيضها . فالدول تنفر من الدخول في هذه الاتفاقات على اساس حسن النية فقط . وقد قدم تطور ما يسمى بالوسائل التقنية الوطنية الى الاطراف في اتفاقات تحديد الاسلحة الثقة في استطاعتهم رصد امتثال أحكام المعاهدات على نحو كاف . وقد تقدمت التكنولوجيات المستخدمة في ملاحظة ورصد الانشطة العسكرية بشكل مثير . بيد ان السرية العسكرية لا تزال موجودة .

وينتج عن ذلك ان رصد امتثال المحظورات الواردة في معاهدة ما لا يزال قضية يخضع للتفاوض . اذ ينبغي الربط على نحو دقيق بين نطاق وخطة المعاهدات وبين الوسائل المنصوص عليها للتحقق من امتثالها . ولا توجد اشكال للتحقق تفي بجميع الاغراض ، اذ لابد من تحديد

الاحتياجات في كل حالة معينة . ويتطلب التحقيق ترتيبات تعاونية ، كما يستدعي ، في بعض الحالات ، عمليات تفتيش موقعية .

وبينما يتمثل مقصد التحقق في اكتشاف اى نشاط غير شرعي سرى ، في الوقت المناسب، فان من المأمول به ان يؤدى الى تحسين الثقة بين اطراف المعاهدة وتعزيز امتثال القواعد التي تضعها .

٣ - ١ تدابير بناء الثقة المتعلقة بالانفاق والبحث والتطوير في المجال العسكرى

لا تستطيع التوابع الاصطناعية الكشف الا عن القوات الموجودة بالفعل او التي في دور التكوين . بيد أن منظومة الاسلحة الحديثة تستغرق من سبعة اعوام الى خمسة عشر عاما للمرور بمختلف مراحل البحث والتطوير والاختبار والوزع . وتحتاط الدول ضد النتائج التي يمكن ان تترتب في المستقبل على القرارات التي تتخذها الدول الاخرى اليوم ، مفترضة اسوأ الاحتمالات ، فيما يتعلق بقرارات العدو . ومن الضرورى بناء الثقة اذا اردنا كسر تصاعد الشبهات والمخاوف .

ومما يعزز الثقة زيادة تبادل المعلومات حول الانفاق العسكرى ، على سبيل المثال ، وقد تم وضع نظام موحد لتقديم التقارير وتمت تجربته تحت رعاية الامم المتحدة . وحثت الدورة الخامسة والثلاثون للجمعية العامة للامم المتحدة جميع الدول على ان تقدم معلومات عن انفاقها في الاغراض العسكرية وفقا لهذا النظام . وتحث اللجنة جميع الدول على امتثال قرار الجمعية العامة (٤٣) .

ونظرا لما يوجد من زخم ومن مصالح مكتسبة تؤثر على عملية البحث والتطوير في المجال العسكرى ، فان اللجنة تحث الدول الصناعية الرئيسية على اجراء حوار حول المسائل المتعلقة بالبحث والتطوير لجميع انواع القوات المسلحة . ومن شأن هذا ان يتيح الفرصة للتعبير عن مشاعر القلق ازاء ما للبرامج الفعلية والمحتملة من آثار حتى يؤخذ الرد عليها في الاعتبار قبل اتخاذ قرارات على مستوى البلدان بشأن الحصول على الاسلحة ووزعها . ويمكن بهذه الوسيلة تقليل خطر اثارة القلاقل دون قصد وتفاقم التنافس .

وبعد القيام بعرض برنامج لتحديد الاسلحة ونزع السلاح فيما يتعلق اساسا بالمنافسة والمنازعات بين البلدان الصناعية ، فاننا نركز على الحاجة الى تشجيع الامن الدولي في اطار عالمي مع التركيز على العالم الثالث .

٤ - تعزيز نظام الامن للامم المتحدة

اننا على قناعة بوجود حاجة الى تعزيز الدور الامني الذى تلعبه الامم المتحدة . ولا بد من وضع نهج مفاهيمي جديد بغية تشجيع الامن المشترك في العالم عامة .

٤ -١ زيادة فعالية استخدام مجلس الامن والأمين العام

في نطاق الامم المتحدة ، تقع المسؤولية الاولى فيما يتعلق بصون السلم والامن الدوليين على عاتق مجلس الامن . ومما يؤسف له ان الدول لا تميل الى اللجوء الى مجلس الأمن الا كملاذ اخير عندما يكون الصراع قد احتدم بالفعل أو اصبح على وشك الاحتدام . فاذا كان من سبيل لاقناع الدول بنبذ هذا الموقف ، فان على مجلس الامن نفسه ان يستبق الصراعات. وينبغي للاعضاء الدائمين ، بوجه خاص ، ان يسعوا الى تشجيع تفاهم وتعاون وثيقين فيما بينهم والى تشجيع وجود علاقة شراكة داعمة متبادلة مع الامين العام لتسهيل المبادرات في اطار المادة ٩٩ من الميثاق .

وتخول المادة ٩٩ الأمين العام " ان ينبه مجلس الامن الى اية مسالة يرى انها قد تهدد حفظ السلم والامن الدولي " . وينبغي لمجلس الامن ان يصدر قرارا بادئا يدعو فيه الامين العام صراحة الى ان ينبهه فورا الى التهديدات المحتملة للسلم . ونوصي ، بالاضافة الى ذلك ، بان يقوم الامين العام بتقديم تقارير الى المجلس بشكل منتظم ، طوال العام. ويجب ان تكون هناك رسالة سنوية خاصة عنوانها " حالة المجتمع الدولي " يلقيها الامين العام شخصيا في اجتماع لمجلس الامن يحضره وزراء الخارجية . وينبغي القاء هذه الرسالة في جلسة علنية حتى تحيط جميع الدول علما بتقييم الامين العام . وينبغي ان تتبعها مناقشة خاصة لما تنطوي عليه يقوم بها وزراء خارجية الدول الاعضاء في مجلس الامن . وعليهم ان يحاولوا التعرف على تدابير محددة يمكن للمجلس ان يتخذها لتفادي الصراعات المحتملة .

ونرى ان من المفيد ان يعقد مجلس الامن اجتماعاته من حين لآخر خارج مقر الامم المتحدة ، بغية المساعدة في ابراز اوّلية الامم المتحدة في مجال السلم والامن الدوليين وتعزيز دور مجلس الامن . ومن شان هذا ان يتيح الفرصة لاجراء مناقشات ومشاورات اكثر تركيزا بشأن مشاكل اية منطقة بعينها .

٤ - ٢ الأمن الجماعي - خطوة أولى

يمثل اعمال صيغة معدلة لمفهوم الأمن الجماعي في ميثاق الأمم المتحدة واحدا من الاقتراحات الأساسية في توصياتنا ويقوم أساس هذه الصيغة المعدلة على اتفاق سياسي ومشاركة بين أعضاء مجلس الأمن الدائمين وبلدان العالم الثالث . وسيقتصر نطاق هذا التعديل على الصراعات التي تنتج في العالم الثالث عن منازعات الحدود أو تهديد سلامة الأراضي بسبب عوامل أخرى . أما المقصد منه فهو منع تسوية الصراعات باستخدام القوة المسلحة وليس البت في القضايا الموضوعية المتنازع عليها . ويدعم هذا التعديل بتفاهم - 'اتفاق' - فيما بين الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن لتأييد ما يتخذ من تدابير في اطار مفهوم الأمن الجماعي ولو بعدم التصويت ضدها على الأقل ، في حدود الامكان وأن تعاون الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن يتصف بأهمية خاصة . كما أن موافقتهم شرط لأداء الأمم المتحدة وظيفتها في صون السلم والأمن الدوليين بصورة فعالة .

ويدخل في اجراءات الأمن الجماعي ، بوصفها متميزة عن عمليات حفظ السلم ، عناصر استباقية ووقائية وقسرية . وتكون جميع هذه العناصر مترابطة بحيث يكمل بعضها بعضا ويعزز كل منها الآخر .

فعلى المستويين الاستباقي والوقائي يكون من الضروري وجود ثلاث مراحل من تدابير الأمم المتحدة :

'١' يقوم الأمين العام ، عند تنبيهه لخطر صراع محتمل من قبل واحد على الأقل من الأطراف المتنازعة ، بتشكيل بعثة لتقصي الحقائق لاسداء المشورة اليه بشأن الحالة .

'٢' يسعى الأمين العام ، اذا تطلبت الظروف ذلك وبموافقة واحد على الأقل من الأطراف المتنازعة ، الى الحصول على اذن من مجلس الأمن بارسال فريق مراقبين عسكريين الى الدولة الطالبة لتقدير الموقف من النواحي العسكرية ولاظهار القلق الشديد الذي يساور المجلس .

'٣' في ضوء الظروف وتقرير المراقبين العسكريين يأذن مجلس الأمن بانشاء قوة أمم متحدة عسكرية مناسبة بناء على طلب احدى الدول المتنازعة بقصد منع الصراع . وتوزع هذه القوة داخل المنطقة المحتملة للأعمال العدائية في أراضي الدولة الطالبة موفرة بذلك رادعا مرئيا للمعتدي المحتمل .

ويغطي جميع هذه المراحل الاتفاق السياسي فيما بين أعضاء مجلس الأمن الدائمين الذين يلزمون أنفسهم بموجبه بدعم أنواع خاصة من تدابير الأمن الجماعي ، وبذلك تقوم المراحل المذكورة على أساس مضمون .

ان من شأن ادخال قوات كبيرة تابعة للأمم المتحدة قبل نشوب القتال أن يمنع في معظم الحالات حدوث أي انتهاك للأراضي بالمرة . على أنه يمكن أن تطرأ مواقف يحدث فيها مع ذلك انتهاك للأراضي في حالة الهجوم المباغت بدرجة تجهض امكانية اتخاذ تدابير وقائية فعالة . وفي

مثل هذه الظروف تصبح تدابير التنفيذ المحدودة ضرورية . ويكون أول هدف هو التوصل بالتفاوض الى وقف لاطلاق النار . ويدعو المجلس الأطراف المتحاربة الى وقف الأعمال العدائية ويخطرها بايفاد قوات الأمن الجماعي لتحقيق وقف فعال لاطلاق النار والمحافظة عليه . ويطلب من الأطراف التعاون بصورة كاملة في تحقيق هذا الهدف ، على أن يكون من المفهوم تماما أن قوات الأمم المتحدة لها الحق في الدفاع عن النفس اذا هاجمها أى من الطرفين المتحاربين .

وبالطبع فان التدابير القسرية في اطار الأمن الجماعي تنطوى على استعادة الوضع القائم السابق بالوسائل العسكرية وهذا هو الرادع الأقصى المنصوص عليه في الفصل السابع من الميثاق ومع أن ذلك الرادع لا يمكن تحقيقه في المستقبل القريب فانه يجب أن يبقى هدفا يعمل المجتمع الدولي على بلوغه .

أما في الوقت الحاضر فيمكن استخدام أساليب أخرى لضمان أن العدوان لا يسود . وينبغي أن يكون احداث وقف اطلاق النار مصحوبا بمناشدة من مجلس الأمن للدولة المعتدية لسحب قواتها الى حدودها الأصلية . وفي حالة رفض الامتثال ينظر المجلس على الفور في طرق فرض ارادته عن طريق الأحكام الأخرى في الفصل السابع بما في ذلك فرض جزاءات اقتصادية الزامية .

٤ - ٣ عملية التنفيذ

تحدد فيما يلي العناصر الرئيسية التالية لتنفيذ نهجنا ازاء الأمن الجماعي :

'١' تأييد العالم الثالث

ما فتئت حركة عدم الانحياز منذ وقت طويل تدعو الى تعزيز دور الأمم المتحدة في الأمن الدولي وتأييد الحركة حاسم في تيسير التوصل الى الاتفاق المقترح فيما بين أعضاء مجلس الأمن الدائمين .

'٢' الاتفاق السياسي بين الدول المتمتعة بحق النقض (الفيتو)

ان نطاق هذا الاتفاق محدود من الناحيتين الاجرائية والتنفيذية . وبموجبه يلتزم أعضاء مجلس الأمن الدائمين بتأييدها يتخذ من تدابير في اطار مفهوم اجراء الأمن الجماعي بالطريقة الموصوفة ، وعلى الأقل بعدم التصويت ضدها في حدود الامكان .

'٣' هيكل تشغيلي لقوات احتياطية تابعة للأمم المتحدة

تتصور المادة ٤٣ عقد اتفاقات بين الأمم المتحدة والحكومات الأعضاء حول توفير قوات احتياطية عسكرية . وينبغي اعادة تنشيط لجنة أركان الحرب وتعزيزها لهذا الغرض . وزيادة على ذلك يلزم النظر بدقة في دور كل من الأمين العام ولجنة الأركان العسكرية بما يضمن عدم السماح بأن تصبح التدابير القسرية التي تقوم بها الأمم المتحدة أداة لتدخل الدول

العظمى أو بأن تراها بلدان العالم الثالث بهذا الشكل . وينبغي ألا تجند القوات الاحتياطية ، بصورة مطلقة أو غالبة ، من قوات أعضاء مجلس الأمن الدائمين . ونحن نرى أن مما يتصف بأهمية خاصة أن يزداد زيادة كبيرة عدد بلدان العالم الثالث المساهمة المحتملة في القوات الاحتياطية . ويمكن تحقيق هذا الهدف بسهولة فائقة على أساس اقليمي . وحيثما تعتبر دول المنطقة ذلك مناسبا ، ينبغي القيام بصورة نشيطة بتشجيع التعاون الاقليمي ودون الاقليمي لانشاء القوات الاحتياطية وتجهيزها وتدريبها على غرار الأساليب التي استحدثتها دول الشمال بنجاح .

ان وجود قوات احتياطية في منطقة معينة يعتقد بأن التدابير القسرية لازمة فيها ، يعني أنه يمكن وزع هذه القوات بسرعة الى منطقة الصراع اما لكي ترابط على الحدود كرادع للعدوان واما لتحقيق وقف اطلاق النار بأسرع ما يمكن بعد وقوع انتهاك للأراضي . وفي حالة افريقيا فان ترتيبات انشاء قوات احتياطية داخل المنطقة من شأنها ، علاوة على ذلك ، أن توفر الهيكل الأساسي العسكرى لتمكين منظمة الوحدة الافريقية من الاسهام الفعال في عمليات حفظ السلم التي ربما تكون قد شرعت فيها بنفسها حتى وان كان ما يلزم من التحويل والدعم التقني المتخصص لا يزال من المتعين توفيره تحت اشراف الأمم المتحدة .

وفيما يتصل باقتراح انشاء جهاز أمن جماعي تابع للأمم المتحدة بوجه خاص ، فاننا نرى أن المنظمات الاقليمية يمكن أن تلعب دورا حيويا في تنبيه الأمين العام للأمم المتحدة الى خطر تهديد وشيك للسلم وفي تكملة جهود الأمم المتحدة لصون السلم .

٤ - ٤ قدرة محسنة لحفظ السلم

نظرا لأن اقتراحنا المتعلق بالأمم الجماعي لن ينطبق على جميع حالات الصراع ، ستكون هناك حاجة مستمرة الى عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم . ونحن نوصي بادراج وحدة صغيرة من العسكريين المحترفين في جهاز موظفي وكيل الأمين العام للشؤون السياسية الخاصة المسؤول أمام الأمين العام عن تنسيق وادارة جميع عمليات حفظ السلم .

والاشتراك في عمليات حفظ السلم ليس الزاميا ولكنه تطوعي ولم يستجب سوى عدد صغير من البلدان الى دعوة الأمم المتحدة في الماضي . ونحن نعتقد بوجوب اتخاذ خطوات لتشجيع مشاركة أوسع في حفظ السلم عن طريق ما يلي :

(أ) قرار من الجمعية العامة يرجو من الدول ادخال التدريب على حفظ السلم كجزء من منهج التدريب الأساسي لجيوشها ، بمساعدة دليل تدريب موحد تصدره الأمانة العامة للأمم المتحدة .

(ب) مشروع مشترك فيما بين الدول ذات الخبرة في حفظ السلم واحدى وكالات الأمم المتحدة المناسبة للمساعدة في تدريب وتجهيز القوات من بلدان العالم الثالث .

(ج) ترتيبات اقليمية لتشجيع قيام وحدات لواجبات حفظ السلم على أساس احتياطي .

(د) جمع أنواع معينة من العتاد واللوازم التي تعتبر ضرورية دائما وهذا من شأنه تحسين قدرة الأمم المتحدة على القيام بعمليات حفظ السلم المطلوبة بصورة مستعجلة . وينبغي أن يطلب من الدول العظمى المساهمة بطائرات نقل ووحدات خاصة للدعم الاداري والاشارة ، وينبغي أن يطلب من الدول الأخرى تخصيص وحدات للخدمات الطبية بما في ذلك المستشفيات الميدانية . كما أن المساهمة بوحدات خاصة من شأنها أن تحسن القدرة على القيام بعمليات الاغاثة في حالات الكوارث .

كما يجب أن تكون الأمم المتحدة على استعداد للاستجابة الى أنواع جديدة من التحديات الموجهة للسلم والأمن الدوليين . وعلى سبيل المثال فان ظهور قرصنة مفرطة في مناطق جنوب شرقي آسيا قد يتطلب انشاء قوة خفر بحرية صغيرة تابعة للأمم المتحدة على أساس قيام الدول الأعضاء بصورة تطوعية بافراز قوارب وطواقم بحرية للقيام بمهمات تتبع الأمم المتحدة ، وعلى أساس موافقة الدول الساحلية .

٤ - ٥ آلية تمويل مناسبة ذات تلقائية داخلية

مرت الأمم المتحدة بصعوبات بالغة في الحصول على المساهمات المالية اللازمة لتسديد تكاليف عمليات حفظ الأمن من بعض الدول الأعضاء بما فيها دولة أو دولتان من الدول الأعضاء في مجلس الأمن ونحن نعتقد أن عمليات الأمن الجماعي وكذلك لأغراض أخرى ، عمليات حفظ السلم ، يلزم تمويلها عن طريق مصدر مستقل للايرادات .

ونحن نؤكد أهمية اعتماد وسيلة للتمويل التلقائي من شأنها أن توزع العبء على نطاق واسع وعادل على المجتمع الدولي كله . فالكل يستفيد ، والكل ينبغي أن يساهم .

والى أن يتم الاتفاق على تمويل تلقائي من مصدر ايرادات مستقل نوصي بأن توافق الجمعية العامة على زيادة نسبة مئوية تضاف الى الأنصبة المقررة لجميع البلدان الأعضاء في الميزانية العادية ويمكن أن توضع هذه الأموال في صندوق احتياطي خاص يكرس لتنفيذ عمليات الأمن الجماعي بمختلف جوانبها . كما أن عمليات حفظ السلم المعمول بها حاليا يمكن أن تستفيد هي أيضا من اتباع نهج مماثل .

٥ - النهج الاقليمية للأمن

ان توصيات الهيئة لتعزيز نظام الأمم المتحدة الأمني تندرج من الاعتقاد بعدم وجود بديل للمحافظة على أولوية دور الأمم المتحدة في صيانة السلم الدولي وتعزيز هذه الأولوية . ورغم أن بلدان العالم الثالث سعت بقدر متزايد في السنوات الأخيرة الى تسوية منازعاتها خارج نطاق الأمم المتحدة ، فانه يحدث في كثير من المنازعات أن تتخذ البلدان المتجاورة مواقف متعارضة . وهذا يوضح أن النهج الاقليمي يمكن أن يكون نهجا غير كاف أو يأتي بنتيجة عكسية . وهناك بعض الحالات التي يمكن أن يكون فيها المحفل الاقليمي اطارا أكثر ملاءمة من الأمم المتحدة للوصول الى تسوية سياسية ، ولكن حتى في تلك الحالات تحول القيود المالية والتنفيذية على الصعيد الاقليمي دون الوصول الى حلول أمنية فعالة .

ولذلك ينبغي ألا تعتبر النهج الاقليمية بدائل لعمل الأمم المتحدة بل ينبغي اعتبارها وسائل لتكميل هذا العمل وتعزيزه . وهناك حاجة لايجاد صلة تنفيذية بين مبادرات الأمن الاقليمية ونظام الأمم المتحدة الأمني . وعلاوة على ذلك فان هذا النوع من الصلة سيتفق اتفاقا تاما مع ما جاء في الفصل الثامن من الميثاق من توقع واضح لاحتمال أن ترغب المناطق الاقليمية في اقامة تنظيماتها الخاصة لمعالجة الأمور التي تتصل بالسلم والأمن الدوليين . ويورد الفصل شرطين فقط : أن تكون هذه التنظيمات والوكالات متلائمة مع " مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها " ، وأن يكون مجلس الأمن على علم تام دائما بما يجرى من الأعمال لحفظ السلم والأمن الدولي بمقتضى تنظيمات أو بواسطة وكالات اقليمية أو ما يزمع اجراؤه منها " .

وهناك امكانية ضخمة على الصعيد الاقليمي لم تستكشف بعد ليس فحسب لمواجهة وحل حالات النزاع الفعلية عند نشوبها ، بل أيضا لايجاد احساس عام بالأمن عن طريق التدابير التعاونية الرامية الى تسهيل عملية نزع السلاح ، وتشجيع سياسات ضبط النفس المتبادل ، وتحسين الرفاه الاقتصادي للدول الأعضاء . وكانت اللجنة تدرك عند وضعها للتوصيات المذكورة أدناه أن شتى المناطق الاقليمية والمناطق دون الاقليمية تختلف فيما بينها اختلافا كبيرا فيما يتعلق بالخصومات المحلية ودرجة تورط الدول الكبرى فيها . ونحن ندرك تماما أن أي مبادرة للتعاون الاقليمي سوف تتطلب توافقا اقليميا في الآراء ، غير أننا مقتنعون بأن توافق الآراء يمكن بدوره أن يتدعم ويتسع نطاقه عن طريق التعاون .

٥-١ مؤتمرات الأمن والتعاون الاقليمية

توصي الهيئة بأن تنظر البلدان التي تتكون منها مختلف المناطق الاقليمية ، والمناطق دون الاقليمية أحيانا ، في العالم الثالث في عقد مؤتمرات أمن وتعاون اقليمية دورية أو مخصصة على غرار مؤتمر الأمن والتعاون في اوروبا الذي عقد في هلسنكي عام ١٩٧٥ . ويمكن لمؤتمرات الأمن والتعاون الاقليمية أن تسهم في تعزيز مفهوم الأمن المشترك . ويجب أن تقوم البلدان

المعنية بتحديد الأولويات على أن تكون هذه الأولويات انعكاسا للأوضاع في كل منطقة اقليمية على حدة فيما يتعلق بجدول الأعمال والاشتراك في المؤتمرات على السواء. وينبغي دعوة الأمين العام للأمم المتحدة الى الاشتراك فيها .

ويتوقع أن توفر المؤتمرات الاقليمية اطارا شاملا للتعاون ليس فقط في الامور المتصلة بالأمن مباشرة بل أيضا في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

وفي مجال الأمن يمكن لهذه المؤتمرات أن تنظر في امور مثل وضع مدونات لقواعد السلوك واتخاذ تدابير لبناء الثقة ، وانشاء مناطق سلم ومناطق خالية من الأسلحة النووية ، ووضع اتفاقات بشأن تحديد الأسلحة وتخفيضها . ويمكن انشاء هيئات فرعية لمعالجة النواحي الخاصة بتنفيذ المقررات التي تتخذها المؤتمرات أو لإعداد أى دراسات ضرورية اخرى . وقد ترى المؤتمرات الاقليمية حسب طبيعة عضويتها ان من المفيد مثلا تكوين لجنة للحدود للبحث عن حلول لمنازعات الحدود وتقديم توصيات بشأنها أو تكوين هيئة مماثلة تقوم ببحث المشاكل الناشئة عن تحديد المياه الاقليمية والمناطق الاقتصادية الخالصة . ويمكن انشاء معاهد لدراسات اقليمية تقوم بتحليل القضايا الأمنية ذات الأهمية المباشرة للمنطقة المعنية وتضع توصيات ينظر فيها المؤتمر، وهذه المعاهد ينبغي أن تقوم الحكومات بتمويلها . ويمكن كذلك أن تحصل على مساهمات مالية من الأمم المتحدة ، غير أنه ينبغي السماح لها بأن تعمل مستقلة عن التوجيه الحكومي .

وسوف تكون المؤتمرات الاقليمية أيضا الهيئات الملائمة للقيام بأى مبادرة اقليمية للمحافظة على السلم أو تحقيقه لمواجهة أية حالة من حالات الأزمات . ومع ذلك سيكون من الضرورى أن تبقي مجلس الأمن على علم تام بأى ترتيبات أمن معينة تفكر في اتخاذها . ونوصي كذلك بوضع اجراءات عامة للعمل على ربط ترتيبات الأمن الاقليمية بنظام الأمم المتحدة (الأمني) . ومن الأفضل أن توضع هذه الاجراءات فورا بعد تشكيل المؤتمر الاقليمي وذلك حتى يمكن وضع اطار عمل تنفيذى يكون جاهزا عند الحاجة لتنشيط التعاون مع الأمم المتحدة لتسوية حالات النزاع .

وفي رأينا أنه ليس من المرجح أن يترسخ مفهوم الأمن الاقليمي الا اذا دعم ببرامج للتعاون الاقتصادى لتشجيع البلدان على أن ترى أن لها مصلحة وطنية في أن تعمل بنشاط على تحقيق التجانس الاقليمي . ومن ثم يجب أن تكون من النقاط الهامة أن تركز عليها المؤتمرات الاقليمية اقامة مشاريع مشتركة ترمي الى افادة جميع الدول المشتركة فيها . ويمكن أن يكون للجان الاقتصادية الاقليمية التابعة للأمم المتحدة دور هام تقوم به في هذا الصدد — فاللجنة الاقتصادية لاوروبا ، مثلا ، قامت بمهمة عظيمة عندما ساعدت على عقد مؤتمر الأمن والتعاون في اوروبا . واشراك هذه اللجان سيضمن ، بالاضافة الى ذلك ، مساهمة الأمم المتحدة بأموال ومساعدات تقنية لبناء الأمن عن طريق التعاون الاقتصادى . وسيكون هذا بمثابة هيكل أساسي فعال للربط بين مبادرات الأمن الاقليمية ونظام الأمم المتحدة الأمني .

ويمكن أن تنظر المؤتمرات الاقليمية أيضا في وضع مشاريع التعاون الاقليمي في موضوع الاستغلال السلمي للطاقة النووية بطريقة من شأنها أن تحقق نظاما منصفا لعدم الانتشار. ويمكن

أن يشمل التعاون الاقليمي انشاء مصارف اقليمية للوقود ومشاريع لتخزين البلوتونيوم وترتيبات للتصرف في الوقود المستهلك . ويمكن أن يوفر هذا التعاون ما يلزم ، شكلا وموضوعا ، للمشاريع الدولية العامة التي ينبغي أن تكون الوكالة الدولية للطاقة الذرية بمثابة المحور الذى يجمع بينها .

٥ - ٢ مناطق السلم

اقترح انشاء مناطق سلم وعلى الأخص في منطقتي المحيط الهندى وجنوب شرقي آسيا* . وينبغي ، داخل منطقة السلم ، أن تقوم البلدان نفسها بصيانة السلم عن طريق حل المنازعات بالطرق السلمية في اطار من التعاون السياسي والاقتصادى وكذلك من ضبط النفس المتبادل في المجال العسكرى . على أن من العوامل الجوهرية لضمان قدرة هذه المناطق على الاستمرار موافقة الدول الخارجية على احترام الأهداف المقصودة منها والأحكام الخاصة بها .

ويمكن أن تكون مناطق السلم وسيلة مرنة لتحقيق التعاون على الصعيد دون الاقليمي ، بينما يمكن للمؤتمرات الاقليمية المقترحة المعنية بالأمن والتعاون أن توفر اطارا عاما للنظر في أهداف المناطق المختلفة وخبراتها داخل مناطقها الاقليمية ولاقامة روابط بينها . ويمكن لدول هذه المناطق أن تتعاون معا لوضع مدونة لقواعد السلوك وتدابير لبناء الثقة وكذلك لوضع اتفاق للحد من المنافسة على التسلح . وقدم رئيس جمهورية المكسيك في شباط/فبراير ١٩٨٢ بعض المقترحات الهامة في هذا الصدد كجزء من اقتراح يرمي الى زيادة تخفيف التوتر في امريكا الوسطى . وتضم العناصر الرئيسية لاقتراحاته نبذ كل تهديد باستعمال القوة أو استعمالها فعلا ، والتخفيض المتوازن للقوات العسكرية في المنطقة ووضع مجموعة من مواثيق عدم الاعتداء .

ومن المهم أن نلاحظ أن اعلان كوالالمبور لعام ١٩٧١ بشأن انشاء منطقة سلم وحرية وحياد في جنوب شرقي آسيا صدر عن تجمع لبلدان أولت بالفعل اهتماما بالغا للتعاون الاقتصادى والاجتماعي والثقافي ووحدت صفوفها في رابطة هي رابطة أمم جنوب شرقي آسيا تحقيقا لهذا الهدف . وبالمثل بدأ الاتحاد الاقتصادى لدول غرب افريقيا وجوده في عام ١٩٧٥ كتجمع اقتصادى بحت ، وفي عام ١٩٨١ اعتمدت الدول الست عشرة الأعضاء فيه بروتوكولا بشأن تبادل المساعدة في الشؤون الدفاعية . أما مجلس التعاون الخليجي الذى أنشئ عام ١٩٨١ بهدف نهائي هو تحقيق الوحدة بين البلدان الستة الأعضاء فيه ، فقد أكد بالمثل الحاجة الى تحقيق "التنسيق أو التكامل والتعاون في جميع الميادين" .

---

* انظر الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة ، نيويورك ، الأمم المتحدة ، ١٩٧٢ ، A/RES/S.10/2 الصفحتان ١٨ و ١٩ ، و "دراسة عن جميع جوانب نزع السلاح على الصعيد الاقليمي" ، نيويورك ، الأمم المتحدة ، ١٩٨١ ، A/35/416 الصفحات ٢٤ الى ٢٧ .

وترى الهيئة أن مفهوم مناطق السلم يمكن أن يكون اسهاما كبيرا في صون السلم والأمن الدوليين. وفي رأينا أن المشاكل السياسية التي قد يبدو أنها عقبة أمام اقامة مناطق السلم في المستقبل القريب لا ينبغي أن تثني مجموعات البلدان عن مواصلة أعمالها نحو اقامة تلك المناطق كهدف طويل الأجل .

٥ - ٣ المناطق الخالية من الأسلحة النووية

ترى الهيئة أن انشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية على أساس ترتيبات يتم التوصل اليها بحرّية بين دول المنطقة الاقليمية أو المنطقة دون الاقليمية ، هو خطوة هامة نحو عدم الانتشار ونحو الأمن المشترك ونزع السلاح . ويمكن لهذه المناطق أن توفر الاطمئنان المتبادل للدول التي تفضل عدم حيازة الأسلحة النووية أو لا تسمح بنشرها ما دامت الدول المجاورة لها تطبق نفس القيود . ومن شأن ذلك أن يحسّن فرص عدم تورط المنطقة الاقليمية في المنافسة الجارية بين الدول الحائزة للأسلحة النووية . ويجب على الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تتعهد بأن تلتزم باحترام وضع المنطقة الخالية من الأسلحة النووية وبألا تستعمل الأسلحة النووية أو تهدد باستعمالها ضد دول تلك المنطقة .

وتعتبر معاهدة تلاتيلولكو التي تحظر الأسلحة النووية في امريكا اللاتينية بمثابة ترتيب اقليمي رائد في هذا الميدان . ومع ذلك فان الطرف في المعاهدة لا يلتزم بها حتى يتم التصديق عليها من جميع الموقّعين الا اذا تخلى هو عن هذا الشرط . ولم تفعل البرازيل وشيلي ذلك . والمعاهدة سارية حاليا على اثنتين وعشرين دولة من دول امريكا اللاتينية . وقد وقّعت الارجنتين المعاهدة ولكنها لم تصدّق عليها . أما كوبا فلم توقّعها أو تصدّق عليها . وتحث اللجنة بشدة جميع الدول المعنية على اتخاذ كل التدابير ذات الصلة لضمان تطبيق المعاهدة تطبيقا كاملا . وقد قدمت في الأمم المتحدة اقتراحات تدعو الى انشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في افريقيا وجنوب المحيط الهادئ ، وجنوب آسيا والشرق الأوسط ولاقت هذه الاقتراحات تأييدا في الجمعية العامة . وينبغي تشجيع عملية انشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية في أجزاء مختلفة من العالم بهدف نهائي هو أن يصبح العالم خاليا تماما من الأسلحة النووية .

واذا ثبت أن من المستحيل الاتفاق على مناطق خالية من الأسلحة النووية محددة قانونا ، فيمكن للدول كإجراء مؤقت أن تتعهد بألا تكون البادئة بادخال الأسلحة النووية في مناطقها الاقليمية . ويجب على الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تضمن للبلدان المعنية أنها لن تهدد بتلك الأسلحة أو تهاجم بها .

٦ - الأمن الاقتصادى

ان الحالة الراهنة للاقتصاد العالمي تهدد أمن كل البلدان . وترى الهيئة انه كما ان البلدان لا يمكنها تحقيق أمنها كل على حساب الأخرى ، فهي أيضا لا يمكنها تحقيق أمنها عن طريق القوة العسكرية وحدها . فالأمن المشترك يتطلب ان يعيش الناس في كرامة وسلم ، وان يكون لديهم ما يكفيهم من المأكل وأن يكون في مقدورهم أن يجدوا العمل وأن يعيشوا في عالم بلا فقر ولا عوز .

٦-١ تكاليف الانفاق العسكرى

ان التنافس العسكرى ينتقص من الأمن العسكرى والأمن الاقتصادى على حد سواء . والانفاق العسكرى جزء من المشكلة وليس جزءا من الحل . فقد توضحت منذ أمد طويل الخسائر التي يتكبدها الانسان نتيجة للنشاط العسكرى في عالم فيه أكثر من ٠٠٠ ١ مليون رجل وامرأة وطفل لا أمل لهم في تعلم القراءة والكتابة ، وفيه أكثر من ٠٠٠ ٦ مليون من البشر يعانون من الجوع أو هم على شفا الموت جوعا .

غير ان المشاكل الاقتصادية في السبعينات واوائل الثمانينات تجعل تبديد الجهد البشرى أمرا لا يحتمل . فالفوائد الاقتصادية المفترض تأتيها عن الانفاق العسكرى هي وهم خطير . وزيادة الانفاق العسكرى تزيد من تردى مشاكلنا الاقتصادية بدلا من تحسينها . فالانفاق العسكرى يخلق عمالة أقل مما تخلقه الأشكال الاخرى للانفاق العام ، كما تصاحبه مخاطر أكبر من حيث تأثيره على التضخم وعلى النمو الاقتصادى في المستقبل . وتستفحل هذه الأخطار نتيجة للطابع المتميز للجهود العسكرية الحديثة بما توليه من اهتمام متزايد في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء للاسلحة الباهظة التكاليف والمتقدمة تكنولوجيا . ان جميع البلدان عدا القليل منها تواجه الآن أكثر الاختيارات حرجا فيما يتعلق بالبت في كيفية انفاق ايراداتها الحكومية المحدودة - على البرامج الصحية أو على تحسين معيشة المسنين ، أو على استحقاقات البطالة أو على الاستثمار في النمو والتنمية الاقتصاديين أو على التعليم أو المساعدات الخارجية . ان تكاليف الانفاق العسكرى يجب أن تحسب على أساس تلك الفرص الأخرى الضائعة .

٦-٢ نزع السلاح والتنمية

ان الصلة بين نزع السلاح والتنمية في الاطار الاقتصادى الجديد للثمانينات صلة وثيقة تفرض نفسها . وقد ازدادت خطورة " أزمة " الاقتصاد العالمي التي وصفتها لجنة برانت في عام ١٩٨٠ . والتوترات العسكرية التي يحللها هذا التقرير تشكل عاملا أسهم مساهمة كبيرة في استفحال الأزمة . غير ان عملية بناء الامن المشترك يمكن أن تساعد في حل هذه الأزمة . ففي المقام الاول ، تمثل النفقات العسكرية ولا سيما على الأسلحة المتقدمة المستوردة في العديد من البلدان النامية ، تهديدا للتنمية الاقتصادية التي هي الأساس الوحيد لدوام الأمن . وفي المقام الثاني يمكن أن تكون الايرادات التي

تنفق الآن على الأمور العسكرية مصدرا رئيسيا لزيادة المعونات الانمائية التي تقدمها البلدان المتقدمة النمو ، والبلدان التي لديها فائض رأسمالي . وتقول بعض الحكومات انها لا يمكنها زيادة معوناتها الخارجية أو حتى ابقاؤها كما هي ، بسبب تنافس الطلبات الداخلية للحصول على الموارد الحكومية ، وهذه الطلبات حقيقية وملحّة . غير ان تحويل جزء ولو ضئيل من الانفاق الموجه حاليا الى الاغراض العسكرية - وهو ما يقارب ٦٥٠ بليون دولار سنويا - ان من شأنه ان يقطع شوطا بعيدا في طريق حل احتياجات العالم الثالث الملحة . وفي المقام الثالث ، سيزيد تخفيض الانفاق العسكري من احتمالات عودة النمو الى الاقتصاد العالمي ، وبالتالي في زيادة الامن الاقتصادي على النطاق العالمي . فالبلدان النامية تحتاج الى استيراد السلع والخدمات التي تحتاج البلدان المتقدمة النمو الى تصديرها . ويمكن للموارد التي يتم انقاذها من الانفاق العسكري ان تمول هذا التوسع . ونحن نشارك الرأي القائل بأن هذا الانتعاش الاقتصادي يعد استثمارا ضروريا في مستقبل الأمن .

وسوف يعود الحد من المنافسة العسكرية بفوائد جمّة على أمن البلدان جميعا ، كما ستترتب عليه فوائد اقتصادية . أما تخفيض الانفاق العسكري فسيوفر الموارد لمكافحة الفقر وزيادة الرفاه الاجتماعي حتى في أغنى الدول العسكرية . كما سيوفر الموارد اللازمة للتنمية . وتختلف المشاريع المتعلقة بربط نزع السلاح بالتنمية من بلد لآخر ومن منطقة لأخرى . ففي البلدان ذات الانفاق العسكري الضخم ، تأخذ هذه التخفيضات شكل الافراج عن الموارد من الميزانيات الدفاعية لحساب المعونة الانمائية الخارجية الاجنبية . فالدول العسكرية الرئيسية تنفق على الدفاع ما يتراوح من أربعة أضعاف الى أكثر من مائة ضعف ما تنفقه على المساعدات الاقتصادية الخارجية . ومن شأن خفض انفاق الدول النووية وحدها بنسبة ١٠ في المائة أن يكفي ، بل وأكثر ، لمضاعفة مجموع المساعدات الخارجية والتدفقات المالية الاخرى لأقل البلدان نموا البالغ عددها واحدا وثلاثين بلدا . على ان هذا النوع من الحسابات الذى تغلب عليه الصبغة الميكانيكية لن يؤدى على الأرجح الى أهداف ملائمة ، رغم ان هناك بلا شك حاجة الى التعاون الدولي لمناقشة الاحتمالات المختلفة للتحقق من تحويل الموارد من المجال العسكري الى مجال التنمية . وقد يمكن بدلا من ذلك ، وضع أهداف يمكن وصفها ماديا ؛ ومن ذلك أن تعلن البلدان انها ستستخدم أموالا من ميزانياتها الدفاعية لبناء مصنع للأسمدة مثلا أو في تقديم خدمات مائة من العاملين في القطاع الطبي . والأمر يتوقف على قريحة الناس في كل بلد لاستنباط طرق للمساهمة في مثل هذه " المنافسة السلمية " .

٦-٣ المؤتمرات الاقليمية المعنية بنزع السلاح والامن الاقتصادى

من الأساسي أن تساهم الشعوب والحكومات في جميع المناطق في ايجاد موارد جديدة للتنمية . والهيئة تحث على أن يكون من أوائل الموضوعات التي تعالجها المؤتمرات الاقليمية الموصوفة في التوصية ٥-١ ، بما فيها مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ، موضوع نزع السلاح والأمن الاقتصادى . وينبغي للبلدان أن تنظر في عقد مؤتمر على مستوى عال لمناقشة المشاكل المشتركة للأمن الاقتصادى ، ومصلحتها المشتركة في تخفيض تكاليف الانفاق العسكري المتكبدة على صعيد المنطقة الاقليمية . ويمكن لمثل هذا المؤتمر أن يهيئ فرصة لاطلاع الشعوب والحكومات على التكاليف الاقتصادية للمنافسة العسكرية ، ولبدء

التعاون لتوفير المعلومات والتحليلات على الانفاق العسكرى ، ولبدء جهود مشتركة تهدف الى تحقيق مزيد من الأمن بتكاليف أقل .

وتحث اللجنة على أن تقوم المؤتمرات الاقليمية بشن حملات كبرى تهدف الى زيادة الوعي الجماهيرى بالاخطار الناجمة عن المنافسة العسكرية بما فيها الاخطار التي يتعرض لها الامن الاقتصادى . وينبغي أن تكون هذه الحملات خطوة أولى في نشاط تثقيفي جماهيرى مستمر وطويل الأجل . ويمكن سداد تكاليفها بجزء صغير يساوى واحدا في المائة من النفقات العسكرية الاقليمية . وينبغي للامم المتحدة أن تقوم بتنسيق أنشطة المؤتمرات الاقليمية وأن تساهم مساهمة ايجابية في الحملات الاعلامية .

وترى اللجنة ان من غير المقبول ان يكرس قسط أساسي من امكانيات العالم العلمية لمواصلة تحسين أشكال التدمير . بينما بلداننا في حاجة ملحة الى البحوث في مجال الوقاية من الأمراض وعلاجها ، وفي ايجاد طرق جديدة لانتاج الاغذية وفي التخفيف من مشاكل المسنين ، وفي صون البيئة الطبيعية . وينبغي للمؤتمرات الاقليمية ان تنظر في طرق نقل الموارد العلمية والتقنية التي تستنفد الآن في الاغراض العسكرية الى الاستخدام المدني : وكذلك نقلها من العاملين في البحث والتطوير ومرافقتهما في البلدان المتقدمة النمو وبعض البلدان النامية الى التقنيين في جميع أنحاء العالم من ذوى المهارات الصناعية النادرة . ان التكاليف الاجتماعية الفعلية الناجمة عن تكريس الموارد للانفاق العسكرى تختلف اختلافا كبيرا من منطقة لأخرى ، وينبغي تبعا لذلك ، مناقشتها على الصعيد الاقليمي . وينبغي للمؤتمرات الاقليمية ان تقترح برامج مفصلة لاستخدام المهارات العسكرية في تلبية الاحتياجات المدنية الملحة في المنطقة المعنية . وينبغي أن تتضمن مثل هذه المشاريع خططا وطنية لتحويل المرافق العسكرية المحددة - من مؤسسات البحث وغيرها من المنشآت العسكرية - الى الأغراض المدنية .

٦-٤ الأمن المشترك والرخاء العام

اننا نشارك لجنة برانت اعتقادها بأن بين الجنوب والشمال ، والشرق والغرب " مصالح متبادلة " في التقدم الاقتصادى . فليس هناك من بلد يستطيع حل مشاكله بمفرده . ولذلك فان من شأن تخفيض المعدلات العالية الحالية للانفاق العسكرى أن يخدم المصالح الاقتصادية للبلدان جميعا ، حتى تلك التي لا تنفق الا القليل نسبيا على أنشطتها العسكرية .

ان مبدأ الامن المشترك يجزم بأن البلدان لا يمكنها ان تجد الأمن الا في التعاون مع منافسيها وليس في وقوفها ضدهم .

ولا يمكن لبلد ما ان يأمل في أن يحقق تفوقا عسكريا بسبقه لمنافسيه في سباق للتسلح باهظ التكاليف من الناحية الاقتصادية . والبلدان جميعا تتضرر من جراء المشاكل الاقتصادية التي تواجهها البلدان الكبرى اقتصاديا . ان الامن المشترك ليس مجرد التحرر من الخطر العسكرى وحده . وهو لا يهدف فقط الى تجنب الهلاك في كابوس نووى ، أو في نزاع على الحدود ، أو بمدفع رشاش تنصب ناره على المرء في قريته ، بل يهدف في النهاية الى تحقيق حياة أفضل في ظل أمن مشترك ورخاء عام .

المرفق الأول

برنامج عمل

تقوم الاقتراحات التي عرضناها في هذا التقرير على مبدأ الأمن المشترك . ونحن مقتنعون بأنه في الحرب النووية لن يكون هناك منتصرون ، وأن فكرة شن حرب نووية محددة هي فكرة خطيرة . وفي العصر النووي لا تستطيع الدول أن تحقق الأمن عن طريق التنافس في مجال الأسلحة . ويتعين عليها أن تتعاون على التوصل الى الحد من الأسلحة ، وتخفيضها وإزالتها في نهاية الأمر . كما يتعين عليها ، فضلا عن ذلك ، أن تضع اجراءات لحل المنازعات بالطرق السلمية ، وأن تشدد على تلك الأنماط من السلوك الوطني التي تتسق مع تحقيق الأمن المشترك من خلال الجهود التعاونية .

عناصر برنامج للحد من الأسلحة ونزع السلاح

اننا نعتقد أن الهدف النهائي يجب أن يتمثل في نزع السلاح العام الكامل . واتساقا مع ذلك الهدف ، حددنا أهدافا طويلة الأجل تمثل تخفيضات حادة في الأسلحة النووية الاستراتيجية على مراحل متدرجة تتمثل في الاحتفاظ بقوات صغيرة آمنة وقادرة على الرد . وفضلا عن ذلك ، أيدنا الهدف الطويل الأجل المتمثل في التوصل الى اتفاقات بشأن قدر كبير من نزع السلاح التقليدي في أوروبا وازالة جميع الأسلحة النووية التي تهدد أوروبا ، في نهاية الأمر .

وهناك حاجة فورية للبدء في تخفيض التصاعد في التسلح ، ولهذا اقترحنا مجموعة من التدابير القصيرة والمتوسطة الأجل . ويمكن ، بل وينبغي ، تنفيذ التدابير القصيرة الأجل خلال السنتين القادمتين ؛ والتدابير المتوسطة الأجل خلال السنوات الخمس القادمة . ونحن ندرك أن البرنامج الذي نقترحه هو برنامج طموح . فهو يذهب الى أبعد بكثير مما يبدو أن الحكومات الحالية على استعداد لمحاولته . الا أننا على اقتناع بأنه لا بد للحكومات من أن تفتح أعينها وأن تلتزم بجهد مركز لتحويل المد وبداية عهد من الأمن المشترك . والأهداف التي نقترحها أهداف واقعية وممكنة المنال .

التدابير القصيرة الأجل

- اتفاقات بشأن أية توضيحات أو تعديلات ضرورية لمعاهدة عام ١٩٧٩ المنبثقة عن الجولة الثانية لمحادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية .
- الحفاظ على معاهدة ١٩٧٢ بشأن القذائف المضادة للقذائف التسيارية .
- عقد اتفاق مرحلي أول بشأن اجراء تخفيضات متبادلة للقوات في وسط أوروبا ، وذلك في اجتماع لوزراء الخارجية .
- بدء محادثات بشأن انشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية التكتيكية في وسط أوروبا .

- عدم وزع " الأسلحة النووية الصغيرة " وأسلحة الاشعاع المكثّف (النيوترون) في أوروبا .
- اتفاق سوفياتي أمريكي بشأن التكافؤ التقريبي في القوات النووية المتوسطة المدى عند المستوى الذى يعني امتناع منظمة حلف شمال الأطلسي عن ادخال جيل جديد من القذائف النووية المتوسطة المدى في أوروبا .
- اتفاق سوفياتي أمريكي بشأن حظر وزع منظومات جديدة من الأسلحة النووية القصيرة المدى في مواقع أمامية مما يمكن أن يشكل تهديدا لنفس الأهداف الأوروبية الواقعة تحت تهديد المنظومات النووية المتوسطة المدى .
- اتفاق بشأن انشاء منطقة خالية من الأسلحة الكيميائية في أوروبا .
- اتفاق على عقد مؤتمر معني بتدابير بناء الثقة والأمن ونزع السلاح في أوروبا .
- اتفاق بشأن فرض حظر شامل على التجارب النووية .
- اتفاق بشأن فرض حظر على تجارب الأسلحة المضادة للتوابع الاصطناعية وازالة المنظومات القائمة منها .
- بدء مفاوضات بشأن فرض حظر على وزع الأسلحة المضادة للتوابع الاصطناعية .
- استئناف المحادثات السوفياتية الأمريكية بشأن معاهدة لنزع الأسلحة الكيميائية .
- الاتفاق على اجراءات استشارية لتسوية المشاكل التي تنشأ فيما يتعلق ببروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ بشأن حظر استعمال الأسلحة الكيميائية ، واتفاقية عام ١٩٧٥ بشأن الحرب البيولوجية .
- الانضمام على نطاق أوسع الى معاهدة عدم الانتشار .
- بدء محادثات بين الدول المورّدة والدول المتلقّية للأسلحة التقليدية وفيما بين الدول المورّدة نفسها بشأن وضع مبادئ توجيهية لتنظيم عمليات نقل هذه الأسلحة .
- الالتزام على نطاق أوسع بقرار الجمعية العامة بشأن ابلاغ الأمم المتحدة بالنفقات العسكرية وفقا لنظام ابلاغ موحّد .
- ينبغي أن تناقش المؤتمرات الاقليمية المعنية بالأمن والتعاون الأمن الاقتصادى وتخفيض تكاليف الانفاق العسكرى على المستوى الاقليمي .
- بدء حملة كبرى لزيادة الوعي العام بأخطار التنافس العسكرى ، بما في ذلك الأخطار التي يتعرّض لها الأمن الاقتصادى .
- وضع خطط وطنية محددة لتحرير موارد من ميزانيات الدفاع وتوجيهها الى المساعدة الانمائية الخارجية .

التدابير المتوسطة الأجل

- اتفاق سوفياتي - أمريكي بشأن اجراء تخفيضات اضافية كبيرة في القوات الهجومية الاستراتيجية وبشأن الحد النوعي فيما يتصل بتلك القوات .
- الاتفاق على حدود قصوى متكافئة لكل من منظمة حلف شمال الأطلسي وحلف وارسو فيما يتعلق بوضع القوات التقليدية في وسط أوروبا عند مستويات مخفّضة .
- انشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية التكتيكية في أوروبا ، وذلك في اطار التكافؤ في القوات التقليدية ، تبدأ من وسط أوروبا وتمتد في النهاية من الجناح الشمالي الى الجناح الجنوبي لكل من الحلفين .
- اتفاق بشأن تخفيضات كبيرة في الأسلحة النووية التكتيكية في أوروبا .
- بدء المفاوضات بشأن تخفيض بقية الأسلحة النووية في أوروبا ، بما في ذلك الطائرات المزدوجة القدرة .
- الاتفاق على " جيل ثان " من تدابير بناء الثقة والأمن في أوروبا .
- بدء مفاوضات لنزع السلاح في جميع أنحاء أوروبا .
- اتفاق بشأن فرض حظر كلي على وزع الأسلحة المضادة للتوابع الاصطناعية .
- ابرام معاهدة بشأن النزع الشامل للأسلحة الكيميائية ، تحظر انتاج وتخزين جميع هذه الأسلحة وتدمير المخزون الحالي منها ومرافق انتاجها .
- اتفاقية دولية تحظر القيام بأى تطوير أو اختبار سرى في مجال التطبيقات العسكرية للبيولوجيا الجزيئية والتخصصات المتصلة بها .
- انضمام جميع الدول الى معاهدة عدم الانتشار .

اتفاقات بشأن تدويل الأجزاء الحساسة جدا من دورة الوقود النووى .

- اتفاقات بشأن مبادئ توجيهية للدول المورّدة والدول المتلقّية للأسلحة التقليدية فيما يتعلق بعمليات نقل هذه الأسلحة .
- الالتزام العالمي بقرار الجمعية العامة بشأن ابلاغ الأمم المتحدة بالنفقات العسكرية وفقا لنظام ابلاغ موحد .
- اجراء تخفيض كبير في الانفاق العسكرى في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ، مما يؤدى الى الافراج عن موارد لتلبية الاحتياجات الوطنية والمساعدة الانمائية .
- تحويل نسبة كبيرة من الجهود العسكرية والعلمية والتكنولوجية الى الأغراض المدنية .

وفيما يتعلق بالأمن الدولي في العالم الثالث ، حددنا خطوطا عريضة لاجراءات معيّنة ينبغي تطويرها وتنقيحها ، بدلا من اقتراح تدابير محددة . وينبغي تنفيذها خلال عقد الثمانينات لتعزيز اجراءات الأمم المتحدة والترتيبات التعاونية الاقليمية التي هي أكثر ملاءمة لمواجهة التحديات القائمة في النظام العالمي لما بعد عهد الاستعمار من الاجراءات الحالية .

اجراءات لتعزيز الأمم المتحدة

من أجل تعزيز قدرة مجلس الأمن على احتواء المنازعات ينبغي اتخاذ ما يلي :

- أن يقدم الأمين العام تقريرا الى مجلس الأمن بصفة منتظمة طوال العام ، وأن يقدم ، علاوة على ذلك الى مجلس الأمن في اجتماع يعقده على مستوى وزراء الخارجية رسالة سنوية عن " حالة المجتمع الدولي " .
- أن يجتمع مجلس الأمن من حين الى آخر خارج مقر الأمم المتحدة .
- تنفيذ خطوة أولى نحو الأمن الجماعي في منازعات العالم الثالث الناجمة عن التنازع بشأن الحدود ، بما في ذلك اجراءات لتقصي الحقائق ، والمراقبة العسكرية وادخال قوات الأمم المتحدة . وينبغي أن يستند ذلك الى تأييد العالم الثالث ، والى " اتفاق " سياسي فيما بين الدول التي تملك حق النقض (الفيتو) ، وتوفر قوات في حالة تأهّب .
- ايجاد قدرات محسّنة من أجل عمليات صيانة السلم التي تقوم بها الأمم المتحدة وذلك باستخدام كتب دليلية موحدة للتدريب ؛ وتقديم المساعدة الى بلدان العالم الثالث في مجالي التدريب والمعدات ؛ ووضع ترتيبات اقليمية بشأن القوات الموضوعة في حالة تأهّب ؛ وتكديس المعدات وتعيين وحدات خاصة .
- الاتفاق على آليات مناسبة لتمويل عمليات صيانة السلم والأمن الجماعي تعتمد على نظام تلقائي .

النّهج الاقليمية لتحقيق الأمن

- عقد مؤتمرات اقليمية للأمن والتعاون .
- انشاء مناطق سلم .
- انشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية .

المرفق الثاني

تعليق ايفون بارعلى الصفحة ١٤٦

ناقشت الهيئة ، بتأييد من بعض الأعضاء اقتراحي الاضافي الرامي الى التقليل من التهديد النووى في اوروبا . ولهذا الاقتراح ، الذى ينطلق من مبدأ الأمن المشترك ثلاثة عناصر :

١ - ينبغي سحب جميع الأسلحة النووية من الدول الأوروبية غير الحائزة هي نفسها لأسلحة نووية .

٢ - فيما يتعلق بالقوات التقليدية ، ينبغي تحقيق توازن تقريبي بين منظمة حلف شمال الأطلسي وحلف وارسو .

٣ - ينبغي أن يبقى نظاما الحلفين ، بالتزاماتهما وضماناتهما كما هما بدون تغيير.

١ - لا تصبح اوروبا بذلك منطقة خالية من الأسلحة النووية فستبقى هناك أسلحة نووية في أيدى أربع دول حائزة لها بالفعل . الا أنه ستكون هناك منطقة خالية من الأسلحة النووية تلقى تهديدا أو حماية من جانب دول نووية حائزة لأسلحة متنوعة المدى يمكن استخدامها في حال وقوع نزاع ، ولكن خطر التصاعد سيقل ، لأنه اذا لم تكن هناك أهداف خطيرة فان استخدام الأسلحة الخطيرة سيصبح غير ضرورى . وستصبح كل مناقشة مسألة امكانية أن تكون الحروب محدودة ومسألة تخفيض العتبة النووية .

٢ - وانشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في اوروبا يتطلب تحقيق توازن بين القوات التقليدية ، أى ازالة ذلك التفوق في الأسلحة التقليدية الذى يعتبر في الوقت الراهن انه لا غنى عن الاحتفاظ بأسلحة نووية لمواجهته . وبدون الاستعداد لتحقيق توازن في القوات التقليدية لا يوجد هناك أى احتمال واقعي لانشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في اوروبا لأنه لا يمكن أن يسمح لأى من الجانبين ان يتمتع بميزة على الآخر .

٣ - ولاتزال الاحلاف ضرورية من أجل الاستقرار والأمن . والمبدأ الذى تقوم عليه والقائل بأن انتهاك حدود أحد الشركاء يعتبر اعتداء على أمن جميع الشركاء الآخرين ، يوازى أيضا فكرة الأمن المشترك . ولا يمكن تحقيق الأمن المشترك الا بواسطة الأحلاف وفيها دولها الرئيسية وليس بالتأكيد ضدها .

ويمتاز الترتيب المقترح بكونه بسيطا وغير غامض . وان من شأنه أن يحسن المناخ السياسي في العالم وأن يخفض بدرجة كبيرة خطر المسار التصادمي . وحتى اعتزام التفاوض بشأن مثل هذا الاتفاق من شأنه أن يبعث في العالم أملا جديدا .

../..

المرفق الثالث

الهيئة وأعمالهـــا

بدأت الهيئة المستقلة المعنية بنزع السلاح وقضايا الأمن أعمالها في فيينـا ، النمسـا ، في ١٣ ايلول/سبتمبر ١٩٨٠ ، بعد اجتماع دام يومين ، ناقش فيه الرئيس وبعض الأعضاء مهمة الهيئة واختصاصاتها وبرنامج عملها . وكانت قد عقدت اجتماعات تحضيرية منذ اوائل عام ١٩٨٠ .

ونقل الكثير من تنظيم أعمال الهيئة عن لجنة برانت (اللجنة المستقلة المعنية بالقضايـا الانمائية الدولية التي يرأسها مستشار ألمانيا الغربية السابق السيد فيلي برانت) . وذكـرت الهيئة في اختصاصاتها اعتزامها السعي لاكمال استعراض لجنة برانت للمشاكل العالمية . وكان ثلاثة من أعضاء الهيئة المستقلة المعنية بنزع السلاح وقضايا الأمن أعضاء أيضا في لجنة برانـت (وهم السيد بالم ، والسيد موري ، والسيد رامفال) .

وذكرت الهيئة انها تعتزم نشر تقرير يتضمن توصياتها في عام ١٩٨٢ . وبالاضافـة الـى ذلك ، قررت الهيئة الاعراب عن رأيها في قضايا نزع السلاح والأمن الحالية باصدار بيانات عامة أثناء سير عملها . وقد اتبع هذا الاجراء في جميع الاجتماعات تقريبا . وأكدت الهيئة الحاجة الى اعلام الرأى العام ، وقررت أن تبقى على اتصال وثيق بالمنظمات غير الحكومية .

أعضاء الهيئة

دعا الرئيس أعضاء الهيئة الى الاضطلاع بعملهم بصفتهم الشخصية وليس بتعليمات مـن حكوماتهم المختلفة .

الرئيس

اولـوف بالـم ، السويد . عضو في البرلمان السويدى ، ورئيس وزراء السويد سابقا ، ورئيس الحزب الاشتراكي الديمقراطي السويدى .

الأعضاء

جيورجـي أرباتـوف ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية . عضو كامل العضوية فـي اللجنة المركزية للحزب الشيوعي للاتحاد السوفياتي ، نائب في مجلس السوفيات الأعلى ، عضو في أكاديمية اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ومدير معهد الولايات المتحدة الأمريكية وكندا التابع للأكاديمية .

اوليسيغـــــون اوباسانيو ، نيجيريا . جنرال ، وعضو في مجلس الدولة وزميل ممتـــاز فـــي جامعة ايبادان ورئيس الدولة سابقا .

يـــوب ديـــن اويل ، هولندا . عضو البرلمان الهولندى ، نائب رئيس الوزراء ، ورئيـــس الوزراء سابقا ، زعيم حزب العمال الهولندى .

ديفيـــد اويـــن ، المملكة المتحدة . عضو في البرلمان البريطاني ، وزير الخارجية وشـــؤون الكومنولث سابقا .

ايغـــون بـــار ، جمهورية ألمانيا الاتحادية . عضو في البرلمان الألماني ، رئيس اللجنـــة الفرعية المعنية بنزع السلاح والحد من الأسلحة في البوندستاغ ، وزير التعاون الاقتصـــادى سابقا .

غـــرو هارلـــم برونتلند ، النرويج . عضو في البرلمان النرويجي ، رئيس وزراء النرويـــج سابقا ، رئيس حزب العمال النرويجي .

جـــان - مـــارى دابيه ، فرنسا . عضو في البرلمان الفرنسي ، نائب رئيس لجنة شؤون الدفاع في البرلمان ، رئيس لجنة شؤون الدفاع في الاتحاد من أجل الديمقراطية الفرنسية . (علـــق مشاركته في شهر كانون الثاني/يناير ١٩٨٢) .

شريـــداث رامفـــال ، غيانا . الأمين العام للكومنولث ، وزير خارجية غيانا سابقا .

سالـــم سالـــم ، تنزانيا ، وزير خارجية تنزانيا .

ســـود جاتموكـــو ، اندونيسيا . مدير جامعة الأمم المتحدة في طوكيو ، وسفير أندونيسيـــا لدى الولايات المتحدة الأمريكية سابقا .

جوزيـــف سيرانكيفيتش ، بولندا . رئيس وزراء بولندا سابقا ، ورئيس مجلس الدولة سابقا .

ألفونســـو غارسيـــا - روبلس ، المكسيك . سفير ، رئيس الوفد المكسيكي في لجنة نزع الســـلاح منذ عام ١٩٦٧ ، وزير خارجية المكسيك سابقا .

سايـــروس فانـــس ، الولايات المتحدة الأمريكية . وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكيـــة سابقا .

روبـــرت أ.د. فورد ، كندا . سفير ، ومستشار خاص لشؤون العلاقات بين الشرق والغرب في حكومة كندا ، والسفير السابق لدى كولومبيا ويوغوسلافيا ومصر واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية .

س. ب. ماثامـــا ، الهند . سفير الهندى لدى هولندا ، والسفير السابق لدى غانـــا وهنغاريا .

هاروكـــــي مـورى ، اليابان . السفير السابق لدى المملكة المتحدة ولدى منظمة التعـــاون والتنمية في الميدان الاقتصادى ، نائب وزير سابقا في وزارة الخارجية .

المستشارون العلميون

جيمـــس ف. ليونـــارد ، الولايات المتحدة الأمريكية . نائب ممثل الولايات المتحـــدة لـــدى الأمم المتحدة سابقا ، ممثل الولايات المتحدة في لجنة نزع السلاح في جنيف سابقا . وكـــان جيمس ف. ليونارد قد خلف لسلي هـ. جلب ، الولايات المتحدة الأمريكية ، الذى كان مستشـارا من شهر أيلول/سبتمبر ١٩٨٠ الى شهر ايار/مايو ١٩٨١ .

ميخائيـــل ملســـتين ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية . رئيس قسم فـــي معهـــد الولايات المتحدة الأمريكية وكندا في أكاديمية العلوم في الاتحاد السوفياتي . فريق متقاعـد .

خبير استشارى علمي

يوهان يورغن هولست ، النرويج . مدير المعهد النرويجي للشؤون الدولية ، وزير الدولـــة للشؤون الخارجية وللدفاع سابقا .

الخبراء

بارى م. بلكمان ، الولايات المتحدة الأمريكية .

إيمّا روتشيلد ، المملكة المتحدة .

رايمو فيريـنن ، فنلنـدا .

منسق العلاقات مع المنظمات غير الحكومية

جيمس جورج ، كنـدا .

الأمين التنفيـــذى

اندرز فيرم ، السويد .

الأمانـة

دعا مستشار النمسا برونو كرايسكي الهيئة الى اقامة امانتها في فيينا . وبعد مفاوضـات مع السلطات النمساوية افتتح مكتب في فيينا في أواخر عام ١٩٨٠ برئاسة الأمين التنفيـــذى . والأعضاء الآخرون في الامانة هم : جون ادوارد ز (أمين البحوث) ، ياغي اندرسـن (موظـــف

اداري) ، جوناثان باور (مستشار تحرير) ، انطوانيت بولزا (سكرتيرة) ، مارغريتا شتاينهارت (سكرتيرة) ، ماغي سمارت (سكرتيرة) ، وآن - ماري ويلسون (سكرتيرة) .

وارتبط أيضا بالأمانة لأداء مهام متنوعة هانس دالغرن (مسؤول صحفي ومساعد للرئيس) .

وتلقت الهيئة ايضا مساعدة بحثية من : ربيكا بلانك وهيلاري بوك وفرانسيس ج . كونللي وأمين اسوان وروبرت بوويل .

وقام باعداد مشاريع التقرير النهائي السيد بلكمان والسيد هولست والآنسة روتشيلد (اقتصاد) ونوقشت في لجنة مكونة من المستشارين ، وخبير استشاري ، وخبراء ، واعضاء الأمانة ، وذلك برئاسة الأمين التنفيذي . ويظل اعضاء الهيئة بالطبع مسؤولين عن المضمون النهائي للتقرير .

الاختصاصات

اعتمدت الاختصاصات التالية :

أنشئت الهيئة المستقلة المعنية بنزع السلاح وقضايا الأمن بعد أكثر من ثلاثة عقود من الكفاح من أجل تحديد الأسلحة ، ونزع السلاح . والسجل ، فيما عدا بعض الاستثناءات بشكل مأساوي . وبينما نجت البشرية من أفجع الويلات وهي ويلات الحرب النووية لاتزال الحروب مستمرة بلا هوادة ، ولاتزال التوترات الدولية تتفاقم ، كما أن الانفاق العالمي على التسلح في ازدياد مستمر .

وقد قامت اللجنة المستقلة المعنية بالقضايا الانمائية الدولية ، التي يرأسها فيلي برانت ، والتي أنجزت تقريرها في شهر كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ ، بمعالجة القضايا العالمية التي من شأنها أن تشكل تهديدا للسلم في الثمانينات ، ولكنها ركزت عملها على المسائل الاقتصادية . وسوف تسعى الهيئة الجديدة التي انشئت الآن الى استكمال ذلك الاستعراض الواسع النطاق للقضايا العالمية ، وذلك بالتركيز على تدابير الأمن ونزع السلاح التي يمكن ان تساهم في تعزيز السلم في الثمانينات وما بعدها . وسوف تسعى الهيئة الى تحديد الاتجاهات المستصوبة والقابلة للتحقيق من أجل نزع السلاح وتحديد الأسلحة ضمن اطار شامل لضمان الأمن القومي والدولي .

وتنطلق الهيئة من افتراض مؤداه ان فرص السلم العالمي الحقيقي تعتمد الى حد كبير على تدابير ملموسة وعلى تحرك مبكر لا نحو تحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية الدولية فحسب بل أيضا نحو تحقيق الأمن السياسي والعسكري . وتعتقد الهيئة أن نزع السلاح وتحديد الأسلحة يمكن أن يقدما مساهمات كبرى الى التنمية الاقتصادية الدولية والأمن القومي .

وللهيئة ثلاثة أهداف . اولا ، الهدف الطويل الأجل المتمثل في رسم مسار لاتفاق موضوعي وتدابير فعلية لنزع السلاح مع ايلاء اهتمام خاص لدورة الامم المتحدة الاستثنائية الثانية

المكرسة لنزع السلاح التي ستعقد في شهر أيار/مايو ١٩٨٢ . وثانيا ، الأهداف القصيرة الأجل المتمثلة في الابلاغ بشأن مسائل نزع السلاح والأمن الراهنة والتعليق عليها بغية تركيز الانتباه الوطني والدولي على الفرص الحالية لتعزيز السلم عن طريق تحديد الأسلحة . وثالثا ، الهدف الضرورى للغاية وهو المساعدة في اثارة مناقشة عامة مستنيرة بشأن هذه القضايا .

وتحقيقا لهذه الأهداف ، ستضع الهيئة برنامج عمل يرمي الى فهم اسباب نجاح أو فشل الجهود الماضية في ميدان نزع السلاح ؛ وكيفية العمل على احراز تقدم في المسائل الراهنة المتعلقة بالأمن وتحديد الأسلحة ؛ واقترح تدابير أطول أجلا لنزع السلاح وتحديد الأسلحة ، يمكن اتباعها بشكل مفيد في دورة الأمم المتحدة الاستثنائية القادمة المكرسة لنزع السلاح .

الاجتماعات

عقد الاجتماع الأول في فيينا بالنمسا يومي ١١ و ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٠ ، وناقش هذا الاجتماع تشكيل الهيئة وصلاحياتها وبرنامج العمل وكذلك المسائل المالية والتنظيمية .

وعقد الاجتماع الثاني في فيينا يومي ١٣ و ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ ، واجتمعت الهيئة مع المستشار النمساوي برونو كرايسكي وكبار المسؤولين النمساويين الآخرين . وفي هذا الاجتماع تم اقرار صلاحيات الهيئة ، وناقش الاجتماع الثاني برنامج العمل بالتفصيل ، وحدد الدراسات التي سيتم اجراؤها ، وحددت الهيئة كيفية تنظيم عملها بما في ذلك كيفية البقاء على اتصال مع المنظمات غير الحكومية .

وعقد الاجتماع الثالث أيضا في فيينا يومي ٧ و ٨ شباط/فبراير ١٩٨١ ، وناقش الاجتماع عملية محادثات الحدّ من الأسلحة الاستراتيجية وأصدر ورقة بعنوان "عملية محادثات الحدّ من الأسلحة الاستراتيجية : المراهنات العالمية" . وناقش الاجتماع الثالث أيضا مفاوضات فيينا المتعلقة بتخفيض القوات ، بعد كلمتين تمهيديتين من ممثلي الجانبين في هذه المحادثات وهما السفير أ. يونغ من جمهورية المانيا الاتحادية والسفير ت . ستروبلاك من بولندا . وفي الختام تناول هذا الاجتماع أيضا الآثار الطبية للحرب النووية ، وقد قدم الدكتور هوارد هيات ، عميد كلية الصحة العامة بجامعة هارفارد تقريرا بشأن هذا الموضوع الى الهيئة .

وعقد الاجتماع الرابع في جنيف بسويسرا يومي ٢٥ و ٢٦ نيسان/ابريل ١٩٨١ . وكان أول موضوع تمت مناقشته هو القوات النووية التعبوية البعيدة المدى ، وذلك بعد كلمتين تمهيديتين أدلى بهما ب . ليلوش من المعهد الفرنسي للعلاقات الخارجية و م. ميلستاين . وأصدرت الهيئة بيانا بشأن هذا الموضوع . وشملت البنود الأخرى التي نوقشت معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ، حيث استمعت الهيئة الى بيانات من سفيرى الاتحاد السوفياتي والمملكة المتحدة في لجنة نزع السلاح بجنيف ، السفير اسرائيليان والسفير سمرهيز . وقدم لورانس فريدمان وجون سيمبسون (المملكة المتحدة) ورقة بشأن هذا الموضوع . وفي الختام تناول الاجتماع البحث والتطوير في الميدان العسكرى والتكنولوجيا العسكرية الجديدة . واستمعت الهيئة الى برتراند غولد شميت ، من فرنسا ، الذى تحدث عن كيفية اتخاذ القرار الفرنسي بامتلاك قنبلة نووية ، وتحدث عن هذا الموضوع أيضا بهربندرا جاساني (الهند) وروبرت هنتر (الولايات المتحدة الامريكية) اللذان أعدّا ورقتين للهيئة .

وعقد الاجتماع الخامس في موسكو في الفترة من ١٢ الى ١٤ حزيران/يونيه ١٩٨١ تلبية لدعوة من الحكومة السوفياتية ، واجتمع رئيس الهيئة بالأمين العام للحزب الشيوعي الرئيس ليونيد بريجنيف لاجراء مناقشات ، كما أجرى اعضاء الهيئة اتصالات على مستوى عال مع المسؤولين السوفيات . وكان الموضوع الأول في جدول اعمال الاجتماع هو المنظومات الدفاعية المضادة للقذائف التسيارية

ومعاهدة الحدّ من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية ، وقدّم للموضوع جاك روينـــا من معهد ماساشوستس للتكنولوجيا وميخائيل ميلستاين أحد المستشارين العلميين للهيئة. والموضوع الثاني هو مشاكل التحقق من تنفيذ اتفاقات تحديد الأسلحة . وقد قدّم لهذا الموضوع بارى م.بلكمان من صندوق كارنيغي (الولايات المتحدة الامريكية) وأندريه كاركوزكا من المعهد البولندى للعلاقات الدولية بوارسو . وأتيحت للهيئة خلال الجلسة العامة فرصة مناقشة مسائل نزع السلاح والأمن مع ممثلي الحكومة السوفياتية ، النائب الأول لوزير الخارجية ج .كورنينكو والنائب الأول لرئيس هيئة الأركان العامة الجنرال س . أكراميف . وأتيحت للجنة ، علاوة على ذلك ، فرصة متابعة مناقشة الآثار الطبية للحرب النووية ، هذه المرة بعد تقديم من البرفيسور أ. شازوف (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) . وفي ختام الاجتماع ، أقرّت اللجنة بيانا يحث الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة على الابقاء على معاهدة الحدّ من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية .

وفي الفترة من ١٣ الى ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨١ ، عقد الاجتماع السادس في مكسيكو تلبية لدعوة من الحكومة المكسيكية . واجتمع رئيس الهيئة مع الرئيس المكسيكي لوبيز بورتييو ، واستقبل السيد خورخي كاستانيدا وزير الخارجية أعضاء الهيئة . وكان هذا الاجتماع أطول اجتماعات الهيئة وتناول موضوعات عديدة : مسائل الأمن في العالم الثالث (تقديم سواديش رانا من الهند) ،وعمليات نقل الأسلحة التقليدية (تقديم برى م. بلكمان) ، والانتشار النووى (تقديم ب. ليلوش) ، والمناطق الخالية من الأسلحة النووية (تقديم ريمو فايرينين من فنلندا) ، والتسلح والاقتصاد (ملاحظات تمهيدية من واسيلي ليونتييف ، الولايات المتحدة الأمريكية) والمذاهب العسكرية (تقديم ر. هنتر و م. ميلستاين) . وأقرت الهيئة بيانا بشأن المناطق الخالية من الأسلحة النووية وعمليات نقل الأسلحة . وبدأت الهيئة في هذا الاجتماع مناقشة مشاريع لتقريرها الختامي .

وفي شهر آب/اغسطس اجتمع رئيس الهيئة مع الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران ورئيس الوزراء بيير موروى لاعلامهما عن الهيئة . ودعا الرئيس ميتران الهيئة الى عقد اجتماعها السابع في باريس، فرنسا ،في الفترة من ٢٣ الى ٢٥ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨١ وتناول هذا الاجتماع بصفة أساسية الجوانب الاقتصادية للانفاق العسكرى . وقدّمت اينغا ثورسون تقرير فريق خبراء تابع للأمم المتحدة بشأن موضوع نزع السلاح والتنمية . وتلا السيد كريستيان شابمان القائم بأعمال الولايات المتحدة في باريس بيانا لوكيل وزارة خارجية الولايات المتحدة للشؤون الأوروبية لورانس إيغلبرغر بشأن سياسة الولايات المتحدة لتحديد الأسلحة. وقامت إيما روتشايلد و ليستر ثورو من معهد ماساشوستس للتكنولوجيا بالتقديم لمناقشة حول التسلح والاقتصاد .

وعقد الاجتماع الثامن في طوكيو في الفترة من ٤ الى ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١ تلبية لدعوة عدد من المنظمات اليابانية . واجتمع رئيس الهيئة برئيس الوزراء سوزوكي ووزير الخارجية ساكوروتشي وسياسيين آخرين من اليابان والمنطقة . وشملت الموضوعات التي نوقشت في اجتماع طوكيو مشاكل الأمن الأوروبي والسبل الممكنة لتعزيز الأمن في العالم الثالث ، والآثار الاقتصادية للانفاق

العسكرى . وتم في نهاية الاجتماع اعتماد بيان صحفي . وعقب هذا الاجتماع ، انضم عدد من أعضاء الهيئة الى السياسيين والعلماء والخبراء الآخرين الآسيويين في حلقة تدريبية عن نزع السلاح ومسائل الأمن ، واستمرت دورة الحلقة يوما واحدا في طوكيو وآخر في هيروشيما . وتناولت هذه الحلقة التدريبية مسائل الأمن في المنطقة الآسيوية . وفي هيروشيما ناقشت الحلقة التدريبية آثار الضرب بالقنابل الذرية مع الخبراء ، وممثلين عن هيروشيما وناغازاكي ومع الذين بقوا على قيد الحياة بعد عمليات الضرب بالقنابل الذرية في عام ١٩٤٥ كما زاروا المتحف التذكارى .

وفي الفترة من ٢٢ الى ٢٤ كانون الثاني /يناير ١٩٨٢ عقد الاجتماع التاسع في شلوس غيمنيش ، خارج بون ، تلبية لدعوة من حكومة جمهورية المانيا الاتحادية . وكان أحد المواضيع المدرجة على جدول اعمال هذا الاجتماع مسألة الأسلحة الكيميائية ، وقد نوقشت هذه المسألة بعد تقديم من جوليان بيرى روبنسون من جامعة ساسكس (المملكة المتحدة) . وعقد أعضاء الهيئة اجتماعات خاصة مع اعضاء الحكومة الاتحادية .

وعقد الاجتماع العاشر في الفترة من ١٩ الى ٢١ شباط/فبراير ١٩٨٢ في مونت كيسكو بنيويورك . وقد دعي بريان أوركهارت وكيل الأمين العام للشؤون السياسية الخاصة الى هذا الاجتماع للتحدث عن عمليات صيانة السلم . وقد قدّم يوجين روستو رئيس وكالة تحديد الأسلحة ونزع السلاح بالولايات المتحدة عرضا لوجهة نظر حكومة الولايات المتحدة بشأن مسألتي نزع السلاح والأمن . وقبل الاجتماع مباشرة عقد رئيس الهيئة اجتماعا مع الأمين العام للأمم المتحدة السيد خافيير بيريز دى كويبار . وفي ختام الاجتماع اشترك رئيس الهيئة وبعض الاعضاء في اجتماع عقد في بوسطن مع علماء الولايات المتحدة .

أما فيما يتعلق بالاجتماع الحادى عشر فقد دعت الحكومة البريطانية الهيئة الى عقده في ديتشلي بارك الواقعة خارج اوكسفورد في الفترة من ١٩ الى ٢٢ آذار/مارس ١٩٨٢ .

وعقد الاجتماع الثاني عشر في ستوكهلم في الفترة من ٢٣ الى ٢٥ نيسان/ابريل ١٩٨٢ تلبية لدعوة من الحكومة السويدية . وتناول هذان الاجتماعان على وجه الحصر التقرير النهائي الذى اعتمد في ستوكهلم في ٢٥ نيسان/ابريل ١٩٨٢ .

ورقات ناقشتها اللجنة

قررت الهيئة ، بدلا من انشاء أمانة كبيرة تضم خبراء في ميادين عديدة ، أن تطلب من خبراء خارجيين من عدة بلدان اعداد ورقات حول المواضيع المراد دراستها ، وفي حالات عديدة ، التقديم لهذه الورقات في اجتماعات الهيئة . وقد قدّم الاعضاء ايضا ورقات للمناقشة وتشمل هذه الورقات ما يلي :

هوارد هيات : الآثار الطبية للحرب النووية .

باري م. بلكمان : اذا فشلت محادثات الحدّ من الأسلحة الاستراتيجية .

بيير ليلوش : القوات التعبوية النووية البعيدة المدى : احتمالات اجراء مفاوضات هادفة .

خبير سوفياتي : حول اسلحة القذائف النووية في اوروبا .

بهربند را جاساني : التطور التكنولوجي للأسلحة النووية الاستراتيجية ـ نحو القدرة على الضربة الأولى.

جون ادواردز : مفاوضات فيينا بشأن تخفيضات القوات .

لورانس فريدمان و جون سيمبسون : حظر التجارب الشامل .

روبرت أ. هنتر : التكنولوجيا العسكرية في الثمانينات .

خبير سوفياتي : حظر التجارب الشامل .

باري م. بلكمان : التحقق من تنفيذ اتفاقات تحديد الأسلحة .

كاى منغ ـ سون : آراء حول نشوب حرب عالمية في المستقبل وسباق التسلح النووى .

رون هويسكن : التسلح والتنمية .

أندريه كاركوزكا : مشاكل التحقق من تنفيذ اتفاقات الحد من التسلح .

جاك روينا : القذائف المضادة للقذائف التسيارية ـ تكنولوجيا جديدة ومقترحات جديدة .

وليم ميلر : استعراض معاهدة الحد من القذائف المضادة للقذائف التسيارية .

أنتوني ليك : مفاهيم الأمن في الثمانينات .

خبير سوفياتي : حول الدفاع القائم على القذائف المضادة للقذائف التسيارية .

ألفونسو غارسيا ـ روبلز : منطقة امريكا اللاتينية الخالية من الاسلحة النووية .

سواديش رانا : مسائل الأمن في العالم الثالث ـ منظور استراتيجي .

أندريه كاركوزكا : الأسلحة التقليدية الحديثة وبعض آثارها على نزع السلاح والأمن الدولي .

جاكو كاليلا وريمو فايرينين : المناطق الخالية من الاسلحة النووية : فرص جديدة في الثمانينات .

روبرت أ. هنتر : معضلات النظرية النووية .

بيير ليلوش : عدم الانتشار في الثمانينات ـ مبادئ توجيهية للتعاون الدولي .

بيتر وولنستين : أنماط النزاع المسلح منذ ١٩٤٥ ـ نظرة عامة وبعض الآثار المترتبة .

ليزلي هـ. جيلب : قيود على التجارة الدولية للأسلحة .

باري م. بلكمان : ماذا اذا فشلت الجهود المبذولة لتحديد الأسلحة .

خبير سوفياتي : حول المذاهب العسكرية .

ج .ب. بيرى روبنسون : الحرب الكيميائية والبيولوجية والاشعاعية : استخلاص احتمالات المستقبل من الماضي .

كارول لانكستر وأنتوني ليك : اتجاهات الانفاق العسكرى في أقل البلدان نموا .

خبير سوفياتي : الجوانب الاقتصادية لسباق التسلح .

لورانس فريدمان وجيمس شير : ترتيبات التحقق الدولية .

لانس تيلور : الاقتصاد العسكرى في العالم الثالث .

ليستر ثورو : اقتصاد نفقات التسلح الأمريكية الصاعدة .

ايما روتشيلد : النفقات العسكرية والهيكل الاقتصادى .

ايغون بار : الأمن المشترك .

سيمون لون : الحرب النووية المحدودة .

لانس تيلور : التسوية الدولية للهزات النفطية وتجارة الأسلحة .

يوهان يورغن هولست : الأمن في اوروبا والأسلحة النووية ـ الحاجة الى عكس التيار .

بهربندرا جاساني و أندريه كاركوزكا : التحقق الدولي من تنفيذ اتفاقات تحديد الأسلحة .

بيرسيو أريدا : هل ستؤدى الزيادات الانفرادية في الانفاق العسكرى الى تحسين الأمن العسكرى ؟

خبير سوفياتي : حظر الأسلحة الكيميائية .

الباقون على قيد الحياة من ضحايا هيروشيما وناغازاكي : بيانات عن الضحايا الباقين على قيد الحياة بعد الهجمات النووية على هيروشيما وناغازاكي .

جاك روينا : الحدّ من التجارب النووية وتطوير الأسلحة .

شكر وتقدير

تلقت الهيئة الدعم والمشورة من مجموعات عديدة مختلفة ومن الأفراد . وقد تلقت الأفكار والتشجيع من الزعماء السياسيين والمنظمات الوطنية والدولية ، والمجموعات الدينية والنقابات العمالية وكذلك المنظمات غير الحكومية الأخرى ومعاهد البحوث والجامعات . وعلاوة على ذلك ، اتصل العديد من المواطنين المهتمين بالهيئة وبأعضائها لعرض اقتراحات ومقترحات قيّمة . وتود الهيئة أن تعرب عن شكرها الخالص لكل هؤلاء .

مساهمات ماليـــة

قدّمت حكومات الدانمرك والسويد وفنلندا وكندا والمكسيك والمملكة العربيـــة السعوديـــة والنرويج والنمسا ونيجيريا واليابان مساهمات مالية غير مقيدة في اعمال الهيئة . وكذلـــك فعلـــت مؤسسة بناء السفن اليابانية ومصادر خاصة أخرى . ودفعت الحكومة السوفياتية نفقات السفر لحضـور الاجتماع الذى عقد في موسكو وجميع التكاليف المحلية المتكبدة اثناء ذلك الاجتماع ، في حـــين قامت مجموعة من المنظمات اليابانية بتحمّل نفقات السفر بالاضافة الى كل النفقات المحلية للاجتمـاع الذى عقد في طوكيو وهيروشيما . وقد دفعت حكومات المكسيك وفرنسا وجمهورية المانيا الاتحاديـة والمملكة المتحدة والسويد التكاليف المحلية لخمسة اجتماعات للجنة . وعلاوة على ذلـك ، عرضـت الحكومة النيجيرية استضافة اجتماع للمتابعة يعقد في وقت لاحق من عام ١٩٨٢ .

وتولّى مراجعة حسابات الهيئة الدكتور بيتر وولف ، الابن ، في فيينا ـ النمسا .

سرد المصطلحات

قذيفة مضادة للقذائف التسيارية : أية قذيفة تستخدم لاعتراض وتدمير قذائف تسيارية معادية أو ابطال مفعولها اذا لم يتسن ذلك . وتشمل معدات الدفاع بالقذائف المضادة للقذائف التسيارية الأسلحة ، ومعدات احراز الاهداف ، وأجهزة التعقب والتوجيه بالرادار ، وما يتبعها من منشآت لنفس الغرض .

قنبلة ذرية : سلاح يقوم على سرعة انشطار خلائط من مواد مختارة ، مما يحدث انفجارا (يصحبه انبعاث الاشعاع) .

ذخيرة تدمير ذرية : جهاز نووى الهدف منه تفجيره فوق سطح الأرض أو تحته أو تحت الماء كلغم مضاد للأهداف من النوع المادى لاعاقة العدو أو منع وصوله أو استدراجه أو كل ذلك معا .

قذيفة تسيارية : مقذوف بلا طيار يدفع الى الفضاء بواسطة واحد أو أكثر من المحركات الصاروخية المعززة . وينتهي الدفع في مرحلة مبكرة معينة تسير بعدها المركبات العائدة في مسارات تحكمها أساسا الجاذبية والمقاومة الحركية الهوائية . ولا تتيح التصحيحات أثناء الطيران أو التوجيه الانتهائي سوى تعديلات طفيفة على مسار الرحلة .

سلاح نووى ميداني : شبكات قصيرة المدى (ما بين صفر و ١٥٠كم)، مكونة أساسا من المدفعية والقذائف .

قذيفة انسيابية : قذيفة موجهة تعتمد على الرفع الحركي الهوائي لموازنة الجاذبية ، وعلى الدفع لمعادلة مقاومة الهواء ؛ وهي في الحقيقة طائرة بلا طيار . ويظل مسار رحلة أية قذيفة انسيابية في حدود الغلاف الجوى للأرض .

الخطأ الدائري المحتمل : مقياس دقة القذيفة : وهو نصف قطر الدائرة المحيطة بهدف والتي يمكن لها توقع أن يهبط في نطاقها نصف عدد المقذوفات المسددة نحو الهدف .

سلاح مكثف الاشعاع : سلاح مثل الرؤوس الحربية النيوترونية له آثار اشعاعية عالية وسريعة وآثار عصف محدودة نسبيا .

سقاطة مشعة : ما يعود الى الغلاف الجوى للأرض من جزيئات ملوثة بمواد مشعة من سحابة مشعة ناجمة عن تفجير نووى .

شبكات أمامية : يصفها الاتحاد السوفياتي بأنها أسلحة نووية أمريكية موضوعة في أوروبا وآسيا وما حولهما وقادرة على ضرب الأراضي السوفياتية .

قنبلة هيدروجينية : سلاح نووي يستمد طاقته الى حد كبير من انصهار نووي يطلقه جهاز انشطاري : سلاح نووي حراري .

قذيفة تسيارية عابرة قارات : ناقلة ذات قاعدة يدفعها صاروخ وتستطيع نقل رأس حربي الى مسافات عبر القارات (أكثر من ٥٠٠ ٥ كيلومتر) .

قذيفة تسيارية متوسطة المدى : (intermediate-range ballistic missile (IRBM)) (بتعريف منظمة حلف شمال الأطلسي) صاروخ يتراوح مداه بين ١٥٠٠ و ٥٠٠٠ كم .

قذيفة تسيارية متوسطة المدى : (medium-range ballistic missile) (بتعريف منظمة معاهدة وارسو) صاروخ يتراوح مداه بين ١٥٠٠ و ٥٠٠٠ كم .

كيلوطن : مقياس قوة سلاح نووي ، وهو يعادل ١٠٠٠ طن من مادة ت.ن.ت. (كانت قوة قنبلة هيروشيما تبلغ قرابة ١٣ كيلوطنا) .

جهاز اطلاق : معدات اطلاق قذيفة . وأجهزة اطلاق القذائف التسيارية عابرة القارات هي أجهزة اطلاق ذات قواعد برية تكون ثابتة أو متنقلة . وأجهزة اطلاق القذائف التسيارية المطلقة من الغواصات هي أنابيب القذائف في غواصة مسلحة بالقذائف التسيارية . وجهاز اطلاق القذائف التسيارية جو-سطح هو الطائرة الحاملة لهذه القذائف والمزودة بما يتصل بالأمر من معدات . أما أجهزة اطلاق القذائف الانسيابية فيمكن وضعها على متن الطائرات أو السفن أو في مركبات أو منشآت برية .

مركبة عائدة سيرة : قذيفة تسيارية ذات رأس حربي أو خدعة يمكن تحسين دقتها باستخدام آليات التوجيه الانتهائي .

قذيفة تسيارية متوسطة المدى : بتعريف منظمة حلف شمال الاطلسي : صاروخ يتراوح مداه بين ١٥٠٠ و ٥٠٠٠ كم .

ناقلة عائدة ذات رؤوس متعددة فردية التوجيه : الحمولة الفعالة لقذيفة ، وتتألف من اثنين أو أكثر من الرؤوس الحربية التي يمكنها الاشتباك مع أهداف منفصلة . أنظر أيضا ناقلة عائدة ذات رؤوس متعددة ، وناقلة عائدة .

ناقلة عائدة ذات رؤوس متعددة : الحمولة الفعالة لقذيفة ، وتتألف من اثنين أو أكثر من الرؤوس الحربية التي تشتبك مع نفس الهدف . أنظر أيضا ناقلة عائدة ذات رؤوس متعددة فردية التوجيه وناقلة عائدة .

وسائل تقنية وطنية للتحقق : وسائل خاضعة للسيطرة الوطنية لرصد التقيد بأحكام اتفاق . وتشمل الوسائل التقنية الوطنية للتحقق التوابع الاصطناعية للاستطلاع التصويري ، والشبكات المحمولة بالطائرات (مثل شبكات الرادار والشبكات البصرية) ، وكذلك الشبكات ذات القواعد البحرية والبرية (مثل رادارات وهوائيات قياس البعد) .

ذخيرة نووية : قنبلة نووية أو الرأس الحربي لقذيفة أو بند آخر من بنود الذخيرة القابلة للاطلاق (تمييزا لها عن الجهاز التجريبي) مما ينفجر من جرّاء الطاقة التي تطلقها نوى ذرية بالانشطار أو الانصهار أو الاثنين معا .

وسيلة اختراق : أجهزة تستخدم بها نظم الأسلحة الهجومية ، مثل القذائف التسيارية وقاذفات القنابل ، لزيادة احتمالات اختراق دفاعات العدو .

وصلات الاذن بالعمل : نظم الكترونية للتحكم في الرؤوس الحربية النووية لا يمكن عن طريقها تسليح هذه الرؤوس الا اذا صدر أمر بالعمل الايجابي لهذا الغرض من سلطة مخوّلة بذلك رسميا مثل رئيس الولايات المتحدة أو القائد الأعلى لقوات الحلفاء في أوروبا .

مركبة المرحلة اللاحقة للدفع الصاروخي الابتدائي : كثيرا ما يشار اليها باسم "الباص" ، وهي جزء من الحمولة الفعالة لقذيفة تحمل الناقلات العائدة ، ومجموعة أجهزة التوجيه ، والوقود ، وأجهزة دفع لتغيير الطريق التسياري للرحلة بحيث يمكن توزيع الناقلات العائدة نحو أهداف مختلفة بالتعاقب .

التأهب السريع رد الفعل : اجراءات تأهب تستهدف تقليل وقت رد الفعل وزيادة فرصة نجاة الطائرات التعبوية ، لاسيما في منطقة منظمة حلف شمالي الأطلسي .

ناقلة عائدة : جزء من قذيفة تسيارية يحمل الرأس الحربي النووي . وهو يسمى ناقلة عائدة لأنه يعود الى الغلاف الجوي للأرض في الجزء الانتهائي من مسار القذيفة .

قذيفة تسيارية تطلق من الغواصات : أية قذيفة تسيارية تنقلها وتطلقها غواصة . وقد تكون قصيرة أو متوسطة أو طويلة المدى .

طائرة تعبوية : طائرة ذات قاعدة برية أو محمولة على متن حاملة طائرات والقصد منها أساسا أن تكون قوة مخصصة لأغراض عامة . وهناك عناصر أمريكية منتقاة تكلف بانتظام بمهام نووية استراتيجية .

حمولة اطلاقية : الحمولة الاطلاقية لقذيفة تسيارية هي الحمولة المفيدة التي تضعها مراحل الدفع الصاروخي الابتدائي للقذيفة في مسار موجه نحو الهدف . وتعريف الحمولة الاطلاقية ، لأغراض الجولة الثانية من محادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية ، هو انها مجموع حمولة (أ) المركبة أو المركبات العائدة ؛ (ب) أية مركبة للمرحلة اللاحقة للدفع الصاروخي الابتدائي أو أية أجهزة مشابهة لاطلاق أو توجيه مركبة عائدة واحدة أو أكثر ؛ (ج) أية وسائط اختراق تحملها القذائف المضادة للقذائف التسيارية ، بما في ذلك أجهزة الاطلاق .

رأس حربي : جزء من قذيفة أو مقذوف أو طوربيد أو صاروخ أو أية ذخيرة أخرى ، وهو يشمل اما الجهاز النووي أو النووي الحراري ، أو الجهاز الشديد الانفجار ، أو العوامل الكيماوية أو البيولوجية ، أو المواد الخاملة التي يراد بها الحاق الضرر .

القوة : الطاقة المطلقة عند التفجير . وعموما تقاس الطاقة المطلقة عند تفجير سلاح نووي بعدد الكيلوطنات أو الميغاطنات اللازمة من مادة ت.ن.ت. لانتاج نفس القدر من الطاقة المطلقة (الكيلوطن = ٠٠٠ ١ طن من مادة ت.ن.ت. ؛ الميغاطن = مليون طن من مادة ت.ن.ت.) .

المراجع والحواشي

(١) كلمة ألقاها اميرال الاسطول ايرل مونتباتن اوف بورما بمناسبة منح جائزة مؤسسة لويز فايس بستراسبورغ في ١١ أيار/مايو ١٩٧٩ ، الصفحة ٦ .

(٢) تختلف التقديرات ، ويقال ان هذه المجموعة تضم عادة : الارجنتين ، وباكستان ، والبرازيل وتايوان وجنوب افريقيا والعراق وكوريا الجنوبية وليبيا . وهناك دول صناعية متقدمة مثل ايطاليا وجمهورية المانيا الاتحادية والسويد وسويسرا وكندا والنرويج وهولندا واليابان تتقن التكنولوجيات النووية ولكنها أعلنت عدم اهتمامها بالحصول على قدرات لصنع الأسلحة ولذلك فهي لا تدرج عادة في هذه المجموعة . وقد سجل قمر اصطناعي تابع للولايات المتحدة وميضا فوق جنوب المحيط الاطلسي في شهر ايلول/سبتمبر ١٩٧٩ يعتبر صفة مميزة لانفجار نووي . وجعل ذلك كثيرين يشتبهون بأن جنوب افريقيا فجرت جهازا نوويا . غير أن التحليل اللاحق الذي أجرته هيئة امريكية من الخبراء المستقلين خلص الى أنه يمكن أن تكون هناك تفسيرات بديلة لما لاحظه القمر الاصطناعي ، وان الوميض لا يشكل اثباتا قاطعا لوقوع انفجار نووي .

(٣) D.F.Ustinov: Serving the Motherland and the Communist Cause (في خدمة الوطن والقضية الشيوعية)(Moscow, 1982) الصفحة ٧٢ .

(٤) يرد أشمل عرض لموقف الولايات المتحدة من هذه القضايا في التقرير الخاص رقم ٩٨ ، الصادر عن وزارة خارجية الولايات المتحدة (٢٢ اذار/مارس ١٩٨٢) . ويرد عرض للموقف السوفياتي في مذكرة من حكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية الى حكومة الولايات المتحدة الامريكية ، استنسخت في صحيفة برافدا (٦ نيسان/ابريل ١٩٨٢) .

(٥) بيان صحفي صادر عن الهيئة المستقلة المعنية بنزع السلاح وقضايا الأمن (١٤ حزيران/يونيه ١٩٨١) .

(٦) يمكن الاطلاع على وصف أكثر تفصيلا لآثار الأسلحة النووية ، أخذ منه هذا البيان ، في : Nuclear Weapons:Report of the Secretary General of the United Nations (Autumn Books,1980) (الاسلحة النووية : تقرير الامين العام للامم المتحدة) . ومن المصادر الأخرى المفيدة ما يلي : الاكاديمية القومية للعلوم بالولايات المتحدة : Long-Term World Wide Effects of Multiple Nuclear-Weapons Detonations (1975) ؛ (ما للتفجيرات المتعددة للأسلحة النووية من آثار طويلة الأجل على النطاق العالمي) . وادارة تقييم التكنولوجيا بالولايات المتحدة : The Effects of Nuclear War(Washington, 1978)(آثار الحرب النووية) ويشار اليها فيما بعد باسم " الدراسة التي اجرتها ادارة تقييم التكنولوجيا " ؛ Samuel Glasstone and Philip J. Dolan(eds) The Effects of Nuclear Weapons , 3rd edition(GPO,1977) (آثار الأسلحة النووية . ويقدم مقال جوناثان شيل المشار اليه من قبل توليفا رهيبا لهذه المصادر ومصادر أخرى .

(٧) لجنة تجميع المادة المتعلقة بالأضرار التي سببتها القنبلتان الذريتان في هيروشيما

وناغازاكي : Hiroshima and Nagasaki: The Physical , Medical , and Social Effects of the Atomic Bombings (الآثار المادية والطبية والاجتماعية للقصف بالقنابل الذرية) ، ترجمة ايسي ايشاكاوا و ديفيد سويين (Hutchinson,1981) .

(٨) 'Effects of Nuclear Attacks, Hiroshima and Nagasaki: Statements to the Independent Commission on Disarmament and Security Issues' (December , 1981) (آثار الهجمات النووية ، هيروشيما وناغازاكي ، بيانات أدلي بها أمام الهيئة المستقلة المعنية بنزع السلاح وقضايا الأمن (كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١) ، الصفحتان ٧ - ٨ . ويشار اليه فيما بعد باسم 'Testimony' (افادات الشهود) .

(٩) John Hersey:Hiroshima (هيروشيما) (Alfred Knopf,1964) ، الصفحة ٣٣ .

(١٠) 'Testimony' ، الصفحة ١١ .

(١١) المحاضر الموجزة للمؤتمر الأول للأطباء الدوليين المعني بتلافي وقوع الحرب النووية (٢٠ - ٢٥ آذار/مارس ١٩٨١) ، الصفحة ٥ .

(١٢) P.M.S. Blackett:Studies Of War (دراسات في الحرب) (Oliver and Boyd,1962) ، الصفحة ٦٣ . ويستشهد بهذا المصدر ومصادر لاحقة في Jeffrey Record : US Nuclear Weapons in Europe (الاسلحة النووية الامريكية في اوروبا) (Brookings,1974) .

(١٣) Helmut Schmidt: Defence or Retaliation? (دفاع أم انتقام ؟) (Praeger,1962) ، الصفحة ١٠١ .

(١٤) Alain C. Enthoven and K. Wayne Smith: How Much Is Enough? (ما هو المقدار الكافي) (Harper and Row,1971) ، الصفحة ١٢٨ .

(١٥) مونتباتن ، المرجع المذكور .

(١٦) شيل ، المرجع المذكور .

(١٧) Julian Perry-Robinson:'Chemical, and Radiological Warfare : Future from the Past' (الحرب الكيميائية والاشعاعية : المستقبل على ضوء الماضي) ، ورقة أعدت للهيئة المستقلة المعنية بنزع السلاح وقضايا الأمن (أيلول/سبتمبر ١٩٨١) .

(١٨) هنري جاكسون ، عضو الكونغرس (عضو مجلس الشيوخ حاليا) في U.S. Congressional Record ، ٩ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٥١ ، ٥ حزيران/يونيه ١٩٥٢ .

(١٩) المعلومات المتوفرة بشأن تكوين النفقات العسكرية محدودة وغير كافية . وتصدر البلدان كميات شديدة الاختلاف من المعلومات بأشكال شديدة الاختلاف. كذلك استفيد بصورة غير كافية من الاحصاءات المتاحة ، حتى فيما يتعلق بأهمية النفقات العسكرية من الناحية الاقتصادية

في البلدان الصناعية . وليس هناك سوى القليل من التحليل الاقتصادى للقطاع العسكرى وآثاره على الاقتصاد بصورة شاملة . واحصاءات النفقات العسكرية الواردة فيما بعد مأخوذة من " حولية " معهد ستوكهلم الدولي لدراسة شؤون السلام لعام ١٩٨٢ والاعوام السابقة . وتختلف مجاميع المعهد في بعض الحالات عن المجاميع الواردة في المصادر الوطنية .

(٢٠) تبين المصادر السوفياتية الرسمية حدوث انخفاض في النفقات العسكرية ، كحصة من الدخل القومي ، من ١٥ر٤ في المائة عام ١٩٥٠ الى ٦ر٥ في المائة عام ١٩٦٠ ، و ٦ر٣ في المائة عام ١٩٧٠ ، و ٧ر٤ في المائة عام ١٩٧٥ ، و ٤ر٤ في المائة عام ١٩٧٦ ، و ١ر٤ في المائة عام ١٩٧٧ ، و ٤ في المائة عام ١٩٧٨ ، و ٩ر٣ في المائة عام ١٩٧٩ (Narodnoe Khozyastvo SSSR' v 1967-1980 ؛ برافدا ، ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٨٢) .

(٢١) في المملكة المتحدة ، انخفض نصيب الاجور والمرتبات العسكرية والمدنية من ٤٨ في المائة من النفقات العسكرية عام ١٩٧٦ الى ٤٢ في المائة عام ١٩٨٠ وفقا للحسابات القومية الرسمية . وفي اليابان . انخفضت حصة " الافراد والمؤن " من ٥٦ في المائة عام ١٩٧٦ الى ٤٩ في المائة عام ١٩٨٠ .

(٢٢) يختلف الطلب العسكرى اختلافا حادا عن غيره من عناصر الطلب النهائي كما تبين الدراسات التفصيلية التي أجريت بشأن العلاقة بين المدخلات والمخرجات فيما يتعلق بالولايات المتحدة وكندا وفرنسا والمملكة المتحدة . فبينما يتركز الطلب العسكرى في السلع الميكانيكية والالكترونية ، يتركز الطلب العام غير العسكرى في مجال التشييد والخدمات ، ويوزع الاستهلاك الخاص عبر صناعات مثل الاغذية والخدمات والاسكان والمركبات الآلية ، والمطاعم .

(٢٣) هذه هي النتيجة التي توصلت اليها الدراسات التجريبية القليلة التي أجريت بشأن التوظيف العسكرى - وهي تستند بوجه عام الى معلومات المدخلات/ المخرجات الخاصة بالولايات المتحدة وفرنسا في الخمسينات والستينات . انظر ، على سبيل المثال Wassily Leontief and Marvin Hoffenberg : 'The Economic Impact of Disarmament (الاثر الاقتصادى لنزع السلاح) ، في Scientific American نيسان/ابريل ١٩٦١ ، المجلد ٢٠٤ ، العدد ٤ الصفحات ٤٧ - ٥٥ . وهذه الدراسات والمناقشة التالية لا تأخذ في الحسبان آثار " المضاعف " المقترنة بالنفقات التي تتبع التكاليف المبدئية نظرا لأن الاجور والارباح المكتسبة في الانشطة العسكرية أو غير العسكرية تنفق على مزيد من الاستهلاك .

(٢٤) U.S. Department of Labor, Bureau of Labor Statistics ' Projections of (1972) The Post - Vietnam Economy, 1975 ' (اسقاطات اقتصاد ما بعد حرب فييت نام ١٩٧٥) .

(٢٥) محسوبة على أساس الاحصاءات الواردة في Jacques Aben : 'Desarmement Activite et Emploi ' (نزع السلاح ، النشاط والعمالة) المنشور في Defence Nationale ، آيار/مايو ١٩٨١ ، الصفحات ١٠٥ - ١٢٣ . وفرنسا لديها ، بالطبع ، نظام للخدمة العسكرية الوطنية بأجور منخفضة للمجندين . بيد أن الانفاق على أفراد الدفاع الدائمين وحدهم قد أوجد من الوظائف - ٢٩ ٢٤٠ وظيفة لكل بليون من الفرنكات - ما يزيد كثيرا على الوظائف التي أوجدها الانفاق على المشتريات العسكرية الاخرى ، وقد أوجد الانفاق على المجندين الزاميا ما يزيد على ١٥٠ ٠٠٠ وظيفة لكل بليون من الفرنكات .

(٢٦) Max A. Rutzick : ' Skills and Location of Defense-Related Workers ' (مهارات ومواقع العمال المتصلين بالدفاع) ، في دورية Monthly Labor Review ، الصادرة عن وزارة العمل بالولايات المتحدة ، شباط/فبراير ١٩٧٠ ، الصفحات ١١ - ١٦ .

(٢٧) الجمعية العامة للأمم المتحدة: دراسة عن الصلة بين نزع السلاح والتنمية A/36/356، ٥ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨١ .

(٢٨) الجمعية العامة للامم المتحدة ، دراسة عن الصلة بين نزع السلاح والتنمية A/36/356، ٥ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨١ ، الصفحة ٨٥ .

(٢٩) التقرير الاقتصادي لرئيس الجمهورية ، مطبعة حكومة الولايات المتحدة ، شباط/فبراير ١٩٨٢ ، الصفحة ٨٦ .

(٣٠) Ronald P. Smith : ' Military Expenditure and Investment in OECD Countries, 1954-73' (الانفاق والاستثمار العسكريان في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في الفترة ١٩٥٤ - ١٩٧٣) ، Journal of Comparative Economics ، العدد ٤ ، الصفحات ١٩ - ٣٢ (١٩٨٠) .

(٣١) Abraham S. Becker : 'The Burden of Soviet Defense ' (عبء الدفاع السوفياتي) (RAND, R-2752-AF ، تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨١) ، حيث يستشهد بدراسات للاقتصاد السوفياتي أجريت في جامعة ستانفورد .

(٣٢) في الولايات المتحدة ، على سبيل المثال ، كانت المشتريات العسكرية في عام ١٩٧٢ ، تمثل ٣ر٣ في المائة من مجموع الطلب النهائي ، و ٦ره في المائة من الطلب النهائي على الصناعات المنتجة للسلع ، و ١٣ر٦ في المائة من الطلب النهائي على صناعات المنتجات المعدنية ، بما في ذلك الصناعات الميكانيكية والالكترونية . انظر : Emma Rothschild 'Military Expenditure and Economic Structure' (الانفاق العسكري والهيكل الاقتصادي) ورقة أعدت للهيئة المستقلة المعنية بنزع السلاح وقضايا الأمن .

(٣٣) (التغير التقني والسياسة الاقتصادية Technical Change and Economic Policy) (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ١٩٨٠)، الصفحتان ٣٠ و ٦٨؛ OECD Science and Technology Indicators, Basic Statistical Series. (مؤشرات العلم والتكنولوجيا لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، السلسلة الاحصائية الاساسية) المجلد باء، كانون الثاني/يناير ١٩٨٢.

(٣٤) يذكر الخبراء السوفيات ان الاقتصادات المخططة مركزيا ستستطيع الحد من هذه العقبات في ظروف دولية مختلفة.

(٣٥) فيما يلي، لا تندرج الصين في المناقشات العامة "للبلدان النامية" الا في حالة ذكر ذلك على وجه التحديد.

(٣٦) الاحصاءات المتعلقة بعمليات نقل الاسلحة مأخوذة من وكالة الولايات المتحدة لتحديد الاسلحة ونزع السلاح World Military Expenditures and Arms Transfers، (النفقات العسكرية ونقل الاسلحة في العالم)، واشنطن العاصمة، ١٩٨٢.

(٣٧) تنفق كثير من البلدان النامية نسبة من الانفاق العسكري على الحصول على الاسلحة تزيد على النسبة التي تنفقها البلدان المتقدمة النمو لهذا الغرض. ويتبين من ذلك ان الاجور أقل عدة مرات بوجه عام في البلدان النامية، بينما تكلف الاسلحة نفس ما تكلفه في البلدان المتقدمة النمو أو حتى أكثر من ذلك.

(٣٨) Lance Taylor: 'Military Economies in the Third World' (الاقتصاد العسكري في العالم الثالث)، ورقة أعدت للهيئة المستقلة المعنية بنزع السلاح وقضايا الامن. والنتائج الاقتصادية القياسية التي توصل اليها تيلور تشكك في دراسة معروفة جيدا Emile Benoit: Defense and Economics Growth in Developing Countries) 1973 الدفاع والنمو الاقتصادي في البلدان النامية)، كانت الاساس الذي استندت اليه بيانات سابقة عن عينة أصغر من البلدان، وجدت أن هناك علاقة ايجابية بين الانفاق العسكري والنمو الاقتصادي.

(٣٩) في هذه الظروف، يمكن أيضا أن يؤدي المزيد من الانفاق العسكري الى توزيع أكثر تفاوتا للدخل. ويحتمل أن تكون للذين يعملون في المؤسسة الدفاعية دخول أكبر نسبيا وأذواق "معاصرة". ويمكن تلبية طلباتهم الاضافية عن طريق تحويل القدرة وتكوين رأس المال من الصناعات المنتجة للسلع الأجرية التي يستهلكها العمال الاقل مهارة والفقراء. فالطلب يزداد، ولكن توزيع الدخل يزداد سوءا نتيجة لذلك.

(٤٠) تشمل هذه البلدان بنغلاديش، بنما، ترينيداد، جامايكا، ساحل العاج

سرى لانكا ، سيراليون ، فنلندا ، فيجي ، كوستاريكا ، لكسمبرغ ، ليبريا ، المكسيك ، موريتانيا ، النمسا ، نيبال ، هونغ كونغ ، اليابان .

(٤١) البلدان الخمسة الحائزة للأسلحة النووية أعطت جميعها ضمانات سلبية تذكر بعبارات مختلفة انها لن تكون البادئة باستخدام الاسلحة النووية ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية . وكانت على النحو التالي :

الاتحاد السوفياتي : ' يعلن بلدنا من على منبر الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية أن الاتحاد السوفياتي لن يستخدم أبدا الاسلحة النووية ضد البلدان التي تتخلى عن انتاج واقتناء هذه الاسلحة وعن وضعها في أراضيها ' (وثيقة الدورة الاستثنائية A/S-10/PV.5 ، الصفحات ٢٨-٣٠) .

الصين : ' في الوقت الحالي ، ينبغي لجميع البلدان الحائزة للأسلحة النووية ، وبوجه خاص الدول العظمى ، التي تملك اسلحة نووية بكميات كبيرة ، أن تتعهد فورا بعدم اللجوء الى التهديد باستعمال الاسلحة النووية أو استعمالها ضد البلدان غير الحائزة للاسلحة النووية والمناطق الخالية من الاسلحة النووية . والصين ليست مستعدة للتعهد بهذا الالتزام فحسب بل انها تريد أن تكرر تأكيد انها لن تكون في أي وقت وتحت أي ظروف ، البادئة باستعمال الاسلحة النووية ' (وثيقة اللجنة المخصصة للدورة الاستثنائية العاشرة A/S-10/AC.1/17 ، الصفحة ٣) .

فرنسا : ' فيما يختص بالفقرة ٩ ه المتعلقة بضمانات عدم استعمال الاسلحة النووية ضد الدول غير الحائزة للاسلحة النووية ، يذكّر وفد فرنسا أن بلده مستعد لتقديم هذه الضمانات وفقا للترتيبات التي يتم التفاوض بشأنها ، الى الدول التي شكلت فيما بينها مناطق خالية من الاسلحة النووية ' (وثيقة الدورة الاستثنائية العاشرة ، A/S-10/PV.27 ، الصفحة ٦٨) .

المملكة المتحدة : ان المملكة المتحدة مستعدة الآن لتقديم هذا الضمان رسميا ، وبناء على ذلك ، فاني أقدم ، باسم حكومتي ، الضمان التالي للدول غير الحائزة للاسلحة النووية الاطراف في معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية أو في غير ذلك من الالتزامات الدولية الملزمة التي تقضي بعدم صناعة أو اقتناء أجهزة متفجرة نووية : ان بريطانيا تتعهد بعدم استعمال الاسلحة النووية ضد هذه الدول الا في حالة هجوم على المملكة المتحدة ، أو الاقاليم التابعة لها ، أو قواتها المسلحة أو حلفائها ، من جانب دولة من هذه الدول تكون مرتبطة أو متحالفة مع دولة حائزة للأسلحة النووية ' (وثيقة الدورة الاستثنائية A/S-10/PV.26 الصفحة ٤) .

الولايات المتحدة: ' ان الولايات المتحدة لن تستعمل الاسلحة النووية ضد أى دولة غير حائزة للاسلحة النووية تكون طرفا في معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية أو في أى التزام دولي ملزم من هذا القبيل يقضي بعدم اقتناء أجهزة متفجرة نووية ، الا في حالة هجوم على الولايات المتحدة أو الاقاليم التابعة لها أو قواتها المسلحة أو حلفائها ، من جانب دولة من هذه الدول تكون متحالفة مع دولة حائزة للأسلحة النووية ، أو مرتبطة مع دولة حائزة للأسلحة النووية في تنفيذ هذا الهجوم أو الاستمرار فيه '(اللجنة المخصصة للدورة الاستثنائية العاشرة A/S-10/AC.1/30 ، الصفحة ١) .

(٤٢) Istvan Kende : Local Wars in Asia , Africa and Latin America, 1945-1969 (الحروب المحلية في آسيا وافريقا وامريكا اللاتينية) (بودابست : مركز البحوث الآفرو - آسيوى التابع لاكاديمية العلوم الهنغارية ، ١٩٧٢) .

(٤٣) وجه جورجي ارباتوف الانتباه الى أن المشكلة برمتها بالغة التعقيد من وجهة النظر السوفياتية نظرا للاختلافات في الهياكل العسكرية والمرتبات والاسعار الخ . وهذه التوصية لا توفر ، في رأيه ، أساسا مناسبا للمقارنة والتقييم . وبناء على ذلك ، امتنع الاتحاد السوفياتي وعشرون دولة أخرى عن التصويت على القرار المذكور .

- - - - -